مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مصـــــــــــر

والحـرب العالميـــة الثانيـة

د. محمد جمال الدين المسدى د. يونان لبيب رزق د. عبد العظيم رمضان

تقديم

لئن كانت الحرب العالمية الأولى قد أعقبت فى مصر قيام حركة وطنية ثائرة، تناضل فى سبيل استقلالها واستعادة حريتها، فإن الحرب العالمية الثانية قد هيأت لمصر مركزاً دولياً متميزاً، على الصعيد السياسى والصعيد العسكرى. فكانت القاهرة مقراً آمناً لعدة مؤتمرات ولقاءات هامة بين القادة السياسيين والعسكريين من انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين وتركيا، ودارت على أراضيها أكبر معركة حربية كانت نقطة التحول فى تاريخ تلك الحرب، هى معركة العلمين.

وليس من غرض هذا البحث، الإشادة بالجهود الحربى الذى قامت به مصر لصالح الحلفاء، أو بالتضحيات التى تكبدتها مصر فى الأرواح والأموال نتيجة لسبع وسبعين غارة جوية وقعت على الإسكندرية و ١٥ غارة على القاهرة، و ٤٦ غارة على منطقة القنال إنما الهدف من هذا البحث هو محاولة توضيح الموقف السياسى فى مطلع الحرب العالمية الثانية وتحليل الصراع المرير الذى قام بين السفير البريطانى (سير مايلز لامبسون) وبين رؤساء الوزارات المصرية المتعاقبة، وبخاصة فى الفترة من سبتمبر ١٩٣٩ إلى يونيه ١٩٤٠.

كان السفير يعمل بإصرار لكى تعلن مصر الحرب على ألمانيا ثم إيطاليا، وهو يعلم أن جهود حكومته قصرت عن تزويد الجيش المصرى بالسلاح والعتاد، وأن القوات البريطانية المرابطة فى مصر كانت تقل عدداً وعدة عن القوات الإيطالية المتمركزة على حدود مصر الغربية. وكانت الحكومات المصرية ومن ورائها قطاع كبير من الرأى العام ترى أنها أوفت بما عاهدت عليه فى إطار معاهدة ١٩٣٦، وبأن موقفها كدولة غير محاربة كان فى صالح الحلفاء. وقد انتهى هذا الصراع كما يبين من الوثائق، بتسليم الجانب البريطانى بوجهة النظر المصرية. ولم تعلن مصر الحرب إلا فى فبراير ١٩٤٥ استكمالاً للشكليات وتمهيداً لاشتراكها فى مؤتمر سان فرانسيسكو.

وقد عهد المركز إلى فريق من أساتذة التاريخ الحديث بإشراف الدكتور محمد أنيس، أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة بدراسة تلك الحقبة على ضوء الوثائق البريطانية، وكنا وما زلنا نطمع فى دراسة نظائرها من الوثائق المصرية. وقد استغرق البحث، ثمانية فصول، قد قام الدكتور محمد جمال الدين على المسدى الأستاذ المساعد بكلية الآداب بجامعة القاهرة بدراسة التمهيد والفصل الأول ثم الفصول من ٣ إلى ٧ وأعد الدكتور يونان لبيب رزق الأستاذ المساعد بكلية الآداب بجامعة عين شمس الفصل الثامن

كما أعد الدكتور عبد العظيم رمضان مدرس التاريخ الحديث بجامعة طنطا ، الفصل الثانى .

وقد أشرف على تنسيق هذه الدراسة ومراجعتها على مجموعة الوثائق البريطانية التى حصل عليها المركز الأستاذ حسن يوسف رئيس وحدة البحوث التاريخية بالمركز .

ويسر المركز أن يسجل صادق الشكر للسيدة سوسن حسين عضو وحدة البحوث التاريخية للجهد الذى بذلته فى اعداد الفهرست ومراجعة بروفات هذا الكتاب .

والله ولى التوفيق .

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

المحتويات

الفصل الثامن: الموقف السياسى فى نهاية الحرب:

وزارة حسن صبرى باشا ـ الوزراء السعديون يستقيلون بعد إصرارهم على دخول الحرب ـ انجلترا تعدل عن مطالبة مصر بإعلان حالة الحرب على المحور ـ وزارة حسين سرى باشا ـ القاهرة مدينة مفتوحة ـ استمرار سياسة الحياد ـ حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ـ موقف الوزارة الوفدية من الحرب ـ وزارة أحمد ماهر ـ مؤتمر سان فرانسيسكو ـ الوفد يعارض إعلان الحرب ـ الوزارة تعلن فى فبراير ١٩٤٥ قيام حالة الحرب بين مصر وألمانيا واليابان. (ص ٢٣٩)

ملحق نصوص الوثائق البريطانية التى اعتمد عليها البحث

تمهيد

انتهت الحرب العالمية الأولى بتوقيع معاهدة « فرساى » فى ٢٨ يونية سنة ١٩١٩ بين الحلفاء وألمانيا ، بعد مؤتمر دام ستة أشهر حضره سبعون مندوباً يمثلون سبعاً وعشرين دولة ، ولم تدع ألمانيا إلى الاشتراك فى أعمال المؤتمر إلا بعد أن تم الاتفاق على نصوص المعاهدة فحضرت للتوقيع دون مناقشة .

وبمقتضى معاهدة « فرساى » خسرت ألمانيا عدة مقاطعات من أراضيها وما يقرب من عشر سكانها اذ تقرر ضم بوستانيا وبومرانيا وسليزيا العليا إلى بولندا مع إعطائها ممراً فى بروسيا الشرقية إلى ميناء « دانزاج » كما تقرر ضم أراضى السوديت الألمانية إلى دولة تشيكوسلوفاكيا ، وقضت المعاهدة بتدويل إقليم السار لمدة ١٥ عاماً واحتلال منطقة الراين لنفس المدة ـ وتضمنت الشروط العسكرية إلغاء التجنيد الإجبارى وتحديد جيش ألمانيا بمائة ألف رجل ومنعها من امتلاك مدافع ثقيلة أو طائرات حربية أو غواصات إلى غير ذلك من القيود الكفيلة بضمان أمن فرنسا وتعهدت ألمانيا بدفع التعويضات اعترافاً بمسئوليتها عن الحرب .

ولم يكن الفرنسيون ـ وبخاصة العسكريين منهم ـ راضين تمام الرضا عن تلك المعاهدة وعلق عليها المارشال فوش قائد قوات الحلفاء يومئذ بأنها ليست صلحاً بل هى هدنة لن تزيد مدتها عن عشرين عاماً . وقد صحت نبوءته ونشبت الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٣٩ .

وفى تلك السنوات العشرين تطورت الأحداث الدولية بشكل متلاحق . وإن كان من الممكن تقسيمها إلى مراحل متميزة ثلاث : مهدت كل منها للأخرى فجاءت نتيجة لها وهى :

(أ) مرحلة التسويات العامة (١٩١٩ ـ ١٩٢٤) :

فقد جرت فى هذه المرحلة محاولة لعقد معاهدة بين كل من فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية لتأمين الدفاع عن فرنسا ولكن مجلس الشيوخ الأمريكى رفض المشروع كما رفض فى نوفبر ١٩١٩ التصديق على معاهدة « فرساى » نفسها ، بيد أن سلسلة من المعاهدات تم الاتفاق عليها بالصلح مع النمسا وبلغاريا والمجر ثم مع تركيا وكذلك عقدت فرنسا مع بولونيا سنة ١٩٢١ معاهدة دفاع مشترك .

وأنشئت عصبة الأمم سنة ١٩٢٠ وافتتحت محكمة العدل الدولية .

وفى أكتوبر ١٩٢٤ تم التصديق على بروتوكول جنيف وهو يقضى بحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية .

(ب) مرحلة التطبيق والتنفيذ (١٩٢٥ - ١٩٣١) :

وابتدأت هذه المرحلة بتوقيع عهد لوكارنو فى أول ديسمبر ١٩٢٥ بين كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبلچيكا الذى يقضى بضمان سلام غرب أوربا .

وفى أغسطس ١٩٢٨ تم التوقيع على ميثاق نبذ الحرب الشهير بميثاق كيلوج - بريان أو عهد باريس بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبلچيكا وتشيكوسلوفاكيا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا واليابان وبولندا .

وفى أكتوبر ١٩٣٠ عقد فى أثينا أول مؤتمر وكان نواة لقيام حلف البلقان (تركيا اليونان - رومانيا - يوجوسلافيا) إلى جانب حلف الدول الصغرى (تشيكوسلوفاكيا يوجوسلافيا - رومانيا)

(ج) مرحلة الانتفاضة والتحدى ١٩٣١ - ١٩٣٩

فى مستهل هذه المرحلة عم الكساد الاقتصادى دول أوربا وأمريكا واضطرت انجلترا إلى الخروج عن قاعدة الذهب (٢١ سبتمبر ١٩٣١) وأعلنت أمريكا التوقف عن الدفع (موراتوريوم) لمدة سنة ، وانتهزت اليابان الفرصة فراحت تحتل جنوب منشوريا .

ولم يمض على وصول أدولف هتلر إلى الحكم فى ألمانيا أكثر من ثمانية أشهر حتى أعلن فى أكتوبر ١٩٣٣ انسحاب ألمانيا من مؤتمر نزع السلاح ثم من عصبة الأمم أيضاً .

وفى ٧ يناير ١٩٣٥ عقدت فرنسا مع إيطاليا اتفاقاً لتسوية الخلافات بينهما خصوصاً فيما يتعلق بمناطق النفوذ فى القارة الأفريقية .

وفى تلك السنة أخذت ألمانيا النازية تتحلل علناً من القيود التى كبلها بها المنتصرون فى معاهدة فرساى . ففى مارس ١٩٣٥ أعلنت عن إنشاء سلاح الجو الألمانى كما أخذت تستعد لزيادة عدد جيشها بفرض التجنيد الإجبارى وشرعت فى بناء قوتها البحرية ولم تلبث بريطانيا أن اضطرت إلى أن تعقد معها معاهدة تعطيها الحق فى بناء الغواصات وفى زيادة قدرة الأسطول الألمانى ليصل إلى ثلث قوة الأسطول البريطانى .

وفى أواخر عام ١٩٣٥ افتتحت كلية أركان الحرب الألمانية من جديد ، فاكتمل بعث العسكرية الألمانية . وفى أغسطس ١٩٣٦ رفعت مدة الخدمة العسكرية فى ألمانيا إلى سنتين حتى يتمكن هتلر الذى أصبح القائد الأعلى للجيش ، من زيادة عدده[١] .

---

(١) ونستون تشرشل ، مذكرات تشرشل ، تعريب خيرى حماد القسم الأول ١٩٦١ ، ص ١٢٠ - ١٣٤

فى فترة السنتين التاليتين ، استولت المانيا على النمسا فى أغسطس ١٩٣٨ واستولى هتلر على منطقة الراين المنزوعة السلاح بمقتضى المعاهدة وحصنها ، وبذلك أقام على حدوده الغربية ما عرف بالجدار الغربى (خط سيجفريد) وعمل على زيادة قوة ألمانيا الحربية ، وبدأ مشروعاً للسنوات الخمس لتقوية الاقتصاد الألمانى وتنظيمه وإعداده لمرحلة الاكتفاء الذاتى فى حالة قيام الحرب[1] يضاف إلى ذلك أن إيطاليا قامت بغزو الحبشة فى أكتوبر ١٩٣٥ وتصدت بريطانيا لقيادة عصبة الأمم ضد العدوان الإيطالى مما أدى فى النهاية إلى فرض العقوبات الاقتصادية على إيطاليا ، ولم تحل تلك العقوبات المتراخية دون نجاح إيطاليا فى القضاء على مقاومة الأحباش وضم الحبشة فى أبريل ١٩٣٦ إلى الامبراطورية الإيطالية . لكن تلك العقوبات والدور الذى قامت به بريطانيا ، نجحا على أية حال فى دفع إيطاليا إلى انتهاج سياسة جديدة قامت على مقاطعة العصبة والإنسحاب منها نهائياً عام ١٩٣٧ واتسمت بالجفاء تجاه بريطانيا والانحياز إلى جانب ألمانيا وتكوين المحور عام ١٩٣٦[2] .

وهكذا شهدت فترة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ صحوة العسكرية الألمانية وعملها على التحلل من قيود معاهدة فرساى وبداية بناء قوة ألمانيا العسكرية والاقتصادية فى اتجاه الحرب ، وإقامة الجدار الغربى بينها وبين أعداء الأمس ، وقيام المحور ليضم ألمانيا وإيطاليا فى مواجهة كل من بريطانيا وفرنسا ، أو جبهة الدكتاتوريات فى مواجهة جبهة الديمقراطيات . . لذلك فإن تلك الفترة تعتبر بداية لمرحلة جديدة تنطوى على مقدمات الحرب العالمية الثانية . .

وفى الفترة بين سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٨ عملت كل من ألمانيا وإيطاليا على زيادة قواتها العسكرية والاستعداد للحرب رغبة فى تحقيق سياسة المجال الحيوى لكل منهما . وكان ذلك واضحاً للديمقراطيتين الغربيتين ، فكانت بريطانيا على سبيل المثال تدرك فى عام ١٩٣٦ أن ألمانيا تنفق ألف مليون جنيه استرلينى على أمور الحرب سنوياً ، وكانت تدرك فى العام التالى أطماع ألمانيا فى جعل شرق أوروبا مجالاً حيوياً لها[3] . ومع ذلك تراخت الدولتان

---

(١) المرجع السابق ص ١٦٨ ، ١٦٩

(٢) المرجع السابق ص ١٣٥ ، ١٤٩ ، دكتور صلاح العقاد ، الحرب العالمية الثانية ، القاهرة ١٩٦٣ ص ٧٦ - ٨١

(٣) مذكرات تشرشل ص ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، صلاح العقاد ، المرجع المذكور ، ص ٩٠ .

ولم تتبعا فى التسلح سياسة تكفل لهما تفوقاً يحول دون قيام الدولتين الدكتاتوريتين بمغامرات عسكرية اتضح منذ ١٩٣٦ استعدادهما للقيام بها. ويرجع هذا التراخى إلى أسباب داخلية، كما يرجع إلى سيطرة فكرة نزع السلاح فى أوائل الثلاثينات[١]. لذلك فحين بدأ هتلر يتحرك فى عام ١٩٣٨ كان عدوانه مدعماً بالقوة، وحين بدأت الدولتان تدركان التحول الذى تم فى ميزان القوة كان الوقت قد فات، وكان عليهما أن تتبعا سياسة التهدئة والتنازلات بهدف كسب فسحة من الوقت للاستعداد للصراع المحتوم..

ذلك أن تحلل هتلر من أحكام معاهدة فرساى الخاصة بتسلح ألمانيا وبمنطقة الراين لم يكن منطقياً ليكون هدفاً فى حد ذاته، بل كان وسيلة لتحدى الدول المنتصرة التى فرضت تلك المعاهدة بنقض أحكامها وإعادة رسم خريطة أوروبا من جديد بما يحقق مصالح ألمانيا وأطماعها..

كان استيلاء ألمانيا على النمسا فى ١٢ مارس ١٩٣٨ وضمها نقضاً لمعاهدة فرساى لكن سياسة التهدئة جعلت بريطانيا وفرنسا تغضا الطرف عن ذلك حين أجرى هتلر ـ بعد الاحتلال ـ استفتاء وافق فيه النمساويون على الانضمام إلى ألمانيا[٢].

وتشيكوسلوفاكيا دولة جديدة أقامتها معاهدة فرساى، وارتبطت مع كل من فرنسا والاتحاد السوفيتى بمعاهدة تحالف، ومع ذلك فحين قامت فى سبتمبر سنة ١٩٣٨ أزمة الألمان الذين يكونون أغلبية فى أراضى السوديت فى تشكوسلوفاكيا، وانعقد فى ٢٩ سبتمبر مؤتمر ميونيخ لإيجاد حل سلمى لهذه الأزمة تحت التهديد الألمانى، سادت سياسة التهدئة وتقرر أن تضم إلى ألمانيا منطقة السوديت بأغلبيتها الألمانية وأن يجرى استفتاء على الانضمام إلى ألمانيا فى مناطق أخرى. وهكذا بدأ تقطيع أوصال تشيكوسلوفاكيا[٣].

لكن عندما انتهز هتلر فرصة مشاكل تعدد الجنسيات التى ثارت فيما بقى من تشيكوسلوفاكيا وأجهز عليها بوضعها تحت حماية الرايخ الألمانى فى ١٥ مارس ١٩٣٩ كان الأمر يختلف. لقد كان يمكن تبرير التساهل مع الألمان فيما يختص بالنمسا وإقليم السوديت بحجة احترام رغبات القوميات وحق تقرير المصير. لكن ضم بوهيميا

(١) صلاح العقاد، المرجع المذكور، ص ٨٤ ـ ٨٨، مذكرات تشرشل ص ٧٤، ٧٧، ٩١.
(٢) صلاح العقاد، المرجع المذكور ص ٩٨ ـ ١٠٢.
(٣) المرجع السابق، ص ١٠٥ ـ ١١٧.

ومورافيا كان عدواناً وتطبيقاً لسياسة المجال الحيوى لا يخفف منه عذر أو شبهة عذر[1] . .

لذلك فإن بريطانيا ، وهى التى قادت سياسة التساهل تجاه ألمانيا ، بدأت سياسة التشدد إزاءها بعد ضم بوهيميا ومورافيا . وقد يكون من العوامل الأخرى التى ساعدت على ذلك أن سياسة التسلح التى بدأتها بريطانيا عام ١٩٣٦ أيام وزارة بولدوين قد أوصلتها فى مارس ١٩٣٩ إلى قدر من القوة تطمئن إليه ، خاصة فى سلاح الطيران الذى كانت قد أخذت تتضح أهميته الكبرى فى الحروب ، إذ كانت بريطانيا قد بدأت عملية استبدال طائراته القديمة بطائرات أخرى أحدث منذ عام ١٩٣٨ فتحسن الوضع فى هذا السلاح عام ١٩٣٩[2] .

يضاف إلى ذلك أنه فى مارس وأبريل ١٩٣٩ تأكد بما لا يدع مجالاً للشك تصميم دولتى المحور على العدوان والتوسع . تأكد ذلك بالنسبة لألمانيا بضم بوهيميا ومورافيا ، وتأكد بالنسبة لإيطاليا فى فشل سياسة نيفل تشمبرلين رئيس وزراء بريطانيا فى العمل على استرضاء إيطاليا والتفريق بينها وبين ألمانيا ، تمثلت تلك السياسة فى اتفاقية روما بين إيطاليا وبريطانيا ، التى عقدت فى ١٦ أبريل ١٩٣٨ ، تلك الاتفاقية التى سوت الخلافات بين البلدين فى الشرق الأوسط على أساس اعتراف بريطانيا بضم إيطاليا للحبشة فى مقابل تعهد إيطاليا بعدم إنشاء تحصينات جديدة فى ليبيا وسحب قواتها على مراحل من أسبانيا .

ثم قام تشمبرلين بزيارة لروما فى أوائل ١٩٣٩ . ومع ذلك ففى آخر ١٩٣٨ جدد موسولينى حملاته على فرنسا وأثار خلافات إيطاليا القديمة معها بشأن تونس وكورسيكا وجيبوتى ، وقامت المظاهرات فى إيطاليا تطالب بالاستيلاء عليها ، ثم ألغى الاتفاقية المعقودة مع فرنسا عام ١٩٣٥ ، والتى تناولت موضوعات وسط أوروبا والمستعمرات الأفريقية . ثم لم يلبث موسولينى أن قام بعدوانه على ألبانيا فى ٧ أبريل ١٩٣٩ . وقد أخل ذلك بالتوازن فى البحر المتوسط الذى حاولت بريطانيا أن توفره باتفاقية روما ١٩٣٨ .

لذلك ، فبعد أن كانت سياسة بريطانيا اجتذاب إيطاليا إلى نطاق الصداقة معها ومع

---

(١) صلاح العقاد ، المرجع المذكور ، ص ١٢٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢٤ ، مذكرات تشرشل ، ص ٢٤٤ .

فرنسا ، أصبح هدفهـا مجـرد إبقـاء إيطاليا على الحياد فى حــالة قيام الصراع مع ألمانيا ، وذلك بالإبقاء على اتفاقية روما[1] .

تشجع هتلر بنجاحه فى ضم النمسا وتشيكوسلوفاكيا فتتابعت مطالبه ، من لتوانيا طلب ميناء « ممل » وحصـل عليه ، ثم تقـدم فى ٢٦ مارس ١٩٣٩ إلى بولندا بطلباته فيا يختص بميناء « دانزج » والممر البولندى ، وحين رفضتها ألغـى فى ٢٨ أبريل ميثاق عدم الاعتداء الذى عقد معها عام ١٩٣٤ ، كما ألغـى الإتفـاقية البحـرية التى عقـدت مع بريطانيا عام ١٩٣٥ ، وبذلك أصبح فى حل من زيادة أسـطوله كما يشـاء . وفى ٢٢ مايو عقـد حلفـاً عسكرياً مع ايطاليا عرف بميثاق الفولاذ[2] ، ثم عقد فى ٢٣ أغسطس ميثاق عدم الاعتداء مع الاتحاد السوفيتى . وقد قصد بذلك الميثاق من جهـة تحقيق أطماعه فى بولندا ودويلات البلطيق دون معارضة من الاتحاد السوفيتى ، ومن جهة أخرى تأمين حدوده الشرقية حتى يتفرغ لجبهته الغربية[3] .

وتبعاً لسـياسة التشـدد الجـديدة مع ألمانيا ، لم تتوان بريطانيا عن الرد على السـياسة الألمانية . ففى آخر مارس ١٩٣٩ أعطت بولندا ضماناً بتقديم المساعدة لها ضد أى عدوان خارجى دون تحفظ وشاركتها فرنسا فى هذا الضمان ، ثم أعلنت التجنيد الإجبارى فى ٢٦ أبريل . وحين علمت بالميثاق الألمانى السوفيتى قررت تعبئة الأسطول ، وعقدت مع بولندا حلفاً يؤكد تعهداتها السابق لها على أن تشمل ضماناتها دانزج والممر البولندى .

كان طبيعياً أيضاً ، وقد أخذت حـدة الصراع تتصـاعد بتشـدد بريطانيا أن يصـبح البلقان ميداناً للتسابق بين المعسكرين ، فانحازت بلغـاريا والمجـر إلى جـانب المحـور ، بينما دخلت تركيا فى تحالف مع كل من بريطانيا وفرنسا ، وقد مالت يوغوسـلافيا إلى صـداقة إيطاليا ، أما رومانيا فمع ميلها إلى استرضاء المحور كانت تحاول ايضاً إرضاء بريطانيا .

تلك كانت الأوضاع حين أشعلت ألمانيا النازية نيران الحرب العـالمية الثانية بهـجومها على بولندا فى أول سبتمبر عام ١٩٣٩ ، وردت كل من بريطانيا وفرنسا على ذلك بإعلان الحرب على ألمانيا فى الثالث من سبتمبر .

---

(١) صلاح العقاد ، المرجع المذكور ، ص ٧٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٢) وقد اعتذر موسولينى فى ٢٥ أغسـطس عن تنفيذ تعـهداته فى هذا الميثاق بحجـة عدم اسـتكمال استعداداته العسكرية ، وقد أحله هتلر من التزامه على ألا يعلن حياده إلا حين تقـع الحـرب فعـلاً . صـلاح العقاد المرجع المذكور ، ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٣) صلاح العقاد ، المرجع المذكور ، ص ١٣٢و ١٤٥ ـ ١٤٧ ، مذكرات تشرشل ص ٢٧٦ ـ ٢٧٨ .

وفيما يتعلق بمصر - موضوع دراستنا - ينبغى أن ندرك أنه خلال تلك السنوات العشرين بين ١٩١٩ و ١٩٣٩، كانت محاولة تحديد وضع مصر وعلاقاتها ببريطانيا ، هى المحور الرئيسى فى معركة الشعب المصرى وقياداته التى ابتدأت بثورة ١٩١٩ وما تمخض عنها من تسليم انجلترا ببعض التنازلات لمصر فيما عرف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

ولقد فشلت جميع المفاوضات التى جرت بين الساسة المصريين وبين انجلترا بعد صدور هذا التصريح ، ابتداء من مفاوضات سعد زغلول ورامزى ماكدونالد فى أكتوبر ١٩٢٤ ، ثم مفاوضات ثروت - تشمبرلين ١٩٢٧ ، ومحمد محمود - هندرسون ١٩٢٩ ، والنحاس - هندرسون ١٩٣٠ ، ثم أخيراً محادثات صدقى وجون سيمون فى صيف ١٩٣٢ ، والتى يتضح منها جميعاً ، استمرار المحاولات من جانب الساسة المصريين ، لوضع حد للتدخل البريطانى فى شؤون مصر الداخلية استناداً إلى ما احتفظت به بريطانيا لنفسها من حقوق بموجب هذا التصريح ، وذلك بتسوية العلاقة بين البلدين فى شكل معاهدة ، أو بمعنى آخر ، محاولة تقنين تلك العلاقات .

***

الفصل الأول

تسوية العلاقات المصرية البريطانية وأهداف التحالف

الموقف الدولى وتسوية العلاقات المصرية البريطانية :

كان لا بد من هذا الاستعراض السريع للتطورات التى سبقت قيام الحرب وأدت إليها ، فالموقف الدولى ـ وبخاصة فى ظروف الحرب ـ له أثره البالغ فى العلاقات المصرية البريطانية ، وبالتالى فى تطور الأحوال فى مصر .

لم يكن البريطانيون وحدهم هم الذين أصابهم القلق لما استجد على الموقف الدولى فى عامى ١٩٣٤ - ١٩٣٥ نتيجة سياسة هتلر الجديدة والغزو الإيطالى للحبشة ، فقد شعر المصريون بالقلق أيضاً ، كانوا يدركون أن مصر ، بحكم مركزها الجغرافى ، معرضة إلى أن تساق أو تنساق إلى الاشتراك من قريب أو من بعيد فى كل نزاع مسلح بين دول أوروبا[1] وهذا هو ما حدث فعلاً فى الحرب العالمية الأولى . يزيد من خطورة الوضع الأزمة الإيطالية الحبشية ، وأطماع إيطاليا المعروفة فى المناطق المجاورة لمستعمراتها القائمة فى ليبيا والصومال وإرتريا .

وكان المصريون لا يريدون أن يعانوا فى حرب قادمة كما عانوا فى الحرب العالمية الأولى نتيجة عدم حسم موضوع العلاقات المصرية البريطانية ، وزاد من تعقيد الوضع أن مصر كانت تحكم ، بعد انهيار نظام إسماعيل صدقى ، دون دستور من أواخر ١٩٣٤ وطوال عام ١٩٣٥ .

وكان علاج هذا الوضع فى رأى زعماء مصر العودة الى طريق المفاوضات الذى أوصلهم مع بريطانيا إلى مشروع ١٩٣٠ فى مفاوضات النحاس ـ هندرسن ، وذلك بالاتفاق على نقاط الخلاف التى عاقت توقيع ذلك المشروع . وكان هدفهم من ذلك ، كما قالوا كجبهة وطنية فى المذكرة التى تقدموا بها إلى السفير البريطانى فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ لاستئناف المفاوضات ، تسوية العلاقات المصرية البريطانية بإجابة أمانى مصر الوطنية ، واستقرار الأوضاع فى مصر لتزول العقبات من طريق تقدمها ورقيها ، وتنسيق التعاون بين مصر وبريطانيا على أساس من التحالف فى الأزمات الدولية ، وبخاصة فى ظروف الأزمة الإيطالية الحبشية القائمة[2] . وكذلك فى ظروف ضعف مصر العسكرى الواضح حينئذ من جهة أخرى[3] .

---

(١) محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الأول ص ٤١٤ .

(٢) محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الأول ، ص ٢٦٩ ، ٢٧١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٠٥ ، ٣٠٧ .

أما على الجانب البريطانى فمع أهمية مصر وقناة السويس للإمبراطورية البريطانية، ومع تطور الوضع الأوربى نحو الأزمة فى عامى ١٩٣٤ - ١٩٣٥، والأزمة الإيطالية الحبشية وما صحبها من استعدادات إيطالية عسكرية فى ليبيا وشرق أفريقية مما هدد مصر والملاحة فى قناة السويس، أصبح من اللازم الإعداد لما قد تحمله السنوات القادمة من مخاطر، وذلك بالعمل على أن يسود الهدوء والاستقرار فى مصر وكسب صداقة المصريين وتعاونهم، فصداقة مصر - كما كتب محرر الشئون الخارجية لجريدة التايمز حينئذ « أعظم نفعاً للقيادة البريطانية من أورط عديدة فى حالة حدوث حرب فى البحر المتوسط »[١].

كان ذلك يعنى وضع حد للتأثير المتبادل بين الأوضاع الداخلية فى مصر والعلاقات المصرية البريطانية ذلك التأثير الذى تحدث عنه المندوب السامى فى مصر سير برسى لورين فى خطابه السرى رقم ١١٢٨ بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٣٢ الى وزير الخارجية البريطانية سير جون سيمون واصفاً إياه بأنه حلقة مفرغة « لا معاهدة إذن لا استقرار داخلى، ولا استقرار داخلى إذن لا معاهدة »[٢] ويكون كسر هذه الحلقة المفرغة .. بالعمل على إقامة حكم مستقر فى مصر وتوقيع معاهدة توافق عليها مختلف القوى السياسية القائمة فيها.

علاقات الحليفين وأهدافهما من التحالف:

هكذا كانت الأخطار الكامنة فى الموقف الدولى هى العامل الأساسى فى دفع الطرفين إلى الاتفاق. ولهذا كانت للبنود العسكرية أهميتها فى المعاهدة، وقد رفض الجانب البريطانى التقيد بالبنود العسكرية فى مشروع ١٩٣٠ محتجاً بالتطورات الدولية التى حدثت بعد ذلك التاريخ، فطلب فى بداية المفاوضات أن تبقى القوات البريطانية فى القطر المصرى كما هى دون تحديد لمكان أو لوقت، باعتبارها قوات حليفة، واحتج بحالة الطرق فى مصر مما يعوق تنقلاتها لو حدد مكانها، بل انه طالب أيضاً بوجود تلك القوات فى منطقة القناة بصفة دائمة حتى بعد اكتمال بناء واستعداد الجيش المصرى، على أن يحدد عددها حينئذ، وذلك لمساعدة الجيش فى الدفاع عن القناة، أى أن يكون لبريطانيا حق دائم فى مشاركة الجيش المصرى فى الدفاع عن القناة. لكن الجانب البريطانى وافق فى النهاية على تحديد عدد القوات البريطانية بعشرة آلاف جندى فى وقت السلم، وهو عدد

(١) محمد شفيق غربال، المرجع المذكور، ص ٢٧٤، هيكل، المرجع المذكور ص ٣٦٨، ٤١٠، ٤١٣.
(٢) Sir P. Loraine to Sir J. Simon, No. 1128 Confidential, 29 December 1932, F. O. 407 / 217

يزيد عن العدد الذى تم الاتفاق عليه فى مشروع ١٩٣٠ (٨ آلاف) وأن تنتقل تلك القوات إلى منطقة تقع غربى قناة السويس أكبر مساحة من تلك التى تم تحديدها فى ذلك المشروع ، وفى مقابل هذا تعهدت الحكومة المصرية بأن تبنى على نفقتها ، مع مساهمة مالية بسيطة من الحكومة البريطانية ، ثكنات للقوات البريطانية فى منطقة القناة ، وأن تمد طرقاً تصلح للأغراض العسكرية معظمها بين تلك المنطقة وبين كل من الدلتا والإسكندرية والحدود الغربية ، وأن تقوم بتحسين وسائل المواصلات بالسكة الحديدية مع تلك الجهات . وعلق الجانب البريطانى نقل قواته إلى منطقة القناة على إكمال تلك المشروعات ، على أن تنسحب تلك القوات من مصر حين يصبح الجيش المصرى قادراً وحده على الدفاع عن القناة . .

وقد نصت المعاهدة أيضاً على قيام تحالف بين الطرفين ، فيسرع أى من الطرفين إلى نجدة حليفه فى حالة اشتباكه فى حرب مع طرف ثالث ، على أن تنحصر مساعدة مصر لبريطانيا فى حالة الحرب ، أو خطر الحرب ، أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، فى أن تقدم إلى حليفتها داخل الأراضى المصرية ، ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعها بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها[1] .

بهذا النص الأخير تحددت التزامات الطرفين المتحالفين ، ففى حالة اشتباك بريطانيا فى حرب تقدم لها مصر كل ما يمكنها من مساعدات وتسهيلات داخل أراضيها فقط . . أما فى حالة اشتباك مصر فى حرب مع طرف ثالث ـ وهذا فى حالتها لن يكون إلا إذا هوجمت ـ فتنجدها بريطانيا بقواتها ، وتقوم مصر بواجب الدفاع عن نفسها[2] ، ولذلك نصت المعاهدة أيضاً على أن تساعدها بريطانيا على بناء قواتها العسكرية عن طريق بعثة عسكرية بريطانية لتدريب الجيش المصرى ، وأن تساعد فى إمداد مصر بالأسلحة والمهمات اللازمة ، التى يشترط ألا تختلف عن تلك التى تستعملها القوات البريطانية ، كما تقبل للتدريب فى بريطانيا من ترسلهم مصر لهذا الغرض من أفراد قواتها المسلحة ، وألا يرسل هؤلاء الأفراد إلى بلاد أخرى لأغراض التدريب . وتلك نقاط ، بطبيعة الحال ، لها اهميتها نظراً لاحتمال قيام تعاون بين قوات البلدين فى عمل مشترك نتيجة

---

(١) شفيق غربال ، المرجع المذكور ، ص ٢٧٤ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ـ ٢٩٥ ، للنص الكامل للمعاهدة وملحقاتها ، انظر .Mahmud Y. Zayid, Egypt's struggle for indépendence, pp. 189 - 288

(٢) هذا هو تفسير مصطفى النحاس رئيس وفد المفاوضات لنصوص المعاهدة . شفيق غربال المرجع المذكور ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

التحالف[1] . لكنها يمكن أيضاً أن تكون ضوابط فى يد بريطانيا تسيطر بها على نمو وكفاءة الجيش المصرى .

هذا يسوقنا الى أن نتساءل عن الأهداف الحقيقية التى كان يبتغيها كل من الطرفين من التحالف والتزاماته ، فى المعاهدة ومن النصوص العسكرية حينئذ .

لا شك أن الأخطار الكامنة فى الموقف الدولى ، والتهديد الايطالى فى شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر الذى بدا محيطاً بمصر والسودان من كل جانب ، قد جعل بريطانيا تتجه الى اتخاذ مصر قاعدة عسكرية لها فى الشرق الأدنى . . هذا واضح من إصرار الجانب البريطانى فى بداية المفاوضات على عدم تحديد مكان أو عدد للقوات البريطانية فى مصر ، وعدم تحديد مدة زمنية لوجودها ، وأن يكون لتلك القوات حق أبدى فى الدفاع عن مصر والقناة بمعاونة مصر . وحين تزحزحوا عن تلك المطالب أصروا على البقاء فى منطقة القناة والإسكندرية والصحراء الغربية وأن تكون لهم قاعدة بحرية فى مصر . ولم يتزحزحوا عن تلك المطالب إلا بعد أن سافر السفير البريطانى (رئيس وفد المفاوضات) الى لندن لإقناع الحكومة البريطانية وللحصول على تعليمات جديدة .

وكان البديل فى النهاية هو زيادة عدد القوات البريطانية فى وقت السلم وزيادة مساحة القاعدة البريطانية فى منطقة القناة عما كان محددا فى مشروع ١٩٣٠ ، وإنشاء طرق المعاهدة التى تربط تلك القاعدة بنقط الإرتكاز التى طلبوها فى الإسكندرية والقاهرة والحدود الغربية والوجه القبلى فى اتجاه سفاجة والقصير[2] . بل أن مركز قيادة الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط تحول خلال الأزمة الايطالية الحبشية ـ قبل المعاهدة ـ من مالطة إلى الإسكندرية التى أصبحت بذلك قاعدة ذلك الأسطول حينئذ وطوال سنى الحرب[3] .

ويغلب أن بريطانيا لم تكن تعتزم سرعة سحب قواتها إلى منطقة القناة كما تنص المعاهدة ، وهذا هو اتجاهها الأصيل . ذلك أنه كان واضحاً أن إطلاق يد مصر فى شئونها

---

(١) Zayid, op. cit. , pp. 223, 224.

(٢) شفيق غربال ، المرجع المذكور ، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٧ ، ٢٩٥ .

(٣) R. I. I. A. , Great Britain and Egypt 1914 - 1951, P. 34, Wilson, H. M. , Eight Years Overseas, P. 17.

بعد المعاهدة سيضع على كاهلها أعباء يستدعيها إعادة تنظيم شئونها الداخلية ، ومن أهم هذه الأعباء اعادة بناء القوات المسلحة المصرية . وقد أضافت المعاهدة إلى ذلك بناء ثكنات ومنشأت للقوات البريطانية فى منطقة القناة ، وتنفيذ طرق المواصلات التى نصت عليها ، سواء أكانت طرقاً أو خطوطاً للسكك الحديدية . وأثناء المفاوضات قدرت تكاليف تلك الثكنات بخمسة ملايين من الجنيهات تدفع مصر ثلاثة أرباعها . تلك كلها أعباء تبهظ ميزانية كانت حينئذ حوالى ٣٥ مليون جنيه . لذلك ثار فى مصر كثير من النقاش حول ضخامة تكاليف بناء الثكنات ، وبخاصة بعد أن اتضح أن التكاليف الفعلية ستصل إلى حوالى ١٢ مليون جنيه ، وبعد أن عقد محمد محمود باشا رئيس الوزراء اتفاقاً مع بريطانيا فى صيف ١٩٣٨ بتقسيم تلك التكاليف مناصفة بين مصر وبريطانيا . كان طبيعياً ، ومنتظراً ، لذلك أن يتأجل إنشاء الثكنات ويتأخر تنفيذ برنامج الطرق . وأخيراً عندما اقترب خطر الحرب بعد ضم ألمانيا ما تبق من تشيكوسلوفاكيا فى مارس ١٩٣٩ طلبت الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية العدول مؤقتاً عن إنشاء ثكنات قرب السويس ، لأن تجمع القوات فيها يجعلها هدفا للغارات الجوية . وهكذا احتفظت بريطانيا لقواتها بحرية الحركة فى مصر ، وهذا ما يحتاجه أى جيش فى قاعدته العسكرية .

أما الجيش المصرى فحقيقة الدور الذى قدرته بريطانيا له حينئذ داخل نطاق التحالف المصرى البريطانى غير واضحة تماماً . لقد ضمنت بعض السيطرة على الجيش المصرى عن طريق البعثة العسكرية واحتكار تسليحه وتدريبه . كما أنها ضنت عليه بالطائرات والسلاح المناسب حين طلب منها ، فسوفت وأرسلت أنواعاً قديمة بطل استعمالها ويريد الجيش البريطانى التخلص منها لظهور ما هو أحدث وأفضل[1] . يضاف إلى ذلك أن معاهدة ١٩٣٦ اشترطت لجلاء القوات البريطانية عن مصر مقدرة الجيش المصرى على الدفاع بمفرده عن القناة . تلك كلها عوامل تجعل الرأى يميل إلى اتهام بريطانيا بعرقلة نمو قدرة مصر العسكرية كمبرر لتأجيل الجلاء . . لكن ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار أيضاً أن فترة ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ هى الفترة التى كانت بريطانيا فيها مشغولة بتجديد تسليح قواتها ، وبخاصة سلاح الطيران ، حتى تتمكن من مواجهة تهديد ألمانيا بقواتها ذات التسليح المتفوق[2] . ومن الطبيعى أن تلق مصر تسويفاً وألا تحصل فى تلك الظروف إلا على القديم المستغنى عنه من السلاح والطائرات . وقد اعتذرت بريطانيا بذلك فعلاً عن عدم

---

(١) البلاغ ٣٨/٩/٢٦ مقال بعنوان « درس لبريطانيا فى مصر » أنظر أيضاً : عبد العظيم رمضان ، الحركة الوطنية فى مصر بين ١٩٣٦ ـ ١٩٤٥ رسالته للدكتوراه غير منشورة ص ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٣٠٣ .

(٢) مذكرات تشرشل القسم الأول ص ١٤٧ ـ ١٤٩ ، ٢٤٤ .

استجابتها لمطالب الجيش المصرى . كما كانت الحكومة المصرية تبغى[1] . ومع ذلك فيغلب أن الدور الذى قدرته بريطانيا للجيش المصرى حينئذ لا يعدو المحافظة على الجبهة الداخلية وهو من وجهة النظر البريطانية الدور الأنسب له على ضوء عدم وجود خطر دولى داهم قبل سبتمبر ١٩٣٨ ووجود حركة وطنية قوية فى مصر ، واتخاذ مصر قاعدة عسكرية بريطانية . .وقد كان وضع الجبهة الداخلية مبعث قلق دائم للسلطات البريطانية[2] .

* * *

يقابل هذا على الجانب المصرى أن حكومة الوفد حينئذ كانت جادة فى تنفيذ بنود المعاهدة وفى بناء الجيش المصرى .. ففى برقية مايلز لامبسون إلى مستر إيدن رقم ١٥٨ بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ ، عن مقابلته للنحاس باشا بعد استقالته ، يقول أن دولته قد اتهم الوزارة الجديدة بأنها مصطبغة بصبغة إيطالية شديدة . وأن دولته قال أنها خيانة للبلاد أن تصبح الآن كل تنظيمات دفاع البريطانيين السرية المعقودة معه والتى تمت بناء على الحاحه الشديد مكشوفة لأمثال وزير الحربية الجديد الذى كان أداة فى يد القصر ويصبح كل شىء معروفاً لإيطاليا . وأن دولته يرى فى ذلك خطراً وطنياً حقيقياً للغاية[3] . .

واضح من هذه البرقية أن النحاس باشا هو الذى ألح فى الاتفاق مع بريطانيا على خطط الدفاع عن مصر . بينما لم تكن بريطانيا متحمسة لهذا .. وهذا يعنى أن بريطانيا كانت تفضل أن يستمر الوضع كما كان ، وأن تبق عملياً منفردة بشئون الدفاع عن مصر ، وأن يبق دور الجيش المصرى كما هو أى المحافظة على الجبهة الداخلية . . بينما أصر النحاس باشاً على تنفيذ نصوص المعاهدة بقيام مصر بالدفاع عن أراضيها تعاونها فى ذلك بريطانيا .

وكان هذا رأيه عندما عقدت المعاهدة كما سبق أن أشرنا . .

كانت حكومة الوفد جادة فى بناء الجيش المصرى ليصل عدده إلى فرقة واحدة جيدة التسليح (حوالى ٢٠ ألفاً) مستعينة فى ذلك ببعثة عسكرية قليلة العدد وبخبرة الضباط القدامى ، بعد أن كان يزيد قليلاً عن نصف هذا العدد ، ويقتصر سلاحه على البنادق ،

---

(١) البلاغ ١٩٣٨/٩/٢٦

Lampson No. 209 secret, 16 February 1937, F. O. 407 / 221, (٢)

Lampson to Eden, telegram No. 158, 31 December 1937, F. O. 407 / 221 (٣)

و ٢٦ مدفع هاوتزر[١] ، كان هذا المشروع المتواضع يناسب اتجاهات بريطانيا ، وفرضته - فيما يختص بالجانب المصرى - ما هناك من التزامات أخرى خاصة بالمعاهدة وحالة مصر المالية قبل توقيع اتفاق مونترو عام ١٩٣٧ وإطلاق يدها فى فرض الضرائب.

لكن هذا الوضع فيما يختص بالجيش وبالتحالف لم يلبث أن تغير فى عام ١٩٣٨ بسبب الموقف الدولى الذى أخذت خطورته تتزايد حتى بلغت الذروة فى أزمة سبتمبر من ذلك العام وبسبب الموقف الداخلى . . ذلك أن أزمة سبتمبر حسمت خطر الحرب وجعلته فى حيز الممكن العاجل أو القريب . . فقد تأرجح العالم على حافة الحرب لمدة أسبوع من إنذار هتلر فى ٢٢ سبتمبر بالتدخل المسلح فى تشيكوسلوفاكيا حتى تم الوصول إلى تسوية فى مؤتمر ميونيخ فى ٢٩ سبتمبر بفضل سياسة التهدئة التى اتبعتها بريطانيا وفرنسا[٢] .

فى تلك الظروف اتجه الجانب البريطانى إلى الحصول على تعاون أكثر مع مصر ، واستجاب الجانب المصرى إلى ذلك بحذر كما يتضح من رسالة سير مايلزلامبسون إلى فيكونت هاليفاكس رقم ١١٩٧ فى نوفمبر ١٩٣٨ حيث يقول « كان موقف كل من القصر والحكومة تجاه التعاون الإنجليزى المصرى نحو متطلبات الحرب كما نرتجيه ولو أنه فى نهاية الأزمة أدى الخوف من التورط فى الحرب إلى شىء من التردد بشأن ما تقتضيه المعاهدة من مصر بدخولها الحرب . . .

« ومنذ نهاية الأزمة فإن موقف الحكومة وكذلك موقف الملك فاروق تجاه بريطانيا العظمى ظل ودياً وسليما سواء فى المجال الدولى العام أو فى التدابير المحلية الخاصة بتعاوننا كحلفاء »[٣] .

يتضح من تلك الرسالة أن الجانب البريطانى حاول تفسير التزامات مصر كحليف بمقتضى المعاهدة بأنها تقتضيها فى حالة قيام الحرب أن تدخلها إلى جانب بريطانيا ضد ألمانيا ، وأن الجانب المصرى تردد فى قبول هذا التفسير . وهذا واضح أيضاً فى تصريح رئيس الوزراء فى مجلس النواب أثناء أزمة سبتمبر حيث ركز على موضوع دفاع مصر عن نفسها فقال أنه « إذا دعت الظروف مصر إلى القيام بتعهداتها الدولية فستقوم بها ، ولن يتردد الشعب المصرى فى إجابة داعى الوطن للدفاع عن سلامته بما عرف عنه من

---

(١) من حديث للجنرال ماكريدى رئيس البعثة العسكرية البريطانية لمندوب الأهرام ٢٠ نوفبر ١٩٣٩ - انظر أيضاً عبد العظيم رمضان الحركة الوطنية ، ص ٣٠٢ .

(٢) صلاح العقاد ، المرجع المذكور ، ص ١١٠ .

(٣) **Lampson to Halifax, No. 1197, 7 November 1938, F. O. 407 / 222**

صدق العزم وقوة الإيمان » . . وعبر عباس محمود العقاد عن رأى السعديين المشاركين فى الحكم بطرح وجهة نظر مماثلة وأن كانت أكثر وضوحاً حيث قال أن على المصريين أن يستعدوا على اعتبار واحد هو أنهم أصحاب النصيب الأول فى حماية بلادهم والدفاع عن حدودهم داخل أراضيهم ، وعلى الحليفة أو الحلفاء بعد ذلك بقيمة المجهود[1] .

وتبع أزمة سبتمبر نقاش على صفحات الجرائد وفى البرلمان فى موضوع التزامات مصر بمقتضى المعاهدة أظهر عدداً من الاتجاهات المختلفة .

ويرجع ذلك إلى أن معاهدة ١٩٣٦ وقعت فى ظل خطر إيطالى ماثل أيام غزو الحبشة . . حينئذ كان مفهوم التحالف لدى المصريين مرتبطاً بتهديد إيطالى محتمل . . لكن أزمة سبتمبر ١٩٣٨ واجهت المصريين بواقع مختلف . . إذ تراجع الخطر الإيطالى وبرز الخطر الألمانى . . وأصبحت مصر معرضة للتورط فى حرب لا ترى لها مصلحة مباشرة فيها ، وتحمل أعباء لم تخطر للمصريين على بال عام ١٩٣٦[2] وكان المصريون قد أخذوا يشعرون بثقل العبء الذى يتحملونه نتيجة التزامات المعاهدة وسوء الحالة المالية . وأخذ يتضح لهم استمرار تدخل بريطانيا فى شئون مصر رغم المعاهدة مما مس العداء التقليدى القديم . . وفى نفس الوقت بدا لهم نجاح سياسة المحور فى ضم المانيا للنمسا وأراضى السوديت واستيلاء إيطاليا على الحبشة وتوقيع بريطانيا معاهدة روما معها فى أبريل ١٩٣٨ ، يضاف إلى ذلك أن المعاهدة قصرت مساعدة مصر لحليفتها على أن تكون داخل الأراضى المصرية . . ولم تنص صراحة على دخولها الحرب إلى جانب بريطانيا .

ترتب على هذا كله أن ظهرت فكرة أن المعاهدة تلزم مصر بتقديم المساعدات إلى بريطانيا لكنها لا تلزمها بإعلان الحرب إلى جانبها . . وبين طرفى هذه الفكرة تناقض ظاهر يؤدى الى موقف صعب . . فالدول المشتبكة فى حرب مع بريطانيا لن تقبل هذا الموقف من مصر . . وستعتبر مساعداتها لبريطانيا عملاً عدائياً رغم عدم إعلانها الحرب . . وقد اختلفت الاتجاهات لمواجهة هذا الموقف . . والتوفيق بين ذلك وبين التزامات المعاهدة .

---

(١) الدستور ٢٣ و ٢٧ سبتمبر ١٩٣٨ ، الدكتور عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ص ٢٩٩ .

(٢) أو كما قال وهيب دوس بك فى مجلس الشيوخ بجلسة ٣٠ أبريل ١٩٣٩ أن مصر مطالبة « بتحمل أعباء ما كانت تخطر لنا على بال سنة ١٩٣٦ ولا فى أى سنة من سنى المفاوضات » . . أنظر مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الخامس عشر لمجلس الشيوخ مضبطة جلسة ٣٠ أبريل ١٩٣٩ ص ٣١١ . عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ، ص ٣١١ .

بلور صدقي باشا اتجاهاً منها في خطاب ألقاه في مجلس النواب في ٢٠ ديسمبر ١٩٣٨ بمناسبة الرد على خطاب العرش، أثار فيه النقاط الأساسية التالية :

١ ـ المعاهدة لا تلزم مصر بدخول حرب لا مصلحة لها فيها إلى جانب بريطانيا لكنها تلزمها في حالة اشتباك بريطانيا في حرب وفي حالة خطر قيام حرب أو حالة دولية مفاجئة أن تضع مواردها تحت تصرف بريطانيا . . ولهذا خطورته على مصر لأن الدول التي تشتبك معها بريطانيا في حرب ستعتبر مصر دولة محاربة .

٢ ـ سرعة تطبيق النص الخاص بالحالة الدولية المفاجئة لا يترك لمصر الوقت الكافي لتبين حقيقة وضعها من النزاع القائم مما يحرمها فرصة العمل لدرء الخطر عن نفسها .

٣ ـ التزامات المحالفة يجب ألا تتعارض مع أي مسعى سياسي تبذله مصر أو موقف تقفه ويكون مقصوداً به استتباب السلام وتأمين حدود البلاد من كل عدوان .

٤ ـ حث على التخلي عن بناء الثكنات في منطقة القناة واقترح أن تخلي القوات البريطانية ثكنات قصر النيل والقلعة وتقيم في معسكرات العباسية المدة الباقية من المعاهدة . .

بهذا دعا صدقي باشا إلى عدم بناء الثكنات والحد من التزامات مصر بمقتضى المعاهدة وعدم الدخول في حرب لا صالح لمصر فيها . . بل ودعا إلى عدم التقيد بالتحالف اذا تعارض مع مصالح مصر . . وهكذا عبر عن اتجاه الحياد في الصراع الدولي . ويرى سير مايلزلامبسون حينئذ أن هذا الاتجاه منتشر بين المصريين[1] .

وقد أقر رئيس الوزراء محمد محمود باشا أن حديث صدقي باشا يتضمن كثيراً من الصدق، وعبر عن موافقته التامة على ما قاله بشأن الحالة الدولية المفاجئة، لكنه قال أنه ما دامت المعاهدة قد وقعت فيجب على أية حكومة مصرية أن تنفذ التزاماتها بولاء وإخلاص حتى يتم تعديل المعاهدة بالاتفاق مع الحكومة البريطانية . وأشار إلى أنه من مصلحة مصر أن تبقى إلى جانب حليفتها في هذه الظروف الحرجة حتى يتم للمصريين تقوية أنفسهم . .

تضمن هذا التصريح عدم استبعاد تعديل المعاهدة . وحين سئل رئيس الوزراء في ذلك قال أنه ليست هناك نية لذلك « الآن » وظهرت في الصحف تصريحات بأنه سيحاول

Lampson to Helifax, No. 41, 16 January 1939, F. O. 407 / 223 (١)

مفاوضة الحكومة البريطانية لتعديل المادة السابعة من المعاهدة خلال الزيارة التى يشاع أنه سيقوم بها للندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة الخاص بفلسطين . . وحين أثار السفير البريطانى هذا الموضوع معه وعرفه أن الحكومة البريطانية لا توافق على أى تعديل لالتزامات المعاهدة نفى رئيس الوزراء تلك الأخبار بطريقة توحى بأنها صحيحة[1] ، لذلك يمكن أن نقول أن اتجاه محمد محمود حينئذ كان الوفاء بالتزامات المعاهدة دون زيادة والتفكير فى التفاوض لتعديل تلك الالتزامات .

وتوالت ردود الفعل لخطاب صدقى باشا . فجريدة البلاغ وهى حينئذ موالية للقصر وتناصر الوزارة ، كتب صاحبها عبد القادر حمزة يقول أن التحالف بين مصر وبريطانيا قائم على أساس أن تعاون بريطانيا حصر فى الدفاع عن نفسها وأن تعاون مصر بريطانيا فى كل حرب تشترك فيها . وأن المفاوضة لتحديد الحالات التى تقدم فيها مصر مساعدتها سينصب على أساس هذا التحالف ، بينما لا غنى لنا عن هذا التحالف حتى نستكمل وسائل الدفاع عن أنفسنا . وهو لا يرى كيف يمكن لمصر أن تجتنب الدخول فى حرب تدخل فيها بريطانيا ما دام للأخيرة جيش فى مصر[2] .

وقد زاد الدكتور هيكل ـ وكان حينئذ وزيراً للمعارف ـ وجهة النظر تلك إيضاحاً فقال أن المعاهدة المصرية البريطانية « تلق على مصر أن تسارع إلى معاونة حليفتها انجلترا إذا وقعت الحرب . ولم يكن أحد فى مصر يتردد يومئذ فى القول بأن هذه المحالفة تدفعنا إلى إعلان الحرب فى صف انجلترا . وإذا نحن أعلنا الحرب أصبح حتما أن نحمل أعباءها وأن نتعرض لكل ويلاتها . وقد تعرضنا فى الحرب العالمية الأولى ـ حرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ ـ لغارات جوية قليلة لأن الطيران الحربى كان لا يزال فى طفولته ولأننا كنا محايدين لم نشترك فى الحرب ولم نعلنها . ما بالك وقد تقدم الطيران الحربى وأصبح يضارع قوات البرد وقوات البحر . ثم ما بالك ومصر معرضة لأن تعلن الحرب . طبيعى أن تشغل أنباء الازمة بال كل مصرى »[3] .

وهكذا انقسم الأحرار الدستوريون فى موضوع التزامات مصر فى حالة الحرب . وحدث انقسام مماثل فى حزب السعديين الذى يشاركهم الحكم . . لقد أشرنا إلى رأى

---

(١) 2 Lampsan to Halifax, No. 1357, 22 December 1938, F. O. 407 / 223.
الأهرام فى ٢١ / ١٢ / ١٩٣٨ ـ المقطم ٢٠ / ١٢ / ١٩٣٨
(٢) البلاغ ٢١ / ١٢ / ١٩٣٨ .
(٣) هيكل ، المرجع المذكور جـ ٢ ص ١٤٥ و ١٤٦ .

العقاد، أما الدكتور أحمد ماهر فكان فى صف وفاء مصر بالتزاماتها لبريطانيا[1].

وقد عارض حزب الاتحاد الشعبي على لسان سكرتيره العام عبد الرحمن البيلى بك اقتراحات صدقى باشا فى مجلس النواب مؤكداً ضرورة محافظة مصر على التزاماتها بمقتضى المعاهدة..

أما الوفد فقد هاجمت صحفه خطاب صدقى باشا وفندته واتهمت صدقى باشا بأنه يريد تحقيق هدفين، أحدهما هدم المحالفة بتقويض أساسها وركنها الركين وهو المادة السابعة التى وضعت لفائدة الطرفين.. أما الهدف الثانى فهو «الاتفاق مع الطليان على تأمين الحدود ومساعدتنا فى مقابل التخلى عن انجاد انجلترا ومساعدتها عندما تتأزم إحدى الأزمات طبقاً للمادة السابعة» وأوضحت ذلك بأن صدقى باشا كان قد كتب إلى النحاس باشا فى اغسطس ١٩٣٧ اثناء وزارة الوفد يلفت نظره الى أن الفرصة سانحة للمفاوضة فى عقد معاهدة عدم اعتداء بين مصر وإيطاليا.. وأن المحالفة مع بريطانيا لا تحول دون ذلك لأنها أبرمت للدفاع لا للهجوم.. وقالت أن المادة السابعة صريحة فى أن على مصر ان تبادر الى نجدة حليفتها فى أية حرب تشتبك فيها مع دولة أخرى ولو كانت إيطاليا.. وترى المصرى أن على مصر أن تقدم تلك المساعدة سواء دخلت بريطانيا الحرب مدافعة أو مهاجمة.. ولما كانت معاهدة عدم الاعتداء التى يقول بها صدقى باشا تقضى بألا تساعد مصر أية دولة تعتدى على إيطاليا فى مقابل عدم مساعدة إيطاليا أية دولة تعتدى على مصر، فهى بذلك تتعارض مع التزامات مصر بمقتضى المادة السابعة من معاهدتها مع بريطانيا، وقد نصت المادة الخامسة من تلك المعاهدة على تعهد كل من الطرفين بألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض معها.. ونعت الجريدة على صدقى باشا ترامیه على إقدام الدول الدكتاتورية[2]. وهكذا يمكن أن نقول ان اتجاه الوفد، طبقاً لما ظهر فى جرائده، كان الوفاء بالتزامات المعاهدة بتقديم المساعدات للحليفة داخل حدود مصر.

وهكذا أظهرت المناقشة وجود اتجاه عام هو قيام مصر بالدفاع عن نفسها لو وقع اعتداء على أراضيها مع قبول مساعدة حليفتها.. وفيما عدا هذا اختلفت الاتجاهات فيما يختص بالتزامات مصر تجاه حليفتها. وظهر من ذلك ثلاثة اتجاهات: اتجاه يرمى إلى التزام الحياد فى الصراع الدولى الذى لا يمس مصر مع الحد من التزامات المعاهدة..

---

(١) Lampson to Halifax, No. 41, 16 January 1939, F. O. 407 / 223.

(٢) المصرى ٢٣ / ١٢ / ٣٨ و ٢ / ١ / ٣٩. د. عبد العظيم رمضان المرجع المذكور، ص ٢٩٦ و ٢٩٧.

واتجاه يرى أن تفى مصر بالتزاماتها بالكامل وأن يشمل ذلك دخولها الحرب إلى جانب بريطانيا . . واتجاه ثالث يدعو إلى أن تفى مصر بالتزاماتها بمقتضى المعاهدة ولا تزيد على ذلك . .

كان الاتجاه الأخير يمثل رأى الكثيرين من المصريين وهو الذى استقر عليه رأى الإخوان المسلمون وأعلنوه عند قيام الحرب وكان فى مفهومهم يتضمن تقديم المساعدات دون دخول الحرب وكانوا بالإضافة إلى ذلك يرون السعى إلى تخليص مصر من القيود المفروضة على حريتها واستقلالها[1] . ولكن ما جد من تطورات دولية بعد أزمة سبتمبر ١٩٣٨ جعل الاتجاه الثانى يحظى بتأييد أكثر من ذى قبل .

ذلك أن الأخبار أخذت تتردد منذ أوائل ديسمبر عن أطماع لإيطاليا فى الحصول على ممر عبر السودان يصل ليبيا بالحبشة ، ورغبتها فى تخفيض الرسوم فى قناة السويس وتعديل نظام إدارتها بما يكفل لها نصيباً من الإشراف على هذا الشريان الحيوى الذى يصلها بمستعمراتها فى شرق أفريقيا . . ونشرت الجرائد أخبار الحشود العسكرية الايطالية فى ليبيا ، وأشارت إلى أنها بلغت مائة ألف جندى ، وأخبار طائرتين حربيتين إيطاليتين هبطتا فى مكانين مختلفين فى الصحراء الغربية وادعى الطيارون أنهم هبطوا بطريق الخطأ[2] . وفى مارس ١٩٣٩ أجهزت ألمانيا على باقى تشيكوسلوفاكيا . . وبدأت مطالبها الجادة فى دانزج والممر البولندى وفى ٧ أبريل غزت إيطاليا ألبانيا . .

وهكذا برز الخطر الإيطالى من جديد إلى جانب الخطر الألمانى . . فعاد إلى أذهان المصريين المفهوم القديم للتحالف مع بريطانيا بظهور الحاجة إلى الاعتماد عليها فى مواجهة أطماع إيطاليا . . وكما قال السفير البريطانى تزايد تحقق المصريين من « الخطر الذى قد يلحق بدولتهم من تقوية محور برلين ـ روما العدوانى . وقد أدت الصدمات المتتابعة بسبب مآسى تشيكوسلوفاكيا وألبانيا ، وبخاصة الأخيرة ، إلى إدراك المصريين لما عسى أن يبلغه موقفهم من خطورة دون مساعدة كافية من حليفتهم بريطانيا . . وقد عبر المصريون بكل حرية على المستويين الرسمى وغير الرسمى عن الرغبة فى وجود عدد أكبر من القوات البريطانية فى مصر . . إن الخوف من ألمانيا وإيطاليا والاشمئزاز مما صنعته الأخيرة فى ألبانيا قد جعل سكان مصر أكثر ميلاً إلينا . كما زاد المصريين إدراكاً بحاجة مصر إلى انجلترا . وقد كان لهذا العامل أثره فى تسهيل التعاون العسكرى المصرى الإنجليزى ،

(١) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ، ص ٢٩٨ و ٢٩٩ .
(٢) المصرى ١٩ و ٢٣ ديسمبر ـ الأهرام ٢٠ ديسمبر ١٩٣٨ .

وأصبحت الحكومة المصرية أخيراً أكثر استجابة لنا فيما يتعلق بمتطلباتنا العسكرية[1] .

وهكذا تحول بعض المصريين إلى فكرة الوفاء بالتزامات مصر تجاه بريطانيا كاملة ، بما فى ذلك دخول الحرب إلى جانبها . ومن هؤلاء رئيس الوزراء نفسه الذى أعلن فى مجلس النواب بمناسبة أزمة مارس ١٩٣٩ أنه يقبل توحيد قيادة الجيش الإنجليزى والمصرى فى حالة الحرب وأن تكون القيادة لأقوى الدولتين[2] .. كما أنه مع الدكتور أحمد ماهر وبعض الوزراء من كلا الحزبين الحاكمين كانوا يميلون إلى قبول الانضمام إلى ميثاق سعد أباد فى الأسابيع الأولى من عام ١٩٣٩ ، رغم ما يؤدى إليه ذلك من مد تحالف مصر مع انجلترا إلى خارج حدود مصر ودفع القوات المصرية بعيداً مئات الأميال إلى تركيا والعراق وإيران[3] . لكن ذلك لا يعنى أن هذا الاتجاه قد أصبح هو الغالب ، فقد يرجع موقف هؤلاء بالإضافة إلى العوامل التى أشرنا إليها إلى وضعهم الرسمى والصراع القائم حينئذ بين الوزارة والقصر وتطلع الدكتور أحمد ماهر لتولى الوزارة خلفاً لمحمد محمود باشا[4] .. فإذا ابتعدنا عن الأشخاص المسئولين نجد الأمر يختلف .. نجده كما يقول السفير البريطانى فى خطابه إلى وزير الخارجية البريطانية فى ١٣ يوليو ١٩٣٩ « لا يزال هناك شعور كبير فى البلاد بأن مصر ينبغى أن يسمح لها بأن تظل بعيدة عن نزاع عالمى لا يهمها بشكل مباشر ... لكن موقف المسئولين المصريين لا يزال سليما »[5] . وهذا يدفعنا إلى محاولة تبين موقف الوفد كتنظيم شعبى مفروض أنه أكثر تعبيراً عن اتجاهات الجماهير ..

كان الوفد بحكم نشأته ومبادئه كحزب شعبى ضد النازية والفاشية وفى جانب الديمقراطية . وكان حريصاً وهو فى الحكم على تأكيد التزام مصر بالدفاع عن نفسها وتمكينها من ذلك . أما فى فترة وجوده خارج الحكم فلم تصدر عن زعيمه أو صحفه تصريحات مباشرة توضح موقفه أو تضيف جديداً إليه .. فيما عدا هجوم المصرى على خطاب صدقى باشا ذلك الهجوم الذى أوضح ـ كما أشرنا ـ تأييد الوفد للديمقراطيات ولفكرة التزام مصر بمساعدة بريطانيا داخل الأراضى المصرية .. يقابل هذا هجوم الوفد

---

(١) Lampson to Halifax, No. 560, 12 May 1939, F. O. 407 / 223.

(٢) الأهرام ٢٩ مارس ١٩٣٩ . دكتور عبد العظيم رمضان المرجع المذكور ، ص ٣٠٣ .

(٣) هيكل المرجع المذكور ج ٢ ص ١٤٧ ـ ١٥٠ . تكون ميثاق سعد اباد فى عام ١٩٣٧ وكان يضم تركيا والعراق وإيران وأفغانستان وتقوم تلك الدول بالدفاع عن أى منها إذا وقع عليها عدوان .

(٤) Lampson to Halifax, No. 41, 16 January 1939, F. O. 407 / 223,

(٥) Lampson To Halifax, No. 871, 13 July 1939, F. O. 407 / 223

المستمر بعد ذلك على بريطانيا التى اعتبرها مسئولة عن مساندة الحكم غير الديمقراطى القائم .. وقد وصل هذا الهجوم إلى حد التهديد بعدم التقيد بالمحالفة ..

لكن الملاحظ أن هجوم الوفد على بريطانيا كان أقرب إلى الضغط العنيف أو العتاب الشديد منه إلى الجفاء والقطيعة وعدم الالتزام بالمعاهدة ..

وهذا واضح مما كتبه المصرى بعد أزمة مارس ١٩٣٩ ، حيث تقول الصحيفة أن المصريين مرتبطون بمحالفة يجب المحافظة عليها « لكن كيف يمكن أن ندخل الحرب إذا كان حلفاؤنا ينقضون العهد نقضاً ويستخفون بالمعاهدة بنداً بنداً .. أنحارب للدفاع عن الديمقراطية التى يحارب حلفاؤنا من أجلها .. والديمقراطية فى بلادنا شوهت وجنى عليها[1] ؟ » وكان السفير البريطانى يدرك رغم تقديره الكامل لخطورة هجوم الوفد أنه قد لا يكون سوى جزء من اللعبة السياسية يضغط به الوفد للعودة إلى الحكم .. وكان يأمل ويرجح أن الأحزاب جميعها إذا قامت الحرب ستعود إلى الالتفاف حول بريطانيا تنشد الحماية[2] .

أما اتجاه الوفد الحقيق حينئذ ، بالإضافة إلى الدفاع عن مصر ، فيغلب أنه كان الوقوف إلى جانب بريطانيا وتقديم المساعدات اللازمة لها فى مقابل سيادة الديمقراطية فى مصر .. وهذا يعنى عودة الوفد إلى الحكم ، بالإضافة إلى إجابة مطالب تقرب من تلك التى تقدم بها إلى السفير البريطانى فى أبريل ١٩٤٠ .. وهذا قريب من موقف الإخوان المسلمين عند قيام الحرب ، وقد أشرنا إليه ، ويختلف عن موقف أحمد حسين الذى رأى حينئذ دخول الحرب فعلياً دون أن يضع شروطا لذلك[3] .

* * *

تناولنا التطورات التى طرأت على الموقف الذى اتخذه كل من الجانبين المصرى والبريطانى من مفهوم التحالف والتزاماته منذ أزمة سبتمبر ١٩٣٨ حتى قبيل قيام الحرب .. وكان من الطبيعى أن يكون لذلك أثره على الموقف من الجيش المصرى والدور الذى أريد له .. فعلى الجانب البريطانى أدى تزايد خطورة الموقف الدولى عام ١٩٣٨ مع النقص الواضح فى القوات البريطانية فى شرق البحر المتوسط ، فى مواجهة الحشود الإيطالية ، إلى اتجاه الجانب البريطانى إلى زيادة الاعتماد على الجيش المصرى وإلقاء عبء أكبر عليه .. واستمر هذا الاتجاه سياسة للحكومة البريطانية رغم ما استجد من عوامل مشجعة وأخرى مثبطة حتى يونيو ١٩٤٠ . من العوامل المشجعة تصريحات

---

(١) أنظر أعلاه ص ٢٠

(٢) عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ، ص ٣٠١ .

(٣) Lam pson to Halifax, No. 871, 13 July 1939, F. O. 407 / 223,

محمد محمود باشا أيام أزمة سبتمبر ۱۹۳۸ بتأكيد قيام مصر بالدفاع عن نفسها . ورغم أن خطاب صدقى باشا فى ديسمبر ۱۹۳۸ ، وما بدا حينئذ من اتجاه رئيس الوزراء إلى طلب تعديل التزامات مصر بمقتضى المعاهدة كانت عوامل مثبطة ، إلا أن موقف الوفد والزعماء الآخرين وتغير موقف رئيس الوزراء بعد ذلك ـ كما أشرنا ـ كانت عوامل مشجعة أزالت ذلك الأثر السيء . .

وقد عبر السفير البريطانى عن هذا الاتجاه فى رسالة إلى وزير الخارجية يستعرض فيها الموقف فى مصر فى شهرى مايو ويونيو ۱۹۳۹ إذ يقول : « إن التقدم الذى تم فى الاستعداد للحرب بصفة عامة وتدريبات الجيش المصرى بصفة خاصة ، كانت بوجه عام أدعى إلى الرضاء خلال هذه الفترة التى نستعرضها ، رغم ما كان يعترض البعثة العسكرية البريطانية من عقبات كان يثيرها حسين سرى باشا بخصوص بعض النقاط . ومما يبعث على الرضاء أن نلاحظ على سبيل المثال أن رجال المدفعية المصريين قد أظهروا مقدرة ملحوظة فى المدفعية المضادة للطائرات . لكن المشكلة الأساسية بالنسبة للجيش المصرى لا تزال هى مشكلة الروح المعنوية . بمعنى هل تصمد أو لا تصمد القوات المصرية فى خط النار . يبدو من غير المحتمل الاعتماد على أن الضابط أو الجندى المصرى سيواجه إشكال الحرب الحديثة القوية ما لم يضمهم إطار واحد مع القوات البريطانية أو التركية ويقودها ضباط إنجليز أو أتراك.. هذا الضعف هو الذى يجعل الموقف فى مصر خطيراً زيادة على ما هو عليه . إذ ينبغى أن يكون فى الاعتبار أن الهجوم الإيطالى الألمانى ـ إذا وقع ـ لا يحتمل أن يكون زحفاً عسكرياً خالصاً على نقطة واحدة ، بل يغلب أن يقترن الهجوم الرئيسى للعدو بمجموعة متباينة من الإجراءات الهجومية الصغيرة من الخارج ومن الداخل ، بقصد تحويل الانتباه وإضعاف الروح المعنوية بين الأهالى فى المؤخرة ، وبذلك تضعف قوى المقاومة ضد الهجوم الرئيسى .

« ولما كانت قواتنا العسكرية الحالية صغيرة نسبياً فسنحتاج إليها كلها تقريباً لمواجهة الهجوم الرئيسى . وربما يعجز الجيش المصرى عن الاحتفاظ بالجبهة الداخلية لو لم تساندہ قوات بريطانية كبيرة(١) » .

وكان الجنرال سير هنرى ميتلاند ويلسن قد جاء إلى مصر فى ٢١ يونيو ١٩٣٩ ليتولى قيادة القوات البريطانية فيها ومعه تعليات بسرعة اتخاذ الاستعدادات للحرب . ويقول ويلسن أن مهمة قواته كانت الدفاع عن الإسكندرية التى أصبحت قاعدة للأسطول فى البحر المتوسط بدلاً من مالطة ، والدفاع عن السويس وبورسعيد والصحراء الغربية ،

(١) كان موقف أحمد حسين أثناء أزمة سبتمبر ١٩٣٨ دخول الحرب إلى جانب بريطانيا مقابل تحقيق المطالب الوطنية ، ثم تغير عند إعلان الحرب إلى دخول الحرب دون مقابل . دكتور عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ، ص ٢٩٧ ـ ٢٩٩

بالإضافة إلى حفظ الأمن داخل مصر . كما يقول أنه قد لفت نظره عند وصوله ضآلة القوات التى لديه بالنسبة للمهمة المسندة إليها . ويقول أيضاً أنه فى حالة قيام الحرب كانت بريطانيا تنتظر أن تنضم مصر إليها كحليف وأن تعلن الحرب على دول المحور . . وكانت تتوقع أن تنضم إيطاليا إلى ألمانيا فى أى حرب عدوانية . . وأضاف إلى ذلك أنه طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦ كان من المنتظر أن الجيش المصرى سيحارب كحليف تحت القيادة البريطانية . ويبدى فى موضع آخر أسفه لاستقالة محمد محمود فى وقت غير مناسب لأن يده هى التى قادت مصر فى سبيل الاستعداد لمواجهة الحرب الحديثة[1] .

وحين سأل محمد محمود لامبسون فى أواخر أبريل ١٩٣٩ عن عدد القوات البريطانية فى مصر أخبره أنها فى مجموعها تبلغ ١٣ الفاً[2] . وهو ما يقرب من عدد القوات المصرية عند توقيع المعاهدة . . أما القوات الإيطالية فى ليبيا .فكانت حوالى ١٠٠ الف كما أشرنا ، جهودها موزعة بين جبهتى تونس ومصر .

يتبين من تلك الوثائق ومما كتبه ويلسن أن القوات البريطانية فى مصر كانت قليلة العدد لا تكفى للدفاع عن مصر ، بينما كان مطلوباً منها إلى جانب ذلك حفظ الأمن أو المحافظة على الجبهة الداخلية . ولما كان المتوقع فى حالة قيام الحرب أن تدخلها إيطاليا إلى جانب ألمانيا ، لذلك رأى الجانب البريطانى أن تقتصر مهمة القوات البريطانية على مواجهة الهجوم الرئيسى المتوقع ، وأن تتسع مهمة الجيش المصرى فى حفظ الجبهة الداخلية بحيث تتعدى مجرد حفظ الأمن فى الداخل ، وهى المهمة التى رسموها له منذ معاهدة ١٩٣٦ كما أشرنا ، إلى مواجهة أى هجوم فرعى يشنه العدو لتحويل الانظار عن الهجوم الرئيسى واضعاف المقاومة التى تواجهه . .

كان هذا يعنى فى النهاية اشتراك الجيش المصرى فى الحرب إلى جانب الجيش البريطانى لصد أى هجوم على مصر ومتابعته خارجها . . لهذا جاء ويلسن إلى مصر وهو ينتظر أن يحارب الجيش المصرى كحليف تحت قيادته طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦ . وهذا ينطبق أيضاً على مفهوم بريطانيا للتحالف الذى اتضح فى سبتمبر ١٩٣٨ كما اشرنا . وكان هذا يعنى من ناحية التطبيق أن تتخلى بريطانيا عن سياسة التلكؤ والتسويف التى اتبعتها وتبذل جهوداً جادة فى تسليح الجيش المصرى وفى تدريبه . .

Lampson to Halifax, No. 871, 13 July 1939, F. O. 407 / 223 (١)

Wilson, op. cit. , pp. 16, 17, 19, 23, 24. (٢)

ولما كانت هناك شكوك لدى الجانب البريطانى فى قوة الروح المعنوية بالجيش المصرى مما يعجزه عن مواجهة وسائل الحرب الحديثة العنيفة، فقد اتجه إلى إجراء تدريبات ومناورات مشتركة بين الجيش المصرى والقوات البريطانية ووضعه تحت القيادة البريطانية فى حالة الحرب لضمان رفع روحه المعنوية وحسن قيادته.

صادف هذا الاتجاه فيما يختص بتسليح الجيش المصرى وتدريبه استعداد لدى الجانب المصرى حينئذ.. فالأموال اللازمة لتنفيذ ما تريده مصر من قوة حربية قوية حديثة التسليح أصبحت قريبة المنال، بعد توقيع اتفاق مونترو وإطلاق يد مصر فى فرض الضرائب المباشرة على الأجانب وبالتالى على المصريين، وتقديم مشروعات قوانين جديدة للضرائب إلى البرلمان، كضريبة الدخل وضريبة التمغة وضريبة التركات.

وضح التحول نحو السياسة الجديدة فى صيف ١٩٣٨، حين زار محمد محمود بريطانيا للتفاوض فى موضوع نصيب كل من مصر وبريطانيا فى تكاليف الثكنات، إذ تدل كل الشواهد على أن المفاوضات شملت أيضاً موضوع الجيش المصرى وتسليحه وتدريبه. فقد تم الاتفاق بين محمد محمود والحكومة البريطانية على أن تكون للحكومة المصرية حرية استيراد الأسلحة للجيش المصرى من غير المصانع الإنجليزية تجنباً للإبطاء. فتحررت مصر بذلك من القيد الذى وضعته المعاهدة فى يد بريطانيا على تسليح الجيش المصرى، ومن عقد بتوريد مدافع المورتر اللازمة للجيش المصرى، لمشغولية المصانع البريطانية لمدة ثلاث سنوات.. وسافر وزير الحربية حسن باشا صبرى إلى أوروبا حيث اتفق مع المصانع الفرنسية على توريد ١٢٠ مدفع مورتر، وبحث فى بريطانيا موضوع إنشاء مصنع للذخيرة[(١)]، وفى نفس الوقت تقدمت البعثة العسكرية البريطانية بمذكرات تتضمن مقترحاتها لتوفير العدداللازم من الضباط لتوسعات الجيش، وذلك بزيادة عدد الضباط الجدد عن طريق توسيع الكلية الحربية وزيادة عدد طلبتها وتخفيض مدة الدراسة بها والإكثار من إرسال البعثات إلى انجلترا، بدلاً من المشروع القديم الذى كان يقوم على الاستفادة من الضباط القدامى.. وكانت الحكومة المصرية حينئذ مشغولة بدراسة نظام جديد للتجنيد يستهدف تحسين وسائل التجنيد وتكوين احتياطى وتوفير العدد اللازم للجيش، ويقوم على جعل مدة الخدمة العسكرية ثلاث سنوات بدلاً من خمس وإلغاء البدل العسكرى[(٢)]. وكانت بالإضافة إلى ذلك قد تبلور لديها مشروع لتدريب طلبة

Lampson to Halifax, Telegram No. 117 Saving, 27 April 1939, F. O. 407 / 223. (١)

(٢) الدستور ٢٢ أغسطس ١٩٣٨ ـ الأهرام ٢٩ ديسمبر ١٩٣٨.

الجامعة وإعدادهم لمناصب الضباط الاحتياطيين وشرعت فعلاً فى تنفيذه ـ وتلك بداية نظام ضباط الاحتياط ـ كما كانت تدرس مشروعاً لإنشاء جيش إقليمى يكون بمثابة الصف الثانى إذا دعت الظروف ، وتلك بداية مشروع الجيش المرابط ، لكن مشاكل توفير الضباط والمدربين عاقت تنفيذ المشروع حتى صدر به مرسوم فى أول سبتمبر ١٩٣٩[١] . وقد اوضح عبد الرحمن عزام وزير الأوقاف وقائد الجيش المرابط أن الهدف من إنشائه إعداد أكبر عدد من الشعب لحمل السلاح فى الأوقات العصيبة وتكوين ، نواة قوة يستطيع الجيش العامل الاعتماد عليها[٢] .

والحقيقة أن حكومة محمد محمود كانت حينئذ تقوم بجهود كبيرة لزيادة عدد القوات المسلحة وإعادة تنظيمها على القواعد العسكرية الحديثة . . وكان موضوع الضباط والجند جانباً من مشروعات للدفاع الوطنى على مدى خمس سنوات ، طرحت على مجلس الدفاع الأعلى فى أكتوبر ١٩٣٨ ، ورؤى حينئذ أنها تتجاوز قدرة البلاد المالية[٣] . ويشير السفير البريطانى إلى تلك المشروعات فى رسالته إلى وزير الخارجية البريطانية فى نوفمبر ١٩٣٨ بقوله أن الحكومة المصرية قد بدأت « فى وضع الخطط للاسراع فى زيادة عدد أفراد الجيش وقوة الطيران بل وفى إنشاء بحرية مصرية . ولست أعتقد أن هناك تقديرات سليمة وأن هناك ميزانية قد وضعت للموازنة بين المصروفات المتزايدة وبين هذه المشروعات الطموحة فى حدود الموارد الاقتصادية للبلاد »[٤] .

لذلك رؤى إعادة النظر فى تلك المشروعات على ضوء قدرة البلاد المالية . وعرض المشروع المعدل على مجلس الدفاع الأعلى ، فأقره وتناولته الصحف فى ديسمبر ١٩٣٨ . ويقضى المشروع بزيادة عدد الجيش الى حوالى ٥٠ الفاً وأن يتكون سلاح الطيران من ٢٨٠ طائرة حربية و ٤٧ طائرة تدريب ، أما الأسطول فتقرر البدء بنواة من تسع قطع

---

(١) البلاغ ٢١ أغسطس ١٩٣٨ ـ الأهرام ٢ سبتمبر ١٩٣٩ .

(٢) المقطم ٥ نوفمبر ١٩٣٩ .

(٣) الأهرام ٢٢ ديسمبر ١٩٣٨ .

(٤) Lampson to Halifax, No. 1197, 7 November 1938, F. O. 407 / 222

منها باخرة حراسة واحدة وأربع قاذفات طوربيد وأربع من لاقطات الألغام . . كما تقرر إنشاء مصنعين أحدهما للذخيرة والآخر للأسلحة الصغيرة . وتبلغ تكاليف نفقات الدفاع طبقاً لهذا المشروع ٤٨ مليون جنيه موزعة على خمس سنوات منها ١٤ مليون المصروفات العادية قبل تنفيذ المشروع ، ١٤ مليون مصروفات زائدة نتيجة لزيادة القوات المسلحة ، والباقى للزيادات والإنشاءات الجديدة[١] . وقد استدعى تنفيذ هذه التوسعات زيادة البعثة العسكرية البريطانية فى مايو ١٩٣٩ من ٩٢ عضواً إلى ١١٩[٢] .

أدى ذلك كله فى النهاية إلى زيادة عدد الجيش وزيادة تدريبه وتسليحه . فى الأسبوع الأول من أبريل ١٩٣٩ كتبت النيويورك تايمز تقول أن مصر قد أصبح لديها ثلاثون ألف جندى وفرقة من الدبابات مجهزة أحسن تجهيز ووحدات ميكانيكية وقوة جوية ، وأن هذه القوات تزيد شهراً بعد شهر[٣] . وفى آخر أغسطس ١٩٣٩ كتبت السبكتاتور أن الجيش المصرى زاد عدده زيادة كبيرة وأعيد تنظيمه وتجهيزه[٤] .

وحين وصل الجنرال ويلسن إلى مصر فى يونيو ١٩٣٩ وجد الجيش المصرى ، كما يقول ، يتضمن فرقة من الدبابات والسيارات الخفيفة ، ويملك مدافع مضادة للدبابات ومدافع مضادة للطائرات ووحدات للمدافع الرشاشة . وأضاف أن معدات الجيش المصرى تفضل تلك التى سلحت بها القوات البريطانية التى يقودها[٥] . يضاف إلى ذلك أنه فى سبتمبر ١٩٣٨ تم تعيين ضابط مصرى وآخر بريطانى ليعملا كحلقة اتصال بين الجيشين[٦] . وهكذا بدأ الاتصال الذى أخذ يتوثق ليصل إلى المشاركة فى التدريبات والمناورات وخطط الدفاع .

---

(١) الأهرام ٧ أبريل ١٩٣٩ ـ دكتور عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ص ٣٠٤ .

(٢) الأهرام أول سبتمبر ١٩٣٩ .

(٣) Wilson, op. cit. , p. 19.

(٤) الأهرام ٣٠ سبتمبر ١٩٣٩ .

(٥) البلاغ ١٧ ديسمبر ١٩٣٨ ـ الأهرام ٢٢ ديسمبر ١٩٣٨ .

(٦) الأهرام ٢ مايو ١٩٣٩ ـ انظر أيضا دكتور عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ، ص ٣٠٤ .

الفصل الثانى

تطور الصراع السياسى الداخلى فى مصر

١ ـ العلاقات الجديدة بين القرى السياسية فى مصر بعد المعاهدة :

انطوت بإبرام معاهدة ١٩٣٦ صفحة من العلاقات المصرية البريطانية ، وفتحت صفحة جديدة . وفى الوقت نفسه انفكت العلاقات القديمة التى كانت قائمة بين القوى السياسية المتصارعة فى مصر ، وتركبت علاقات جديدة . وكانت هذه القوى تتكون من : الإنجليز ، القصر ، الوفد ، أحزاب الأقلية (حزب الاتحاد وحزب الشعب والحزب الوطنى) . وكانت تحكم هذه القوى قبل المعاهدة أنواع العلاقات الآتية :

١ ـ تحالف بين دار المندوب السامى والقصر ضد الحركة الوطنية . وبمعنى أدق ، كان القصر تحت الحماية البريطانية فى وجه القوى الوطنية (وقد استمر هذا على طول الفترة من ١٩١٩ ـ ١٩٣٦)

٢ ـ تحالف بين القصر وأحزاب الأقلية (أو بعضها) ضد الوفد (القصر مع حزب الاتحاد ١٩٢٥ ـ القصر مع الأحرار الدستوريين ١٩٢٨ ـ القصر مع حزبى الشعب والاتحاد والحزب الوطنى ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤)

٣ ـ « تحالف مؤقت » بين الوفد وحزب الأحرار الدستوريين ضد القصر (عهد الائتلاف ١٩٢٦ ـ ١٩٢٨ ، المقاومة ضد حكم صدقى باشا ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤) . ثم بين الوفد وأحزاب الأقلية ضد الإنجليز (معاهدة ١٩٣٦)

وبإبرام معاهدة ١٩٣٦ انتهت هذه الأنواع من العلاقات لتحل محلها أنواع أخرى على النحو الآتى :

١ ـ خصومة بين السفارة البريطانية والقصر .
٢ ـ تحالف بين القصر وأحزاب الأقلية (أو بعضها) ضد الوفد .
٣ ـ « تحالف مؤقت » بين الوفد والسفارة البريطانية ضد القصر وأحزاب الأقلية .

وفى الوقت نفسه برزت قوى سياسية جديدة على مسرح العمل السياسى وهى القوى الفاشية الممثلة فى جماعة مصر الفتاة وجماعة الاخوان المسلمين .

وقد يبدو كأن معاهدة ١٩٣٦ وحدها هى التى أحدثت هذا التأثير فى علاقات القوى السياسية فى مصر . على أن الحقيقة أن هناك عوامل أخرى مساعدة تحالفت مع إبرام المعاهدة فى تغيير المجرى الرئيسى للأحداث كما كان يجب أن يكون . **فالمجرى الرئيسى**

للأحداث بعد إبرام المعاهدة كان ينحصر فى تنفيذ المعاهدة ، وتنفيذ المعاهدة كان يفرض صورتين من صور العلاقات بين الإنجليز والوفد : الصورة الأولى ، صورة التحالف على النحو الذى أرسته المعاهدة ، والصورة الثانية ، صورة التناقض الطبيعى بين مصلحة الإنجليز فى استدامة السيطرة والنفوذ والمصلحة الوطنية فى انتزاع هذه السيطرة وهذا النفوذ ، أو بمعنى آخر انتزاع الاستقلال الحقيق . وفى المرحلة الأولى من تنفيذ المعاهدة (من إبرام المعاهدة فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ إلى تولى الملك فاروق حقوقه الدستورية فى يوليه ١٩٣٧) سادت هاتان الصورتان من صور تنفيذ المعاهدة ، وإن تغلبت صورة التناقض على صورة التحالف : فمن جانب الإنجليز ، فى الوقت الذى كانوا يهيئون أنفسهم لتقبل المستوى الجديد من العلاقات بينهم وبين مصر ، كانوا ، من الجانب الآخر ، يحاولون التمسك بما كان لهم ، أو ببعض ما كان لهم من النفوذ والسيطرة قبل إبرام المعاهدة . وبالنسبة لحكومة الوفد ، فنى الوقت الذى كانت هذه الحكومة تهيىء نفسها لعلاقة التحالف ، كانت أيضاً تحاول التمتع بما صار حقاً لها بحكم المعاهدة من الحرية والاستقلال فى ممارسة شئون مصر الداخلية والخارجية . ومن الطبيعى أن تؤدى صورة التحالف فى العلاقات المصرية الإنجليزية إلى إرضاء الإنجليز ، لأن هذا التحالف لصالحهم بالدرجة الأولى ، ولكن من الطبيعى أيضاً أن تؤدى صورة التناقض التى ذكرناها إلى إغضابهم . وترسم المراسلات بين السفير البريطانى وبين وزير الخارجية البريطانية هاتين الصورتين فى وضوح شديد :

ففيا يختص بصورة التناقض ، توضحها رسالتا السير مايلز لامبسون إلى المستر إيدن فى ٦ نوفمبر ١٩٣٦ و ١٦ فبراير ١٩٣٧ . وفى الرسالة الأولى نرى محاولة السفير البريطانى الاحتفاظ فى يده بخطوط السلطة فى إطار الظروف التى فرضتها المعاهدة ، وفى الرسالة الثانية نرى محاولة حكومة الوفد التمتع بحريتها واستقلالها الذى هيأته المعاهدة ، كما نرى تأثير هذه المحاولة من جانب الحكومة الوفدية فى سخط السفير البريطانى عليها ورميها بأشنع التهم .

تصور السفير البريطانى للعلاقة بين مصر وإنجلترا بعد المعاهدة

وتمضى الرسالة الأولى على النحو الآتى : فيروى السير مايلز لامبسون أن مناقشة قد دارت بينه وبين مجلس الوصاية فى صباح ذلك اليوم حول المستقبل ، بعد أن يبدأ تنفيذ المعاهدة ، ويذكر أنه رأى « من المفيد أن يعطيهم فكرة عامة عن مفهومه الشخصى الخالص عما سوف تكون عليه طبيعة العلاقات بين الحكومة المصرية والسفارة البريطانية ، فقال لهم :

« لقد جـــرى كلام كثير هنا فى القــاهرة عن أن نفــوذنا فى مصر ســيقل من الآن فصاعدا . . وهذا مجرد لغــو باطـــل ، لأنه لا يمكن أن يحــدث حــتى لو أردناه ، وهو ما لا نريده ، بل إنه على العكس من ذلك يجــب فى اعتقــادى أن يزداد ، وإن كان من الصحيح أنه سيكون من نوع مختلف ، حيث لم يعـد هناك الآن موجـودا عنصر الإملاء ، وإنما توجد النصيحة الودية التى ترمى الى المساعدة . فلقد حاولنا فى السـنوات الأخـيرة أن نجعل رغباتنا ووجهات نظرنا معـلومة بكل لباقة ، وأن نتحـاشى بكل حـرص ، وعلى قدر الإمكان ، الالتجـاء إلى التحفـظات الأربعـة ، ولكن كان هناك على الدوام مختفياً عنصر الإملاء ، وهو ما لم يكن مناص منه مع وجود التحفظات الأربعـة . والآن فإن هذه التحفظات على وشك أن تصفى بإبرام المعـاهدة ، وسـيتغير مركزنا . . ولكن دورنا كحماة لمصر لن يتغـير ، بل انه فى الحقيقـة قد ازداد قوة وأصـبح شرعياً بالمعـاهدة ، وقد كنت متفائلاً بدرجة كافية لأن آمل أن أهمية دورنا كنصحاء ومرشدين وأصـدقاء لمصر سـوف تنمو عاماً بعـد عام تبعـاً لتطور الأمور ، فبعــد أن زال الآن عنصر الإملاء الذى كان كامناً ، سوف نكون فى وضع الشقيق الأكبر مع الشقيق الأصغر ، أو وضـع الشريكين فى بيت تجارى ، ولو أنه بحكم طبيعة الأشياء فإن نفـوذنا يجـب أن يكون أكبر فى الشـئون الدولية . علاوة على ذلك ، فإنه من الواضـح أننا لا يمكن أن نتخلى عن الاهتمام برفاهية مصر واستقرارها ، حتى لو أردنا ذلك . فبوصفنا حلفاء ، فإن اهتمامنا بهذه الرفاهية وذلك الاستقرار أصبح أكبر مما كان » .

ثم قال لامبسون إنه كان « لهذا السبب ، كما لعلكم تذكرون ، أننى تعـمدت أن أضـمن تصريحـاتى التى كنت ألقيهـا فى الوفد المصرى فى ختام كل دور ناجـــح من أدوار المفاوضات ، تحذيراً لبقاً ولكن محدداً بأن بريطانيا العـظمى تتوقع أن تكون مصر حليفـة مخلصة ، وأن تخلص فى تنفيذ بنود المعاهدة كما سوف نكون نحن . كما قال ذلك أيضاً وزير الخـارجية (البريطانية) فى خـطابه الرسمى عند توقيع المعـاهدة فى لندن . وعلى ذلك فان الحكومة الحـــاضرة (قلت ذلك عمداً ، نظراً لأن الأمير الوصى دأب على أن يعــيد لى حديثه عن مساوىء الوفد وعدم اسـتحقاقه للثقـة) قد تلقـت تحــذيراً كافياً لكى تبذل أقصى ما تستطيع من جهد . وإننى لا أكاد أصدق أنها سوف تعرض للخـطر وجـودها فى الحكم باساءة العلاقات بينها وبين حكومة صاحب الجلالة . وبالاختصار ، فإنه على الرغم من أن إسم « دار الاقامة » سوف يصبح فى المستقبل « دار السـفارة » ، وعلى الرغم من أن الصوت لم يعد صوت المندوب السامى وإنما هو صـوت السـفير البريطانى ، إلا إننى ، من ناحية المبدأ ، آمل أن يسـتمع إلى هذا الصـوت عن رغبة بنفس القـــدر الذى كان يستمع اليه فى الماضى ، إن لم يكن أكثر ، لأنه سوف يكون أولاً صوت الصديق للصديق

اكثر منه صوت السيد للمسود ، ولآنه ثانيا . . سوف يستهدف المصالح الحقيقية للبلدين ، ولأنى ثالثاً لا أستطيع أن أتصور حكومة مصرية تتبع على الدوام سياسة عدم الاكتراث بنصيحتنا ، وتفقد ثقتنا ، ثم يمكنها أن تأمل فى البقاء طويلاً فى الحكم . » !

واختتم لامبسون خطابه لوزير الخارجية قائلا : « ولقد استمع الأوصياء الثلاثة لهذا الكلام بأعظم جانب من الانتباه . وإننى أعتقد أنه لم يكن من غير المستحسن أن أتحدث إليهم بهذا الكلام فى أول حديث لى معهم ، إذ يوجد جو عام يمكن للمرء أن يطلق عليه « الانهزامية » فى الدوائر البريطانية والأجنبية ، يجب وضع حد له ، لأننا إذا لعبنا دورنا بمهارة ، فإنى آمل أن الأحداث سوف تثبت أن هذا الاعتقاد كان فى غير موضعه[1] . . »

***

الحكومة الوفدية تحاول ممارسة الاستقلال

هذا هو فيما يختص بموقف الإنجليز غداة إبرام المعاهدة . أما فيما يختص بموقف حكومة الوفد فتوضحه الرسالة التالية من السير مايلز لامبسون للمستر إيدن ، وتتضمن ـ كما يقول لامبسون ـ « عرضاً موجزاً للموقف السياسى فى مصر بعد أن تحررت مصر من الرقابة البريطانية التى كانت تمارسها حتى الآن دار المندوب السامى والعناصر البريطانية فى الإدارة وقوات الأمن العام » . وفى هذه الرسالة نرى محاولة الحكومة المصرية ممارسة حريتها واستقلالها ، ثم نرى رد الفعل لذلك ممثلاً فى حملة لامبسون على هذه الحكومة ورميها بالنقائص . ولكن لامبسون لا يمضى فى رسالته حسب هذا الترتيب : **أى الفعل ورد الفعل** ، وإنما يبدأ برد الفعل (الحملة على حكومة الوفد) ليضفى على كلامه مسحة الموضوعية ، وينتقل بعد ذلك إلى الفعل . وسوف نستعرض الرسالة بترتيبها المنطقى .

ففيما يختص بالفعل ، يستعرض لامبسون **سياسة الحكومة الوفدية الخارجية ، وبصفة خاصة ما يتعلق بموقفها من انجلترا بالذات ومن دار السفارة البريطانية فى مصر** . فيقول إن هذا الموقف « ليس مرضياً . وقد أشرت سابقاً إلى كتمان الوفد محادثاته مع حكومة العراق بخصوص إبرام معاهدة تحالف (أنظر رسالتى رقم ١٤٨ فى أول فبراير) على الرغم من أن أى حليف ملزم أدبياً بمناقشتنا فى احتمالات دخوله فى التزامات مع دولة أجنبية . والحكومة المصرية بوجه عام لا تستشيرنا ، وفى الحق ، فإنه ـ على حد تصورى ـ لا يوجد إلا استعداد قليل من جانب هذه الحكومة لاستشارتنا بخصوص المسائل ذات النفع المتبادل ، وهو استعداد أقل مما ننتظره من أى حكومة أجنبية يربطنا بها رباط الصداقة والمنفعة . »

« وقد أخبرتكم فى تقاريرى السابقة بالمتاعب التى تلاقيها البعثة العسكرية البريطانية

(١) F. O. 407 / 220 Lampson to Eden, Nov., 6, 1936, Tle. No 108

من جراء شكوك المصريين ، والصعوبات التى يضعونها فى طريقها . ومن الواضح أن الحكومة المصرية الحالية يستحوذ عليها شعور الاستقلال وترى الابتعاد عن أى مظهر من مظاهر الخضوع لسيطرتنا . »

« ولكنى على أى حال ، لست ميالاً لأن آخذ هذه المظاهر المبكرة مأخذاً خطيراً . ومن الممكن مقارنة مصر بجواد أودع طويلاً فى إسطبله ، ثم أطلق سراحه فجأة ، فحين يعود صبى الإسطبل للظهور أمامه ومعه طعامه (التبن) فإن ذلك يثيره ويدفعه إلى العدو بعيداً . ولن يعود الجواد إلا إذا عضه الجوع ، فبعد محاولة أو إثنتين للاقتراب فى تردد من الصبى ، ينتهى الأمر بتناول الطعام من يده مرة أخرى » !

هكذا يصور السير مايلز لامبسون موقف الحكومة الوفدية بعد المعاهدة ، ولما كان هذا الموقف لا يرضى السياسة البريطانية بطبيعة الحال ، فان هذا ينعكس فى الفقرات التى يتناول فيها السفير البريطانى سياسة الحكومة الوفدية الداخلية ، ويتبدى غضبه عليها فى ترديده التهم التى كان يطلقها عليها خصومها فى المعارضة !. والفقرات تجرى على النحو التالى :

« لا يزال الوفد يحتفظ فى البرلمان بزمام الموقف دون منازع . ولا زالت أحزاب المعارضة من الأحرار الدستوريين ، والشعبيين ، والاتحاديين عديمة النشاط والتأثير ، على الرغم من المحاولات المتكررة لإنعاشها .

« ولا تزال الهيئة الوفدية البرلمانية على طاعتها العمياء ، بالرغم من الهجوم الضارى الذى شنه أحد النواب الوفديين على وزارة المعارف لأسباب شخصية ، متهماً إياها بمحاباة الأقارب واستغلال سلطة الوظيفة . . .

« ولا شك فى أن النحاس باشا يفقد حالياً شيئاً من شعبيته . فزوجته الشابة على الرغم من كونها شخصية ريفية محببة ، إلا أنها تجهل أصول الحياة الوزارية ـ هذه الزوجة جعلته يبدو موضع سخرية بسبب نزواتها واستجابته لهذه النزوات . ومنذ زواجه اعتاد الحضور متأخراً إلى مكتبه بدرجة لا تجعله يؤدى أى عمل جاد ، كما أن تأخيره فى الحضور إلى الدعوات كان سبباً فى مضايقة منتظريه . ولقد اعتادت حرم النحاس باشا أن تتصل مباشرة بالوزارات بقصد التأثير فى التعيينات وفى الترقيات الخاصة بذوى قرباها . وكان من الممكن أن يمر هذا الضعف الإدارى دون أن يثير انتباه الجمهور أثناء فترات حكم الوفد القصيرة فى الماضى ، أما فى الوقت الحاضر ، وخلال هذه الفترة الطويلة من حكم الوفد ، فكان لا بد لهذا الضعف أن يظهر جلياً .

« والخطأ الكبير الذى ارتكبه حزب الوفد ، وكان سبباً فى إضعاف مركزه لدى

المصريين ، هو ضربه لهم فى أكبر نقاط الضعف لديهم ، وهى جيوبهم . ولقد شرحت فى تقريرى رقم ٦٠ ، ٧١ فى ١٢ ، ١٥ يناير على التوالى الطرق المتعددة التى استخدمت فى جمع الاكتتابات للدفاع الوطنى . فقد أرغم بالفعل جميع الموظفين على أن يكتتبوا بمرتب شهر يخصم منهم مقسطا على مدى عامين . وحتى أفراد الشرطة والجيش الذين لا يتقاضون إلا مرتبات زهيدة قد استنزفوا بهذه الصورة . وأكثر من ذلك فإن المديرين المتحمسين ، بتسجيع الحكومة ، يرغمون ملاك الأراضى على الاكتتاب ، كما ارغموا عليه أيضاً العمال الزراعيين الذين تعد أجورهم المتناهية فى الصغر سبة فى جبين الطبقة المالكة الدرية فى مصر . وقد أبلغ وصفى بك ، محافظ الصحراء الجنوبية ، السكرتير السرقى منذ بضعة أيام أنه أجبر على أن يفرض الاكتتاب بمرتب شهر حتى على أفقر رجال بوليس الصحراء الذين لا يزيد مرتب الواحد منهم على جنيهين شهرياً . وكان وصفى بك إلى ذلك الحين قادراً على أن يتجنب فرض هذه الضريبة على الموظفين الرسميين ، وقال إنه يفضل الاستقالة على أن يضطر إلى إرغامهم على ذلك ، لأنه عاش طويلاً بينهم ويعلم حق العلم مقدار ما يعانونه من شظف العيش .

« وتجمع كل التقارير الواردة من شتى المصادر على أن فرض هذه الاكتتابات قد أثار شعوراً عاماً بالحقد من جانب الموظفين نحو الوفد . وكان لا بد لهذا الشعور بالحقد أن يسرى بنفس القوة بين جميع العناصر الزراعية ، تلك العناصر التى عانت نفس المعاناة ، مضافاً إليه الإحساس بالمرارة نتيجه عدم الاطمئنان للحكم بسبب الانحلال ومحاباة الأقارب وعجز حكومة الوفد عموماً .

« وقد أخبرنى الأمير الوصى أن النحاس اضطره إلى الموافقة على منح ٨٥٠ من الرتب والنياشين لأعوان الوفد . وكان لا بد لهذه الانعامات التى جرت على نطاق واسع أن تزعزع الثقة بالحكومة وتزيد من تذمر كثير من الأشخاص .

« وكان أكبر خطأ ارتكبه النحاس هو أنه لم يبذل أى جهد لإرضاء الأوصياء والملك وكل من له تأثير عليه فى الوقت الحاضر ، مثل الملكة وحسن صبرى باشا . وقد غير الأمير الوصى ، الذى كان متحيزاً للوفد ضد الملك ، رأيه تماماً . ولكنه ليس مخدوعاً من جهة الملك . وقد قال باقتناع تام خلال حديث له مع السكرتير الشرقى إن الملك سيسبب المتاعب للوفد ولنا . ومن جهة أخرى ، فإنه متخوف أكبر من الوفد لأن عدم كفاءته وأعمال دهمائه قد تؤدى إلى تطورات ثورية . ولقد كان الخلاف بخصوص النياشين التى منحها الوفد فى أغسطس الماضى دون تبصر (أنظر برقيتى رقم ٨٨ فى ٤ سبتمبر ١٩٣٦) سبباً فى ازدياد كراهيته للوفد . ولم يبذل النحاس أى مجهود لترضيته . كذلك

كان لا بد للملك أن يصبح عدواً للوفد بسبب إهمال الوفد له ، ووقوعه تحت تأثير أعداء هذا الحزب . وحسين صبرى الذى ضاق ذرعاً بالمعاملة المتعجرفة التى سبقت استقالته من محافظة الإسكندرية (أنظر رسالتى رقم ١٤٠٨ فى ١٢ ديسمبر الماضى) كان من الممكن استرضاؤه بتعيينه عضواً بمجلس إدارة قناة السويس . وقد أخبرنى أمين عثمان أن حسين صبرى عندما علم بأن هذا التعيين لن يحدث ، علق قائلاً انه لن ينسى مطلقاً هذا التجاهل لرغباته .

« من المتوقع هنا ، فى هذه اللحظة ، أن التصادم مع الوفد سيحدث سريعاً عند بلوغ الملك سن الرشد فى نهاية يوليو القادم . ويشاع أن الملك يرغب فى تعيين على ماهر رئيساً للديوان الملكى على الرغم من معارضة الوفد . وسواء تولى على ماهر هذه الوظيفة أو لا ، فمن المحتمل أن يأتى بأعمال ضد الوفد خلال الخريف القادم .

« ويقال ان على ماهر مقتنع تماماً بأنه من الممكن إجبار وزارة الوفد على الاستقالة فى الخريف القادم ، وإجراء انتخابات بواسطة حكومة محايدة ظاهرياً ، وضمان الحصول على أغلبية ضد الوفد دون الاستعانة بالوسائل والمناورات الانتخابية المتطرفة . ومما هو جدير بالملاحظة أن أمين عثمان أثناء حديث له مع السكرتير الشرقى بعد ذلك بشهر قد أبدى رأياً مماثلا .

« إن موقف الجيش والشرطة سيكون بلا شك حاسماً فى حالة حركة ضد الوفد . ولكن المعلومات الحالية تشير إلى أن محاولة الوفد استخدام الجيش والشرطة لن تؤدى فى المستقبل القريب إلى تمرد هذه القوات ضد حكومة يساندها الملك . وجلالته فى الوقت الحاضر محبوب جداً من الجيش . ومع ذلك فان وضع الجيش الحالى دون رياسة تقوده - اذ جرد فجأة من الضباط البريطانيين الذين كانوا يقومون بعمليات التوجيه ، جعله معرضاً للدسائس الحزبية المتنافسة من الوفد والقصر ، وأصبح من الواضح وجود الخطر إذا لم تتمكن البعثة العسكرية من إقرار الأمور فى الوقت المناسب . وعندما تتدخل الجيوش فى السياسة فإنها تصبح فريسة سهلة للمغامرين العسكريين ، وتسبب غالباً المصائب للجميع بما فى ذلك السياسيين الذين يتآمرون للاستفادة من وراء الجنود .

« ونأمل ألا يقع الملك وعناصر المعارضة فى خطأ اتخاذ إجراءات متسرعة ، كما كان يحدث فى الماضى ، لأن ذلك يفيد الوفد ويوحد صفوفه . فإذا طرد الوفد من الحكم دون تشويه كاف لسمعته ، فإنه سيستطيع تصحيح أوضاعه وتصوير نفسه كشهيد للحرية ، وتعود له بذلك شعبيته مرة أخرى . ولا يزال هناك ، حتى بين العناصر المعتدلة ، الكثير من العطف على الوفد والأسف على تحطيمه لنفسه نتيجة لحماقاته . ومن المحتمل أن تكون

العناصر المناهضة للنحاس - بسبب تطلعها الشديد للسلطة - قد غالت فى تصويرها لمدى فقدان الوفد لسمعته ، ومدى استعداد أنصار الوفد السريع لتقبل استبدال حكومة موالية للقصر بحكومة الوفد . ومن المحتمل ألا ينتبهوا إلى احتمال أنهم سيصادفون كثيراً من المصاعب للتغلب على اختلافهم فى الطباع والمصالح ، والبقاء متحدين حتى الوقت الذى يتمكنون فيه من هزيمة الوفد .

« ولا ينبغى أيضاً المبالغة فى تقدير مظاهر الحفاوة الشعبية بالملك فاروق ، والتى لسوء الحظ تعطيه ثقة أكثر من اللازم فى نفسه . فهناك احتمال قائم ، وهو أن يرتد الشعب المصرى إلى شعور الكره المتأصل فيه ضد أسرة محمد على . ويجب أن نسلم بأن الملوك المتعاقبين من هذه الأسرة لم يشجعوا الشعب إلا نادراً على التغلب على تلك الكراهية . وليس من العدل أن نصدر أحكاماً مسبقة على مستقبل الملك الشاب استناداً إلى نزواته الصبيانية ، ولو أن كثيرين من الأشخاص ذوى الرأى يصفونه بالجهل والكسل والرعونة وعدم تقدير المسئولية والغرور . ولكن إلى جانب ذلك فهو لماح ذكى ذكاء سطحياً ويمتاز بشخصية جذابة ، وليست هذه بالصفات التى تجعل الملك يملك زمام رعيته باستمرار . ولو نجح فى إبعاد الوفد ، فإننا نتوقع العودة إلى جميع مساوىء الحكومات الاستبدادية التى كانت فى عهد والده أثناء الفترات المتقطعة لحكم القصر . وبما أنه لا ينبغى علينا حينئذ أن نقوم بإقرار النظام وكبح جماح الملكية وارهابها حتى تقوم من حكم القصر ، فإن الملك فاروق لن يكون بقادر على الصمود فى وجه المعارضة الشعبية بسهولة كما كان يفعل والده من قبل . ولذلك فنحن نأمل ألا يهاجم الوفد قبل أن يضعف بدرجة كافية حتى لا يكون خطراً فى موقف المعارضة[1] » .

على هذا النحو يبدو تحامل السير مايلزم لامبسون على حكومة الوفد لممارستها حريتها واستقلالها ، فهو يردد أقوال خصوم الوفد عن تدهور شعبية النحاس باشا ، وعن نزوات زوجته « التى تجعله يبدو فى موضع السخرية » ، ويهاجم الوزارة لما يزعمه من إجبارها الموظفين وفئات الشعب على الاكتتاب للدفاع الوطنى ، **مع أن مشروع الاكتتاب كان هو الحل الذى ارتأته البلاد فى ذلك الحين لتقوية الجيش نظراً لصغر حجم ميزانية الدولة فى ذلك الحين (٣٥ مليوناً من الجنيهات) وعجزها عن مواجهة** تكاليف الدفاع ، ولارتباط تقوية الجيش ومقدرته على الدفاع عن القنال بمفرده **بجلاء الجيوش البريطانية حسب الشرط الذى حددته معاهدة ١٩٣٦** . كذلك يتبدى

F. O. 407 / 221 / Lompson to Eden Feb. 16, 1947 No. 209 (١)

تحامل السفير البريطانى فيما أورد من أن طول الفترة التى قضاها الوفد فى الحكم بالمقارنة بفترات الحكم السابقة قد أظهرت ضعفه الإدارى، مع أن هذه الفترة لم تكن قد تجاوزت عشرة أشهر حين كتب السير مايلز لامبسون تقريره، حيث تولى الحكم يوم ٩ مايو ١٩٣٦ . وقد انقضت هذه الأشهر العشرة فى المفاوضات التى انتهت بإبرام المعاهدة فى ٢٦ أغسطس، وفى التحضير لمؤتمر إلغاء الامتيازات الذى عقد يوم ١٢ أبريل ١٩٣٧ . فكيف تكفى هذه الأشهر العشرة التى مضت على هذا النحو لإصدار حكم بضعف الوفد الإدارى. وقد أفصح لامبسون عن شعوره تجاه الوفد حين أبدى خشيته من أن يهاجمه فاروق « قبل أن يضعف بدرجة كافية، حتى لا يكون قوياً فى المعارضة » !، وحين أبدى أمله فى ألا يسرع الملك وعناصر المعارضة بالهجوم عليه « دون تشويه كاف لسمعته ».

هكذا تبدو أزمة السياسة البريطانية بعد المعاهدة. فالسفير البريطانى يجد نفسه عاجزاً عن تطبيق القواعد التى أعلنها أمام الأوصياء يوم ٦ نوفمبر ١٩٣٦، فينضم إلى المعارضة فى سوق الاتهامات إلى حكومة الوفد. ولكن هذه الأزمة لا تلبث أن تتحول إلى مأزق يواجه السياسة البريطانية حين يأخذ السير لامبسون فى طرح فكرة تغيير حكومة الوفد بحكومة من حكومات القصر فيكتشف أنه بذلك يكون كمن « يستجير من الرمضاء بالنار » ـ على حد قوله. وهذا ما تصوره الفقرات الآتية من رسالته :

« مهما كانت المتاعب التى نواجهها بسبب الوطنيين المتطرفين وتأثيرهم على علاقات الوفد بنا، فقد يكون تغيير حكومة الوفد بأخرى من حكومات القصر كالمستجير من الرمضاء بالنار. فإذا استثنينا واصف غالى باشا وحده، فإن زعماء الوفد الحاليين ميالون لتفضيلنا على غيرنا من دول القارة. وإنى مقتنع، على الرغم من تقارير المصادر السرية التى وصلتكم، بأن الوفد لا يفكر جدياً فى التحالف مع إيطاليا. وإنى أشك فى أن النحاس أو أى عضو من قادة الوفد قد تأثر جدياً بالنفوذ الألمانى الذى ينتشر بهمة فى أنحاء القارة على أيدى الحكومة الألمانية وعملائها، وذلك على الرغم من زيارة النحاس لبرلين وإعجابه الظاهرى بالهتلرية. وإن إهمال الوفد الحالى لتشكيل « القمصان الزرقاء » (أنظر رسالتى رقم ٢٩ فى ٩ يناير الماضى) لدليل على عدم رغبته فى تقوية المنظمات النازية.

« كما أن القصر من الجانب الآخر كان ولا يزال لديه أفضليات لاتينية، ومن المؤكد أنه يفضل الثقافة الفرنسية على الأنجلو سكسونية. وإن ارتباطاته بإيطاليا وألمانيا لأكثر قوة من ارتباطات الوفد بهما. ومن الطبيعى أن ألمانيا وإيطاليا تباشران نفوذاً أقوى على

نظم القصر بأكثر مما هو الحــال على حكومة الوفد . وزيادة على ذلك فان القصر يبدو مستمرا فى نزعة الملك فؤاد الإسلامية ، ولعله يسبب لنا المتاعب أكثر من الوفد فى البلاد العربية .

« وباختصار ، فليس هناك ـ من ناحيتنا ـ وجه للتفضيل بين حكومة وفدية وحكومة من أتباع القصر . ولكن إذا حــدث شيء من هذا ، فربما مال الميزان إلى ناحية الوفد ، على الرغم من تطرفه القــومى ، أكثر من ميله ناحية حكومة يؤيدها القصر ، تعــادى البريطانيين بالذات وتخلص للقارة الأوروبية بحكم التقاليد والمشاعر[1] . »

* * *

٢ ـ انشقاق ماهر والنقراشى عن الوفد

فى ذلك الحين كان المسرح السياسى الداخلى فى مصر يهيأ لحركة كبيرة وتغيير كبير فى العلاقات بين القوى المتصارعة فيه . **وقد قدر لهـذا التغـيير أن يقلب صـورة الصراع بين حكومة الوفد والإنجليز ، الذى شرحته الرسـالتان السـابقتان للسـير مايلز لامبسون ـ إلى صورة أخرى مغايرة هى صـورة التحـالف** . فلقـد رأينا فى الرســالة الأخيرة بعض الإشارات إلى عداء الأمير الوصى والملك فاروق للوفد ، وتحفز على ماهر باشا لإجبار حكومة الوفد على الإستقالة فى الخـريف ، ولكن ذلك كله لم يكن ليؤثر فى مركز حكومة الوفد المتين فى البلاد فى ذلك الحــين لو لا أن الوفد كان يتعــرض وقتذاك لانشقاق يعد من أخطر الانسقافات التى تعرض لها فى حياته ، وذلك **بتمرد محمود فهمى النقـراشى باشـا والدكتور أحمد ماهر** على زعامته التى كان يتولاها مصطفى النحــاس باشا . ويمكن تتبع أسباب هذا التمرد فى رسـاله **السـير مايلز لامبسـون للمسـتر ايدن السالفة الذكر يوم ١٦ فبراير ١٩٣٧** ، فهو يقول :

« ويمكن القول أن الصـلة بين رئيس الوفد وسكرتيره العـام (النحـاس ومكرم) وبين الهيئة الوفدية البرلمانية تكاد تكون منعدمة . ويميل هذان الزعيمان إلى مهـادنة هذه الهيئة فى الأوقات العصـيبة . ويبدو أن النحـاس ومكرم ، بسبب الانشــغال بكثير من الأعمال ، يهملان الهيئة البرلمانية التى لا يتغافل عنها أحمد ماهر والنقراشى كما يفعل الآخـران ، وقد يتمخض هذا الاهمال عن مفاجآت سيئة بالنسبة للنحاس ومكرم .

« أما فى داخـل الوزارة والقيادة الوفدية فلا تزال الخـلافات القـديمة قائمة وآخــذة فى

(١) F. O. 407 / 221 / Lampson to Eden, Feb. 16, 1937 No : 209

الازدياد. فالنحاس مستمر فى اعتماده على مكرم، ولا يستشير إلا نادراً أحمد ماهر والنقراشي. وهما ضالعان فى حركة مقاومة النحاس ومكرم. إن عداء أحمد ماهر والنقراشي يرجع إلى أسباب عديدة: منها المنافسة، وكراهية المسلمين لأى صورة من صور السيطرة القبطية، وكذلك الاحتقار الشديد لعدم الكفاءة، ومحاباة الأقارب التى تضعف فى رأيها من قوة الوفد. وهناك دلائل فى داخل الوزارة تشير إلى أن وزراء آخرين يضيقون ذرعاً بعيوب حكومة النحاس ـ مكرم، فقلما يتبادل النحاس الرأى مع أحد من أعضاء وزارته عدا مكرم، وتوجد كذلك دلائل أخرى تشير الى سخريتهم من هذه الثقة المتبادلة بين الإثنين.

« وبعيداً عن أحزاب المعارضة، فإن هناك عناصر مستقلة ساخطة، إذ حرمها النحاس ومكرم من الإشتراك فى الغنائم، وهى تتطلع إلى الفرص التى تمكنها من التصدى لها. وان حالة عبد الوهاب لمثل صارخ لهذا النوع من السخط.

« هذا وخصوم النحاس ومكرم يلزمهم بشكل أساسى نقطة تجمع لا تتوفر فى ظروف ما بعد المعاهدة إلا فى القصر. وعلى ماهر باشا هو حالياً الذى يحرك القصر من أطرافه. وان كان محمد محمود على اتصال وثيق بالقصر. وقد تم عمل كل شيء من شأنه جعل الملك الشاب شخصية شعبية، مثل تأدية الملك لصلاة الجمعة فى مساجد الإسكندرية والقاهرة، والمظاهر الملكية الرائعة فى الحفلات والمناسبات الرياضية وغيرها، والدعاية ذات التملق الزائف فى الصحافة، وأخيراً الزيارة الملكية للوجه القبلى القائمة على أساس البعد عن مراسيم التقاليد لإرضاء جماهير المصريين، وبصفة خاصة المغرمين بالاتجاهات المثيرة للإعجاب.

« وهناك اعتقاد عام بأن جناح أحمد ماهر والنقراشى قد ينفصل فى النهاية عن النحاس ومكرم، ويشكل مع أحزاب المعارضة والمستقلين، بمساعدة القصر، معارضة قوية لحزب الوفد الرسمى. وليس هناك من هذه العناصر المعادية للنحاس من له أية شعبية لدى الجماهير، ومن ثم فلأجل التغلب على النحاس، لا بد لهم من زعامة رمزية تستطيع أن تنافس زعيم الوفد فى شعبيته لدى الجماهير. والملك الشاب وحده هو الذى يستطيع أن يمثل هذه الشخصية[1]. »

٣ ـ انقلاب العلاقات بين الوفد والإنجليز

على هذا النحو يضع لامبسون أصبعه بمهارة تامة، وفى هذا الوقت المبكر، على خمائر الإنقلاب السياسى الذى وقع بالفعل فى نهاية ذلك العام، والذى كان مقدماته ما تزال مختفية عن العيان حتى ذلك الحين. وهو فى تحليله السابق الذكر يبرز أهم عنصرين نشآ

---

(١) Ibid

فى الموقف السياسى الداخلى بعد المعاهدة وغيرا المجرى الرئيسى للأحداث ، وهما : انقسام الوفد بانسلاخ أحمد ماهر والنقراشى منه ، والثانى ، بروز زعامة القصر لأول مرة منذ عهد عباس حلمى .

ولن نتعرض بالتفصيل للخلاف الذى جرى داخل الوفد بين جناح أحمد ماهر والنقراشى وجناح النحاس ـ مكرم ، كما لن نتعرض أيضاً للأساليب التى اتبعها على ماهر باشا بمهارة لقلب صورة القصر فى عين الجماهير ، وإبراز زعامة فاروق على المسرح السياسى ، ولكن يهمنا إبراز أثر هذين العنصرين على المجرى الرئيسى للأحداث .

***

فقد رأينا كيف أن طبيعة الظروف بعد المعاهدة ، من حيث رغبة الإنجليز فى التمسك بما كان لهم من سلطة ونفوذ ، ورغبة حكومة الوفد فى التمتع باستقلالها ، قد غلبت صورة التناقض على صورة التحالف فى العلاقة بين الوفد والانجليز . ولكن تغير الموقف الداخلى على النحو الذى ذكرناه ، قد أدى فوراً إلى حدوث العكس ، وهو تغليب صورة التحالف على صورة التناقض . فقد اندفع الوفد إلى تحسين علاقاته بالإنجليز والتحالف معهم للإستعانة بهم فى مواجهة خصومه الداخليين ، فأصبح الوفد والإنجليز فى جانب ، والقصر وأحزاب الأقلية فى جانب آخر .

وتصور رسالة السير مايلز لامبسون إلى المستر إيدن يوم ٢٨ يوليو ١٩٣٧ هذا التغيير بوضوح تام ، كما تصور رضاء الإنجليز عن هذا التغيير ، فبعد أن كانت رسالة السير لامبسون فى ١٦ فبراير تفيض بالسخط على الوفد ، فإن هذا السخط يزول تماماً ، ويحل المدح محل الهجاء . وتمضى رسالة السفير البريطانى على النحو الآتى :

« أتشرف بأن أعرض فيما يلى . . تقريراً عن الموقف السياسى فى مصر وتطوراته منذ عودة النحاس باشا فى ٣ يونيو . وتتميز نهاية هذه الفترة بشكل واضح بعودة الملك فاروق وعودة القصر كعامل مؤثر فى مجريات الأمور .

٢ ـ ففى رسالتى رقم ٦٩١ بتاريخ ٢٥ مايو ، توقعت أن يتأثر المستقبل القريب بعاملين أساسيين : أولهما مسلك الملك الشاب عند توليه العرش ، وهو مسلك لابد أن يؤثر فيه ما كان الملك يتلقاه من نصائح مباشرة أو غير مباشرة من على ماهر باشا . والعامل الثانى ، هو سلوك النحاس باشا فى أعماله بعد عودته من « مونترو » . أما العامل الأول فلم يمض الوقت الكافى ليعبر عن نفسه بعد ، وأما العامل الثانى فهو ما تعنى به هذه الرسالة بصفة خاصة .

٣ ـ إننا إذا تطلعنا إلى الوراء خلال الشهرين الماضيين ، فانه يطيب لنا أن نسجل أن النحاس باشا ، بصفة عامة ، قد أظهر من سجايا التعقل والسياسة ما هو أهل للرضا .

٤ ـ وهو ، فى اعتقادى ، يؤمن بإخلاص كبير بفائدة التعاون الكامل بين انجلترا ومصر ، وقد بدا ذلك واضحاً فى مؤتمر مونترو . واقتناعه بهذا التعاون هو ما حدا به إلى الاعتدال فى تصفية المشاكل الكثيرة التى نتجت عن المعاهدة ، طالما كان الطريق قبل ذلك ممهداً تمهيداً صالحاً بواسطة أمين عثمان باشا ، وطالما لقى المساعدة فى التغلب على المشاكل التى تمس الكرامة الوطنية أو تثير له المتاعب فى البرلمان .

٥ ـ ومن الأمثلة ذات المغزى لهذا الاتجاه ، الاتفاقات التى تمت بخصوص عودة الجيش المصرى إلى السودان ، ومسألة لقب الملك ، ومستقبل مصلحة الحدود . وأكثر من ذلك فإن الموقف الذى اتخذه (النحاس باشا) تجاه المسألة الفلسطينية كان معقولاً وجديراً برجل دولة ، ومتفقاً مع ما ينتظر من رئيس وزراء دولة حليفة . ثم ان معارضته للعمل الذى قام به حكمت سليمان كانت فيما أعتقد صادرة عن حزم وصدق (أنظر برقيتى رقم ٤١١ بتاريخ ٢١ يوليو)

٦ ـ وينعكس عزمه على التعاون القلبى معنا فى خصومته الشديدة للنقراشى باشا ورغبته فى التخلص منه . والنقراشى باشا دون شك يخفى وراء أسلوبه الناعم الخلاب رغبة متحرقة للتخلص من كل موظف إنجليزى فى خدمة الحكومة المصرية . وموقفه هذا قد سبق أن أبلغتكم عنه فى رسالتى رقم ٧٦٩ المؤرخة ١٦ يونيو وفى برقيتى رقم ٤٢٦ فى ٢٤ يوليو .

٧ ـ وفيما يختص بالعلاقات بين السفارة والحكومة المصرية ، فإن الموقف يبعث على الرضا ويبشر بالأمل . وإنى شخصياً يسرنى أن أعبر عن تقديرى لموقف النحاس باشا تجاهنا بوجه عام منذ عودته من أوروبا . وفوق ذلك فقد أظهر ميلاً متزايداً للرجوع إلينا التماساً للنصيحة بمحض اختياره .

٨ ـ وكما ذكرت فى رسالتى رقم ٧٦٩ فى ١٦ يونية ، فقد أجريت سلسلة من المحادثات مع بعض زعماء الوفديين ، وفيها أكدت لهم أن مصاعبهم الحقيقية إنما تبدأ من الآن ، وأنه يجب عليهم ، من أجل مصالحهم ولمصلحة مصر ، أن يعنوا بموضوع لا يقل أهمية عن أى شأن آخر، وهو، الإصلاح الإدارى فى الداخل .

٩ ـ ويبدو أن هذه النصيحة قد أثمرت لحد ما ، وإن كان ذلك بصفة سلبية أكثر مما هو بصفة إيجابية . فقد كفت الوزارة عن كثير من التصرفات السخيفة وقللت من

صور المحسوبية الصارخة، وإن كنت أخشى أن يكون بعضها لا يزال جارياً بصورة خفيفة. ومن ثم فإن الوزارة لم تفقد شعبيتها من هذه الناحية، كما كان الحال فى بداية العام. إن افتقار الوفد إلى القدرة الإدارية لا يمكن أن يعوض فى يوم، ولا توجد دلائل تشير إلى أنه يحرز تحسناً كبيراً فى هذا الخصوص. وعلى كل حال فمن العسير توقع ذلك من أى إدارة مصرية تخلصت بدرجة كبيرة من الموظفين الأجانب.

١٠ ـ وثمة عامل آخر فى تحسين مركز الوزارة، هو حسن حظها المتمثل فى ضعف وتفكك أحزاب المعارضة التى تواجهها. وكما ذكرت فى برقيتى رقم ٧٥ فى ٦ يوليو، فإن زعماء المعارضة ومحمد محمود باشا كانوا يحاولون وضع عدة خطط لمهاجمة الحكومة، وقيل أنهم يستعدون للانسحاب من البرلمان، وفعلاً قدم صدقى باشا استقالته من مجلس النواب عقب مناقشة موضوع الدفاع، ولكنه عاد سريعاً فاستردها. وعلى أى حال، فإن خططهم باءت بالفشل لأسباب،بعضها يتصل بصلابة مركز الوزارة،كما ظهر بالنسبة لمسألة معاهدة مونترو، وبعضها يتصل بسوء اختيارهم لنقط الهجوم، كما فى قضية « ميت عساس » (انظر برقيتى رقمى ٧٦، ٧٧ فى ٦ يوليو). وكذلك لم يحرز محمد محمود أى تحسن فى مركزه عندما بعث برسالة إلى « المفتى » فى شأن القضية الفلسطينية قبل أن يكون لديه الوقت الكافى لدراسة التقرير عن فلسطين.

١١ ـ ومن الواضح لكل إنسان أن التكتيك الذى يتبعه زعماء المعارضة إنما ينبعث من اعتبارات شخصية. وقد تحسن مركز النحاس باشا فى البرلمان بفضل الأسلوب الذى استطاع به مواجهة هذا الهجوم والقضاء عليه. وليس لزعماء المعارضة شعبية حقيقية، وهم شخصياً لا يعتد بهم، كما أنهم لا يثقون ببعضهم البعض.

١٢ ـ ومن الخطأ، مع ذلك أن نظن أن النحاس، بما أظهره نحونا من مشاعر الود وحسن السياسة، وبسيطرته على المعارضة فى الوقت الحاضر، قد أصبح مركزه آمناً بصورة دائمة. فإن بعض القرارات التى اتخذها منذ عودته قد تحوى بذور متاعب جدية فى المستقبل.

١٣ ـ ولقد كان تصرفه فى مسألة امتحانات الطلبة ضعيفاً بدرجة مؤسفة (أنظر رسالتى رقم ٨٦٧ فى ١٦ يوليو) وكان موضعاً للنقد الشديد من بعض مؤيديه. وكذلك كان تردده فى معالجة موضوع القمصان الزرقاء وغيرها من فرق القمصان الملونة. ثم ان تشبثه البالغ بنصوص الدستور بصدد الحفل الدينى عند تولى الملك العرش،لم يكن ليقربه من الملك فاروق. وعندى أن موقف النحاس، وإن تمشى مع حرفية القانون، الا أنه لم يتسم بسلامة التقدير. وهو بسبيل البحث فى تعديل نصوص يمين الجيش، بحيث يكون

الولاء لكل من الملك والدستور ، مما قد يترتب عليه إساءة أخرى للقصر . ثم ان مسارعته إلى تمرير القانون الخاص بمجلس الدفاع الأعلى ، لم تمر دون أن تلفت النظر فى دوائر القصر .

١٤ ـ وفوق ذلك فمن جهة الإدارة ، فإن أعضاء البرلمان مازال يسمح لهم بالتدخل فى جميع فروع الإدارة المحلية ، مما سبب الاضطراب وخيبة الأمل بين المديرين ومأمورى المراكز . كما أن موضوع وكلاء الوزارات البرلمانيين لم يعالج بصفة جدية ، ولا تزال الفوضى الناجمة من هذا النظام الضار مستمرة فى الوزارات .

١٥ ـ وفى داخل الوزارة فإن العلاقات ليست طيبة . ومن المؤكد أن الوزراء الحاليين لا يمثلون أقوى فريق ، وقد أخبرنى النحاس باشا بصفة سرية أنه يعتزم ، بعد تولى الملك سلطته الدستورية أن يدخل بعض التغييرات . وقد فهمت أنه سوف يقصى النقراشى باشا وصفوت باشا وغالب باشا وعلى فهمى باشا . .

١٦ ـ إن الاهتمام الذى يبديه الرأى العام بالأمور فى هذه الفترة التى نستعرضها ليس كبيراً . فقد تأثر دون شك بالانتصار الذى تم إحرازه فى مونترو ، وقد قدر تقديراً حقيقياً فى ذلك الحين ما قدمه الوفد البريطانى من المساعدة الحاسمة التى أوصلت مصر إلى هذه النتيجة السعيدة . وكانت موافقة البرلمان المصرى على المعاهدة أمراً مفرغا منه . ومنذ أن سويت الأمور فى مونترو لم تعد البلاد تهتم بهذا الموضوع ، وزيادة على ذلك فإن الجمهور أخذ ينصرف عن الاشتغال بالسياسة التى جذبت اهتمامه طوال العامين الماضيين ، وأصبح قانعاً بأن يتولى البرلمان معالجة أمور الدولة ، التى أصبحت تجرى بطريقة آلية نظراً للأغلبية الوفدية وعدم وجود معارضة حقيقية . بيدأن مسائل الدفاع أخذت تشد اهتمام الرأى العام فى الفترة الأخيرة ، بسبب ما تنشره الصحف عن وجود أنشطة عسكرية إيطالية فى ليبيا . فقد اهتز الرأى العام بالخوف هذه المرة . والمسألة الأخرى التى تسبب اهتماماً كبيراً هى مستقبل العلاقات بين الملك فاروق والوفد . وغير خاف أن النحاس باشا يريد أن يحد ، ما أمكنه ذلك ، من امتيازات الملك . والجمهور الذى تربطه فى الوقت الحاضر بشخص الملك الشاب روابط عاطفية قوية ، يهتم بهذا الأمر اهتماماً بالغاً ، ويتحدث الناس عمن ستكون له الغلبة فى الشهور القلية القادمة . ولن يكون النحاس باشا حكيًا إذا سار فى هذا الدرب شوطاً أبعد مما ينبغى ، فمن عادة الشرق أن يفضل الأشخاص على المبادىء .

١٧ ـ هذا فى رأيى هو الموقف عند تولى الملك الشاب سلطته الدستورية . وان عودة القصر ليكون عاملاً فى السياسة المصرية سوف لا يلبث أن تترتب عليها تطورات هامة

جداً ـ إن عاجلاً أو آجلاً ـ ولكن أى كلام يكتب فى هذه التطورات لن يكون إلا رجماً بالغيب. فالكثير يتوقف على اختيار الملك فاروق لمستشاريه، وعلينا أن نأمل فى هذه الحالة فى حكمة جلالته، وفى أن النحاس باشا من جانبه لن يعترض ـ لدوافع شخصية أو غيرها ـ على تعيين إحدى الشخصيات القيادية القادرة للعمل بالقصر. ولقد كان سير الأمور خلال الشهرين الماضيين مما يدعو للتفاءل، بمعنى أن ما قد ينشأ من صعوبات بين الملك ووزرائه سوف يعالج بدون انفعال وبتغليب الحكمة. وقد بذلت من ناحيتى ما استطعت من نفوذ فى سبيل إدراك هذا الهدف.

١٨ ـ على أننى غير مطمئن إلى بعض المخاطر التى تهدد ـ على طول المدى ـ استقرار الأمور فى الدولة المصرية، وأرانى مضطراً ـ قبل اختتام هذه الرسالة ـ إلى التنويه بهذه الأخطار، وفى ذلك فمن الإنصاف للمصريين أن أصرح هنا بأن هذه المخاطر ترجع ـ إلى حد ما ـ إلى فشلنا فى معالجة بعض المشاكل المتصلة بالإدارة الحكومية حينما كنا نقبض على زمام الأمور فى إدارة البلاد...

٢٣ ـ إن نظرة إلى الوراء حيث عهد الحكم البريطانى، توضح أن ما قدمناه أشبه بتثبيت قوائم خشبية إلى بناء متزعزع لحمايته من السقوط، وليس أساساً جديداً للبناء، والآن وقد أزيلت هذه القوائم فقد وضح أن البناء ما زال بعيداً عن الأمان.

٢٤ ـ قد تكون مصر الآن حرة، فهى ستنهض إلى مستوى الظروف الجديدة فى تجربة مريرة وتنظم دارها. إنها بعد زوال نشوة الاستقلال قد تلجأ إلينا بإخلاص لمعاونتها فى هذه المهمة. وفى الوقت نفسه فلم أترك فرصة فى أحاديثى مع المصريين البارزين إلا وانتهزتها لتوضيح وتأكيد أهمية أن تكون نظرتهم إلى الأمور نظرة بعيدة، وأن يوجهوا اهتمامهم إلى معالجة المشاكل الداخلية.

٢٥ ـ وقد لا يبدو متناقضاً فى بلاد المتناقضات أن تكون بريطانيا مقبلة الآن على أهم دور بناء فى علاقتها بمصر. وهذا يتوقف على ما إذا كان الاستقلال ومسئولياته سوف يهب المصريين الخصائص اللازمة لمواجهة المستقبل، ويهيئهم للتعاون معنا. وفى هذا فإن الكثيرين ممن يعرفون المصريين حق المعرفة متشائمون، بيد أنى مقتنع بأننا كنا على صواب فى أن نعطى مصر الفرصة لإثبات وجودها. وإنها لجديرة بكل مساعدتنا لتشق طريقها، فإن الكثير من أشق المشاكل التى ستواجهها، إنما هو، إلى حد ما، مما خلفناه وراءنا[1] !».

---

(١) F. O. 407 / 221 Lampson to Eden, July 28 / 1937, No. 902

٤ ـ السياسة البريطانية بين الوفد والقصر :

وقد جرت الأمور بعد ذلك بسرعة فى طريق الإنقلاب السياسى . فقد استبعد النحاس باشا عند تأليفه وزارته الثانية يوم ٣ أغسطس ، بعد تولى الملك فاروق سلطته الدستورية ، كلا من النقراشى باشا،ومحمد صفوت باشا ، وعلى فهمى باشا ، ومحمود غالب باشا . وكان ذلك إيذاناً بوقوع أسوأ الانقسامات فى تاريخ الوفد . فقد جرت محاولة تشويه سمعة الوفد فى مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان على يد محمود غالب باشا ، بتأييد من أحمد ماهر والنقراشى . كما خاض النقراشى جولته الثانية ضد « الزعامة المقدسه » للوفد ، لإسقاط النحاس باشا . وكانت هاتان الجولتان ضرورتين للإستيلاء على الوفد وزعامته بحجة الإصلاح والديموقراطية . وبينما كانت اللجان الوفدية تنقسم بين محورى (النحاس ـ مكرم) و (أحمد ماهر ـ النفراشى)،كان القصر يوجه ضربته الكبرى للوفد بتعيين على ماهر باشا رئيساً للديوان الملكى يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ ، دون استشارة النحاس باشا ، فكان هذا التعيين بمثابة إعلان الحرب رسمياً على الوفد . وفى الحق فقد انتقل الصراع بين القصر والوفد بعد ذلك من لغة المذكرات والمقالات إلى لغة المظاهرات والمصادمات فى الشوارع . وكان وجود تنظيمين ينتحلان النسكل الفاشى فى ذلك الحين ، وهما : القمصان الزرقاء التى تتبع زعامة الوفد مباشرة ، والقمصان الخضراء (برئاسة أحمد حسين) التى تتبع القصر وعلى ماهر مباشرة ، ما جعل الصراع الداخلى يصطبغ بصبغة العنف[١] .

وقد مرت السياسة البريطانية إزاء هذا الصراع بين القصر والوفد بثلاث مراحل : المرحلة الأولى ، وتقوم على مناصرة الوفد مع محاولة الوصول إلى حل وسط بينه وبين الملك . والثانية ، وتقوم على دعم الوفد إلى حد طرح فكرة خلع الملك فاروق عن العرش . والثالثة ، التخاذل والتخلى عن الوفد .

وتعبر المذكرة التالية للمستر سمارت ، السكرتير الشرق للسفارة البريطانية ، المؤرخة ٢٧ أكتوبر ١٩٣٧ عن الموقف السياسى فى مصر ، عن المرحلة الأولى من مراحل السياسة البريطانية . فهو يستعرض فيها السياسات التى ينبغى على حكومته أن تتبع واحدة منها ، بناء على تحليله للموقف الداخلى ، ولكنه يقيم استعراضه للسياسات المطروحة على أساس تقدير خاطىء منه للقوى المتصارعة ، فهو يبالغ فى تقدير القوى المناهضة للوفد ، وفى الوقت نفسه يبالغ فى التهوين من قوة الوفد إلى الحد الذى يتصور

---

(١) دكتور عبد العظم رمضان تطور الحركة الوطنيه فى مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ، الجزء الأول ، الفصل الأول (دار الوطن العربى ـ بيروت ١٩٧٣)

فيه أنه « قد قضى عليه » وهذا التقدير الخاطىء من جانب سمارت منشؤه تأثره بالأحداث الجارية دون التعمق إلى أسبابها وجذورها الرئيسية . وتمضى مذكرته على النحو الآتى :

« يعتبر إخراج النقراشى من الوزارة وما تبعه من إبعاد أحمد ماهر ، نقطة البداية فى تدهور مركز حكومة الوفد وتبدد الظرروف الملائمة التى كانت لا تزال قائمة بخصوص تنفيذ المعاهدة .

٢ ـ كان أحمد ماهر والنقراشى يمثلان فى الوفد العناصر المثقفة والقادرة فى البلاد . وفى السنوات الخمس الأخيرة كان الوفد يفقد بالتدريج العناصر المثقفة ، ولكن نظراً لوجود أحمد ماهر والنقراشى بين أعضائه ، فقد ظل مركز تجمع للمتقفين ، ولكن تكوين الوفد الآن أصبح بدائياً لدرجة أن المثقفين لم يعودوا ينظرون إليه نظرة جدية .

٣ ـ ولقد كانت الفرصة الوحيدة لخلاص الوفد تتمثل ليس فقط فى عدم استبعاد النقراشى وأحمد ماهر ومحمود غالب وصفوت ، ولكن فى أن يعيد الوفد إلى حظيرته أمثال عبد الوهاب والهلالى والشمسى وغيرهم من العناصر المتعلمة القادرة التى من شأنها أن تضمن للوفد صفة الاستقرار وتكسبه الهيبة والاحترام . بيد أن النحاس ومكرم فضلا أن يحيطا شخصيهما بالجهلاء والإمعات ليحكما حكماً دكتاتورياً .

٤ ـ ولم تلبث النتائج الحتمية أن بدت للعيان . فالجامعة ، التى ظلت خلال العقد الأخير عاملاً حاسماً فى الاضطرابات السياسية ، أصبحت الآن ضد الوفد ، وأخذ شباب الوفد من المثقفين ينصرفون إلى القصر ابتغاء التخلص من دكتاتورية النحاس ومكرم .

٥ ـ وقبل الانقسام الذى حدث فى الوفد أخيراً ، فإن كثيراً من الموظفين كانوا ضد الحكومة نظراً لتلاعب الوفديين بالتعيينات والترقيات وغيرها . أما رجال الشرطة ، وقد كانوا دائماً ضد الوفد ، فقد زاد حنقهم عليه بسبب القمصان الزرق . ومن غير المحتمل تماماً أن يقوم الجيش فى وجه الملك الذى تسانده الأغلبية المثقفة فى البلاد .

٦ ـ ولا تزال تؤيد الوفد جماهير الشعب وجماعة كبيرة من الملاك الزراعيين فى البلاد ، ولكن كل هؤلاء أتباع ، أما العناصر القيادية أو الخلاقة ، فقد انضمت إلى المعارضة .

٧ ـ إن وفد النحاس قد قضى عليه . ونهايته السريعة غير المنتظرة هى من سوء حظنا . فالوفد أكثر من القصر بساطة ، وأكثر أمانة ، وأقل كراهية للبريطانيين ، وأقل انحيازا للعناصر الأوربية ـ هذا القصر الذى يتحرك ليحتل مكانه فى هذه الفترة الدقيقة من تنفيذ المعاهدة .

٨ ـ هذه هى خلفية الصراع الحقيق بين الملك والوفد . والسؤال المطروح الآن هو : ما الذى يجب أن تكون عليه سياستنا ؟

(أ)

٩ ـ إما أن نستمر فى مناصرة الوفد بحذر ، كما هو الحال فى الوقت الحاضر ، ولكن دون أن نذهب إلى حد إرغام الملك على الإذعان . وهذا يقتضى مواصلة بذل جهودنا كى نوصل الطرفين إلى حل وسط . فإذا فشلنا فى ذلك ، تحول النزاع إلى صدام محقق ، وإذا نجحنا ، كانت النتيجة أن تستمر حكومة الوفد فى الحكم بدون انتصار ولكن فى حالة تسمح لها بالاحتفاظ بماء وجهها لبضعة شهور ، ثم ترغم بعدها على اعتزال الحكم .

(ب)

١٠ ـ وإما أن نزيد من دعمنا للوزارة الحاضرة ، لدرجة تجبر الملك على قبول مطالب النحاس . وهذا قد يثبت موقف النحاس ، مؤقتاً على الأقل ، ولكنه يسىء إلى موقف الملك وإلى الانتلجنتسيا ، وقد يترتب على هزيمة الملك إما أن يقوى الوفد لدرجة تمكنه من وضع العرش تحت رحمته ، وتهدد بقاء الأسرة المالكة ، وإما أن تتعزز سلطة الوفد بحيث يستمر فى الحكم لمدة عام آخر ، ولكنها لن تنجيه من انهيار حتمى فى المستقبل القريب .

١١ ـ وإنى أعتقد أن الاحتمال الثانى هو الأقرب ، ولكن إذا استبعدنا الاحتمال الأول فإن التقليل من شأن مركز الملك قد يكون سابقة سيئة فى نظر الوزارات المقبلة وقد تودى بالعرش .

(ج)

١٢ ـ وإما أن نبتعد عن المسرح تماماً ، ونكتفى بالمراقبة ، وهذا ما قد يفسره الملك ـ كما فعل أبوه من قبل فى سنة ١٩٣٠ ـ كإشارة لشن هجوم مباشر على الوفد ، مع ما يترتب على ذلك من حل البرلمان ويصبح الوفد شهيداً ، فيستعيد بعض ما فقده من الشعبية ، كما يترتب على ذلك حتما العودة إلى وزارات قصر مستندة ـ أو غير مستندة ـ إلى برلمانات من طراز برلمان صدقى ، وذلك بعد صراع عنيف مع الوفد .

١٣ ـ وأياً كان الطريق الذى نسلكه من هذه الطرق الثلاثة ، فإننا سنجابه فى النهاية بحكومة من حكومات القصر بكل مخاطرها : حكومة من الأقلية ، وعصابات من المستشارين غير الأكفاء حول الملك ، ودسائس من القوى الأوربية ، ومناهضة للثقافة البريطانية . كل ذلك فى ظل حكم ملك شاب ينبىء بأنه سيكون أقل ملوك مصر تقديراً

للمسئولية . وعندى أنه من غير المحتمل أن يظل ملك كهذا قادراً على أن يحتفظ إلى ما لا نهاية بمركزه ضد أغلبية رعيته ، الذين تقوى صفوفهم باستمرار بمن ينضم إليهم ممن خاب أملهم فيه ، بعد أن كانوا عوناً له فى مناهضة الوفد .

١٤ ـ إن الشبه بين موقف عباس حلمى الشاب ومحمد ماهر باشا (والد على ماهر) وبين فاروق وعلى ماهر باشا ، لينبىء بمستقبل ملىء بالشؤم .

١٥ ـ وجملة القول أن القوتين المؤثرتين فى الموقف فى مصر هما : الوفد والملك . أما الوفد فقد حطم نفسه ، وأما الملك فهو البديل ، وإن كان بديلاً لا يحظى برضاء البريطانيين أو المصريين على السواء . **ولا يبدو فى الأفق حتى الآن حزب وطنى آخر بالقوة الكافية لمواجهة القصر ، وان كان احتمال وجوده أمراً غير مستبعد ، ولو أن نشأته وتطوره مسألة وقت .**

١٦ ـ إن تحسن العلاقات بين مصر وانجلترا قد أخذ يتوارى بالانقسام الذى أثاره النحاس فى صفوف الوفد فى يوليو الماضى . وكما توقعنا فى بداية العام ، فإننا نواجه اليوم أول شرخ فى تنفيذ المعاهدة يكمن فى حلبة الصراع الحزبى .

١٧ ـ وعلى ضوء ما تقدم ، فإنى أرى متابعة سياستنا الحاضرة المبينة فى الفقرة « أ » ، فهى سياسة عملية يمكن تنفيذها فى الوقت الحاضر ، وفرصتها فى النجاح كبيرة ، وإن كانت قد تؤدى فقط إلى الحيلولة دون ضربة قاضية فى الجولة الأولى . وهى لا تورطنا فى نزاع حاد لا يمكن إصلاحه مع القوى السياسية التى تتحرك لتحل محل الوفد ، وقد تؤخر الوجود الصعب لحكومة مجبرة على مصادقتنا ، وهذا التأخير قد يجىء لنا بحكومة جديدة تلق معارضة جماهيرية أقل فى البلاد ، وهذه النقطة الأخيرة على جانب كبير من الأهمية لنا ، نحن الذين سوف نعمل مع الحكومة الجديدة من أجل الدفاع عن مصر وتنفيذ المعاهدة[1] » .

كانت هذه هى مذكرة المستر سمارت عن الموقف السياسى فى مصر يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٣٧ . ويتضح منها مدى الخطأ الذى ذهب إليه فى تحليله . فقد اعتبر أن الوفد أصبح « بدائياً لدرجة أن المثقفين لم يعودوا ينظرون إليه نظرة جدية» وأنه أصبح « يضم الجهلاء والأمعات » ، لمجرد خروج النقراشى والدكتور أحمد ماهر منه . وهو تقليل من شأن الوفد مبنى على سوء تقدير حجم العناصر المنففة فيه ، فوق أن النحاس ومكرم عبيد لم يكونوا

F. O. 407 / 221 Inclosure No. 51 in No. 1227, Kelly to Eden. Oct. 28, 1937. (١)

ينتميان إلى جناح كبار الملاك وإنما إلى جناح المثقفين. كذلك نلاحظ التناقض فى مذكرة سمارت، فقد ذكر أن شباب الوفد المثقفين أخذوا ينصرفون إلى القصر ابتغاء التخلص من دكتاتورية النحاس ومكرم، ولكنه فى نفس المذكرة يعود فيتحدث عن انصراف مؤيد القصر إلى الوفد، حين ذكر أن صفوف معارضى الملك أخذت « تقوى باستمرار بمن ينضم إليهم ممن خاب أملهم فيه بعد أن كانوا عوناً له فى مناهضة الوفد ». ولن نتعرض لخطأ تحليله الذى ذهب فيه إلى أن الوفد قد حطم نفسه وأنه قد قضى عليه، إذ أثبتت الحوادث بعد ذلك خطأ ما ذهب إليه، ولكن الخطأ الأكبر فى تحليله هو سوء فهمه لانصراف بعض شباب المثقفين وطلبة الجامعة عن الوفد، وعزوه ذلك إلى رغبتهم فى التخلص من دكتاتورية النحاس ومكرم. وفى الواقع أن السبب الأساسى فى انصراف هذه العناصر عن الوفد فى ذلك الحين، يرجع إلى تزايد أعدادهم عن حجم الوظائف الحكومية التى كانت عاجزة عن استيعابهم، وامتناع الشركات الأجنبية عن تعيينهم، وما ترتب على ذلك من أزمة بطالة حادة بين المتعلمين أدت إلى حدوث سخط شديد فى صفوفهم تمثل فى المظاهرات والاضطرابات التى كان يقوم بها الطلبة فى ذلك الحين. وكانت حكومة الوفد فى موقف لا تحسد عليه، ففى الوقت الذى كانت تحاول فيه مقاومة التيارات المعارضة التى تدبرها العناصر الأجنبية فى مصر لعرقلة إلغاء الامتيازات، وتبذل قصارى جهدها حتى لا يبدر منها ما تشتم منه الدول صاحبة الامتيازات رائحة الخطر على مصالحها التجارية والمالية فى مصر، كانت من الجانب الآخر تتعرض لضغط شديد من الطلبة والخريجين المتعطلين لاتخاذ التشريعات اللازمة الى تجبر الشركات الأجنبية على توظيفهم. ولما كانت الحكومة الوفدية لا تملك إلا المضى إلى هدفها الأكبر وهو إلغاء الامتيازات فى ذلك الحين، فقد كان من الطبيعى أن تدفع ثمن ذلك خسارة عطف قطاع كبير من جيشها الذى كانت تعتز به وهو الطلبة، وسلمته غنيمة سائغة للنقراشى والدكتور أحمد ماهر اللذين استغلا ذلك أحسن الاستغلال[1]. ومن أجل ذلك توهم المستر سمارت أن النقراشى والدكتور أحمد ماهر يملان العناصر المثقفة فى الوفد، وأنه بخروجها خرج منه المثقفون!

٥ ـ ظهور فكرة خلع فاروق عن العرش

على كل حال فعندما قدم سمارت مذكرته يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٣٧ إلى المستر كيلى، كان السير مايلز لامبسون غائباً عن مصر، وعندما عاد اتبع نصيحة سمارت، فاستمرت

(١) انظر الدكتور عبد العظيم رمضان: صراع الطبقات فى مصر، الفصل الثانى، الانتلجنتسيا (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٨٧٨)

السياسة البريطانية على مناصرة الوفد دون أن تذهب إلى حد إرغام فاروق على شيء. ولكن تفاقم النزاع بين الوفد وفاروق، مع ما ظهر من أن مركز الوفد فى البلاد أقوى مما قدر سمارت، لم يلبث أن انتقل بالتحالف الوفدى الإنجليزى إلى مستوى خطير حين طرحت مسألة خلع الملك فاروق عن العرش على بساط البحث، وتمت موافقة المستر إيدن على ذلك بشروط. وكانت أول مرة طرحت فيها فكرة خلع فاروق يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٣٧، بعد تدهور جديد فى العلاقات بين القصر وحكومة الوفد بسبب مصادرة الحكومة لجريدة البلاغ، لسان حال القصر، لنشرها **نص حديث دار بين الملك فاروق والنحاس،طلب فيه الأول حل القمصان الزرقاء**. فقد قابل أمين عثمان، الذى كان يقوم حينذاك بدور ضابط الاتصال بين الوفد والسفارة البريطانية، المستر كيلى، وأبلغه أنه تقابل مع النحاس باشا، وأن النحاس «وهو يفكر بصوت مسموع، أعطاه الانطباع بأنه ينوى أن يطلب من سفير صاحب الجلالة التنحى جانباً ويدعه يتعامل مع الملك».

وقال أمين عثمان أنه يبدو أن فكرة «إحلال الأمير عبد المنعم محل فاروق» قد لعبت بخاطر النحاس باشا. وقد أبلغ المستر كيلى نص هذا الحديث للمستر إيدن، وقال إنه رد على أمين عثمان بأن (كيلى) يجب أن ينتظر «لحين عودة السير مايلز لامبسون غداً[١]».

وفى يوم ٢٣ نوفمبر أثيرت المسألة مرة أخرى. فقد كتب السير مايلز لامبسون إلى المستر إيدن يخبره أنه تقابل مع النحاس باشا فى صباح ذلك اليوم، وقد أخبره بأن الملك فاروق «قد ازداد غطرسة وميلاً للإهانة، وأصبح غير قابل للإصلاح»، وأن «دولاب العمل فى الحكومة أوشك أن يتوقف»، وأنه قد «اعتزم تبعاً لذلك أن يستأنف حريته الكاملة **فى العمل فى اطار العلاقات الدستورية بين الملك والحكومة**». وعلق لامبسون على ذلك قائلاً: «بودى أن أسلم بأنه (النحاس) كان صبوراً كما سبق أن وعد بذلك منذ ثلاثة أسابيع، ولكن الأحوال لم تستمر، وقد كفاه ما لاقاه من هذا الغلام عديم التجربة، ناقص التعليم، المتغطرس». واستطرد لامبسون قائلاً أنه سلم مع النحاس بأن الموقف كما عرضه لا يطاق، ولكنه مع ذلك يرى أن يبذل مسعى آخر مع على ماهر ليتأكد من أن كل جهد فى هذا الشأن قد استنفد. وقد رد عليه النحاس سريعاً «بأن الملك فاروق لا يمكن إصلاحه بالمرة، وأنه لم يعد فى طوقه الانتظار أكثر من ذلك». ولكن لامبسون مع ذلك لم يفقد الأمل حتى يقابل على ماهر ويبحث معه الموقف[٢].

(١) F. O. 407 / 221 Kelly to Eden Oct. 307, 1937, Tel. 599

(٢) F. O. 407 / 221 Lampson to Eden, Nov. 23, 1937, Tel. 657

على أن أمل لامبسون فى تحسن الموقف قد خاب بعد محاولة اغتيال النحاس باشا يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧ على يد عضو فى جمعية مصر الفتاة الفاشية يدعى عز الدين عبد القادر . وعندئذ انتقلت فكرة خلع فاروق إلى مستوى جديد . ففى مساء اليوم التالى ، زار أمين عثمان دار السفارة البريطانية وقال للسير مايلز لامبسون إنه (أمين عثمان) « يرى لزاماً عليه أن يحثنا بقوة على عدم الوقوف جانباً ، نظراً لأن النحاس باشا يعتقد أن الملك فاروق سوف ينتصر فى النهاية إذا وصلت المعركة إلى شوطها الأخير . فبعد أن يصدر أمر إقالته ، سوف يتحاشى دعوة البرلمان إلى الانعقاد ، أو يزيف الانتخابات ، وعندئذ فإن الوفد سيطلق لنفسه العنان ، وسيغرق كل شىء ، وادارة البلاد ستصبح مستحيلة ، وكل تقدم سيتوقف ، وحتى تنفيذ المعاهدة سوف يسد فى وجهه الطريق ، وكل من فى الوفد سوف يعتقد أننا قد لعبنا بهم وخدعناهم ، وسيعتقد ذلك كل إنسان أيضاً . وعندئذ ستثور روح العداوة القديمة لتمزق علاقاتنا . إن كل مصرى يتوقع تدخلنا ، وإنه لأمر حيوى لمصلحة مصر وبريطانيا أن نقف بشكل قاطع وراء النحاس باشا ، وإلا فلن نر أمامنا سوى طريق لا نهاية له من الفوضى والعلاقات المتوترة . على أننا يجب أن نجعل تأييدنا للنحاس مشروطاً بتخليه عن سياسة الاحتكار ، فيضم إليه العناصر الصالحة ، مثل عبد الوهاب (فى شركة قناة السويس) وعلى الشمسى (لوزارة الخارجية) وأحمد ماهر (للحربية) .

ومضى السير مايلز لامبسون فى كتابه لوزير الخارجية البريطانية ، فلاحظ أن تنفيذ هذه النصيحة « يفترض مسبقاً أننا سوف نكون مستعدين للتعامل بحزم مع الملك فاروق دون أى اعتبار لما قد يقودنا إليه ذلك ، لأن الملك قد لا يعير نصيحتنا أى اهتمام ، وعندئذ فما العمل ؟ » وقال إن أمين عثمان « قد اعترف بأن ذلك سوف يعنى أن نكون مستعدين للمضى بالأمور إلى نهايتها المرة » . وقد اقترح لامبسون أن يعمل النحاس على تقوية مركزه ، حتى يسحب الأرض من تحت أقدام خصومه ، عن طريق إدخال أحمد ماهر فى وزارته فوراً ، نظراً لأن أى وزارة بديلة تتركز حول إسمه . وقد تعهد أمين عثمان بالسعى لتحقيق ذلك على الرغم من عدم استعداد النحاس وأحمد ماهر للموافقة على ذلك . ولكن لامبسون أبدى استعداده للمساعدة . وقد رأى أمين عثمان أنه ستكون هناك فسحة من الوقت حتى العيد ، أى حتى يوم ٥ أو ٦ من ديسمبر ، ولكنه رجا السير مايلز لامبسون أن يفكر فيما نصحه به « لأن القرار هام بدرجة حيوية ، ويجب اتخاذه بسرعة ، وإلا أصبح الوقت متأخراً » .

وكان رأى لامبسون فى فكرة أمين عثمان ، كما عرضه على المستر إيدن ، أنه من الصعب لحد كبير التغاضى عن هذه الفكرة ، لأن أمين عثمان رجل صافى الذهن ، وعملى ،

ودوافعه ليست محل شك ، « ولكن هل نحن مستعدون لدفع الثمن المحتمل لمساندة النحاس ضد الملك فاروق ؟ وهل نحن على وجه الخصوص مستعدون لأن نمضي بالأمور إلى نهايتها المرة ؟ إن ذلك يعني استخدام القوة ، وحتى قد يعني خلع الملك عن عرشه . إن هذه الخطوة الأخيرة قد تكون من جميع الوجوه إنقاذاً للموقف ، وقد توفر حيرة ومتاعب لا نهاية لها على المدى الطويل ، لأنه إذا كان الملك قد بدأ حكمه على هذا النحو ، فما الذى سيصبح عليه فيما بعد عندما يمتلك زمام الأمر ؟ فضلاً عن ذلك فإن الأمير محمد على ، الذى يليه فى ولاية العرش ، صاحب خبرة كبيرة ، وسيكون أسلس قياداً ، وأكثر تقبلاً للإقناع والنصح . ولكن هل نحن مستعدون لبحث هذه الخطوة المتطرفة ؟ إننى أجد من الصعب النصح بها[1] .

على أن الرد جاء من المستر إيدن فى اليوم التالى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٧ وفيه يبدى إهتمامه بفكرة توسيع قاعدة تشكيل الحكومة الوفدية ، كما يبدى استعداده لمساندة النحاس باشا إذا وافق على ذلك ، « ولكنى سوف أكون غير راض لحد كبير إذا ذهبت إلى حد قبول فكرة خلع الملك فاروق بأى حال إلا بعد زواجه وبعد أن تقل شعبيته لحد ما . وعلى ذلك فعليك فوراً ـ ما لم تر اعتراضاً ، أو تكون حوادث الثمانية والأربعين ساعة الأخيرة قد جعلتك تعدل عن رأيك ـ أن تتصرف على النحو الآتى : « (أ) **اضغط على النحاس باشا ليقبل توسيع وزارته على الأسس المقترحة** . (ب) اطلب مقابلة الملك فاروق وحثه بأشد لغة على التعاون مع الحكومة الحالية على الأسس العريضة ، وأن يتخلى عن سياسة العناد ووخز الإبر . وإنى أترك لك استخدام ما تشاء من الأدلة لتبرهن له على أن ما قدمته إليه من تأكيدات بأن حكومة جلالة الملك سوف تسانده ، إنما هو مشروط بأن يتصرف بشكل دستورى وبحكمة . وإنى لعلى ثقة بأنك قادر على أن تفعل ذلك دون التعرض فى الوقت الحاضر لخصومته الدائمة . وإنى أقول ذلك دون تردد ، لأنى أعلم من رسالتك الأخيرة فى ١٧ نومبر للسيرل . أوليفانت أنك تقدر مزايا جلالته الطيبة ، **ولأنى أدرك أن هناك أخطاء من الجانبين** . وسوف أرحب برأيك فيما يختص بما ينبغى عمله بالتحديد ، فيما تكون أعمال الملك فيه غير دستورية[2] .

٦ ـ إقالة حكومة الوفد :

على أن الدكتور أحمد ماهر لم يلبث أن رفض الدخول فى وزارة النحاس باشا عندما طلب اليه المندوب السامى ذلك يوم ١٦ ديسمبر ، بحجة أن مكرم عبيد يسيطر على

F. O. 407 / 221 Lampson to Eden Nov. 28, 1937, Tel 679 (١)

F. O. 407 / 221 Eden to Lampson Nov. 30, 1937. Tel. 560 Document No 2 (٢)

الوزارة لحد كبير، وقال إنه يستبعد أن يقبل ذلك الآخرون مثل على الشمسى[1]. وبذلك صرف الإنجليز النظر عن فكرة توسيع وزارة النحاس باشا. ولما كانت نتيجة دراسة السفير البريطانى قد أثبتت ـ كما كتب لوزير الخارجية يوم ٢ ديسمبر ـ أنه لا توجد مخالفة محددة من جانب فاروق لنص مكتوب أو عادة دستورية قد أرسيت يمكن إثباتها، وإنما روح الإتجاه العام للملك هى التى تخالف الدستور[2]، ولما كان الشرطان اللذان تمسك بهما المستر إيدن ليتحققا قبل خلع فاروق، وهما زواجه وتدهور شعبيته لم يتحققا إلى ذلك الحين ـ فقد اقتصر تدخل السفارة البريطانية على محاولة التوفيق بين القصر وحكومة الوفد، ولكن هذه المحاولة فشلت. وعندما حانت اللحظة الحاسمة، وعرفت السفارة أن الإقالة على وشك الصدور، تخاذلت وعجزت عن اتخاذ أى خطوة توقف بها هذه الاقالة، وبذلك طردت حكومة الأغلبية يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧.

* * *

والسؤال الآن: كيف أمكن أن يهزم البريطانيون فى أول معركة يخوضونها فى الشئون الداخلية فى مصر بعد معاهدة ١٩٣٦؟ وعلى يد أحزاب غير شعبية يقودها القصر؟ وهل يرجع ذلك لأن ظروف ما بعد المعاهدة لم تكن تجيز لهم التدخل، أم يرجع إلى وجود مصلحة لهم فى تلقى هذه الهزيمة؟

لقد طرح النحاس باشا هذه القضية حينما زاره السير مايلز لامبسون فى فراش مرضه فى اليوم التالى لإقالته كما تقضى التقاليد. وكتب لامبسون يقول:

« وكما توقعت، فقد حاول أن يلق باللوم على لمنعى إياه حينما أراد أن يطرح المسألة أمام البرلمان فى أوائل نوفمبر وقال انها كانت من أول الأمر مؤامرة مدبرة من على ماهر الذى عجل بتنفيذها بعد محاولة الاعتداء على حياته (النحاس)، حيث كان يعلم بوجود دليل على أنه متورط فى العملية، وأراد ألا يستكمل التحقيق الى نهايته.

« ولقد وجدت صعوبة كبرى فى امكان التفوه بكلمة. ولكننى تمكنت أخيرا من تصحيح فكرته بالنسبة لموقفنا: فلقد كان صحيحا أننى أوصيت بالتزام الصبر على الدوام، ولكنى فعلت ذلك أيضا مع الملك فاروق. على أننى أخيرا، حينما تبدد كل أثر للشك يوم الأربعاء الماضى فى أن على ماهر مصمم على الاقالة الفورية، لم أكتف بمحادثة

---

(١) F. O. 407 / 221 Lampson to Eden, Dec. 19, 1937, Tel. 722

(٢) F. O. 407 / 221 Lampson to Eden Dec. 2, 1937, Tel. 688

على ماهر تليفونيا محذرا اياه من اتخـاذ هذه الخـطوة ، ولكننى أرسـلت ايضـا اليه (النحاس) رسالة عاجلة أنصحه فيها (أ) بقبول لجنة التحكيم من ناحية المبدأ ، (ب) واذا اعتبر القصر ذلك كرفض (وهو ما كان يبدو واضحا) فليعتبر النحاس نفسه حـرا تماما من ناحيتى فى أن يصـدر على الفـور بيانا عاما على الأمة وأمام البرلمان يطرح فيه قضيته . وقد تحدث أمين تليفـونيا أولا من غرفتى بمنزل النحـاس ، ولكنه قال ، حينما لم يجب الجـانب الآخـر ، انه سـيقوم بذلك مشـافهة فى دقائق قليلة . واذا كانت هذه الرسالة لم تبلغ اليه اطلاقا ، فان ذلك من سوء الحظ (وقد اعلن النحاس أنها لم تبلغ) .

« وكان طبيعيا أن يميل النحاس الى لومى لعدم اتخاذى موقفا حازما من الملك فاروق . وقد أوضحت أن هذا الاعتقاد كان خاطئا تماما . ففى غياب استخدام التهـديدات المعـززة بالقوة ، لم يكن فى وسعنا أن نفعـل أكثر من ذلك . ورفعـته ، كرجـل وطـنى ، لم يكن ليستفيد اذا ما استبقيناه بالقوة حتى اذا كان ذلك مستطاعا .

« وقد اتهم رفعته الوزارة الجديدة بأنها مصـطبغة بصـبغة ايطالية شـديدة . وقال انهـا خيانة للبلاد أن تصـبح كل تنظيمات دفاعنا السرية المعـقودة معـه والتى كانت بناء على الحاح شديد منه ، مكشوفة الآن لأمثال وزير الحربية الجديد (حسـين رفقى باشـا) الذى كان أداة فى يد القصر ، ويصبح كل شيء معـروفا لايطاليا . لقـد كان ذلك خـطرا وطنيا حقيقيا للغاية .

« وأخيرا قال ان أحمد ماهر والنقراشى خانا عهد الوفد ، ولن يسمح لهما بالعـودة اليه بعد ذلك . وأنه ، النحـاس وزملاؤه،سـوف يكافحـون الى النهـاية ولو أدى الأمر الى مصرعهم ، وأن مثلهم العليا سوف تنتصر آخر الأمر . ثم قال انه ينتظر أياما مأسـاوية ، ولكن ذلك لن يثنيه عن عزمه على الجهاد فى سبيل الدستور [1] » .

* * *

٧ ـ قواعد التدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية بعد المعاهدة

على كل حال ، فإن فشـل السـفارة البريطانية فى التدخـل فى الشـئون الداخلية لمصر لمصلحة الوفد ، وإهمال نصيحتها من جانب القصر ، قد دفع بوزير الخـارجية البريطانية ، وهو المستر إيدن فى ذلك الحـين ، إلى وضـع الأسس والقـواعد لتنظيم عملية التدخـل البريطانى فى الشئون الداخلية المصرية ، وتحـديد الحـالات التى تسـتوجب هذا التدخـل .

F. O. 407 / 222 Lampson to Eden, Dec. 31, 1937, Tel. 158. (١)

وقد ضمن هذه القواعد والأسس رسالته التى آرسلها إلى السير مايلز لامبسون يوم ١٠ فبراير ١٩٣٨ ، والتى تعتبر على أعظم جانب من الأهمية ، حتى لنستطيع اعتبارها ، على الرغم من صفتها السرية ، بمثابة تصريح من جانب واحد مكمل لمعاهدة ١٩٣٦ ، فيما يتصل باستقلال مصر الداخلى . وتمضى الرسالة على النحو الآتى :

« لقد أوليت عناية كبيرة مؤخرا للموقف الذى يجب على حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة اتباعه تجاه السياسة الداخلية المصرية ، بعد أن اصبحت معاهدة التحالف الآن فى موضع التنفيذ . وانه لمما يعين فخامتكم أن تكونوا على علم بوجهات نظرى فى هذا الموضوع .

٢ ـ انه ليبدو محتملا ، ان لم يكن محتوما ، أن الأحزاب السياسية المصرية ، مثل الوفد الأصلى ، والوفد المنشق (يقصد حزب أحمد ماهر والنقراشى) ، والحكومة الحالية سوف تسعى للحصول على تأييد حكومة صاحب الجلالة . وللوصول الى هذا الهدف ، فسوف تزعم أننا نظهر التحيز لخصومها ، وسوف تبدى تهديدات مستترة بأن تنتهج موقفا مواليا للمصالح الايطالية ، أو تلجأ الى الدس بأن خصومها يتآمرون مع العملاء الايطاليين أو هم على وشك ذلك . وعلى ذلك ، فانه من المرغوب فيه ، كقاعدة عامة ، أن يكون تدخل حكومة جلالة الملك مقصورا على الحالات التى تتعرض فيهما المصالح البريطانية لخطر حقيق ، وأن نتحاشى تقديم النصيحة بقدر الامكان حتى ولو طلبت مثل هذه النصيحة . واذا قدمت هذه النصيحة ولم يقاس من يتلقاها سوء العاقبة فى حالة اهماله لها ، فإن هيبة حكومة صاحب الجلالة هى التى ستقاسى ، بما يترتب على ذلك من ضرورة اتخاذ إجراءات شديدة لحمل الحكومة المصرية على العمل طبقا للمطالب التى تقدم لها عند تعرض المصالح البريطانية الهامة مباشرة للخطر .

٣ ـ ان الوفد الأصلى تحت زعامة النحاس باشا ربما ينتصر فى الانتخابات المقبلة ، وربما يرفض الملك فاروق مع ذلك أن يقبله رئيسا للوزراء ، وتحدث بذلك أزمة دستورية حادة . ان حكومة صاحب الجلالة ليست مسئولة بحال من الأحوال عن المحافظة على الدستور . واهتمامها باتباع قواعد الدستور فى مصر منشؤه ضرورة ألا تقوم فى مصر حالة من الاضطراب والفوضى قد تلحق الضرر بمصالحها كحليفة : اما باضعاف البلاد فى وقت غير مناسب بتعريض أرواح وممتلكات البريطانيين والأجانب للخطر ، واما باغراء دولة ثالثة على التدخل لحماية رعاياها وممتلكاتهم .

٤ ـ وكقاعدة عامة ، فان تدخل حكومة صاحب الجلالة يجب أن يكون مقصورا على منل الأحوال الآتية :

(أ) اغفال تنفيذ نصوص المعاهدة أو روحها .

(ب) السعى من جانب الحكومة المصرية لتأمين نفسها بالتفاوض مع دولة أخرى لعقد معاهدة عدم اعتداء أو نحوها ، مما يعتبر متعارضا مع نصوص معاهدة التحالف .

(ج) امتناع الحكومة المصرية عن اتخاذ الاجراءات الضرورية لتحسين وسائل الدفاع عن مصر ، أو رفضها الوعد بالتعاون المطلوب لهذا الغرض .

(د) تدهور النظام والأمن العام فى مصر إلى الحد الذى يؤثر على حياة الأجانب وممتلكاتهم أو يعرضها للخطر .

(هـ) خطر تدهور الوضع المالى ، على نحو يترتب عليه أن تصبح الحكومة المصرية عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية ، وعلى وجه الخصوص ، تنفيذ النصوص المتعلقة بالنواحى المالية فى معاهدة التحالف .

(و) مساندة الحكومة ، أوالملك فاروق ، للعناصر العربية المعادية لحكومة صاحب الجلالة ، أو الدخول فى مشروعات غير مرغوبة خاصة بالجامعة العربية أو الجامعة الإسلامية .

٥ ـ وانى اذ أسجل هذه الخطوط العامة لسياستنا ، لا أريد أن أقيد تصرفكم بقواعد جامدة وثابتة . فإنكم بوصفكم سفيرا لصاحب الجلالة فى مصر ، تملكون الحرية فى ابداء النصيحة فى أى وقت ، إذا نشأت اعتبارات أخرى تبرر التدخل .

٦ ـ ان ما سبق ذكره فى هذه الرسالة لا يجب أن تقرأه على أنه اشارة إلى أى عدول عن السياسة التى بناء عليها أعتمد عليكم فى بذل أقصى جهدكم للحفاظ على الوضع الذى يحتله ممثل صاحب الجلالة فى مصر حتى هذا الوقت(١) » .

على هذا النحو أرسى المستر ايدن الأسس والقواعد التى يتم بموجبها ،أو يسترشد بها ، فى القيام بالتدخل فى شئون مصر الداخلية . ولكن المستر ايدن لم يلبث بعد عشرة أيام فقط من ارسال هذه الرسالة للسير مايلز لامبسون ، أى فى يوم ٢٠ فبراير ١٩٣٨ ، أن قدم استقالته من منصبه بسبب الخلاف بينه وبين رئيس الوزراء المستر تشمبرلن على سياسة التقرب من الدول الفاشية ، وتولى اللورد هاليفاكس وزارة الخارجية . وقد قام وزير الخارجية الجديد بدراسة موقف السياسة البريطانية فى مصر من خلال المراسلات

F. O. 407 / 222 Eden to Lampson, Feb. 10, 1938 No. 166 (١)

المتبادلة بين سلفه والسفير البريطانى ، وأبدى اهتماما خاصا برسالة المستر إيدن سالفة الذكر ورد مايلز لامبسون عليها ، ثم أرسل إلى مايلز لامبسون يؤكد سياسة سلفه فى رسالة تعد مكملة لرسالة المستر ايدن فى شأن التدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية ، والتى استمر العمل بها الى قيام الحرب العالمية الثانية . وتمضى رسالة اللورد هاليفاكس ، وهى بتاريخ ٥ مايو ١٩٣٨ على النحو الآتى :

« لقد درست بعناية رسالتكم رقم ١٩٧ فى ٢٤ فبراير ردا على رسالة سلفى رقم ١٦٦ فى ١٠ فبراير بخصوص الخطوط العامة للسياسة التى يجب اتباعها من جانب حكومة صاحب الجلالة أو السفير البريطانى للتدخل فى الشئون المصرية .

٢ ـ وفى بداية الأمر ، فانى أوافق على أنه اذا طلبت نصيحة ممثل صاحب الجلالة فى ظروف يرى هو من المرغوب فيه الاستجابة لهذا الطلب ، كما يرى أن من المحتمل أن تقبل هذه النصيحة ، فان اعطاءها يكون له ما يبرره . وعلاوة على ذلك ، فانى أشارككم الرأى بأن الظروف المحلية الدقيقة ، ورأى ممثل صاحب الجلالة ، يجب أن يكونا المعيار الذى يرجع اليه عند الحكم .

٣ ـ وانى أوافقكم على أن ممثل صاحب الجلالة يجب أن تكون له حرية التصرف فى الاعراب عن رأيه (للسلطات المصرية) فى مسائل غير التى وردت فى الفقرة الرابعة من رسالة المستر ايدن رقم ١٦٦ ، دون أن يتطلب ذلك بالضرورة الحصول على تعليمات مسبقة ، حيث أن مثل هذه التعليمات قد تصل بعد فوات الفرصة المناسبة ، نظرا للسرعة التى يتعرض لها الموقف السياسى فى مصر للتغيير .

٤ ـ ان التعليمات التى تضمنتها رسالة المستر إيدن ، كان القصد منها أن تكون اشارة إلى وجهة نظر حكومه صاحب الجلالة لارشادكم بصفة عامة . ولم يكن المقصود منها أن تحد من حرية تصرفكم أو تقيد رأيكم فى حالة ما اذا رأيتم أن الأمور تتطلب اسداء نصيحة عاجلة للحكومة المصرية بشأن حالة لم تتضمنها الفقرة الرابعة من برقية المستر ايدن .

٥ ـ ولقد نشأت التعليمات التى تضمنتها رسالة المستر ايدن رقم ١٦٦ أساسا من حقيقة أن النصيحة التى قدمتموها للملك فاروق فى أثناء الأزمة الدستورية ، قد لقيت الاعراض ، وأنكم قد اتهمتم من جانب فريق بأنكم تدخلتم فى الشئون الداخلية لمصر دون أن يكون لكم حق فى ذلك بعد المعاهدة ، كما اتهمتم من جانب فريق آخر بالفشل المحسوب فى التدخل لصالحه . لقد تصرفتم بناء على تعليمات بالتحدث إلى جلالة الملك فاروق ، وقد كان هناك احساس بأنه ، حتى دور اسداء النصيحة بصفة ودية وغير رسمية

فى هذه المسألة الداخلية وان كان فى مصلحة مصر بالدرجة الأولى ، قد عرضكم لحد ما ، بوصفكم ممثلا لصاحب الجلالة ، للصد واللوم لانتهاككم ، من جانب ، روح المعاهدة ، ولعدم تورطكم ، من جانب آخر ، فى النزاع . فكان المقصود بهذه التعليمات هو تحاشى المواقف المماثلة فى المستقبل ، حتى لا تصاب هيبة سفير صاحب الجلالة بوهن ، وهى الهيبة التى يعتمد عليها فى الاحتفاظ بالوضع الخاص لحكومة صاحب الجلالة فى مصر

٦ - ان الأحوال الواردة فى الفقرة الرابعة من رسالة المستر ايدن ، والتى تبيح التدخل ، انما كان المقصود بها أن توضح المبدأ العام بأن التدخل يجب أن يقوم على اعتبارات المصالح البريطانية ، ولم يكن المقصود بها تفييد رأى سفير صاحب الجلالة ، وهو الذى يجب أن تعتمد عليه الحكومة البريطانية فيما يتصل بتوقيت تقديم النصيحة للحكومة المصرية ، وفى أى المسائل تقدم . فضلا عن ذلك ، فان سفير صاحب الجلالة وحده هو الذى يستطيع تقدير اللحظة المناسبة لتقديم مثل هذه النصيحة بحيث لا يمكن تجاهلها ، وبالتالى لا يمس نفوذه بأذى نتيجة لذلك . وان حكومة صاحب الجلالة سوف تعتمد بشكل أكبر استعدادا على رأيكم فيما يتصل باسداء النصيحة للحكومة المصرية ، نظرا لأنها تقدر بأعلى درجة الأسلوب الناجح الذى أرسيتم به ، فى الظروف الجديدة ، وضعاً خاصاً ودرجة غير عادية من النفوذ لممثل صاحب الجلالة فى مصر ، واحتفظتم به . أن مثل هذا الوضع وهذه الدرجة من النفوذ سوف يستمران فى الاعتماد بشكل أساسى على شخصية ممثل صاحب الجلالة ، وعلى الثقة التى يحس بها رجال السياسة المصريون فى أن نصيحته حينما تقدم فى مسألة لا تؤثر بشكل مباشر على المصالح البريطانية ، انما هى نصيحة صديق لمصر ، وأن رخصته الوحيدة فى التقدم بها هى وضعه رفاهية مصر فى صميم فؤاده[1] » .

٨ - تغير العلاقات بين القوى السياسية فى مصر

وقد جرت الأمور بعد ذلك فى هذا المجرى الجديد،الذى شقته فى حقل الخلافات والتصارعات السياسية الداخلية ، وهو حقل خصب لنمو النفوذ الإنجليزى المدعوم بنصوص معاهدة ١٩٣٦ .

فعلى أثر اقالة الوفد ، أعيدت صياغة العلاقات بين القوى السياسية فى مصر على النحو الآتى :

(١) F. O. 407 / 222 Halifax to Lampson, may 5, 1938 No. 553

١ ـ عداء بين الوفد والانجليز ، بعد التحالف المؤقت الذى جرى بينهما أثناء الأزمة الدستورية . فقد رأى النحاس أنه من المستحيل على الملك فاروق أن يستطيع وحده ، بتأييد من على ماهر باشا ، اقالته اذا كانت الحكومة البريطانية ترى جديا أن تمنع حدوث ذلك . وهو ما عاد فأفضى به لكل من المستر كيلى والمستر تشابمان أندروز حينما رأى الأول زيارته لوداعه(١) .

٢ ـ تحالف بين الانجليز ووزارة محمد محمود باشا ، فى إطار الأسس والقواعد التى أرساها المستر ايدن للتدخل فى الشئون الداخلية المصرية . ولم يكن يهم السفارة البريطانية سوى اعتبارات المصالح البريطانية وتنفيذ المعاهدة .

٣ ـ تصارع بين حزب الأحرار الدستوريين والقصر من جانب ، وبينه وبين الحزب السعدى من جانب آخر ، وهو تصارع خفى يدور فى اطار التحالف ضد الوفد . والتصارع الأول منشؤه أن القصر كان يريد أن يملك ويحكم وحده لا شريك له فى الحكم ، بينما كان حزب الأحرار الدستوريين يريد أن يشارك فى الحكم . ومن الممتع أن كثيرا من الأمور التى دار حولها التصارع بين حزب الأحرار والقصر وقتها كانت بخصوص مسائل سبق أن وقع التصارع حولها بين حكومة الوفد والقصر وكان الاحرار يؤيدون القصر ضد الوفد فى أثنائها . فكان على حزب الأحرار أن يدفع ثمن خيانته لمبادىء الدستور . ومن أهم المسائل التى دار حولها الخلاف ، حق رئيس الوزراء الدستورى فى اختيار زملائه . وقد أدى النزاع حوله بين محمد محمود باشا والقصر الى انفصال كامل البندارى باشا من حزب الأحرار الدستوريين ، بعد أن استبعده محمد محمود باشا من الوزارة عند اعادة تأليفه لها بعد الانتخابات لشبهة اتصاله بعلى ماهر ، فمع أن محمد محمود باشا تخاذل فى النهاية وقبل البندارى وزيرا فى وزارته مرة أخرى ، الا أن على ماهر باشا اكتفى بتسجيل هذا التخاذل واستصدر أمرا ملكيا بتعين البندارى وكيلا للديوان الملكى(٢) .

أما فيما يختص بالصراع الخفى بين حزب الأحرار الدستوريين والحزب السعدى ، فهو بحكم العداء القديم بين رجال الحزب السعدى ، وهم أصلا وفديون منشقون حديثا ، وبين الأحرار الدستوريين . وكان الحزب السعدى يريد أن يتقدم على حزب الأحرار الذى كان يعتبر إلى ذلك الحين الحزب الثانى بعد الوفد ، واستفاد أحمد ماهر باشا فى ذلك بنفوذ على ماهر فى القصر .

---

(١) F.O. 407 / 222 Lampson to Halifax, May 6, 1938 No. 513

(٢) أنظر د . عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ، الجزء الأول ، الفصل الثانى .

٤ ـ عداء بين الانجليز والقصر ، بعد أن أهمل فاروق اتباع النصيحة التى قدمها له السير مايلز لامبسون أثناء الأزمة الدستورية . وقد تزايد هذا العداء بعد تزايد نفوذ الطليان فى القصر وعلى رأسهم فيروتشى ، وبعد أن أخذ المد الفاشى فى القصر يرتفع على يد كامل البندارى باشا . وكان كامل البندارى قد انقلب على رئيسه على ماهر باشا بسبب الخلافات الأيديولوجية بين الرجلين ، فبينما كان على ماهر باشا ينتصر للنظام الليبرالى المنطوى فى حقيقته على مضمون أوتوقراطى ، كان البندارى ينتصر للنظام الفاشى الذى اتخذ فى عامى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ، أى فى المناخ الرجعى الذى ساد بعد طرد الوفد من الحكم ، شكل تيار قوى يقف على رأسه أحمد حسين،الذى غير اسم مصر الفتاة من « جماعة » إلى « حزب » ، وزار إيطاليا وألمانيا فى يوليه وأغسطس ١٩٣٨ ، ومر بلندن حيث أعلن منها « أننا سوف تثبت جدارتنا بالسير ببلادنا فى هذا الطريق الذى سلكه من قبل هتلر وموسولينى » ! وكانت نتيجة الصراع داخل القصر بين على ماهر باشا والبندارى باشا ، أن حزب مصر الفتاة ، الذى كان يلعب إلى ذلك الحين دور كلب الحراسة للقوى الرجعية الاقطاعية والرأسمالية : القصر وأحزاب الأقلية فى مواجهة الوفد ، أخذ يتطلع إلى الحكم . فقد أعلن أحمد حسين أنه يتوقع انتقال حزبه الى السلطة « بعد ثلاث سنوات » . ولما كان على ماهر باشا يتخذ من هذا الحزب مطية لتحقيق مآربه الشخصية ، بينما كان كامل البندارى متحمسا لفكرة احلال النظام الفاشى محل النظام الليبرالى ، فقد انتقل أحمد حسين بولائه من على ماهر الى البندارى . وبلغ المد الفاشى داخل القصر ذورته فى يناير وفبراير ١٩٣٩ أثناء سفر على ماهر باشا إلى لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة ، ففى هذه الفترة التى حكم فيها كامل البندارى باشا دون منازع وقع أشد الصدام بين فاروق والسير مايلز لامبسون حول موكب الموتوسيكلات المصاحب للسفير البريطانى ، وحول زيارة السفير لأسوان ، وكاد البندارى أن ينجح فى التخلص من على ماهر باشا لولا أن الأخير سارع الى الارتماء فى أحضان مايلز لامبسون،واستطاع أن يجبر الملك فاروق على التراجع بعد أن خشى حلفا مكونا من على ماهر والانجليز والوفد ، فضلا عن حزب الأحرار الدستوريين الذى كان يتململ فى الحكم تحت تصرفات القصر الاستبدادية ، والذى سارع رئيسه محمود محمود باشا إلى اعلان تأييده لعلى ماهر ضد البندارى . وكانت النتيجة اخراج البندارى من القصر ، وعاد على ماهر ليقتص من حزب مصر الفتاة جزاء خيانته له ، وليتبنى جماعة الاخوان المسلمين[1] .

---

(١) د. عبد العظيم رمضان : نفس المصدر

وتوضح المراسلات المتبادلة بين السفير البريطانى ووزير الخارجية البريطانية فى تلك الأثناء جوانب من علاقات التصارع والتحالف بين القوى السياسية التى أشرنا اليها . والرسالة التالية من السير مايلز لامبسون للمستر ايدن فى أول يناير ١٩٣٨ ، تتناول ما دار فى المقابلة الأولى التى تمت بين السير مايلز لامبسون ومحمد محمود باشا بوصفه رئيس الوزارة المصرية الجديدة ، وقد تم فيها وضع أسس التعاون بين الطرفين . وتمضى على النحو التالى :

« اجتمعت برئيس الوزراء الجديد هذا الصباح للمرة الأولى . وقد التقينا كأصدقاء قدامى ، وكان لقاء مشجعا لما أبداه من الاستعداد للتعاون . وقد طلب إلى أن أؤكد لكم اعتزامه أن تظل علاقات الصداقة والولاء قائمة بيننا ، كما أنه قرر أن تكون لمسألة الدفاع عن مصر وما تتطلبه من النفقات ، أولوية على ما عداها من المسائل .وان رأيه فى المعاهدة معروف تماما ، وسوف يراعى تنفيذها بإخلاص .

٢ ـ وقد ناقشنا نظام العمل ، فقال انه نظرا لأن وزير خارجيته (عبد الفتاح يحيى باشا) لا يملك نصيبا كبيرا من الذكاء (وانه لكذلك كما أعلم من تجاربى) فانه ، أى محمد محمود يفضل أن يكون التعامل معه مباشرة بوصفه رئيسا للوزراء فى جميع الأحوال عدا المسائل الروتينية أو قليلة الأهمية . وقد أكدت له أن هذا يتفق مع رأيى أيضا .

٣ ـ وقد تحدث عن فلسطين ، وهى تشغل باله كثيرا ، فأكدت له أنه ليس وحده فى ذلك ، وأن المشكلة لها كل الأهمية فى أذهان رجال حكومة صاحب الجلالة .

٤ ـ وفى أثناء حديثنا كانت هناك مظاهرة صاخبة يتزعمها طلبة الأزهر تسير خارج مبنى الوزارة ، وقد أخبرنى أنه يعتزم منع جميع المظاهرات ، وأنه سوف يطبق التشريع المعمول به عندنا فيما يختص بارتداء الأزياء شبه العسكرية الخاصة بالمنظمات العسكرية . وقد طلب صورة من هذا التشريع ، فوعدته بموافاته بها .

٥ ـ وعندما جاء ردا لزيارتى ، أثار موضوع الرقابة على حمل الأسلحة ، وطلب صورة من تشريعنا فى هذا الخصوص للاسترشاد به ، وقد وعدته باجابة طلبه أيضا .

٦ ـ ثم ناقشنا موضوع العلاقات مع ايطاليا . وهو مقدر تماما للأخطار القائمة . وقد أوضحت له حرصنا على تحسين علاقتنا مع ايطاليا ، ولكن فى نفس الوقت كلما زاد استعدادنا متعاونين لمجابهة أى تهديد ، كلما قل خطر وقوع الحوادث .

٧ ـ ثم طرح مسألة السودان ، فأوضحت له أن النظام المعمول به فى الوقت الحاضر ، بعد تطويره ، كفيل بمعالجة ما يجرى من الأمور هناك . وقد وافقنى على ذلك ، كما وافق

على استمرار الحال على ما هو عليه فى الظروف الحاضرة ، ثم ألمح الى خزان جبل الأولياء ، وقال إنه بمناسبة اتمام انشائه ـ وهو مشروع مصرى صميم ـ فقد يكون من المناسب ، أن يحضر الملك وهو (أى رئيس الوزراء) حفلة الافتتاح الرسمى للخزان ، وهما لم يسبق لهما زيارة السودان من قبل . ولما كان هذا الطلب من الصعب الاعتراض عليه ، فقد اكتفيت بهذه الملاحظة العامة ، وهى أن جميع المسائل المتصلة بالسودان وعلاقاتنا المشتركة ، هى من الدقة بحيث يكون من الخير أن نتركها للنظم القائمة وتطوراتها . وقد وافقنى على ذلك .

٨ ـ ان علاقة رئيس الحكومة الحالى بالملك فاروق طيبة ، ولكنه يعتزم مواجهة جلالته اذا أظهر اتجاها لتجاوز مهام سلطاته الدستورية ، ومن رأيه أن الملك مستجيب لهذا فى الوقت الحاضر ، وأن من السهل التعامل معه(١) .

* * *

وتستعرض الرسالة التالية الفترة من اجراء الانتخابات المزيفة التى أجريت بعد حل مجلس النواب الوفدى ، الى يوم ٦ مايو ١٩٣٨ . وتتعرض لعلاقات التصارع بين حزب الأحرار والقصر على الحكم ، ودور على ماهر فى هذا الصراع . ونلمح فى هذه الرسالة التى أرسلها السير مايلز لامبسون الى اللورد هاليفاكس فى هذا اليوم تفضيل السفارة البريطانية التعامل مع أى حكومة مصرية ، سواء كانت حكومة وفدية أو حكومة من حكومات الأقلية ، على التعامل المباشر مع القصر . وتمضى الرسالة على النحو الآتى :

« أتشرف بأن أعرض عليكم فيما يلى بعض الملاحظات على الموقف السياسى فى مصر ، بعد الانتخابات البرلمانية وفى أعقاب الأزمة الوزارية الأخيرة .

٢ ـ ففيما يتعلق بمجلس النواب ، فان السعديين والأحرار الدستوريين يكاد عددهم يتساوى ، ولو أن السعديين يزيدون قليلا ويشكلون بذلك أقوى الأحزاب عددا فى المجلس . ويليهما المستقلون ، وهم فى غالبيتهم يساندون أية وزارة فى الحكم ، ويستطيعون من ثم ترجيح أى اتجاه يرغب القصر فى اتخاذه لمواجهة أية حكومة قائمة .

٣ ـ وليس للوفديين فى مجلس النواب قوة تذكر . أما فى مجلس الشيوخ فلهم أغلبية اسمية ، ويرى كثير من مؤيدى الحكومة أن فريقا من الشيوخ الوفديين سوف لا يلبث أن ينضم الى صفوف الحكومة .

---

(١) F. O. 407 / 222 Lampson to Eden, Jan. 1, 1938, Tel. No. 1

٤ ـ لا يزال الوفد قويا فى البلاد بماله من تأييد الجماهير ، ولو أنه من غير المحتمل أن تقاوم هذه الجماهير الحكومة بعنف . ولا شك أن الوفد قد فقد الكثير من نفوذه بين طبقات المثقفين ، ولكن أساليب الانتخابات الأخيرة وبداية المظالم فى ظل النظام الحاضر قد يكسب الوفد بعض العطف الذى خسره من قبل .

٥ ـ والنظام الحاضر ، ولو أنه لا يلقى من التأييد الشعبى الا القليل ، فانه يتمتع بقدر من التأييد بين أعلى الطبقات الأرستقراطية والمثقفين . ومن بين هؤلاء الأزهريون . وزيادة على ذلك فان هذا التعاطف بين طلاب الجامعة والأزهر نحو النظام الحاضر قد تحول بمضى الوقت الى الوفد . وقد قامت فعلا مظاهرات فى الأزهر لصالح النحاس باشا أثناء الأزمة السياسية الأخيرة ، وكان الدافع الظاهر اليها أن الأزهر لم ينوه عنه فى خطاب العرش .

٦ ـ وفى ضوء رضاء الجماهير عن اختفاء نفوذ الوفد من مجلس النواب ، يظل القصر فى الوقت الحاضر هو الفيصل فى الموقف السياسى . والقصر اليوم معناه على ماهر باشا ، والمظنون أنه يسعى لرياسة الوزارة معتمدا فى ذلك على مساعدة أخيه الدكتور أحمد ماهر والسعديين ، ولو أنه من المحتمل أنه قد يفكر فى أن يكون الدكتور أحمد ماهر هو الذى يخلف محمد محمود باشا ، ومن المحتمل أن يرغب على ماهر فى الوصول الى غرضه على أسس شبه قومية بتشكيل وزارة تضم أكبر عدد من العناصر .

٧ ـ ومحمد محمود باشا والأحرار الدستوريون يعلمون تماما ما يدور فى خلد على ماهر باشا ، والأزمة الأخيرة ولو أنها حلت رسميا ، الا أنها كما يبدو لى ، قد أحدثت فجوة واضحة بين رئيس الوزراء والقصر . وعلى وجه العموم ، فمن المتوقع ألا يمضى وقت طويل حتى ينشأ نزاع جديد يكون سببا فى خروج محمد محمود باشا . ولو كان على ماهر باشا حصيفا لترك للوزارة الحاضرة الوقت الكافى والحبل الذى تشنق به نفسها كما هو الحال مع جميع الوزارات فى مصر . بيد أن من سوء حظه أنه رجل قليل الصبر الى أقصى حد ، وكما أنه لم يمكنه التريث وترك الزمن لتقويض النحاس باشا ، فانه ليس من غير المحتمل على أى حال ان يسارع الى مجابهة محمود باشا فى المستقبل القريب ، بدلا من الانتظار حتى يفعل الزمن والارتباكات الداخلية فعلها بوزارة محمود باشا . وهناك عامل معوق هو رغبة أحمد ماهر فى أن يكون اسقاط الوزارات مترتبا على سحب ثقة البرلمان منها ، وليس بناء على أوامر يصدرها القصر .

٨ ـ وبعد الأزمة الأخيرة مباشرة يمكن أن يقال ان على ماهر باشا قد ألقى القفاز فى وجه محمود باشا بتعيين البندارى باشا وكيلا للديوان الملكى بعد أن استبعده محمود باشا من وزارته الجديدة بسبب انحيازه (البندارى) الى على ماهر باشا . وقد اعترض

الأحرار الدستوريون على هذا التعيين ، بل ان الصحافة الوفدية انتقدته بشدة مستندة الى أن وظيفة وكيل الديوان قد ألغيت ولا يمكن اعادتها الا بموافقة البرلمان . وهنا تعود بنا الذاكرة الى تاريخ نشأت باشا فى القصر ، فقد بدأ بطريقة مماثلة ، اذ أنه بمجرد أن أقصاه زغلول باشا من وكالة وزارة الأوقاف ، عينه الملك فؤاد وكيلا للديوان الملكى ، وقد نشأت عن هذا التعيين أزمة بين الملك ورئيس وزرائه .

٩ ـ ولو أن على ماهر باشا يمثل دور القصر السياسى فى الوقت الحاضر ، فإنه ليس بمستبعد أن يفقد محبة الملك ، كما حدث للشيخ المراغى الذى كان موضع ثقة الملك وعطفه زمنا طويلا ، ثم ما لبث أن زايله كل ذلك بتأثير على ماهر باشا ـ كما تقول الاشاعات ـ وقد تظهر الأيام شخصية أخرى تلعب الدور نفسه مع على ماهر باشا (يتنبأ مايلز لامبسون هنا بدور البندارى باشا)

١٠ ـ وما زال الموقف غامضا بالنسبة لما قد يتمخض عنه مستقبل الملك فاروق . فهو فى الوقت الحاضر يبدو شخصية جذابة فتية ، ولكنه متقلب الأطوار ، تلمح فيه طبائع الخديوى اسماعيل أو أحد الأمراء العثمانيين . وقد سبق أن أشرت فى تقاريرى الى عدم انتظامه فى عاداته ، ومواعيده المتأخرة فى مباشرة عمله ، وصرف الكثير من وقته فى نزوات الشباب . بيد أنه ليس من الانصاف ولا من الحكمة أن نحكم عليه وهو ما يزال صبيا فى الثامنة عشرة من عمره . وأملنا لخير مصر أن تنصلح حاله بعد سنوات قليلة ، وأن ينصرف ذكاؤه الذى لا شك فيه الا تعديل مسلكه ، كما حدث فى انجلترا لأميرنا البرنس « هارى » **Harry** . ولا يسعنى هنا الا أن أضيف أن أغلبية المطلعين على بواطن الأمور غير متفائلة بالنسبة لمستقبل الملك فاروق .

١١ ـ وقد ظل الجيش ورجال الشرطة على ولائهم للعرش . ولو أن بعض ضباط الجيش أبدوا تذمرهم بسبب الترقيات والتعيينات التى أجريت أخيرا ، كتعيين عزيز المصرى باشا مفتشا عاما للجيش ، ولم يكن من رجاله ، وترقية عمر فتحى بك كبيرا للياوران متخطيا زملاءه فى القوات المسلحة .

١٢ ـ وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية ، فان المسألة الدينية هى أهم موضوع فى الوقت الحاضر . وكما ورد فى تقاريرى السابقة ، فان دوائر القصر تبذل جهدا لاحاطة الملك بهالة اسلامية . ومع أنى شخصيا أشك فى تمسك على ماهر بأصول الدين ، فانه يساند تلك الجهود لاعتقاده أن مصر تستطيع القيام بدور فعال ، اذا هى اتجهت الى الشرق دون الغرب ، الأمر الذى يتيح لها أن تصبح قوة اسلامية رائدة تستطيع مد نفوذها الى آسيا .

١٣ ـ على أنى لا أعتقد أن يستمر هذا التحمس الاسلامى المصطنع . فالشبان الذين يتخرجون كل عام فى المدارس الثانوية والمعاهد العليا ، يتطلعون الى المبادىء والأفكار الأوروبية العلمانية . ومع أنهم فخورون باعتناق الاسلام ، وهو قوة سياسية واجتماعية ، كما هو الشأن فى البلاد الاسلامية الأخرى ، فان ما يجرى فى أوروبا الحديثة من تطورات قوية ، يجعل من العسير على أولئك الشبان أن يرجعوا الى أفكار القرون الوسطى .

١٤ ـ ويسرنى أن أسجل أن الدعاية المضادة للأقباط التى تركت بطبيعة الحال فى نفوسهم بعض الخوف ، والتى كانت سائدة بين مؤيدى الحكومة الحاضرة ، قد توقفت بعد فوزهم فى الانتخابات النيابية الأخيرة .

١٥ ـ أما فى مجال السياسة الخارجية ، فانه لا القصر ولا الحكومة الحاضرة قد قد أظهر أنه أقل ولاء من حكومة النحاس باشا نحو تنفيذ المعاهدة الانجليزية المصرية . بيد أن الوزارة الحاضرة ، شأنها شأن رجال الأعمال ، أشد يقظة من سابقتها فى الناحية الاقتصادية ، وأوفر تقديرا للأعباء المالية المترتبة على تنفيذ المعاهدة . ولذلك لا يساورنى شك فى أننا سنواجه بعض الصعوبات مع النظام الحاضر ، أكثر مما كنا ننتظره من وزارة النحاس باشا فى الأمور المالية المتصلة بالمعاهدة . أما فيما يختص بعلاقة مصر مع الدول الأجنبية الأخرى ـ وخصوصا ايطاليا ـ فان موقف القصر وموقف محمد محمود باشا ازاءها مما يدعو الى الارتياح .

١٦ ـ وقد أشرت فى تقاريرى السابقة الى ما يبديه الوفد من العداء لبريطانيا . فقد حمل على المعاهدة الانجليزية الايطالية التى عقدت أخيرا ، وقال إنها قد ابرمت بأساليب تتنافى مع نصوص المعاهدة الانجليزية المصرية . ومع أن الرأى العام لا يأخذ هذه الحملات مأخذ الجد ، وكثير من الوفديين يأسفون لها ، فان الوفد ما زالت له قوة بين الجماهير ، فلا تصدر عنه بادرة ، ولو كانت سخيفة ، الا وجدت صداها فى أنحاء البلاد .

١٧ ـ وكذلك فى الشئون الخارجية . فان الدور الذى ترغب مصر أو تقدر على القيام به فى الدول العربية فى المشرق ، لم يتضح بعد . وللقصر أطماع حقيقية فى تلك المنطقة ، وقد تسبب لنا بعض المتاعب فى هذا الصدد مستقبلا ، خصوصا فيما يتعلق بفلسطين .

١٨ ـ ومن العسير أن نتبأ بمستقبل الوفد . فقد حصل منذ الأزمة الوزارية الأخيرة على بعض التأييد ، ولم يتخل عنه بعض الأنصار الذين كانت الحكومة تأمل فى انفصالهم عنه . ويبدو أنهم بعد إعمال الفكر وجدوا أن استمرارهم تحت جناح الوفد الثابت آمن لهم من الإنضمام إلى الأحزاب المتناحرة التى تتولى الحكم فى الوقت الحاضر . ولو أتيح للقصر أن يحكم بإعتدال ، وبوزارة نزيهة ، فإن الوفد لا يلبث أن تتفتت أوصاله . أما إذا

حدث العكس ، وهو الغالب ، بأن تستمرىء هذه الوزارة المظالم والتحكم فى شئون الناس ، مؤيدة من القصر ، كما حدث فى الماضى ، فمن المحتمل أن يظل الوفد قوة يحسب حسابها خارج البرلمان ، وقد ينتهى به الأمر إلى التحالف مع حزب أو أحزاب برلمانية أخرى ليكون حلفا مضادا للقصر . واذا أمكن تنحية مكرم عبيد بطريقة أو بأخرى ، فليس بمستبعد أن تتهيأ الظروف لجمع الشمل مرة أخرى بين السعديين والوفديين .

١٩ ـ وإذا صح تقديرى للموقف ، فإن معنى هذا أن المستقبل ملىء بالاحتمالات . وأرانى آسفا إذا ما اعتزل رئيس الوزارة الحكم ، بيد أن الظروف بالنسبة له غير مواتية . وأهم من ذلك كله فيما يتعلق بمستقبل مصر ، هو المشكلة الكبرى ، ألا وهى شخصية الملك . وأحسب أن الملك فاروق : اما أن يلاقى نجاحا كبيرا ، واما أن يفشل فشلا ذريعا ، مع ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة بالنسبة للنظام الدستورى القائم . وليته كان محاطا بمن يقومه من أمثال لورد ملبورن ، بيد أن على ماهر ـ بكل أسف ـ ليس لورد ملبورن[١] » .

F. O. 407 / 222 Lampson to Halifax May 6, 1938, No. 510 (١)

الفصل الثالث

القاعدة البريطانية وتأمين الجبهة الداخلية

سبقت الإشارة إلى الأحوال التى يرى الجانب البريطانى فيها تهديداً للمصالح البريطانية ولسلامة القاعدة البريطانية فى مصر مما يستدعى تدخلة[1] . أشار الجنرال ويلسون الى انه حين وصل مصر فى يونيه ١٩٣٩ ليتولى قيادة القوات البريطانية فيها، لفت نظره ضآلة القوات التى يتولى قيادتها بالنسبة للمهمة المسندة إليها، وهى الدفاع عن مصر والسودان من جهة، والمحافظة على الأمن فى الداخل من جهة اخرى.. وأشار الى الاعتبارات التى تجعل المهمة صعبة، وهى ماضى مصر التاريخى (وهو يعنى بهذا قوة الحركة الوطنية المعادية للإستعمار البريطانى) والجالية الإيطالية الكبيرة فيها، وسوء العلاقات بين السراى والحزب القائم بالمعارضة (الوفد) وبين السفارة البريطانية.. وكان مما يدعو إلى قلقه أن ملك مصر هو القائد الأعلى للجيش وعلى الإنجليز أن يعتمدوا عليه كحليف لاتخاذ إجراءات معينة للدفاع مما يجعل لتلك العلاقات السيئة اهمية عسكرية كبيرة[2] .

بذلك وضع العسكريون أصابعهم على العناصر الأساسية التى تعوق تعاون الجانب المصرى تعاونا مخلصاً مع بريطانيا وهى: العداء التقليدى لبريطانيا - وجود جالية إيطالية كبيرة لها اتصالات واسعة فى مصر، بالإضافة إلى قوة الدعاية الألمانية الإيطالية - سياسة مصر الإسلامية والقضية الفلسطينية - الحالة المالية والاقتصادية والإدارية.

كان تعاون الجيش المصرى وولاؤه أمراً أساسياً فيما يختص بالجبهة الداخلية. فقيامه بتأمينها بكفاءة ضد أى اضطرابات داخلية يوفر على القوات البريطانية القليلة الموجودة الحاجة إلى التدخل، فى وقت قد تكون فيه مشغولة بمواجهة هجوم للعدو.. كما أن تعاونه فى الدفاع عن مصر أصبح مطلوبا كما أشرنا. أما انتقاض الجيش المصرى على الإنجليز فكان امراً بالغ الخطورة لو حدث قبل الحرب او بعد اندلاعها، نظرا لقلة عدد القوات البريطانية فى مصر قبيل الحرب وحسن تسليح الجيش المصرى.

وكان الجانب البريطانى يقدر أهمية تعاون الجيش المصرى وولائه، ويراقب الأوضاع داخله فى يقظة واهتمام. وكانت أداته فى ذلك البعثة العسكرية البريطانية، التى كانت أيضا من وسائله فى محاولة توجيه أمور الجيش بما يصون المصالح البريطانية.

ففى عام يناير ١٩٣٩ على سبيل المثال قامت أزمة وزارية حين حاول وزير المالية

---

(١) أنظر عاليه ص ٦٧ ، ٦٨

(٢) Wilson, opcit. P. 16

تطبيق كادر الموظفين الجديد ، بما يتضمنه من تخفيض المرتبات ، على ضباط الجيش ، مما أدى إلى استياء الضباط واستقالة وزير الحربية . انتهزت السراى الفرصة لتكتيل الجيش خلفها بالايحاء بانها تتخذ جانب الجيش ، مما هدد بجر الجيش إلى مجال السياسة . .

حينئذ ـ كما يقول لامبسون لهاليفاكس ـ أبدى الجنرال ماكريدى رئيس البعثة العسكرية للسفير مخاوفه من أن « الزمام قد يفلت ، وعرض على أن اقترح على رئيس الوزراء إصدار ثلاث كادرات واحد خاص بالجيش ، والثانى خاص بالبوليس ، والثالث يعامل بمقتضاه موظفو الحكومة المدنيون[1] » .

وكان الجانب البريطانى يبدى اهتماما خاصاً بشاغلى المنصبين المسيطرين على الجيش ، منصب وزير الدفاع من الناحية السياسية ومنصب رئيس أركان حرب الجيش من الناحية الفنية . لذلك فعندما طرح اسم اللواء صالح حرب باشا كمرشح لوزارة الدفاع عند تشكيل وزارة علي ماهر فى أغسطس ١٩٣٩ اوشك مستر بتمان القائم بأعمال السفير البريطانى أن يحذر على ماهر ضد تعيينه وزيرا ، لولا أن الأميرال ويلز باشا ، مدير عام مصلحة الموانى والمنائر ، الذى عمل مع صالح حرب أبدى رأيا طيبا فيه . وكان اتجاه مستر بتمان الأول يرجع إلى تخوفه من ماضى صالح حرب ، لأنه هرب من عمله فى مصلحة الحدود وانضم إلى السنوسى خلال الحرب ، ولأن تعيينه وزيراً للدفاع كان يستتبعه ـ كما يقول بتمان ـ تعيين « عزيز المصرى باشا رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى . ولو أن عزيز المصرى باشا مصرى الجنسية إلا أنه قضى معظم مدة عمله العسكرى فى الجيش التركى . والمعروف عنه انه كثير الاطلاع فى المسائل العسكرية ، لكنى منذ بضعة أشهر أصبحت أميل إلى الارتياب فى قيمة آرائه (إذا لم أقل فى سلامة عقله) ، حين حاول جاهداً أن يثبت لى أن الألمان لم يهزموا فى موقعة المارن . وعلاوة على ذلك فلدى أسباب قوية تدعونى إلى الاعتقاد أن تعيينه لن يكون موضع رضاء الجيش المصرى او البعثة العسكرية البريطانية .

« إن اجتماع هارب سابق من الخدمة (صالح حرب) ومعجب بالألمان (عزيز المصرى) فى وزارة الدفاع الوطنى ليس أمرا مثاليا » . .

لهذا فى مقابلته الأولى لرئيس الوزراء ذكر مستر بتمان مخاوفه من تعيين عزيز المصرى فأكد له على ماهر أنه سيعزله لو ثارت متاعب نتيجة تعيينه رئيسا للأركان[2] . ولم يكمل

(١) Lampson to Halifax, telegram No. 24 saving, 25 January 1939, and telegram No. 109, 6 February 1939, F. O. 407 / 223, pp. 45, 46.

(٢) لاشك أن ويلسن يقصد بالجيش المصرى هنا كبار ضباطه الذين كان عزيز المصرى يعتبر دخيلا عليهم .

عزيز المصرى خمسة أشهر فى منصبه قبل أن ينحى عنه تحت الضغط البريطانى..

ولا شك أن مخاوف الجانب البريطانى من تعيين عزيز المصرى كانت ترجع الى ما هو معروف من وطنيتة وكراهيته للاحتلال، بالإضافة إلى إعجابه بالعسكرية الالمانية.

وقد حرص الجنرال ويلسن على إقامة علاقات طيبة مع الجيش المصرى وتجنب قيام أي خلاف مع القوة العسكرية المقابلة على الجانب المصرى، لذلك فعندما قامت الحرب فى سبتمبر ١٩٣٩، وأصبح من الضرورى أن توضع مصر فى حالة الاستعداد لها بأسرع ما يمكن، اتبع ويلسن طريقة عقد مؤتمر يومى يحضره هو أو أحد كبار مساعديه وماكريدى مع كبار الضباط المصريين، للاتفاق على الإجراءات اللازمة.. وبهذه الطريقة أمكنه أن ينجز الكثير دون حدوث خلاف[١]. وكان اشتراك الجيش المصرى منذ خريف ١٩٣٩ فى التدريبات مع القوات البريطانية، وقيامها بمناورات مشتركة، عاملا آخر قصد به توثيق صلات التعاون والتفاهم بين الجيشين، خاصة وقد كان بعض الضباط المصريين اعضاء فخريون فى ميس الضباط الأنجليز[٢].

ولا شك أن الجنرال ويلسن كان يشير إلى تلك الجهود، كما أنه يوضح تقديره لأهمية موقف الجيش المصرى وأثره على الجبهة الداخلية، حين يقول تعليقاً على حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الذى علم به وهو فى سوريا «لقد ذهلت وفزعت لهذه الأنباء، لأنى شعرت بأن كافة الجهود التى بذلتها فى الأيام الأولى للحرب لإقامة علاقات طيبة مع المصريين وضمان تعاونهم قد تبددت. وكان من الممكن أن يكون لهذا العمل رد فعل فى الجيش المصرى له ضرره البالغ على مجهودنا الحربى. وكانت جهود عطا الله باشا رئيس الأركان فى معالجة الحالة هى وحدها التى حالت دون وقوع أحداث[٣]».

ويتضح أيضا تقديره أهمية موقف الجيش المصرى مما حدث فى عام ١٩٤٣ حين أراد الملك فاروق أن يقيل وزارة النحاس بمناسبة أزمة الكتاب الأسود. ذلك أن لامبسون أراد أن يكرر حينئذ ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ من تدخل بريطانى، فعارض فى ذلك العسكريون. ويقول ويلسن «أنه شعر أنها ستكون كارثة أن نعيد المسلك المختلف حول تقديره والذى أقدمنا عليه فى ٤ فبراير ١٩٤٢. لأن النتائج التى ستترتب عليه ستكون أبعد أثراً وتؤدى إلى اشتباك البريطانيين فى حرب مسلحة مع الجيش المصرى، أو على

Bateman to Halifax, No. 1066, 25 August 1939, F. O. 407 / 223, p. 96.

Dacument No.: 3

(١) **Wilson, op. cit., p. 26.**

(٢) الأهرام ٣ يناير ١٩٣٩ المقطم أول يناير ١٩٣٩، **Ibid., p. 35**

(٣) **Wilson, op. cit., p. 129.**

الأقل يواجه البريطانيون بنوع من الإضراب من بعض القوات المصرية . وسوف يخلق ـ على كل حال ـ موقفاً خطيرا فى الجيش المصرى . وكان الجيش المصرى فى ذلك الوقت يتولى المدفعية المضادة للطائرات وحراسة المناجم والمنشآت[1] » .

* * *

هذا عن تعاون وولاء الجيش المصرى . .أما العوامل التى تعوق تعاون وولاء المصريين بوجه عام فنها ، كما أشرنا ، العداء التقليدى لبريطانيا نتيجة الكفاح الطويل المرير الذى خاضته الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطانى . فلم يكن مما يتفق مع طبيعة الأشياء أن تختفى بمجرد توقيع المعاهدة كل عوامل عدم الثقة والشعور بالظلم والمرارة والكراهية التى رسخت خلال احتلال قارب حينئذ ستون عاما ، خاصة وأن المصريين لم يشعروا بعد المعاهدة بأن الاوضاع تغيرت كثيرا عما كانت عليه قبلها . فجيش الاحتلال استمر فى ثكناته فى القاهرة والإسكندرية ، ولا تزال بريطانيا تتدخل فى شئون مصر ، كما أكد الوفد بعد اقالة وزارة النحاس فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ . . وزاد الطين بلة أعباء مالية ثقيلة ترتبت على التزامات المعاهدة ، واحتمال توريط مصر بمقتضى التحالف فى مشاكل وحروب بريطانيا التى لا تمس المصالح المصرية فى قليل أو كثير .

ذلك كان المحور الرئيسى الذى تدور حوله الدعاية الألمانية الإيطالية الموجهة بالعربية إلى مصر من محطة برلين فى المانيا ومحطة بارى فى ايطاليا . . وكانت تساند تلك الدعاية وتقوى من أثرها جالية إيطالية كبيرة فى مصر ومفوضوية إيطالية نشطة فى القاهرة[2] .

أما الجالية الايطالية فيقدر عددها بحوالى ٦٠ أو ٧٠ ألفا منتشرة فى الوجه البحرى ، مع تركيز فى القاهرة والإسكندرية والسويس وبورسعيد . . وكان نفوذها فى مصر يعتمد على كثرة عددها وانتشارها واتصالاتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بالمصريين . . كما يرجع الى عاملين آخرين هامين ، أحدهما تأثيرها داخل القصر نتيجة وجود بعض الايطاليين ضمن الحاشية ، أو قيامهم ببعض الأعمال داخله منذ أيام الملك فؤاد الذى تربى فى إيطاليا . ومن هؤلاء أنطون بوللى الذى كان كهربائيا ثم انضم الى الحاشية ، وهارو

---

(١) Wilson, op. cit. , p. 43.

(٢) اعتمادنا فيما يختص بالجالية والمفوضوية الايطالية على البحث الذى نشره الأستاذ الدكتور محمد احمد أنيس عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بجريدة الأهرام بتاريخ ٨ فبراير ١٩٦٧ ، وعلى تقارير الأمن الموجودة ضمن وثائق مكتبة عابدين ، Lugal., Egypt and World War II, pp. 61-64 وهى الآن فى مركز دراسات ووثائق تاريخ مصر المعاصر . وتلك التقارير بعضها محرر بمعرفة البوليس المخصوص التابع للسرايات الملكية ، والبعض الآخر بمعرفة القلم المخصوص التابع لوزارة الداخلية . . وسنشير إلى هذه التقارير فى موضعها .

الحلاق وكانوتشى مدرب الكلاب ، ومنهم شخصيات كان لها بعض النفوذ فى القصر هم ميلانيزى رئيس فرقة الموسيق وفيروتشى كبير مهندسى القصر وأنجلو سان ماركو المؤرخ .

العامل الآخر هو أن جانبا كبيراً من تلك الجالية كان يتعاطف مع الحركة الوطنية فى مصر منذ سنة ١٩١٩ . يتمثل ذلك فى نشاط جمعية الصداقة المصرية الإيطالية ، ونادى خريجى الجامعات والمدارس الإيطالية ، وبعض الصحف التى تصدر فى مصر بالإيطالية مثل جورنالى دى اورينتى والمساجيرو ، ورروما ، ومديتارينو ، وكوريبرديتاليا . . لكن جانبا آخر من تلك الجالية كان يؤيد الاحتلال .

وقد انقسمت الجالية الإيطالية أيضا فى موقفها من الفاشية ، واختلفت المصادر فى أى الفريقين أرجح ، المؤيدون أو غير المؤيدين للفاشية . فالجنرال ويلسن يرى أن الجالية الإيطالية كانت قليلة التحمس للفاشية ، أما جان ليجول فيؤكد أنها كانت شديدة الحماس لقضية الفاشية .

والحق أن الجالية الإيطالية من هذه الناحية كان يتجاذبها فريقان : المفوضية الإيطالية بنشاطها وتنظيماتها ممثلة للفاشية ، والعناصر المعادية للفاشية .

وتلق تقارير الأمن فى سنوات ١٩٤٠ و ١٩٤١ بعض الضوء على الفريق التانى . . إذ توضح لنا أنه كان هناك تنظيان هما :

« لجنة الإيطاليين الأحرار فى مصر » **«Comitato D'Azioni Degli Italiani Liberi in Egitto** و « الحزب المعادى للفاشية » **Gruppo D'Azioni Antifascista** وأن هذين التنظيمين قد اندمجا فى مارس ١٩٤١ تحت اسم « الحزب الايطالى الحر المعادى للفاشية . » **«Gruppo D'Azioni Antifascista el Italiani Liberi**

ويمثله فى القاهرة لجنة من ثمانية أعضاء هم : **Alceste Coli, Antonio Indracollo, Sandro Rocca, Edmondo Jabes Angelo Tartgni, Ezio Vais** والدكتور **Maurizia Boccara** والبرفيسور **Vittorio Boccara, Paolo Lanza** التى تقوم بعمل السكرتارية .

وكانت تلك الجماعات تلق التأييد والمساعدة من اليهود والماسون والسلطات البريطانية والسلطات المصرية ، فلسان حالها جريدة **«Corriere D' Italia»** كان يكتب فيها شبان يهود تلقوا تعليمهم فى إيطاليا ، ويساعدها مالياً أغنياء اليهود ومكتب الاستعلامات البريطانى . كما كانت تلك الجماعات على اتصال بالقسم المخصوص بوزارة الداخلية المصرية .

اذا أخذنا الصحافة كمقياس فاننا نخرج من ذلك بنتيجة هى أن الجماعات المعادية للفاشية كانت هى الجانب الأضعف . فجريدة Giornale D'Italia لسان حال الفاشية كانت اوسع انتشارا من جريدة كوريير د يتاليا ، كما أن جريدة Giornale d'Oriente المعادية للفاشية لم تلبث أن احتجبت فى مارس ١٩٤١[1] ، رغم اندماج القوى المعادية للفاشية حينئذ كما رأينا ، ورغم نجاح القوات البريطانية فى مصر فى طرد الايطاليين من برقة ، وهى عوامل كان مفروضاً أن تقوى من وضع القوى المعادية للفاشية ، وبالتالى رواج الجرائد المعبرة عن آرائها .

ورغم حملة جان ليجول فى كتابه على المفوضية الإيطالية وأفرادها ، وغضه من كفاءتهم ، وهو وضع طبيعى من صحفى فرنسى كان عليه أن يواجه دعاية المحور المعادية للحلفاء فى مصر ، فالأمر الواضح ، حتى من كلامه ، أن المفوضية الإيطالية كانت تملك الوسائل ولديها الكفاءة ولها الإتصالات التى تجعل لدعايتها تأثيرا بين المصريين . فهناك العدد الكبير الذى تضمه المفوضية الايطالية والذى يقول ليجول أنه يبلغ المائة ، وهناك الجالية الإيطالية الكبيرة والكثير من أفرادها متحمس للفاشية ، وهناك المدارس الإيطالية فى بعض المدن الهامة وبخاصة فى القاهرة والإسكندرية ، بالإضافة الى « مركز الفاشستية » فى المدرسة الايطالية بالقاهرة ، وكان التعليم فيها بالمجان وتضم ٤٠٠ طالبا مصريا . وكان الحزب الفاشستى فى روما هو الذى يعين السكرتير السياسى لذلك المركز . كما أن الوزير المفوض ، كونت ماتزولينى Mazzolini كان أحد منظمى الفاشية الأوائل عام ١٩١٩ وشارك فى الزحف على روما ، كما كان سكرتيراً مساعدا للحزب . يضاف الى ذلك أن الكابتن أوجو دادون Ugo Dadone رئيس مركز الاستعلامات الايطالى كان أيضا من كوادر الحزب الهامة ، وكان يتخذ مركز الإستعلامات وسيلة لتنظيم طابور خامس كبير النشاط ، ولجمع المعلومات .

من شخصيات المفوضية الهامة كان هناك ثلاثة لهم اتصالات اجتماعية واسعة ، هم ماتزولينى ودادون والملحق التجارى ديسيوبافونى Decio Buffoni كان دادون ذو صلات

---

(١) كان من الشخصيات الرئيسية فى جريدة الكوريبرديتاليا Marco Orvieto الذى كان قبل ذلك يعمل فى مكتب الصحافة والإعلام الذى يديره البروفيسور Aduino Albanese, Mario Rossi ومن الأسماء الأخرى فى مجال الصحافة المعادية للفاشية إيزاك تاكومونى والجلو بروكاشيا . انظر :

Cairo City Police, Special Section to Under

Secretary of State, Public Security Dep.

Ministry of the Interior, No. ss. / 181 / 41. Confidential, 3 April 1941 ; No. 11 May 1941 ; No. S.S. s/1. 62 / 41 Confidential, 26 May 1941 ; No. 10 March 1941.

واسعة ، له كثير من المعارف والأصدقاء بل ويعرف كل إنسان فى القاهرة ، كما يقول ليجول ، وتفتح له الأبواب أينما ذهب . أما « بافون » فكان رساما له صلاته بالمجتمع الفنى والأوساط المثقفة فى القاهرة .

وكان يساند المفوضية الإيطالية فى نشاطها مفوضيات الدول الموالية للمحور ، وبخاصة المفوضية الألمانية ، فتدل تقارير الأمن على أنه تكونت فى القاهرة هيئة **Ausland Nazi Frauensch** تضم النساء الألمانيات المتزوجات من غير آريين . ومن أغراضها الدعاية للمبادىء النازية ونشر الإشاعات وأعمال التجسس[1] .

تلك هى ركائز النفوذ والدعاية الإيطالية الألمانية التى كانت مصدر قلق دائم لسير مايلز لامبسون ، خوفا منه على الجبهة الداخلية . فمنذ وقت مبكر ، وفاروق لا يزال يحكم عن طريق مجلس الوصاية ، وجهود لامبسون متصلة للتخلص من الحاشية الإيطالية فى القصر ، وعلى الأخص فيرتشى **Verucci** كبير المهندسين . حاول ذلك فى مايو ١٩٣٦[2] . ثم نصح فاروق ثانية فى مارس ١٩٣٩ بأنه كملك دستورى لمصر المستقلة ينبغى ألا تضم حاشيته عناصر غير مصرية[3] . لكن مساعديه لم تصادف نجاحا قبل نشوب الحرب .

وقد توالت تقارير لامبسون تحمل شكواه من الدعاية الايطالية الألمانية ومخاوفه من آثارها . ففى يناير ١٩٣٩ كتب يقول « الحق أنه يخشى أن عملاء إيطاليا والمانيا قد يؤثرون بواسطة صنائعهم داخل القصر وخارجه على الملك فاروق بما يريده محور روما ـ برلين ، أى حيدة مصر فى حالة قيام الحرب . . . وليس هناك من شك فى أن الدعاية الألمانية والإيطالية تعمل على أن تزكى بين المصريين جميعا ، سواء أكانوا من الطبقات العليا أو الدنيا ، الشعور بأن مصر ينبغى أن تتجنب الانسياق إلى حروب انجلترا إذا كانت تلك الحروب لأسباب لا تمس مصالح مصر بطريقة مباشرة . . . لقد توقفت الدعاية الإيطالية المفتوحة ضد بريطانيا توقفا تاما منذ أن صودق على اتفاقية روما ، لكن الدعاية الألمانية حلت محلها ، وهى تعمل لصالح طرفى محور روما ـ برلين . ولا شك أنه يوجد تفاهم وثيق بين تنظيمات الدعايتين الألمانية والايطالية . . . وفيما يختص بمصالحنا لا يعنينا كثيرا أى الشريكين يدير الدعاية المضادة لنا .

« الدعاية الإيطالية الألمانية شاملة ، لكن يبدو أن أحد مجالاتها المفضلة هو ما يماثل فى مصر الطبقة الأرستقراطية فى أوروبا ، أى البلاط ومن يدورون فى فلكه ، الأتراك

---

(١) من القسم المخصوص بمحافظة القنال إلى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام ، رقم ٢٦٠٢ G سرى فى ٢٠ أبريل ١٩٤١ .

(٢) **Lampson to Eden, telegram No. 419, 12 May 1936, F. O. 407 / 219, p. 95.**

(٣) **Same to same, telegram No. 15 Saving, 29 March 1939, F. O. 407 / 223, p. 22.**

والمصريون المتتركون والعناصر الراقية والأكثر تعاليا فى المجتمع المصرى . فى هذا المجال يجد عملاء الدعاية الإيطالية الألمانية آذانا أكثر تعاطفا عما هو الحال فى الدوائر الأكثر بورجوازية وشعبية التى لا تزال على عدائها لإيطاليا تحت لواء الوفد . وكل هذه الدعاية المقنعة والمتباينة لها غاية واحدة هى تقويض مركز انجلترا فى مصر والشرقين الأدنى والأوسط لصالح محور روما - برلين . ولا بد لها أن تضعف مركزنا فى أى وقت وفى أى مكان تتعارض فيه مصالح بريطانيا العظمى مع مصالح العالم المصرى - العربى[1] » .

لكن غزو البانيا فى أبريل دفع إيطاليا الى تنشيط دعايتها فى مصر ، تبريراً للغزو وتلمسا الى ما عليه بريطانيا من ضعف . ولما كان الجانب البريطانى ملتزما بالاتفاقية الانجليزية الايطالية (معاهدة روما) فقد وقف مغلول اليدين ، عاجزاً عن مواجهة تلك الدعاية ، مما أضعف موقف بريطانيا . وزاد من ضعفه زيادة دكتور جوبلز وزير الدعاية الألمانى لمصر بعد ذلك مباشرة . لذلك لجأ لامبسون الى طريقة استعراض القوة بمرور بعض القوات البريطانية فى عرض كبير فى شوارع القاهرة ، ثم كتب يقترح باصرار شديد أن يسمح له بالقيام « بحملة دعاية مضادة فى الحال . إنها لازمة من وجهة النظر العسكرية (القائد العام [البريطانى] تحدث إلى فى ذلك عدة مرات باصرار) ، والأوضاع المحلية تتطلبها ، ولا أملك سوى أن أعرض وجهة النظر التى ترى أن الصمت المفروض علينا حاليا هو جنون مطبق ، حتى لو كان ذلك منى صراحة زائدة عن الحد . إن الوضع وصل الى حد يدفعنى الى أن اقترح أن تبدأ حملتنا الدعائية المضادة من الأسبوع القادم اذا كم تصلنى تعليمات تخالف هذا[2] .

ومع ذلك فإن وزير الخارجية صرح له باستخدام مالديه من وسائل لايضاح وجهة النظر البريطانية ووقوف بريطانيا ضد العدوان ، لكنه منعه من أن يجاوز ذلك إلى حملة تهاجم إيطاليا ، فذلك نقض للمعاهدة الإنجليزية الإيطالية التى تعتزم بريطانيا أن تلتزم بها ، لأن نقضها يعطى إيطاليا مبررا للتحلل من التزاماتها بمقتضاها ، تلك الالتزامات التى تفيد بريطانيا فيما يختص بالشرق الأدنى وسحب القوات الإيطالية من أسبانيا[3] .

وعاد لامبسون فى مايو ١٩٣٩ يشكو من الدعاية الإيطالية الألمانية ويقترح علاجاً مباشرا لها بقوله « ساق القلق المصرى (نتيجة استيلاء ألمانيا على باقى تشسيكوسلوفاكيا والغزو الايطالى لألبانيا) أيضا الحكومة لأن تكون عوناً لنا فى مسألة الدعاية الألمانية الإيطالية التى أصبحت منذ زيارة الدكتور جوبلز فى الشهر الماضى أكثر شمولا وأشد

(١) Lampson to Halifax, No. 41, 16 January 1939 F. O. 407 / 223, pp. 7 - 9.

(٢) Lamppon to Halifax, telegram No. 276, 20 april 1939, F. O. 407 / 223, pp 24, 25.

(٣) Halifax to Lampson, telegram No. 328, 24 April 1939, F. O. 407 / 223, p. 25.

قوة . وقد نوهت فى مكاتباتى السابقة بخطر هذه الدعاية ، وبعدم كفاية إجراءتنا المضادة . إن الشرط الأساسى الذى ينبغى توافره لكى نقوم بهجوم مضاد ناجح هو إنشاء وزارة للإعلام فى لندن ، واتخاذ القاهرة مركزاً للدعاية فى العالم المصرى ـ العربى ، وهذا يماثل تماما التنظيم الايطالى والألمانى[1] » .

وقد انشئت فعلا وزارة للإعلام فى لندن تضم قسما خاصا بالشرق الأوسط .

***

من العوامل الأخرى التى كانت تؤثر فى موقف المصريين من بريطانيا ، وبالتالى مصدر قلق للامبسون على سلامة الجبهة الداخلية ، سياسة مصر الإسلامية وموقفها من القضية الفلسطينية . ذلك أن مصر ، بعد معاهدة ١٩٣٦ ، أخذت تبحث لها عن دور فى السياسة العالمية . ولم تبدأ مصر ذلك من فراغ فقد كانت تتنازعها عدة اتجاهات منذ آخر القرن التاسع عشر ، فبالإضافة الى شعورها بشخصيتها المتميزة كان هناك اتجاة إسلامى قوى نحو الجامعة الاسلامية ، ذلك الاتجاه الذى كان يشجعه من الخارج سلاطين تركيا ، ويشجعه فى الداخل الكثير من الهيئات والمفكرين ، منهم الحزب الوطنى . كان هناك أيضا الاتجاه العربى ويدعو له مفكرون أمثال عبد الرحمن الكواكبى ويشجعه الخديو عباس حلمى الثانى نكاية فى السلطان العثمانى ولتحقيق مآرب سياسية .

وفى الفترة التى يتناولها البحث الآن كان الاتجاهان يسيران جنبا الى جنب على المستوى الشعبى ، أما على المستوى الرسمى فكان الإتجاه الإسلامى هو الأعلى ، نتيجة للسياسة الإسلامية التى اتبعها الملك فاروق لزيادة شعبيته بتوجيه من الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر وعلى ماهر باشا رئيس ديوانه ، تلك السياسة التى تضمنت إظهار الملك الشاب بمظهر الصلاح والتقوى ، وأدائه صلاة الجمعة كل أسبوع فى أحد المساجد ، والهتاف له بلقب الخليفة وأمير المؤمنين ، ومحاولة صبغ حفل توليه العرش بالصبغة الدينية . وقد تضمنت هذه السياسة الإسلامية بحكم الضرورة انعكاسات عربية ، وبخاصة فيما يتصل بقضية فلسطين . وفى اكتوبر ١٩٣٨ عقد فى القاهرة المؤتمر البرلمانى العربى والإسلامى لنصرة قضية فلسطين ، وحين تألفت وزارة على ماهر فى أغسطس ١٩٣٩ ضمت ثلاثة من كبار المدافعين عن الإسلام والعروبة وهم عبد الرحمن عزام

Lampson to Halifax, No. 560, 12 May 1939, F. O. 407 / 223, p. 35. (١)

وصالح حرب ومحمد على علوبة[1] .

تلك السياسة الإسلامية العربية كانت ـ كما أشرنا ـ مصدر قلق للامبسون على سلامة الجبهة الداخلية من وجهة النظر البريطانية ، فكتب فى نوفمبر ١٩٣٨ عقب المؤتمر البرلمانى لنصرة قضية فلسطين يقول « ما كاد ينتهى الفزع الناشئ عن تذر الحرب حتى أخذت المسألة الفلسطينيةبوصفها من الشئون الخارجية مكان الصدارة على السياسة الداخلية . وقد شجع القصر والحكومة الحركة الفلسطينية هنا كجزء من سياسة مصر الإسلامية المسيطرة فى الشرق الأدنى والأوسط . واستجابة للمساعى التى بذلتها لدى القصر والحكومة أمكن توجيه مداولات المؤتمر العربى البرلمانى إلى أسس معتدلة نسبيا . وفى نفس الوقت فان الجمعيات الإسلامية المختلفة التى ازداد عددها فى السنة الماضية ولها اتصال بالقصر قد اشتد عنفها فى استنكارها للصهيونية والجبهة الإمبريالية التى تساندها وهى بريطانيا العظمى . وهنا ـ مرة ثانية ـ استجابت الحكومة لتوسطاتى وأظهرت بعض السيطرة على عوامل الهياج . وقد أصبحت الجامعة المصرية أيضا مركزاً لهذه الحركات المعادية لبريطانيا ، ويشترك فيها الطلاب من جميع الأحزاب . ومع أن الوفد قاطع المؤتمر البرلمانى لأنه انعقد تحت رعاية النظام الحالى ، إلا أنه استغل المسألة الفلسطينية ليظهر بريطانيا العظمى بمظهر العدو الأكبر . وليظهر فتور الحكومة نحو القضية العربية ، لأن الوزارة ـ كما يدعى الوفد ـ مدينة للدعم البريطانى بالاستمرار فى الحكم .

« ونظراً لتعاطف المصريين الشديد مع عرب فلسطين فما لم تحل المشكلة الفلسطينية فإنها ستظل مادة يستغلها المحرضون السياسيون ـ سواء فى ذلك القصر أو الوفديون ـ لمهاجمة بريطانيا العظمى والحاق الضرر بالعلاقات المصرية الإنجليزية . إن حل هذه المشكلة من شأنه أن يقلل من الصعوبات التى نلاقيها هنا . ولايفتأ رئيس الوزراء يردد هذا الرأى فى أحاديثه معى . . . .

« لايزال الملك فاروق ـ بارشاد على ماهر باشا ـ يواصل السياسة الإسلامية التى كان والده يسير عليها دون أن تكون له بصيرته . . . أما فى الخارج فانها (هذه السياسة الإسلامية) تميل إلى تعزيز نفوذ مصر فى العالم الإسلامى تحت رعاية بريطانيا العظمى وفرنسا . وسواء أكان هذا الحلم الأخرق يؤدى إلى قيام الخلافة فى مصر أو كان الهدف العملى الوصول إلى نوع من الرياسة الدينية فى الإسلام ، فإن هذه السياسة الملكية تنطوى على خطر إثارة كراهية الأجانب فى مصر ، كما أنها تؤدى إلى توثيق التعاون بين

---

(١) مارسيل كولومب ، تطور مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠ ، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٧ . يلاحظ أن الاتجاه تحول بعد ذلك إلى تفوق فكرة الجامعة العربية وتزعم مصر للعالم العربى بحكم وضعها وامكانياتها .

الدول الإسلامية التى تناهض سياستنا وسياسة الفرنسيين . وعما قليل سوف يتضح الموقف فى هذا الأمر الحيوى الهام ، فإما أن يواصل العالم الإسلامى صداقته التقليدية لنا ، واما أن ينحاز إلى الجانب الإيطالى ـ الألمانى . لذلك فان السياسة الإسلامية التى ينتهجها ملك مصر يجب أن تكون موضع اهتمامنا الكبير ، وينبغى أن نراقب تطوراتها بعناية فائقة[1] » .

وفى يناير ١٩٣٩ كتب يقول ان المسألة الفلسطينية تعمل على استمرار تعقيد العلاقات المصرية البريطانية ، وأن مصر « تطمع فى استخدام استقلالها الذى حصلت عليه أخيراً فى أن تلعب دوراً قياديا فى الشرقين الأدنى والأوسط . إن أطماع الملكية فى الخلافة تجعل عون مصر مؤكدا لأية قضية إسلامية داخل أو خارج الحدود المصرية .

« . . . هذا الحماس الإسلامى المثار قد نفث عن نفسه تنفيثا طبيعيا فى حملة متصلة هدفها مساعدة جيرانها من مسلمى فلسطين الذين يتخذ جهادهم ضد البريطانيين واليهود صورة الحرب المقدسة . وقد ألقى وصول المنفيين من سيشل مزيدا من الوقود على النار المشتعلة[2] . وهم ضيوف جمعية الشبان المسلمين ، وقد أصبحوا مركزا لأعمال الهياج الإسلامى المعادى للبريطانيين . إن قسوة أعمال القمع العسكرى التى كان يتعذر تجنبها فى فلسطين قد أتاحت الفرصة لاستغلال ماأسموه بالوحشية البريطانية . ومرة تلو الأخرى كان على السفارة أن تحتج على هذا الهياج لدى وزارة الداخلية . . من وقت لآخر كانت السلطات المصرية ـ نتيجة لطلباتنا ـ تصادر بعض الكتيبات الجارحة المضادة للبريطانيين . . .

« وعلى أية حال يجب ألا نفترض أن التعصب الدينى هو وحده المسئول عن مساعدة المصريين لعرب فلسطين . فجميع المصريين يتعاطفون فعلا مع العرب فى جهادهم . وأكثر الطبقات فهما يتوقعون أن يعتدى اليهود على شعوب الشرق الأدنى وعلى اقتصاده . ويخشى المصريون ـ وربما لخوفهم مايبرره ـ أن جوار دولة يهودية قوية يؤثر جديا فى تفوق مصر الإقتصادى فى الشرق الأدنى .

---

(١) Lampson to Hlalifarx, No. 1197, 7 November 1938, F. O. 407 / 222.

(٢) على أثر اشتعال الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ قامت السلطات البريطانية فى فلسطين فى عام ١٩٣٧ بنفى خمسة من أعضاء اللجنة العربية العليا إلى جزر سيشل . وحين دعت بريطانيا إلى مؤتمر المائدة المستديرة فى أوائل عام ١٩٣٩ لبحث القضية الفلسطينية قررت إطلاق سراح هؤلاء المنفيين حتى يتيسر اختيار ممثلين عن عرب فلسطين فى المؤتمر ، وكان وصول هؤلاء إلى مصر مناسبة للتعبير عن تأييد المصريين القوى لحقوق الشعب الفلسطينى واستنكارهم الشديد للسياسة البريطانية فى فلسطين .

« يجب أن يكون فى بالنا أنه توجد هنا جالية فلسطينية مهمة غالبية أفرادها من اللاجئين ، وأن هؤلاء الفلسطينيون سيظلون مركزا دائما لهياج مضاد للبريطانيين إلى أن تتم تسوية المسألة الفلسطينية بما يرضى العرب . وهذه صورة من الموقف فى فلسطين لها أهميتها الكبرى بالنسبة لوضع بريطانيا العظمى فى مصر .

« ولا ريب فى أن متاعب بريطانيا العظمى مع العالم العربى بشأن فلسطين تضعف من موقفها فى شرق البحر المتوسط بشكل محسوس ، وبذلك يكون لها أثر سئ على دورنا كحليف لمصر . وقد سبق أن أوضحت أن مصر لم تعد على ثقة كاملة من قدرتنا على توفير الحماية الكافية لها ضد العدوان . لذلك كان لابد من الإسراع بتسوية المسألة الفلسطينية بطريقة تعيد لنا تأييد العالم العربى وبذلك يفوى موقفنا هنا[1] » .

وعاد لامبسون فى مايو ١٩٣٩ يقول أنه « من الواضح أن عداء الوفد لاشتراك مصر فى حرب يمكن بسهولة تصويرها للشعب الجاهل على أنها حرب بريطانيا العظمى وليست حرب مصر قد يعقد أعمالنا وأعمال الحكومة المصرية إلى درجة كبيرة . . . . وإذا لم تحل المسألة الفلسطينية سريعاً حلا مرضيا فإنها ستمد الوفد بالكثير من الذخيرة الفعالة (ضد بريطانيا)[2] » .

ولا شك أن هذا الضغط الشديد من جانب لامبسون لسرعة تسوية المسألة الفلسطينية بما يرضى العرب كان من العوامل الهامة التى أدت إلى تغيير بريطانيا سياستها فى فلسطين أواخر ١٩٣٨ وأوائل ١٩٣٩ . فقبل ذلك كانت السياسة البريطانية منذ يوليو ١٩٣٧ تقوم على أساس تقرير لجنة بيل **Peel** الذى تضمن الاقتراح بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية ومنطقة محايدة تشمل الأماكن المقدسة . تم أرسلت فى أبريل ١٩٣٨ لجنة التقسيم لتضع تفاصيل تنفيذه ، ونشر تفريرها فى اكتوبر . فى ذلك التقرير أوضحت اللجنة ان التقسيم غير عملى ، لكنها فى النهاية عرضت مشروعا معدلا للتقسيم يقوم على أساس تكوين اتحاد جمركى من الأقسام المختلفة . وفى نوفبر ١٩٣٨ أعلنت الحكومة البريطانية عن عدولها عن سياسة التقسيم ، واعتزامها دعوة ممثلين لعرب فلسطين ولليهود وللدول العربية المجاورة إلى مؤتمر يعقد فى لندن للبحث عن حل للمسألة الفلسطينية[3] .

لم يسفر مؤتمر المائدة المستديرة (فبراير - مارس ١٩٣٩) عن حل ، لكن المقترحات

---

(١) **Lampson to Hlalifarx, No. 41, 16 January 1939, F. O. 407 / 223, pp. 7, 8.**

(٢) **Same to same, No. 560, 12 May 1939, F. O. 407 / 223, pp. 34, 35.**

(٣) انظر : هيئة الاستعلامات ، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ، حـ ٣ ، ص ٣٩٩ - ٤٢١ ؛ د . صلاح العقاد ، المرجع المذكور ، ص ٢١٢ ، سيتون ولمز ، بريطانيا والدول العربية ، عرض للعلاقات الأنجليزية العربية ١٩٢٠ - ١٩٤٨ ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ص ١٥٠ - ١٥٦ .

التى تقدمت بهـا الحكومة البريطانية خـلاله هى التى صـدر بهـا الكتاب الأبيض فى مايو ١٩٣٩ ، وتتضمن إنهاء الانتداب وإقامة دولة واحدة مستقلة خلال ١٠ سنوات ، وتحـديد الهجرة ، وإيقاف الهجرة غير الشرعية وبيع أراضى العـرب لليهـود . تلك كلهـا مكاسـب للعرب ، ويلاحظ ان فترة هذا التطور فى السياسة البريطانية تتفق مع إجازة لامبسون فى بريطانيا ، وهى تمتد عادة بين يوليو واكتوبر ، وخـطاباته المتوالية التى أشرنا إليهـا بين -نوفبر ١٩٣٨ ومايو ١٩٣٩ .

* * *

وكانت حالة البلاد الإدارية والإقتصادية والمالية بوجه عام تزعج لامبسون وتثير قلقه على الجبهة الداخلية .

ترتبت على معاهدة ١٩٣٦ عدة نتائج كان لها صداها فى المجال الإدارى والإقتصادى . فقد ألغيت الامتيازات الأجنبية ، واستردت مصر حريتها فى التشريع للأجانب وفى فرض الضرائب المباشرة عليهـم ، وقد أثار ذلك قلق الأجـانب وتخـوفهم من الطريقـة التى ستزاول بها الحكومة المصرية سلطاتها التى استردتها ، وكان لهذه المخـاوف أثرها فى المجـال الإقتصادى . ومن النتائج التى كانت مصدر توجس وترقب أيضا تصفية القسم الأوروبى أو بوليس الأجانب فى وزارة الداخلية .

وقد ترتبت على استرداد مصر حـريتها فيما يختص بفـرض الضرائب أن سـنت قوانين جديدة خاصة بضرائب الدخل والتمغـة والتركات لتنمية موارد الدولة ، وذلك دون تطوير مبكر وسريع للإدارات الخـاصة بجباية تلك الضرائب بالشكل الذى يرفع من كفـاءتها ويمكنها من مجابهة تلك الأعباء الجديدة ، وكانت الحاجة ماسة إلى هذا التطوير ، حتى تجنى الدولة أقصى فائدة من تلك القوانين الجديدة ، مما يمكنها من مواجهة الأعباء الباهظة التى فرضتها عليها المعاهدة ، ومن مواجهة أعباء التنمية فى مجتمع حـديث عهـد بالإسـتقلال ، وبذلك يكون العجز الإدارى أساسا لعـجز مالى واقتصـادى يقـع ضرره فى النهـاية على المجتمع ويؤدى الى تذمر أفراده من السلطة الحاكمة .

يضاف الى ذلك انخفاض أسعار القـطن فى نهـاية عام ١٩٣٨ وأوائل ١٩٣٩ مع نقص محصوله نتيجة لظروف جوية ومهـاجمة الآفات للمحصـول ، مما أدى إلى سـوء الحـال فى الريف والعجز عن تسديد الديون العقارية ، ومهاجمة الحكومة والضغط عليها لإيجاد حل حاسم لتسـوية تلك الديون ، وقد أدى سـوء حـال البلاد المالية والاقتصـادية إلى تفشى البطالة .

ولما كان الاعتقاد لا يزال حينئذ سائدا بأن بريطانيا مسـتمرة على التدخـل فى شئون

مصر بعد معاهدة ١٩٣٦ ، وأن تلك المعاهدة قد أثقلت مصر بالتزامات مالية فادحة ، فان جانبا كبيراً من الاستياء نتيجة سوء الحالة المالية والاقتصادية كان ينصب على بريطانيا .

تلك هى الحالة التى كانت مبعث قلق السفير البريطانى وخوفه من أنها ستؤدى إلى وجود شعور عدائى فى مصر ضد بريطانيا وضد المعاهدة . وقد عبر عن مخاوفه تلك ابتداء من نوفمبر ١٩٣٨ إذ كتب يقول « إن مصر مقبلة على أوقات عصيبة ولم يبرز من رجال السياسة فيها من هو كفء لرسم تخطيط سليم لمواجهة الأخطار التى تهدد مستقبل البلاد » .

« الموقف المالى والاقتصادى سئ ، فالمساحة المزروعة قطنا هذا العام أقل من مساحة العام الماضى ، كما أن المحصول قد انخفض بسبب العوامل المناخية وبسبب الخسائر الفادحة التى أحدثتها دودة القطن ، ولظروف الفيضان . ومع أن التقديرات تختلف فالاعتقاد السائد هو أن المحصول هذا العام يقل عن محصول العام الماضى بمقدار الثلث ، مما يؤدى إلى خسارة فى الدخل القومى تبلغ عشرة ملايين من الجنيهات . كما أن حصيلة الجمارك قد أظهرت اتجاها إلى الانخفاض . وقد أصبحت جباية ضريبة الأطيان الزراعية من الفلاحين الذين يعانون من النكبة أمراً شاقا يستلزم إجراءات مشددة ضد المتخلفين عن السداد . وقد بدأت الحكومة وضع مشروعات للإسراع فى زيادة عدد الجيش وقوة الطيران ، بل وفى انشاء بحرية مصرية ، ولا أعتقد أن هناك تقديرات سليمة ، أو أن ميزانية قد وضعت للموازنة بين المصروفات المتزايدة وبين هذه المشروعات الطموحة فى حدود موارد البلاد الاقتصادية » .

وقد أشار إلى مشروعات ضرائب الدخل والتمغة والتركات ، وأنها قدمت إلى البرلمان فى سبتمبر وأدخلت عليها بعض التعديلات ، وأنها ستبحث خلال الدورة الجديدة ، وقال « وحتى إذا تمت الموافقة عليها فى صورتها المعدلة فانه لا يحتمل أن تكون مصدرا كبيراً للإيراد لفترة كبيرة . وكذلك فإن الأجهزة اللازمة للإدارة الفعالة فى هذه الظروف المالية المعقدة لا تتوفر لها الخبرة الكافية ، ومن ثم فإن الحكومة تواجه برنامجا عسكريا ضخما لا يمكن تمويله من اعتمادات الإيرادات الحالية إذا أريد تنفيذه ، ومن المفروض أن تلجأ الحكومة الى المبالغ الإحتياطية بالميزانية . . . .

« ومن الصعب أن نتجنب التشاؤم تجاه مستقبل مصر الاقتصادى والمالى نظراً لالتزاماتها العسكرية الجديدة ولضعف الجهاز المنوط بمواجهة الأعباء الجديدة التى تثقل موارد البلاد الإقتصادية . ومن صور هذا التشاؤم الذى يشعر به المستثمرون ـ أجانب ووطنيون ـ نزول أسعار الأوراق المالية المصرية ، ولو أن هذا النزول يرجع أيضا إلى

عوامل إقتصادية عالمية . . . . . وســوف تؤدى زيادة الأعباء المالية إلى أن يزداد الناس كراهة للقصر ويقوى تذمرهم ضد نظام القصر الذى يعزون إليه متاعبهم الإقتصادية .

« ولما كان الناس يخشون أن يتعرضوا للمخـاطر إذا ماأعربوا عن معـارضتهم للملك ، فإنهم ينحـون باللائمة على إنجلترا كما تعـودوا ذلك من قبل . وقد بدأ الوفد بالفعـل حملته على برنامج الإنفـاقات العسكرية بدعوى أن هذه الأعباء فرضـت على المصريين لخـدمة مصـالح الإمبريالية البريطانية ـ والوفد يعـتبرنا مسئولين عن كل إجــراء حكومى يثير السخط لدى الشعب . ولا يزال المصريون يعـيشون على المفـاهيم القـديمة التى مؤداها أن إنجلترا فى حقيقة الأمر هى التى تمسك بخيوط الحكم وتحركها وراء ستار من الإدعاء بعدم تدخلها . لذلك فان الدعاية الوفدية تلق آذاناً صاغيه ليس بين الجماهير الجاهلة فحسـب ، بل بين المتعلمين وأنصاف المتعـلمين أيضـا . وطـالما اســتطاع الملك فاروق وحكومته أن يحولوا دون تدهور خطير فى الجهاز المالى والإدارى فإن ما يثيره الوفد من مشاعر التذمر لن يكون خطيراً ، لكنه قد يبلغ درجة الخـطر إذا ما تعـدت المشـاكل الجـديدة (الإدارية والمالية) طاقة حكام مصر الحاليين . وقد يجـد السخـط الشـعبى الناجـم عن الخلل الإقتصادى منفذا فى قيام تحركات معادية للقصر ، بل ومعادية لبريطانيا وللمعاهدة بصـفة خاصة ، ذلك أن الحقيقـة تبق دائما ماثلة فى أن مصـير التعـاون بين انجلترا ومصر مرتبط بصلاحية الأداة الحكومية المصرية وبمتطلبات السياسة الدولية[1] » .

وعاد لامبسون فى يناير ١٩٣٩ إلى الكتابة عن سوء الحـالة المالية وأشـار إلى أن هذه الصعوبات قد ازدادت ، واستمر هبوط الدين الموحـد بدرجـة تدعو إلى القلق . ومع أن هذا الهبوط يعزى من جهة إلى عوامل خارجية ، ومن جهة أخـرى إلى ضـعف اقتصـاد البلاد بسبب الهبوط الكبير فى اسعار القـطن ، إلا أن انعـدام الثقــة فى مســتقبل مصر الإدارى قد لعــب دورا كبيرا فى هبوط الأوراق المالية المصرية . فشروع القــانون المعروض الآن أمام البرلمان ـ على سـبيل المثال ـ والذى مؤداه أن يخلص ملاك الأراضى من جزء كبير من رهنيات أراضيهم[2] ، قد أثار شعورا سـيئا فى الدوائر المالية التى تنظر إليه كدليل على عبث الغوغاء بسمعة البلاد .

« إن المصريين المستثمرين لأموالهم فى السندات الحكومية معظمهم من الأجانب أو شبه الأجانب (كاليهـود والسـوريين وغيرهم من المتجنسـين بالجنسـية المصرية) وقد بدأوا

(١) Lampson to Halifax, No. 1197, 7 November 1938, F. O. 407 / 222

(٢) يقصد بذلك قانون تسوية الديون العقارية الذى صدر برقم ٣ لعام ١٩٣٩ .

يدركون حرج موقفهم باعتبارهم اقلية من الدائنين تواجه أغلبية ساحقة من المدينين المصريين الذين أصبحوا ، بعد استقلال مصر والغاء الامتيازات ، يتمتعون بقوة يحتمل أن يسيئوا استخدامها فى مصالحهم المالية بغض النظر عن سمعة البلاد » .

وأشار لامبسون إلى أن الدكتور أحمد ماهر ، وزير المالية حينئذ ، قد بذل جهداً جباراً لضغط المصروفات ، وبخاصة اعتماد مرتبات الموظفين ، كما أنه اقترح كادراً جديدا يتضمن تخفيضات كبيرة فى مرتبات الموظفين ، ويبدى تشككه فى أن تتمكن الحكومة من المضى فى هذه السياسة لأن الموظفين فى مصر قوة تخشاها جميع الحكومات . تم أشار إلى الصعوبات التى تواجهها مشروعات الضرائب الجديدة فى البرلمان ، واستغلال الوفد للأزمة المالية وكادر الموظفين الجديد لإحراج الحكومة . وعرج على الإضطرابات التى يثيرها طلبة الأزهر ودار العلوم والجامعة والمدارس الفنية بقيامهم بالاضراب للضغط على الحكومة لتحقيق مطالبهم فيما يتعلق بتوظيف الخريجيين ، وقال أن وراء حركة الاضطرابات هذه « توجد مشكلة البطالة التى تفشت بين العمال والتى كان سببها التطور السريع للتعليمين العالى وغير الفنى فى بلاد زراعية لا تتوافر فيها فرص العمالة التى تكفى لتوظيف آلاف الشبان الذين عدلوا عن الاشتغال بالزراعة . . . إن خطر الثورة الكامن فى هذا الوضع واضح جلى . . . إن الحقائق المؤلمة للموقف المالى والإقتصادى معروفه ومن المتوقع أن تؤدى إلى تدهور ذريع فى بناء البلاد الإقتصادى ولكنهم (المصريون) لا يواجهونها بصراحة نظرا لانعدام روح التضحية والتضامن القومى [1] » .

وعاد فى مايو ١٩٣٩ يقول ان الموقف الاقتصادى السئ الذى يعزى إلى هبوط أسعار القطن يبدو أثره فى الريف فى تزايد عدم قدرة ملاك الأراضى على سداد أقساط الديون المرتهنة عليها أراضيهم ، وأنه لايمكن تجنب أثر رد الفعل السئ لهذه الظروف على سمعة مصر . ومع ذلك فان فقد الثقة لدى الأجانب فى مصر يقوم بالأكثر على الاعتقاد بأن المظاهر الحالية المعتدلة نسبيا لكراهية المصريين للأجانب فى المجال الاقتصادى المصرى سوف تشتد على مرور الزمن . ويزداد عدم الثقة هذا نتيجة الاعتقاد فى استمرار التدهور الإدارى والقضائى فى مصر .

« إن الإدارة المصرية أصبحت عاجزة عن معالجة مشاكل إقتصادية واسعة كتلك التى تترتب على زيادة عدد السكان بالنسبة لموارد الإنتاج ، وهبوط أسعار المحاصيل ، ووجود جاليات أجنبية كبيرة ، وعلاقات مصر الاقتصادية الواسعة مع أوروبا ، وضخامة مشكلتها

Lampson to Halifax, No. 41, 16 January 1939, F. O. 407 / 223, pp. 10 - 12. (١)

العسكرية فى ظروف الحروب الحديثة . إن الإدارة المصرية آلة أقامها الأوروبيون على النمط الأوروبى المعقد ، ولا يمكن أن تدار بأيد مصرية . وهى لا تزال تدور فى الوقت الحاضر بقوة الدفع القديمة ، لكن من الواضح أن سرعتها تتلاشى ، وبعبارة أخرى فلايوجد الآن عمل حقيق كثير يتم انجازه[1] » .

وفى يوليو ١٩٣٩ عاد إلى نفس الموضوع فكتب يقول ان الاحتفاظ بالجبهة الداخلية « سيتأثر بشكل عكسى بالسياسة الحالية للحكومة المصرية التى ترمى إلى التخلص من الموظفين الأجانب على نطاق واسع دون النظر بعين الاعتبار إلى ما إذا كان هناك مصريون صالحون يحلون محلهم . وتنطوى هذه السياسة على إبعاد كثير من الموظفين البريطانيين الذين تعتبر خدماتهم فى مؤخرة الحرب ذات أهمية أساسية[2] » .

لم يقدم لامبسون اقتراحات لعلاج سوء الحالة الإقتصادية والمالية والإدارية حينئذ ، لكن حين عاد إلى الكتابة فى هذا الموضوع فى نوفمبر ١٩٣٩ اقترح أن تتدخل الحكومة البريطانية لشراء محصول القطن المصرى بسعر يعلو قليلا عن سعره حينئذ[3] .

* * *

حين كان لامبسون يكتب إلى الخارجية بآرائه عن الإدارة المصرية كان اللواء رسل باشا حكمداراً لبوليس العاصمة وكان وكيله الأميرالاى فيتز باتريك بك ، وكان اللواء بيكر باشا حكمدار البوليس بالإسكندرية ووكيله الأميرالاى جيز بك ، كما كان اللواء ويلز باشا مديرا لمصلحة الموانى والمنائر ، وكان الأميرالاى أبلت **Ablitt** بك حكمدارا لبوليس القناة ، أما مصلحة التلغرافات والتليفونات فكان على رأسها مستر وب ، وكان بالجيش المصرى بعثة عسكرية بريطانية كبيرة العدد على رأسها الجنرال ماكريدى . وكانت تشرف على تدريب الجيش وتسليحه . أى أنه كان لبريطانيا رجالها القابضون على السلطة فى المصالح الحساسة : البوليس ، والموانى ، والمواصلات السلكية واللاسلكية ، والمشرفون على الجيش .

يبدو من هذا أن لامبسون كان يرى أن تأمين الجبهة الداخلية لضمان سلامة وفعالية القاعدة البريطانية فى مصر كان يستدعى زيادة الإشراف البريطانى على الإدارة المصرية .

---

(١) Lampson to Halifax, No. 560, 12 May 1939. F. O. 407 / 223, p. 35.

(٢) Same to same, No. 871, 13 July 1939, F. O. 407 / 223, p. 5.

(٣) Same to same, No. 1362, 8 Navember 1939, F. O. 407 / 223, p. 124.

ولما كان ذلك متعذراً فى ظروف ما بعد معاهدة ١٩٣٦ فقد أصبح بديله هو التدخل السياسى تسنده القوة العسكرية الكفيلة بحفظ هيبة بريطانيا وبقاء كلمتها مسموعة .

وكان لامبسون يرى فى التدخل والقوة العسكرية ـ إلى جانب مقترحاته التى أشرنا إليها ـ الوسيلتان الحاسمتان لمواجهة جميع العوامل التى تهدد سلامة الجبهة الداخلية من وجهه النظر البريطانية ، ولضمان تعاون المصريين وتنفيذ المعاهدة وكان مصمماً على التدخل والسيطرة السياسية حتى بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦[١] .

ولا شك أن فى هذه الفكرة توجد بذور التدخل البريطانى فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

فى نوفبر ١٩٣٨ كتب لامبسون عن الأزمة الدولية فى سبتمبر ، وأشار إلى مالمسه من تردد الحكومة بشأن ما تقتضيه المعاهدة من مصر ، فى رأيه ، بدخولها الحرب ، ثم قال « إن تجدد مثل هذا الاتجاه لتجنب الوفاء بالتزامات المعاهدة إنما يتوقف إلى حد كبير على قوتنا الحربية ، فإذا شعر المصريون أننا فى وضع يمكننا من حمايتهم بشكل فعال ، تضاءل ميلهم إلى أن يلعب الخيال بعقولهم فى إمكان التباعد عن حرب تتورط فيها بريطانيا العظمى . إن ضعفنا فى جبهة شرق البحر المتوسط هو الذى يشجع على مثل هذه الميول[٢] » .

وفى يناير ١٩٣٩ حين كتب عن خطاب صدقى باشا فى البرلمان عن حياد مصر وتعديل التزاماتها بمقتضى المعاهدة ، قال أن انتشار فكرة حياد مصر ، « يتوقف إلى حد كبير على قدرتنا على استرجاع ماكان لنا من هيبة وقوة فى الشرقين الأدنى والأوسط . فلو أن مصر أعتقدت أن بريطانيا العظمى لديها من القوة مايكفل حمايتها (أى حماية مصر) ضد النشاط العسكرى والجوى المخرب فسوف يقل بلا شك الحديث عن حيادها . واذا لم نتمكن من إثارة هذا الشعور بقوة أسلحتنا وبإستعادة صداقتنا مع العالم العربى المجاور ، فمن الواضح أن مصر ستطالبنا إن عاجلا أو آجلا بالحد من التزاماتها الحربية بمقتضى المعاهدة المصرية البريطانية » ، وأشار إلى أن الدعاية الالمانية الإيطالية تعمل على تقويض مركز بريطانيا فى مصر والشرقين الأدنى والأوسط ، وأن الطريقة الفعالة لمواجهة تلك الدعاية هى تسوية الخلافات مع أصدقاء بريطانيا وحلفائها من العرب والمصريين ، « وأن تقوى قواتنا المسلحة بدرجة كافية حتى يرى أصدقاؤنا وأعداؤنا على السواء أننا أقوياء إلى الحد الكافى لحماية أنفسنا فى شرق البحر المتوسط[٣] » .

---

(١) انظر عاليه ص ٦٧ .

(٢) Lampson to Halifax, No. 1197, 7 November 1938, F. O. 407 / 222

(٣) Same to same, No. 560, 12 May 1939, F. O. 407/223, p. 34.

وبعد استيلاء المانيا على باق تشيكوسلوفاكيا واستيلاء إيطاليا على ألبانيا ، عاد لامبسون يقول « إن مستقبل موقفنا كله فى الشرق الأوسط يتوقف على وجود قوات بريطانية كافية فى مصر ، لكى نثبت للمصريين ولشعوب الشرق الأدنى الأخرى قدرتنا على الدفاع بكفاءة عن البلاد التى تعهدنا بالدفاع عنها بمقتضى المعاهدات[1] » .

يتضح من تلك الرسائل أن لامبسون يطلب تعزيز القوات البريطانية فى مصر ليس لحماية مصر والشرق الأدنى فقط ، بل أيضا لحماية مصالح بريطانيا فى تلك البلاد فى مواجهة أهلها عن طريق الإرهاب الذى يخلقه وجود تلك القوات .

* * *

Lampson to Eden, No. 114 November, 1936, F. O. 407/219, Docu ment No. 4 (1)

الفصل الرابع

التدخل البريطانى بعد معاهدة ١٩٣٦

فى ٩ نوفمبر ١٩٣٦ كتب لامبسون عن مقابلة له مع النحاس باشا تحدث معه فيها عن تنظيم القمصان الزرقاء التابع للوفد فقال، « وأبلغته بكل صراحة عن التخوف الخطير فى لندن بشأن هذا التنظيم شبه العسكرى. نحن نخشى أن يبنى غَوَل فرانكشتاين الذى قد يسيطر على صانعه ويحكم البلاد كلها.

٢ ـ قال النحاس باشا على الفور أنه يدرك هذا الخطر وأنه يتخذ الإجراءات لإبقاء هذه الحركة تحت السيطرة، وتكون مهمتها (العاب القوى الوفدية) وتبتعد عن السياسة . . .

٣ ـ ذكرت أنى فهمت أن هناك تشريعا سوف يقدم قريبا إلى البرلمان البريطانى لمثل هذه التنظيمات السياسية فى المملكة المتحدة، وأنه يحرم ارتداء مثل هذه الأزياء العسكرية . . الخ، وأنى لا أعلم بالبنود الكاملة ولكن سوف أطلب هذا القانون حين يرى دولة رئيس الوزراء أن هناك فائدة من دراسته عند النظر فى عدم اشتغاله بالسياسة[1] ».

وفى ١٤ نوفمبر كتب عن مقابلة جرت بينه وبين أمين عثمان بمناسبة توليه منصب وكيل وزارة المالية، وكان الأخير يحظى بنفوذ كبير فى الوفد وبخاصة لدى النحاس، كما كان على اتصال وثيق بالسفارة البريطانية، لذلك كان همزة الوصل بين الوفد والسفارة. فى هذه المقابلة نقل لامبسون إلى أمين عثمان مضمون لقائه مع مجلس الوصاية فى ٦ نوفمبر، فكرر أمين عثمان « ما كان قد تطوع بقوله من قبل، وهو أنه من المرغوب فيه الآن، ربما أكثر مما كان الحال من قبل، أن يستمر نفوذنا ملموسا. وأن تغير وضع مصر لا ينبغى أن يعنى أن نتبع سياسة عدم التدخل أو عدم الإهتمام. لذلك فقد أسعده بوجه خاص أنى تدخلت فى موضوع الإنعامات حتى يستمر النظر إلى عادة الاستماع إلينا فى مثل هذه الأمور كأمر عادى ». وعلق لامبسون على ذلك قائلا لأمين عثمان أنه لا يعتزم أن يتخلى عما كان يتبعه، وهو الاتصال مباشرة برئيس الوزراء فى المسائل الكبرى، أما المسائل

---

(١) Lampson to Halifax, No. 41, 16 January 1939, F. O. 407 / 223, pp. 7, 9.

الروتينية الصغيرة فيجرى الاتصال بشأنها بوزير الخارجية. وأجاب أمين عثمان على ذلك بأن لامبسون سيجد ترحيبا حارا بهذا من النحاس باشا[١] ».

ويلقى مستر كيللى القائم بعمل لامبسون فى الفترة المبكرة من الأزمة الدستورية عام ١٩٣٧ الضوء على ضرورة اتباع سياسة التدخل بقوله تلخيصا لتقرير مرفق لوالتر سمارت السكرتير الشرقى بالسفارة مازلت القوى الحاكمة هى القصر والوفد والسفارة البريطانية (رغم أن موقفنا أصبح دقيقا بعد أن تنازلنا عن التحفظات الأربعة) . . .

« أما بالنسبة لسفارة جلالة الملك فقد أثبتت الأحداث الأخيرة استحالة الاستمرار فى اتخاذ موقف دبلوماسى عادى . . . لو كانت السفارة قد اتخذت موقف السياسى المحايد حقيقة فإن هذا الموقف المحايد ـ على حد قول مستر سمارت ـ كان سيفسر من جانب الملك وعلى ماهر على أنه اشارة منا بالاستمرار ، بل والأكثر من ذلك ، كان سيفسر بنفس المعنى من جانب النحاس ومكرم عبيد . . . وأعتقد أنه لا جدوى من عدم اتخاذنا لخط واضح مادام رفضنا إبداء الرأى سيفسر على أنه طريقة دبلوماسية للتشجيع ».

« وهناك عامل آخر مهم وهو المرونة التى تميز بها النحاس ومكرم فى شتى الأمور . . . لاعتقادهما أن مساعدتنا لهم أساسية فى التعامل مع القصر . وأشك أن هذه الحكومة أو أية حكومة أخرى فى المستقبل ستستمع إلى رأينا إذا اعتقدوا أننا فعلا سنتبع سياسة حياد مطلق . قد يعاملوننا بود ، لكنهم سيهتمون بمصالحهم السياسية قبل كل شيء دون اعتبار لوجهة نظرنا ».

المقصود بموقف دبلوماسى عادى هنا هو عدم التدخل . والمقصود بتعبير إشارة بالاستمرار هو إشارة لكل من الطرفين بالاستمرار فى الصراع وهذا فى رأى سمارت وكيللى يؤدى فى النهاية إلى مجىء وزارة من وزارات القصر بكل مساوئها[٢] .

نخرج من رسالة كيللى ومن تقرير سمارت بثلاث نقاط واضحة فيما يختص بالتدخل :

أولا : صعوبة التدخل بعد معاهدة ١٩٣٦ لانتهاء التحفظات الأربعة .

ثانيا : التدخل حينئذ لازم حتى لا يحتدم الصراع بين الوفد والقصر وتجىء وزارة أقلية خاضعة للقصر وهذا ما يخشاه الجانب البريطانى حينئذ .

ثالثا : التدخل لازم لحماية المصالح البريطانية التى لن تراعيها الأطراف المتصارعة لو اتخذ الجانب البريطانى موقف عدم التدخل .

---

(١) Lampson to Eden, telegram No. 119 saving, 14 November 1936, F. O. 407/219.

(٢) Kelly to Eden, No. 1227, 28 October 1937, and enclosure, F. O. 407/221.

خلاصة الأمر أن لامبسون تحرك بسرعة بعد توقيع المعاهدة ليؤكد أن النفوذ البريطانى والتدخل البريطانى سيبقى بعد توقيع المعاهدة كما كان قبلها، ولم يلق معارضة فى ذلك سواء من الوفد أو من السراى، لكن هذا القبول لم يكن مطلقا، بل مقيدا بمصلحة كل من الأطراف الأخرى، يستثنى من ذلك طبعا حالة التهديد باستخدام القوة. لذلك فحين تدخل الجانب البريطانى لصالح الوفد فى الأزمة الدستورية أواخر عام ١٩٣٧، ولم يستخدم سوى وسيلة الضغط السياسى، فشل هذا التدخل أمام تصميم السراى وتعاونها مع أحزاب المعارضة وانقسام الوفد. فأقيلت وزارة النحاس فى ديسمبر ١٩٣٧، وبدأت فى مصر فترة أخرى من حكم السراى، عن طريق أحزاب الأقلية. ترتب على هذا الفشل إضعاف مركز الجانب البريطانى وسوء علاقته مع كل من السراى والوفد.

هذه الحقائق تقودنا إلى حقيقتين أخريين على جانب كبير من الأهمية: إحداهما أنه يجب عدم التدخل عن طريق التهديد باستخدام القوة إلا فى حالة خطر داهم ومؤكد للمصالح البريطانية. ذلك لأن التهديد باستخدام القوة يجب أن يصحبه وجود الإمكانيات والاستعداد لاستخدامها، والتدخل بهذا الشكل خطير الأثر بعد توقيع المعاهدة والتخلى عن التحفظات الأربعة، وفى ظروف الصراع الدولى المحتدم. وتنبنى على هذا الحقيقة الثانية وهى الحد من التدخل البريطانى وقصره على ما يمس مصالح بريطانيا الأساسية.

أدركت وزارة الخارجية البريطانية هاتين الحقيقتين بعد فشل التدخل البريطانى فى الأزمة الدستورية، لذلك كتب وزير الخارجية، مستر إيدن، إلى لامبسون فى ١٠ فبراير ١٩٣٨ يحدد له، على وجه التقريب، أحوال التدخل، وقد أشرنا إليها فى الفصل السابق. التى ينبغى عدم تعديلا والحقها لورد هاليفاكس الذى خلف ايدن فى وزارة الخارجية برسالة أخرى تحمل نفس المعنى وقد سبقت الاشارة إلى ذلك[1].

وقد استمرت هاتان الرسالتان من إيدن وهاليفاكس، مع معاهدة ١٩٣٦، تشكلان الإطار الذى تتحرك فى نطاقه السياسة البريطانية فى مصر حتى قيام الحرب.

أما الجانب المصرى فقد أدرك هاتين الحقيقتين فى وقت مبكر. فأثناء الأزمة الدستورية أدركت السراى ـ الملك ورئيس ديوانه على ماهر ـ أن الجانب البريطانى لن يتعدى الضغط السياسى وتقديم النصيحة إلى التهديد باستخدام القوة، لذلك استمرت فى تنفيذ خطتها وأقالت وزارة النحاس. ان إدراك السراى لهاتين الحقيقتين عن التدخل البريطانى يمثل إحدى خلفيات حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ـ فلو كانت السراى حينئذ تعتقد أن الجانب البريطانى قد يلجأ إلى استخدام القوة لتغيرت معالجتها للأزمة.

(١) أنظر عالية ص ٦٧ ـ ٧٠.

أما الوفد فان تصرف رئيسه يدل على إدراك للأوضاع بعد عقد المعاهدة .

لم يعترض على تدخل لامبسون فى أول الأمر . ولا شك أنه بذلك كان يريد أن يتجنب صراعا مع الجانب البريطانى وهو يتوقع صراعا آخر مع السراى حين يتولى الملك سلطاته الدستورية . لكن النحاس لم يلبث أن أحس بثقل وطأة التدخل البريطانى ، وأخذ يتصرف تصرفاً مستقلا مما أغضب لامبسون ، فكتب فى فبراير ١٩٣٧ إلى إيدن شاكيا بقوله « فيما يختص بميدان السياسة الخارجية فان موقف حكومة الوفد ليس مرضيا . وسبق أن أشرت الى كتمان الحكومة أمر محادثاتها مع حكومة العراق لعقد معاهدة تحالف (أنظر برقيتى رقم ١٤٨ فى أول فبراير الماضى) على الرغم من أن أى حليف ملزم أدبيا بأن يناقش معنا احتمالات دخوله فى التزامات مع دولة أجنبية .

« والحكومة المصرية بوجه عام لاتستشيرنا . والحق أنها ، فيما أعتقد ، لا تميل إلى التشاور معنا فى المسائل التى تهم كلا من الطرفين كما تفعل حكومات أخرى لا تربطنا بها سوى روابط الصداقة والمنفعة . . . » إلى آخر ما ورد فى تلك الرسالة من تمنيات بأن يضعف الوفد وقد سبقت الإشارة إليها[1] يمكن أن نضيف إلى ذلك حقيقتين لتتضح الصورة ، إحداهما أن لامبسون حاول جاهدا إحتواء السراى عن طريق اجتذاب فاروق ووعده بالوقوف إلى جانبه إذا اتبع الطريق الدستورى ، وعن طريق الحد من نفوذ على ماهر فى السراى وتشجيع أحمد حسانين ، أما الثانية فهى أن لامبسون حاول مساعدة الوفد فى الأزمة الدستورية أواخر عام ١٩٣٧ .

***

بذلك تتضح سياسة لامبسون ، ويمكن إيجازها فى أن السيطرة البريطانية والتدخل البريطانى يواجهان فى الوفد خصما قويا بما له من تأييد شعبى . مواجهة ذلك أوائل عام ١٩٣٧ فى ظروف ما بعد المعاهدة ، تكون بإضعاف الوفد والمساعدة على تفتيته ، وبذلك تضعف مقاومته للتدخل ، وتتبدد جهوده فى الصراع مع خصوم يقاربونه فى القوة . هذا فى حدود الإبقاء على الوفد فى الحكم لضمان تنفيذ المعاهدة .

هذه النقطة الأخيرة ، على أية حال ، تستدعى استعراض علاقات الجانب البريطانى مع القوى الأخرى على المسرح السياسى فى مصر . لأن تعاون هذه القوى ، أو عدم

---

(١) أنظر عاليه ص ٤٣ ـ ٤٦

تعاونها ، له آثره فى تنفيذ المعاهدة وتأمين الجبهة الداخلية فى حالة قيام الحرب . والقوى السياسية التى يعتد بها فى هذا المجال هى الوفد والسراى .

يمكن فى ذلك أن نقسم الفترة بين توقيع المعاهدة وقيام الحرب إلى قسمين تفصلهما الأزمة الدستورية أواخر عام ١٩٣٧ ، وإقالة وزارة النحاس .

فى القسم الأول تسيطر على الجانب البريطانى فكرة الحاجة إلى بقاء الوفد فى الحكم فى تلك الفترة الأولى الحساسة لتنفيذ المعاهدة . فالوفد يعتبر المعاهدة من إنجازاته الهامة ، وقد وصفها رئيسه بأنها معاهدة الشرف والاستقلال بينما انتقدتها معظم الأطراف السياسية الأخرى . يضاف إلى ذلك ما يحظى به الوفد من تأييد شعبى ، وما له من أغلبية كبيرة فى البرلمان ، وتلك عوامل تكفل لوزارته السلطة وتوفر لها الهدوء والاستقرار اللازمين لإرساء قواعد السياسة الجديدة واتخاذ الخطوات الأولى لتنفيذ المعاهدة .

فى أوائل تلك الفترة يبدى الجانب البريطانى ـ كما أشرنا ـ استياءه من الموقف الاستقلالى الذى تتخذه حكومة الوفد بعدم التشاور معه والإبتعاد عن أى مظهر من مظاهر الخضوع للسيطرة البريطانية . لكنه مع ذلك يفضل بقاء حكومة الوفد على مجىء حكومة من حكومات السراى بما تتميز به من اتجاهات لاتينية وصلات أوثق بألمانيا وإيطاليا وميول استبدادية . أما السراى فقد حاول لامبسون أن يحتويها كما أشرنا بتقديم الوعود إلى الملك بمساعدته . وهو يرى ـ بعكس ما نقل إليه ـ أن الملك فاروق لا تبدو عليه علامات الغرور أو عدم تقدير المسئولية ، ويرى أنه ذكى غرائزه سليمه وفى باطنه خامة طيبة أصيلة . لكن تنقصه الخبرة ، لذلك فإن كل شىء يتوقف على من سيحيطون به . لكنه مع ذلك لا يغفل ـ ولهذا أهميته ـ أن القصر كان دائما ولا يزال لديه أفضليات لاتينية ، ويفضل الثقافة الفرنسية وارتباطاته بألمانيا وإيطاليا قوية[١] .

ولكن فى أواخر هذه الفترة ، بعد أن تولى الملك فاروق سلطاته فى أواخر يوليو ١٩٣٧ ، وبعد أن قام الصراع بينه وبين وزارة الوفد فيما عرف بالازمة الدستورية وبعد تولى على ماهر رئاسة الديوان ، تغير موقف الجانب البريطانى من الطرفين : الوفد والملك ، فحاول مساعدة الوفد فى تلك الأزمة لكى يستمر فى الحكم .

ويتضح رأى الجانب البريطانى فى الوفد والقصر ووزارات القصر فى مذكرة قدمها فى ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٣٧ والترسمارت السكرتير الشرقى بالسفارة بمناسبة الأزمة الدستورية

---

(١) Lampson to Eden, Telegrams No. 608, 2 November, and 612, 3 November 1937, F.O. 407/221

وفى تعقيب دافيد كيللى الوزير المفوض بالسفارة عليهـا . وقد ورد نص مذكرة سمارت فيما سبق[1] .

وفى خطاب القـائم بأعمال السـفارة إلى إيدن الذى أرفق به تقـرير سمارت أيد دافيد كيللى تلك الآراء ، وقال انه يعـتقد ان للتصرف الحـذر حينئذ « هو أن ندع الوقت يمر ونحاول إبقاء الحال كما هو وأن تستمر وزارة النحاس فى مسارها الطبيعى .

وهو أيضا الطريق الوحيد أمامنا كما فهمت من تعليماتك السابقة . . .

« أظن أننا مجبرين على قبول هذا الوضـع كأخف الأضرار ، ولكننا يجـب أن نستعد لمواجهـة الخـطر الدائم لمصـالحنا إذا ما تشكلت حكومة موالية للقصر ، وهو خـطر أكبر بكثير فى رأيى مما كنا نواجهه أيام الملك فؤاد . وسيكون الخطر أكبر لان الملك فاروق لن يستطيع فى المستقبل القريب أن يكتسـب الخـبرة فى الحياة التى اكتسـبها والده نتيجـة للتجارب القاسية التى مر بها قبل اعتلائه العرش .

وقد كان تأثير ذلك فى الماضى تأثيرا محليا ولكنه الآن سيصبح من العـوامل المهـمة فى تكييف السياسة العامة لحكومة جلالته لأن هناك عنصر جديد دخـل إلى المسـألة المصرية بسبب تغير العلاقات بين انجلترا وإيطاليا .

وأخشى أنه يجـب التسـليم بأن الملك فاروق مندمج فى زمرة الأمراء والنبلاء القـدامى وأقاربهم وجميع العائلات التركية العريقة المتصـلة بهـم من الذين لا يمكننا الاعتماد عليهـم بأى حال من الأحوال[2] .

وقد علمتنا التجربة خلال الثمانية عشر شهرا الأخيرة أننا نستطيع الاعتماد على المعاملة الصريحة والتعاطف الحقيقى لشخصـيات من الفـلاحين البدائيين أمثال النحـاس باشـا وما يتميز به من عقلية بسـيطة . هذه البسـاطة التى كانت الى حـد ما سـببا فى الأزمة الحالية ، والتى تسعى الآن إلى إقامة علاقة طيبة معنا . . .

« وقد تساعدنا الظروف فى المستقبل على تكوين رأى فى الملك الصغير أفضل مما يظن مستر سمارت .

---

(١) انظر عاليه ص ٥٦ ـ ٥٩ .

(٢) فكرة الجانب البريطانى أنهم اميل إلى القارة الاوروبية وإلى المحور .

لكن لا يوجد حتى الآن للأسف ، أى دليل على خطأ رأيه المتشائم ، ولابد لنا أن نتصرف على أساس أنه مادام الخطر الإيطالى قائما فإن أى حكومة موالية للقصر ستكون مصدر متاعب لنا[1] » .

وحين عاد لامبسون من اجازته السنوية بدأ تدخله لتسوية الأزمة فى أول نوفمبر ١٩٣٧ على نفس الأسس التى ذكرها كل من سمارت وكيللى ، والتى تسير عليها السياسة البريطانية . فقد اتجه إلى العمل على بقاء وزارة الوفد تجنبا لما يراه الجانب البريطانى من مخاطر تترتب على حكومة موالية للقصر .

وحين طرح كل من النحاس ومكرم تنحية فاروق عن العرش وتنصيب ملك آخر ، لم يوافق لامبسون على تلك الفكرة[2] .

ولا شك أنه لم يكن فى مصلحة الجانب البريطانى أن يضع كل أسهمه فى جانب حزب هو فى النهاية الحزب الشعبى الذى يتبنى المطالب الوطنية فى مواجهة التدخل الأجنبى .

لكننا نلحظ اتجاهه إلى حل الأزمه عن طريق تقوية الوفد ووزارته بالعمل على أن تعود إلى حظيرته العناصر التى أخرجت منه أو كانت على خلاف مع قيادته ، وبخاصه النقراشى وأحمد ماهر[3] . ومع أن هذا يتعارض فى الظاهر مع فكرة تفتيت الوفد التى أشرنا إليها كوسيلة لاضعافه وللتدخل ، إلا أنه لا يتعارض مع الجوهر ، فإن هذه الزيادة فى قوة الوفد ستتعادل مع السياسة القوية الجديدة التى بدأت تزاولها السراى بعد أن تولى الملك سلطاته الدستورية فى يوليو ، وتولى على ماهر رئاسة الديوان الملكى فى أكتوبر ، وبذلك يتم الاحتفاظ بالتوازن بين القوتين الرئيسيتين المتصارعتين على مسرح السياسة الداخلية ، الوفد والسراى .

يضاف إلى ذلك أنه كتب بعد مقابلة له مع الملك لحل الأزمه الدستورية يقول ـ إنهم ربما احتاجوا إلى معاملته فى المستقبل بطريقة اكثر حزما[4] .

خلاصة الامر أنه بعد تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية برز تطور فى موقف الجانب البريطانى أخذ يزداد وضوحا خلال الأزمة الدستورية .

---

(١) Kelly to Eden, No. 1227, 28 october 1937, F. O. 407/221.

(٢) Lampson to Eden, Telegrams No. 608,2 November, and 612,3 November 1937, F. O. 407/221

(٣) Same to same, telegram No. 701, 9, December 1937, F. O. 407/221.

(٤) Same to same, telegram No. 617, 5 November 1937, F. O. 407/221

لقد استمر الهدف الرئيسي هو تنفيذ المعاهدة والدفاع عن مصر ، بما يستتبعه ذلك من الحفاظ على الجبهة الداخلية .

لكن فى حدود هذا الهدف أصبح الموقف من السراى أقل ودا ، والخوف من ميول السراى اللاتينية ومن وزارات القصر أكثر وضوحا ، وقام شبه وفاق ضمنى بين الوفد والسفارة البريطانية فى مواجهة السراى ، مضمونه من الجانب البريطانى تنفيذ المعاهدة ، ومن جانب الوفد مواجهة عداء السراى والاستمرار فى الحكم.

يضاف إلى ذلك أن الجانب البريطانى أخذ يبنى حساباته أيضا على أساس ضعف الوفد ، نتيجة سياسته والانسلاخات التى خرجت منه ، ونتيجة النزاع داخله بين النحاس ومكرم وبين أحمد ماهر ومؤيديه ، وعلى أساس احتمال قيام حزب جديد من القوى الوطنية الخارجة على الوفد والمتذمرة منه .

فى القسم الثانى من الفترة التى نستعرضها ، وهو القسم الذى يبدأ بإقالة وزارة النحاس حتى قيام الحرب ، حدث تغير آخر فى موقف الجانب البريطانى وعلاقاته بالقوى السياسية فى مصر .

لقد مالت علاقاته مع السراى بوجه عام نحو التحسن وإن بقيت مخاوفه من وجود تأثيرات لدول المحور ، وقامت علاقات طيبة بينه وبين وزارة محمد محمود ، رغم إنها تعتبر من وزارات السراى ، وساءت بالتالى علاقاته بالوفد .

لقد أدركت القوى المختلفة فى مصر أن ما يهم بريطانيا فى الحقيقة هو تنفيذ المعاهدة والدفاع عن مصر ، لذلك فى مقابلته الأولى كرئيس للوزراء مع السفير البريطانى أكد محمد محمود اعتزامه «أن تظل علاقات الصداقة والولاء قائمة بيننا»

« كما أنه قرر أن تكون لمسأله الدفاع عن مصر وما تتطلبه من النفقات أولوية على ما عداها من المسائل .

إن رأيه فى المعاهدة معروف تماما ، وسوف يراعى تنفيذها بإخلاص[(١)] .

وفى مايو ١٩٣٧ كتب لامبسون تقريرا إلى ها ليفاكس عن الفترة منذ أبريل الماضى يقول فيه أن القصر والحكومة الحاضرة لا يقلون ولاء عن حكومة النحاس باشا نحو تنفيذ المعاهدة الإنجليزية المصرية . . .

---

(١) Lampson to Eden, telegram No. 1, 1 January 1938, F. O. 407/222

أما فيما يختص بعلاقات مصر مع الدول الأجنبية الأخرى ـ وخصوصا مع إيطاليا ـ فان موقف القصر وموقف محمد محمود أزاءها لما يدعو إلى الارتياح »[1] .

ومع أن موقف محمد محمود من التعاون المصرى البريطانى ، خلال أزمة سبتمبر ١٩٣٨ ، وفى ديسمبر من نفس العام بمناسبة حديث صدقى باشا ، قد شابته بعض الشوائب من وجهة النظر البريطانية ، إلا أن موقف محمد محمود تحول بعد ذلك إلى تعاون كامل يصل إلى حد دخول الحرب إلى جانب بريطانيا ، ووضع الجيش المصرى تحت قيادتها ، لو نشبت الحرب[2] . لذلك كتب لامبسون فى مايو ١٩٣٩ يقول انه يأمل كثيرا أن يستمر تحسن صحة محمد محمود ، لأن اتجاهه طيب بلا جدال نحو بريطانيا ، والعمل معه يبعث على الرضى والإعجاب « والحق أنى لا أطمع فى رفيق عمل أحسن أو أكثر ولاء منه ، وأتمنى أن يبقى فى الوزارة بعض الوقت[3] » .

أما السراى فقد حظى موقفها برضاء لامبسون خلال أزمة سبتمبر ١٩٣٨ .

لكنه فى تقريره عن خطاب صدقى باشا فى البرلمان يبدى قلقه من موقف السراى فيما يختص بالتزامات مصر فى حالة الحرب بمقتضى المعاهدة ، فيقول أن «موقف القصر غامض ، وهناك تأثيرات قوية ـ وطنية وأجنبية ـ يبدو أنها تعمل هناك لتوضح للملك الخطر من التزامات الحرب فى مصر كما تنص عليها المعاهدة .

« وفى الحقيقة فإنه مما يخشى منه أن عملاء إيطاليا وألمانيا قد يؤثرون بوسائلهم داخل القصر وخارجه على الملك فاروق بما يريده محور روما ـ برلين ، أى حيدة مصر فى حالة الحرب » .

ثم يقول عن الدعاية الإيطالية الألمانية أنه يبدو أن أحد حقولها المحببة « هو كل ما يتصل بالأوساط الأرستقراطية فى مصر ، مثل البلاط والملتفين حوله ، الأتراك والمصريين المتتركين ، والطبقات الراقية والأكثر تعاليا فى المجتمع المصرى .

« ففى هذا الميدان يجد أنصار الدعاية الإيطالية الألمانية آذانا أكثر إصغاء عما هو الحال

---

(١) Lampson to Halifax, No. 510 secret, 6 May 1938, F. O. 407/222

(٢) انظر عاليه ص ٢٧ .

(٣) Lampson to Halifax, No. 560, 12 May 1939, F. O. 407/223, p. 33.

فى مجال الطبقات الوسطى والشعبية[١] ».

وفى مايو كتب لامبسون يقول أن موقف جلالته « أصبح أكثر وداً وأبعث على الرضاء ... ولا يزال يخالط أتباعه الايطاليين غير المرغوب فيهم ، بما فيهم حلاقه والكهربائى وفيروتشى .

وقد أخبرت جلالته على المفتوح ، ولكن بدون إهانة ظاهرة ، أنه من غير المرغوب فيه أن يحيط أول ملك لمصر المستقلة نفسه بغير المصريين ...

وعلى الرغم من كل هذه السقطات فقد برهن جلالته على رجاحة عقله تجاه التحالف ابان الأزمات الدولية[٢] ».

إن نبرة القلق واضحة فى تقارير لامبسون فيما يسميه ميول السراى اللاتينية ، واستعدادها للتأثر بالنفوذ الايطالى ـ الألمانى . وقد كتب لامبسون عن العوامل التى تباعد بين السراى وبين الجانب البريطانى وتجذبها نحو إيطاليا وألمانيا ، فقال أن الإحتلال البريطانى من البداية حال بين العرش والطبقة الحاكمة وبين استغلال المحكومين ، كما أجبر الملك فؤاد بعد ثورة ١٩١٩ على منح دستور للبلاد ، وقد كرهت الطبقات الحاكمة جرثومة الديمقراطية التى طعم بها المصريون .

وأشار إلى أن النظم الدكتاتورية ، بما تبديه من احتقار للديمقراطيات ، تحظى فى الظروف الحالية بإعجاب السراى التى تحكم ضد رغبة غالبية الشعب .

وقال لامبسون أن إيطاليا كانت لها دائما مكانتها فى السراى ، لأنها استضافت الخديوى اسماعيل بعد نفيه من مصر ، كما أن ابنه فؤاد شب البلاط الإيطالى .

وأشار إلى أن الدعاية الألمانية تتعاون مع الدعاية الإيطالية وأن صدقى باشا ، وهو على علاقة طيبة بالملك ، ينشر ما تروج له الدعاية الإيطالية الألمانية من الدعوة لحياد مصر .

ولما كان صدقى فى معسكر على فيغلب أن الأخير يشجعه على ذلك .

وأشار لامبسون أيضا إلى كثرة ظهور فاروق فى صحبة اتباعه الإيطاليين ، الحلاق

---

(١) Lampson to Halifax, No. 41, 16 January 1939, F. O. 407 /223, pp. 7, 8.

(٢) Same to same, No. 560, 12 May 1939, F. O. 407/223, p. 34.

والكهربانى وفيروتشى ، وأنه من المؤكد أن المفوضية الإيطالية ومكاتب الدعاية تستخدمهم كمصادر للمعلومات ووسائل للتوجيه والإيحاء .

واقترح لامبسون أن يدعى فاروق لزيارة انجلترا ، وأن يمنح وساما بريطانيا . ولكنه لم ير فى ذلك سوى مسكنات « لأن عاهلا شرقيا شابا صلب الراى لن تؤثر فيه فى النهاية سوى اعتبارات القوة .

« علينا أن نقوى وضعنا فى شرق البحر المتوسط ، بحيث لا يبقى مجال للشك لدى الملك فاروق وحاشيته فى قدرتنا على الدفاع عن مصر ، وعلى إجبار حكامها على تنفيذ رغباتنا لو لزم الامر .

« سنجد أن ملك مصر والارستقراطية الحاكمة يحاولون دائما أن يتخذوا موقفا مستقلا إزاء بريطانيا طالما بقى فى مصر شعور بأن نهضة ألمانيا وإيطاليا قد أضعفت موقفنا فى العالم بوجه عام وفى شرق البحر المتوسط بوجه خاص إلى حد أنه لم يعد من الأسلم فقط بل أصبح من الحكمة أيضا أن تصل مصر حبال الود بأصدقاء آخرين .

إن موقفا كهذا قبل الحرب الماضية دفع بنا إلى عزل الخديو عباس حلمى ، ولو واظب الملك فاروق على اتباعه فمن الممكن أن يدفعنا إلى اتخاذ اجراء مماثل تجاهه قبيل الحرب القادمة[1] » .

وهكذا نبتت فى ذهن لامبسون الفكرة التى أوشك أن ينفذها فى ٤ فبراير ١٩٤٢ .

أما الوفد فان توقعات الجانب البريطانى بشأنه لم تلبث أن خابت . لم يضعف الوفد وينهار بل استرد قوته وشعبيته ، ولم يقم حزب وطنى آخر يأخذ مكانته لدى الجماهير .

وأصبح عداء الوفد ومهاجمته للسياسة البريطانية مصدر قلق بالغ للامبسون .

والأساس فى عداء الوفد اعتقاد رئيسه أن الملك فاروق ما كان يمكنه أن يقيل النحاس باشا فى ديسمبر ١٩٣٧ لو كانت الحكومة البريطانية ترى جديا أن تمنع حدوث ذلك ، وأن قرار الملك فاروق برفض استقالة محمد محمود فى أبريل ١٩٣٨ إنما كان بتدخل من السفير البريطانى[2] .

بعد حل مجلس النواب وإجراء الانتخابات فى أبريل ١٩٣٨ لم يعد للوفد فى مجلس النواب قوة تذكر . كان هذا نتيجة قيام وزارة محمد محمود بعملية الانتخابات . لكن

---

(١) Lampson to Halifax, No. 110 confidential, 3 February 1939, F. O. 407/223, pp. 12-14.

(٢) Same to same, No. 513 secret, 6 May 1938, F. O. 407/222.

الوفد كانت له أغلبية فى مجلس الشيوخ بقيت متماسكة ولم تنفض عنه . أما بين الجماهير فإن أساليب الانتخابات التى أجريت وبداية المظالم على يد وزارة محمد محمود لم تلبث أن كسبت للوفد بعض التأييد الذى كان قد فقده .

وتعاطف طلاب الجامعة والأزهر أخذ يعود الى الوفد . واستمر الوفد يستعيد مكانته فى أنحاء البلاد وفى الجامعة ، ودلت انتخابات الاتحاد العام للطلاب التى أجريت فى أوائل العام الجامعى ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ على انحيازهم نحو الوفد .

وقد تردد لامبسون فى تعليل هذه الظاهرة لكنه استقر على أن الجمهور فى مصر فى الحقيقة لم يتخل عن ولائه للوفد .

لقد كانت السياسة الخاطئة وسوء الإدارة فى وزارة الوفد سببا فى نفور عدد كبير من أنصاره من المثقفين .

لكنهم لم يجدو خارج الوفد هيئة أفضل تجتذبهم . لذلك فمع أنهم كفروا بالأحزاب بما فى ذلك الوفد ، إلا أنهم سرعان ما عادوا إليه باعتباره جبهة معارضة لنظام لا يرضيهم ، ورمزاً للحرية وحصنا لها[(١)] .

تزايد قوة الوفد جعلت لامبسون يخشى نتائج هجومه المتصل على السياسة البريطانية لما يحدثه ذلك فى حالة قيام الحرب .

ففى مايو ١٩٣٨ كتب يقول أن الوفد ما زلت له قوة بين الجماهير وأى بادرة منه لها صداها فى أنحاء البلاد[(٢)] .

وفى نوفمبر ١٩٣٨ كتب يقول تعقيبا على مهاجمة الوفد للحكومة وما اتخذته من استعدادت للحرب أثناء الأزمة الدولية « من الواضح على أية حال ، من الموقف أثناء الفترة الحرجة وما بعدها ، أن الوفد طالما ظل خارج الحكم لن يتردد أثناء أيه أزمة فى المستقبل فى أن يتلاعب بمخاوف المصريين ليحرج الحكومة القائمة مع رسم صورة قاتمة لموقف مصر وقد أرغمتها انجلترا على الدخول فى حرب لا تمس المصالح المصرية .

---

(١) Lampson to Helifax, No. 510 secret, 6 May 1938, and No. 1197, 7 November 1938, and No. 41,16 January 1939, F. O. 407/222.

(٢) Same to same, No. 510 secret, 6 May 1938, F. O. 407 / 222.

وليس من شأن هذا الهجوم الذى يشنه حزب لا يزال هو الحزب الشعبى فى البلاد أن يخفف من الصعوبات القائمة فى سبيل اتخاذ التدابير العسكرية اللازمة[1] » .

ثم عاد فى مايو ١٩٣٩ يعبر عن مخاوفه ثانيه بقوله « من الواضح أن عداء الوفد لاشتراك مصر فى حرب يمكن بسهولة تصويرها للشعب الجاهل على أنها حرب بريطانيا العظمى وليست حرب مصر ، قد يعقد أعمالنا وأعمال الحكومة المصرية إلى درجة كبيرة عند قيام الحرب[2] » .

وهكذا تبين لامبسون بطريقة عملية خطأ الآراء السابقة عن الوفد ، وتبين مقدار قوة ذلك الحزب وثقل وزنه فى الحياة السياسية فى مصر ، وما يمكن أن يحدثه عداؤه من أثر على الجبهة الداخلية بكل ما لها من أهمية فى حالة قيام الحرب .

وسنرى أن الدرس كان دائم العودة إلى ذاكرة لامبسون فى الأزمات المقبلة ، وكان له أثره فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

Lampson to Halifax, No. 1197, 7 November 1938, F. O. 407/222. (١)

Same to same, No. 560, 12 May 1939, F.O. 407 / 223, p. 34. (٢)

الفصل الخامس

تطور العلاقات بين على ماهر والجانب البريطانى وتشكيل وزارته الثانية

رأينا أن خطر الحرب قد دفع الجانبين المصرى والبريطانى إلى عقد معاهدة ١٩٣٦، تلك المعاهدة التى قصد بها تسوية الخلافات بين البلدين ووضع أساس لعلاقات جديدة بينهما. وقد أقامت المعاهدة تلك العلاقات على أساس التحالف.

كان الغرض من التحالف بالنسبة للجانب المصرى الحصول على تعاون بريطانيا فى الدفاع عن مصر فى مواجهة خطر ماثل هو أطماع إيطاليا، وكان بالنسبة إلى الجانب البريطانى إقامة قاعدة عسكرية بريطانية فى مصر وتأمين وجودها وفعاليتها بضمان مساعدة الجانب المصرى وتعاونه.

وسهدت الفترة بين توقيع المعاهدة وقيام الحرب العالمية الثانية تطوراً وتبلوراً فى الأهداف، وبالتالى فى الالتزامات التى تترتب على التحالف. أستقر الجانب البريطانى على أن مصر ملتزمة بدخول الحرب إلى جانب بريطانيا، وكان يرى أن يدخلها الجيش المصرى كحليف تحت القيادة البريطانية. أما فى مصر فاختلف موقف القوى السياسية: اتفق الجميع أن تقوم مصر بالدفاع عن نفسها، لكنهم اختلفوا فى التزامها تجاه بريطانيا فى حالة عدم وقوع هجوب عليها. رأى البعض عدم تورط مصر فى صراع لا يمس مصالحها، وتعديل المعاهدة بما يقلل من التزاماتها، وعبر عن هذا الرأى إسماعيل صدق باشا. ورأى فريق آخر أن تقتصر مصر على الوفاء بالتزامات المعاهدة لا تعدوها، أى مساعدة الحليفة داخل مصر، مع السعى إلى انتزاع باقى الأمانى الوطنية منها فى مقابل هذا. كان هذا رأى الإخوان المسلمين، ويغلب أنه كان اتجاه الوفد، وفريق من الأحرار الدستوريين والسعديين. وهناك فريق ثالث استقر رأيه بعد تردد على أن تشمل مساندة الحليفة دخول الحرب إلى جانبها. ومن هؤلاء أحمد حسين زعيم مصر الفتاة، ومنهم فريق من السعديين والأحرار الدستوريين على رأسهم أحمد ماهر ومحمد محمود، وكانوا يذهبون بعيداً إلى حد قبول التزامات خارج مصر تحت لواء حلف سعد اباد. أما الملك فقد عبر لامبسون مراراً عن رضائه عن موقفه من التحالف، لكنه لم يكف عن التعبير عن مخاوفه من وجود إيطاليين فى الحاشية وفى وظائف السراى وعلاقة فاروق الوثيقة بهم. ومن ميول السراى اللاتينية.

شهدت تلك الفترة أيضا قلق لامبسون وجهوده للحفاظ على سلامة الجبهة الداخلية وتعاون المصريين مع بريطانيا كضرورة لضمان سلامة وفاعلية قاعدة بريطانيا العسكرية

فى مصر . كأن يختفى ـ فى هذا المجـال ـ الدعاية الإيطالية الألمانية ، وسياسة مصر الإسلامية والفلسطينية ، وسوء الحالة الاقتصادية وضعف الكفاءة الإدارية . ومن أهم ما كان يراه علاجاً لذلك زيادة قوة بريطانيا العسكرية تقوية لنفوذها وتمكينا لهيبتها ، والتدخل السياسى . يحكم التدخل السياسى ظروف ما بعد المعاهدة ومدى استعداد الحكومة البريطانية لمواصلة التدخل حتى يبلغ غايته ، بالإضافة إلى صلات السفير البريطانى مع مختلف أطراف اللعبة السياسية فى مصر .

حكمت سياسة التدخل فى الفترة السابقة لقيام الحرب وبعد اقالة وزارة النحاس تعليمات الحكومة البريطانية فى أوائل ١٩٣٨ بقصرها على ما يمس المصالح المباشرة لبريطانيا ، أى تضييق نطاق التدخل . أما صلات السفير . وهى الوسيلة السياسية المساعدة للتدخل ، فقد رأينا أنها تطورت وتغيرت ، لكن فى حدود الهدف الرئيسى للسياسة البريطانية ، وهو تنفيذ المعاهدة والحصول على تعاون المصريين لضمان سلامة وفاعلية القاعدة البريطانية فى مصر .

بدأ لامبسون بمحاولة احتواء السراى بعد وفاة الملك فؤاد ، والتعاون مع الوفد لتنفيذ المعاهدة . وعندما تولى فاروق سلطاته بدأت العلاقات تسوء بينه وبين الوفد ، وبينه وبين السفير البريطانى الذى أخذت علاقته تتوثق بالوفد . كان العامل المشكل لموقف السفارة حينئذ أن بريطانيا مدينة بالمعاهدة للوفد ، الحزب الشعبى القادر على تنفيذ المعاهدة ، والقائم بتنفيذها باخلاص . يضاف إلى ذلك التخوف من سيطرة القصر وما تأتى به إلى ساحة الحكم ، من نفوذ محورى متفوق فى القصر من جهة ، ووزارات أقلية تصاحبها المتاعب والمخاطر من جهة أخرى . بلغ هذا التطور الذروة أثناء الأزمة الدستورية أواخر ١٩٣٧ . لكن بعدها بدأ تطور فى اتجاه مضاد تماماً . ساءت العلاقات مع الوفد ، والعامل الأساسى فى ذلك اعتقاد الوفد أن السياسة البريطانية لم تكن جادة بشكل كاف فى مساعدته ضد القصر خلال الأزمة الدستورية ، وهذا فى نظر الوفد يعادل وقوفها إلى جانب القصر . وترتب على ذلك مهاجمة الوفد المتصلة للسياسة البريطانية . وربما كان من العوامل المساعدة على سوء العلاقات أن السفارة البريطانية كانت قد اعتقدت أن الوفد قد ضعف وانتهى أمره بما حدث فيه من انسلاخات وخلافات وضعفت شعبيته فى البلاد ، وأخذت تتطلع إلى قوة أخرى اعتقدت أنها فى سبيل الظهور لتحل محل الوفد . يقابل هذا أن العلاقات تحسنت بين لامبسون وفاروق ، واعتقد السفير فى سلامة موقف الملك من التحالف . يضاف إلى ذلك توثق العلاقات بين السفير ومحمد محمود باشا رئيس الوزراء نتيجة تعاون الأخير مع السفارة وقيامه بتنفيذ المعاهدة باخلاص . وهكذا ضعفت كراهية السفارة لوزارات الأقلية .

وقبيل اشتعال الحرب كان هذا التطور قد تبلور إلى الآتى : فيما يختص بالملك استمرت علاقات لامبسون به طيبة ، واستمر يعتقد بسلامة موقف فاروق من التحالف . لكن مخاوفه من ميول القصر المحورية استمرت كما هى ، نماها عدم تمشى فاروق مع رغبات السفارة فى التخلص من الايطاليين فى الحاشية وفى وظائف القصر . لذلك كان رأيه أن وجود قوة بريطانية كافية والتهديد بها هو وحده الضمان لإقناع فاروق وحاشيته والأرستقراطية الحاكمة بوجه عام بالتمشى مع متطلبات السياسة البريطانية .

أما فيما يختص بالوفد فقد تبين للامبسون أنه قد استرد نفوذه وشعبيته بسرعة ، وأنه لا يزال الحزب الشعبى القوى ، الذى تستجيب له البلاد ، وأن مهاجمته للسياسة البريطانية يمكن ، إذا واصلها خلال ما ينشأ من أزمات وخلال الحرب حين تنشب ، أن تلحق بالسياسة البريطانية أضراراً فادحة وتسبب لها ارتباكات خطيرة ، وأن الدلائل تشير إلى ان تلك قد تكون سياسة الوفد .

ومع ذلك فحين نشبت الحرب فى أول سبتمبر ١٩٣٩ كانت وزارة على ماهر فى الحكم منذ ١٨ أغسطس ، ووصول على ماهر إلى الحكم فى تلك الفترة يثير بعض التساؤلات .

كان من الواضح أن تلك يغلب أن تكون وزارة حرب . فمنذ أن زاد تشدد المانيا تجاه بولندا فى ٢٨ ابريل ١٩٣٩[١] أصبح واضحا أن قيام الحرب مسألة وقت . واتضح ذلك بشكل أكبر بعد قيام التحالف الإيطالى الألمانى المعروف بميثاق الفولاذ فى ٢٢ مايو ، وزاد وضوحا فى آخر يونيو حين بدأت الإشتباكات بين أهالى دانزيج من الألمان وقوات الأمن البولندية ، وأخيرا أصبح قيام الحرب متوقعا فى أى وقت بعد توقيع ميثاق عدم الإعتداء بين المانيا والاتحاد السوفييتى فى ٢٣ أغسطس .

ولا شك أن على ماهر حين شكل وزارته كان يدرك هذه الأوضاع ، فبعد أسبوع واحد من توليه الحكم بدأ يصدر القرارات والمراسيم اللازمة لتهيئة البلاد لأوضاع الحرب . فى ٢٥ أغسطس أصدر مرسوما خاصا بالتدابير الاستثنائية التى تتخذ لتأمين سلامة البلاد ، وآخر بإحصاء المؤن اللازمة للجيش والسكان المدنيين . وفى ٢٧ اغسطس أصدر مرسوما بحماية الأسرار العسكرية . وفى ٢٩ أغسطس أصدر مرسوما بانشاء نظام

---

(١) فى ذلك اليوم أعلن هتلر سقوط ميثاق عدم الاعتداء على بولندا وطالب بجعل دانزيج دولة مستقله استقلالا ذاتيا فى إطار الرايخ ، وبسط السيادة الألمانية على الطريق الذى يعبر الممر البولندى ليصل إقليمى المانيا .

لتفتيش السفن بميناء الإسكندرية لحماية الميناء. وفى آخر أغسطس أصدر مرسوما بأنشاء القوات المرابطة من المجندين الزائدين عن حاجة الجيش العامل[1].

أما عن الجانب البريطانى فيقول الجنرال ويلسن أنه عند مغادرته لندن فى ١٥ يونيو ١٩٣٩ لتولى قيادة القوات البريطانية فى مصر كانت تعلياته هى سرعة اتخاذ الاستعدادات للحرب، وأن جميع القادة الذين قابلهم أكدوا ضرورة الإسراع فى إعداد الدفاع عن مصر وعن الصحراء الغربية، كما نوقش موضوع إرسال تعزيزات إلى مصر، بل وتم أيضا الاتفاق على إشارة رمزية تصله حتى يقوم بتحريك قواته لمواجهة تهديد عاجل بقيام الحرب، تلك الإشارة التى يقول أنها وصلته فعلا قبل نهاية أغسطس بحوالى ثمانية أيام. أى أن الجانب البريطانى أيضا كان يتوقع، فى أغلب الأحوال، أن تكون وزارة على ماهر وزارة حرب.

هذا الوضع يثير عددا من التساؤلات حين ننظر اليه فى ضوء تطور العلاقات بين الجانب البريطانى وعلى ماهر أثناء وزارته بما أدى إلى تدخلهم لطرده من الوزارة فى يونيو ١٩٤٠. تلك التساؤلات هى: هل كان الجانب البريطانى حينئذ يثق فى على ماهر ويطمئن إلى توليه الوزارة؟ أم أنهم لم يكونوا يثقون فيه لكن سياستهم لم تكن تتجه إلى التدخل فى موضوع تغيير الوزارات؟ أم أنهم أخذوا بعامل المفاجأة ولم يتح لهم وقت للتدخل؟

يمكن أن نستبعد الاحتمال الأخير، فقد ساءت حال محمد محمود الصحيه بما اضطره إلى تقديم استقالته فى ٦ يوليو ١٩٣٩. ومع أن الملك رفض قبول الاستقالة ونصحه بأن يعهد ببعض أعماله إلى زملائه الوزراء، إلا أنه كان هناك ادراك عام بأنه لن يستطيع أن يستمر طويلا فى عمله. ويقول لامبسون أن الرأى الشائع حينئذ هو أن اختيار القصر سيقع على على ماهر ليخلف محمد محمود[2]. وفى تقريره بتاريخ ٢٥ أغسطس إلى لورد هاليفاكس عن تشكيل الوزارة الجديدة يقول مستر بتمان الوزير المفوض والقائم بعمل السفير: «لقد أسند تشكيل الحكومة الجديده إلى على باشا ماهر، كما كان يتوقع الجميع. لكن المهمة لم تكن سهلة، فقد توقفت الاداة الحكومية مدة أسبوع كامل، بينا تجاهل

---

(١) الحكومة المصرية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية فى الثلاثة أشهر الثالثة عام ١٩٣٩، ص ٥٣٤ ـ ٥٤٤، فى دكتور عبد العظيم رمضان، المرجع المشار اليه ص ٢٩٠.

(٢) **1. Wilson, op. cit., pp. 16, 23.**

رئيس الوزراء الجديد الوفد تجاهلا تاما وسمح للسعديين والأحرار الدستوريين بالتصارع على مراكز الوزراء وهم يدركون تماما أنهم إذا لم يقبلوا شروطه فقد يستغني عن تأييدهم ويشكل وزارة ممن يرشحهم هو نفسه[1] » . والأسبوع الذى يشير اليه بتان انقضى بين استقالة محمد محمود فى ١٢ أغسطس ، وتشكيل الوزارة الجديدة فى ١٨ أغسطس[2] . أى أن إسناد الوزارة إلى على ماهر كان متوقعا ، وفرصة التدخل كانت موجودة .

لكى نجيب على التساؤلات الأخرى ينبغى أن نستعرض تطور العلاقات بين على ماهر والجانب البريطانى .

مرت تلك العلاقات فى أدوار ثلاث : يشمل الدور الأول فترة وزارته الأولى بعد استقالة وزارة محمد توفيق نسيم باشا ، وحتى الأزمة الدستورية فى أواخر ١٩٣٧ . والدور الثانى بعد تلك الأزمة . أما الدور الثالث فيشمل الفترة السابقة على وزارة على ماهر الثانية فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ .

فى الدور الأول تقوم العلاقات بين المندوب السامى ، الذى أصبح سفيراً بعد المعاهدة ، وبين على ماهر على التعاون والتقدير . تعاون بدأ من أيام سقوط وزارة توفيق نسيم وتولى على ماهر رياسة وزارة محايدة لإجراء الانتخابات وبدء المفاوضات بين مصر وبريطانيا . وتقدير من الجانب البريطانى مبنى على أساس ما بذل على ماهر من نشاط وما أظهر من كفاءة خلال فترة وزارته تلك ، وعلى أساس ما صار له من مكانة ونفوذ فى القصر خلال تلك الفترة وبعدها . يصاحب ذلك إدراك واضح لنوايا على ماهر وأطماعه فى السلطة . ففى مارس ١٩٣٦ كتب لامبسون إلى أنتونى إيدن وزير الخارجية يذكر المشروعات الاصلاحية الكثيرة والإجراءات الإدارية التى تقدم بها على ماهر . وأشار إلى أن كثرتها رغم طابع الحكومة المؤقت أدى ببعض الناس إلى الاعتقاد بأن على ماهر يفكر فى البقاء فى السلطة مدة أطول مما تدل عليه تصريحاته . وقال أنه حين سأل على ماهر فى ذلك أكد له بنفسه انه لا يرمى بنشاطه هذا كله إلا إلى أن يوجد لنفسه شهرة كرئيس وزراء كفء حتى يدعى إلى الحكم فى المستقبل لو سنحت الفرصة . وعلق لامبسون على ذلك قائلا أنه من الممكن أن يكون هذا هو التفسير الحقيق لذلك . لكن

---

(١) Lampson to Halifax, No. 871, 13 July 1939, F. O. 407/223 p. 2.

(٢) Bateman to Halifax, No. 1060, 25 August 1939, F. O. 407/223 p. 93 (Document No. 3)

(٣) وزارة الثقافة ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، النظارات والوزارات المصرية ، الجزء الأول ، جمع فؤاد كرم ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ٣٧٨ ـ ٣٨٣ .

من الممكن أيضا أن رفعته يأمل فى ان يحدث ما يحول دون وصول الوفد إلى الحكم[١] وفى فبراير ١٩٣٧ كتب لامبسون إلى إيدن يقول أن على ماهر هو الذى يحرك القصر[٢] رغم أن على ماهر حينئذ كان خارج الحكم وخارج القصر . ولا شك أن الجانب البريطانى كان يدرك ما لعلى ماهر من نفوذ على الملك الشاب . وهو نفوذ كسبه نتيجة خدماته السابقة للعرش على أيام الملك فؤاد ، ونتيجة ما أداه من خدمات للملك الشاب بعد وفاة والده ، فقد كسب له الحق فى إدارة املاكه قبل أن يستكمل السابعة عشرة من عمره ، كما ساهم مع الشيخ المراغى ، شيخ الجامع الأزهر ، فى الحملة التى قامت لكسب محبة الشعب للملك الشاب[٣] . وكانت نصائح على ماهر وآراؤه تصل إلى الملك فاروق عن طريق عبد الوهاب طلعت باشا صديق على ماهر ومدير الادارة العربية حينئذ[٤] .

لكن إلى جانب ذلك وجد ما يشوب هذا التقدير ، وقام ما يحد من التعاون . ففى مايو ١٩٣٦ كتب لامبسون إلى إيدن عن نشاط حزب مصر الفتاة ورئيسه أحمد حسين وقيامهم بجولات فى البلاد يبثون فيها دعايات ثورية معادية للإنجليز ، وأشار إلى اهتمام ممثلى إيطاليا فى مصر بذلك ، ثم قال أن التقارير تشير إلى أن أحمد حسين على اتصال بعلى ماهر ، وذكر أن الأخير كان يحاول الحصول على أموال من وزارة الداخلية ليعطيها لأحمد حسين ، وأن الدوائر المطلعة ترى أن على ماهر يريد أن يستخدم مصر الفتاة وقصانها الخضراء كمعامل معادل للوفد وقصانه الزرقاء[٥] . وعاد فى نوفمبر يؤكد خطر وجود القمصان الخضر ، وصلتها بدول أخرى ـ يقصد إيطاليا ـ والخوف من تدخل تلك الدولة[٦] . وهكذا وجدت التربة الصالحة لكى تنمو لدى الجانب البريطانى بذور الشك فى ولاء على ماهر وميوله نحو المحور ، وكان لذلك أثره الخطير على العلاقات المصرية البريطانية فيما بعد .

أما التعاون بين الجانبين فقد حد منه ، بعد استقالة على ماهر ووصول النحاس إلى

---

(١) Lampson to Eden, No. 333, 25 March 1939, F. O. 407/219 p. 57.

(٢) Same to Same, No. 209 Confidential, 1 March 1936, F. O. 407/219.

(٣) محمد التابعى ، من أسرار الساسة والسياسة ، مصر ما قبل الثورة ، كتاب الهلال ٢٢٨ ، ص ١٧١ ، ١٧٤ ، د. عبد العظيم رمضان ، المرجع المشار إليه ، ص ١٧٢ - ١٧٥

(٤) محمد التابعى ، المرجع المشار إليه ، ص ١٧٧ ، ١٨٠ .

(٥) Lampson to Eden, No. 491, 2 May 1936, and No. 579 confidential, 22 May 1936, F. O. 407/219, pp. 101 - 102, 122.

(٦) Same to same, No. 1062, 10 November 1936, F. O. 407/219 p. 67

الحكم ، العداء بين على ماهر والوفد . كان ذلك العداء يقوم على عاملين : العامل الأول ماضى على ماهر مع الوفد ، فبعد انفصاله من الوفد عام ١٩٢١ أصبح خصما له والتصق بالعرش واشترك فى كل الانقلابات الدستورية ضد الوفد ، بل كان صاحب الفتوى فى إقالة النحاس الأولى عام ١٩٢٨ . أما العمل الثانى فكان السياسة المعادية للوفد والموالية لفاروق التى اتبعها فى فترة وزارة الوفد . فبعد استقالته نشط فى توجيه الضربات للوفد ، وعمل على أن يقلب الميزان لصالح الملك بعد أن كان أيام فؤاد لصالح الوفد ، وذلك عن طريق المساهمة فى تنفيذ ما أشرنا اليه من حملة دعائية واسعة لتغيير صورة الملك لدى الناس ورفعه فى أعين الشعب ، واظهار الوفد بمظهر المعتدى على حقوق الملك(١) . ولما كان لامبسون حريصا على استمرار حكومة الوفد ضمانا لتنفيذ المعاهدة ، فإنه أخذ يحث على ماهر على الحد من نشاطه واتباع طريق الحكمة ، فعندما أخبره أحمد حسانين أن النحاس يرتاب فى السراى وأن شكوكه تتركز حول نفوذ على ماهر على الملك فاروق ، قال له لامبسون أنه يأمل مخلصا أن يواصل على ماهر سياسة التحفظ والابتعاد الحكيم عن الأضواء وتجنب اعطاء الفرصة للنحاس بأى شكل كان باتهام السراى بالتآمر لوجود على ماهر إلى جوار الملك . وقد تعهد أحمد حسانين بأن يحذر على ماهر ليلزم جانب الحكمة(٢) .

وكان على ماهر يتجاوب مع تلك النصائح أو التوجيهات ، فيقول لامبسون عن حديث طويل له مع على ماهر فى أول مارس ١٩٣٧ أن الأخير أكد له أنه « لا يعتزم إقرار أى عمل غير دستورى يقوم به الملك فى يوليو القادم ولا هو يعتقد أن الملك فاروق قد اعتزم أن يقوم بشىء من هذا القبيل . . . وقد أضاف على ماهر أنه قبل سفر حسانين إلى أوروبا أعرب عن أمله فى أن يكون دولته فى مصر فى يوليو فقد تدعو الحاجة إلى خدماته . وقد أوضح دولته أنه سيكون موجودا فى مصر ومستعدا لأن يخلص النصح بعيدا عن الأضواء (وأعرب عن أمله فى تجنب الأخطاء) . ومع كل فانه لن يخرج إلى الأضواء إلا إذا تطلبت إرادة الشعب من العرش أن يباشر حقوقه الخاصة . وهو بالفعل يرى أن الحكومة الحاضرة عندما تقدم استقالتها بصورة شكلية فى يوليو القادم فإن من المؤكد أن يطلب الملك إليها استئناف أعمالها(٣) » .

---

(١) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع المشار إليه ، ص ١٧٢ ـ ١٧٨ .

(٢) **Lampson to Eden, Telegram, No. 118 saving, 14 November 1936 F. O. 407/219 PP. 70-71**

(٣) **Lampson to Eden, Telogram No. 31, 2 March 1937, F. O. 407/221**

الإشارة هنا إلى سفر أحمد محمد حسانين إلى أوروبا رائدا للملك فاروق فى الرحلة التى قام بها قبل أن يتولى سلطاته الدستورية فى يوليو ١٩٣٧ .

لذلك فعندما اجتمع لامبسون مع الأوصياء على العرش ومع أحمد حسانين فى ٢٥ فبراير ١٩٣٧ وأثير موضوع ضرورة اختيار أحد الساسة المجربين ليكون إلى جانب الملك عندما يبلغ سن الرشد ليرعى حقوق العرش الشرعية وليحول فى نفس الوقت دون نزعات الملك غير الدستورية ، أى اختيار رئيس للديوان ، وطرح اسم على ماهر ليشغل المنصب ، فإن لامبسون رغم شكوكه التى أشرنا اليها فى نوايا على ماهر وصلاته ـ كان يرى أنه شخص مناسب جدا وإن كان ذلك مستحيلا فى ضوء شدة عداء الوفد له[1] .

يتضح من الحديث الذى أشرنا إليه بين لامبسون وعلى ماهر فى أول مارس أن السفير كان يستغل ما يعرفه من نفوذ الأخير لدى الملك فى التأثير على سياسة القصر وتوجهها . يبدو هذا أكثر وضوحا فى أغسطس ١٩٣٧ حين أعاد النحاس تشكيل وزارته ، بعد تولى الملك سلطاته الدستورية ، وأخرج منها محمود فهمى النقراشى باشا ومحمد صفوت باشا وعلى فهمى باشا ومحمود غالب بك ، وانفجر على أثر ذلك النزاع داخل الوفد ، وخرج منه النقراشى وأنصاره . ترتب على ذلك ضعف الوفد واتجاه أعدائه واتجاه القصر إلى انتهاز الفرصة للتخلص من وزارة الوفد .

حينئذ كانت سياسة الجانب البريطانى هى التأثير على سياسة القصر عن طريق على ماهر والشيخ المراغى بهدف التهدئة وعدم التسرع حتى تمر الأزمة بسلام وتبقى حكومة الوفد . لذلك قابل مستر كيللى الشيخ المراغى فى ٢٨ أغسطس وانتهز الفرصة ليبين له :

(أ) الملائمة الواضحة لتنفيذ المعاهدة مع النحاس باشا فى الوقت الحاضر .

(ب) الخطر على الملكية من أعمال التسرع .

وحين قابل كيللى على ماهر بعد ذلك بيومين كان هدفه أن يضغط عليه فى نفس هذا الاتجاه[2] . فقد أظهر له اهتمام الجانب البريطانى الخاص بالعلاقات مع الحكومة الحالية فى هذه المرحلة من أجل تنفيذ المعاهدة ، كما صمم أساسا « على وجوب الحماية الكاملة لملك غير مجرب من التورط فى مغامرات سياسية[3] » ، وقد نصح « بمعاملة رئيس الوزراء معاملة مستقيمة » . وكان مستر ايدن ، وزير الخارجية ، يحث مستر كيللى على مواصلة التأثير على الملك فاروق أو مستشاريه بحكمة التأنى[4] .

لذلك فلا شك أن تعيين على ماهر رئيسا للديوان فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ لم يصادف

---

(١) Same to same, Telegram No. 28, 25 February 1937, F. O. 407/221

(٢) Delly to Eden, telegram No. 481, 28 August 1937, F. O. 407/221

(٣) Same to same, telegram No. 483, 31 August 1937, F. O. 407/221

(٤) Eden to Kelly, telegram No. 389, 2 September 1937, F. O. 407/221

استياء من الجانب البريطاني ، بل قد يكون مبعث ارتياح ، فان تولى على ماهر المنصب يجعله يشغل رسميا ما كان يشغله من وراء ستار ، أي منصب مستشار الملك ، وبذلك يتحمل مسئولية ما يشير به . وقد اكتفى لامبسون في تعليقه على تعيينه بأن طريقة التعيين كانت خطأ وتفتقر إلى الحكمة[1] ، وذلك لانفراد الملك بتعيينه دون التشاور مع مصطفى النحاس ، رئيس وزارته ، في ذلك والحصول على موافقته .

وقد أدى تعيين على ماهر في رئاسة الديوان الملكي ، ثم ما تلى ذلك من أزمة دستورية بين القصر ووزارة الوفد ، إلى تزايد العوامل المؤثرة في العلاقات بينه وبين الجانب البريطاني قوة : فتزايد تقدير الجانب البريطاني لنفوذ على ماهر في القصر بعد أن أصبح فعلا مستشار الملك الأول هناك ، وتزايدت الرغبة في الحصول على تعاونه لتوجيه سياسة القصر بما يلائم السايسة البريطانية ، وأدى ذلك في النهاية إلى تزايد عوامل الشك لدى الجانب البريطاني في إخلاص على ماهر واتجاهاته وأطماعه وسلبياته ، وتزايد عوامل الاحتكاك بين سياسة كل من الطرفين .

ذلك أن الوصول إلى رئاسة الديوان الملكي لم يكن غاية بالنسبة لعلى ماهر ، بل كان خطوة إلى هدف أسمى هو العودة إلى رئاسة الوزارة (قد رأينا كيف عبر على ماهر عن هذا الاتجاه بصراحة في حديثه مع لامبسون في مارس ١٩٣٦ ، أيام وزارته الأولى) ، فعلى ماهر لم يكن يستند إلى تأييد حزب أو قوة عصبية لذلك لم يكن أمامه سوى الاستناد إلى القصر ، وهكذا عمل على تمكين نفوذه في القصر والوصول إلى رئاسة الديوان . وفي هذا المنصب نشط على ماهر في خدمة العرش وكسب حقوق له على حساب الشعب ، وهذا هو أساس الأزمة الدستورية بين القصروزارة الوفد ، تلك الأزمة التي اشتدت واستعصت في ديسمبر ١٩٣٧ وانتهت باقالة الوفد . لم تكن خدمة العرش والولاء له ، على أية حال ، غريبة على إبن محمد ماهر باشا ، رجل الخديوى عباس حلمي الثاني ، الذي اقترن اسمه بأزمة الحدود المشهورة في يناير ١٨٩٤ . لكن الولاء للعرش كان واحدا فقط من العوامل التي دفعت على ماهر رئيس الديوان إلى توجيه سياسة القصر بما أدى إلى الأزمة الدستورية . أما العامل الآخر الهام فهو أن الوصول الى الحكم لم يكن ليتحقق قبل إضعاف الوفد والتخلص من الوزارة الوفدية ، رأينا كيف عمل على ماهر على إضعاف الوفد قبل رئاسته للديوان ، وقد عمل على إخراج الوفد من الحكم بعد أن أصبح رئيسا للديوان .

Lampson to Eden, telegram No. 608, 3 November 1937, F. O. 407/221 (١)

لسنا فى حاجة ، فى هذا المجال ، إلى متابعة باقى خطوات على ماهر للوصول إلى السلطة ، بالوقوف جانبا وترك الوزارة تسند إلى محمد باشا محمود ، ثم إشراك السعديين مع الدستوريين فى الحكم ، ووضع العقبات أمام الوزارة لدفعها للاستقالة وإثبات فشل هؤلاء الساسة جميعا ، وبذلك ينفتح أمامه الطريق إلى السلطة واسعا ودون عقبات[1] . الذى يهمنا هنا هو أن سياسة على ماهر فى التخلص من الوفد تعارضت جذريا مع سياسة السفارة البريطانية فى استبقاء الوفد . وكان هذا مجال الأحتكاك .

كان مفروضا أن لامبسون يدرك هذا التعارض فى سياسة الطرفين تجاه الوفد ، فقد عبر له على ماهر عن أمله فى العودة إلى تولى الوزارة كما أشرنا . كما كان يدرك أيضا عداء على ماهر للوفد ، وعلى علم بما يقال من أنه « من المحتمل أن يأتى بأعمال ضد الوفد خلال الخريف القادم (أى خريف ١٩٣٧) . . . ويقال أن على ماهر مقتنع بأنه من الممكن أجبار وزارة الوفد على الاستقالة فى الخريف الفادم وإجراء انتخابات بواسطة حكومة محايدة ظاهريا وضمان الحصول على أغلبية ضد الوفد دون الاستعانة بالوسائل والمناورات الإنتخابية المتطرفة[2] » ومع بداية الأزمة الدستورية تحدث النحاس إلى السفير عن عدم ثقتة فى على ماهر ووجود « مؤامرة بالقصر لتجميع كل عناصر المعارضة لضمان استقالته ، وقال انه لن يسمح للقصر بالاستمرار فى لعب هذا الدور الذى يتعارض مع الدستور على خط مستقيم[3] » . ورغم ذلك فان لامبسون بعد عودته من أجازته فى آخر أكتوبر ١٩٣٧ اتجه إلى الاستعانة بعلى ماهر ليقوم بدور الوسيط بين الطرفين (الملك ورئيس الوزراء) لحل الأزمة عن طريق إيجاد نوع من التفاهم والتقارب فى وجهات النظر وتدبير مقابلة . فقابل على ماهر فى ٢ نوفمبر وأوضح له خطورة قيام نزاع داخلى فى ظروف موقف دولى شديد التوتر ، وخطورة قيام ملك صغير السن بإثارة أزمة دستورية مع رئيس وزرائه المنتخب دستورياً . وقد وافق على ماهر على التعاون عندما اقترح عليه لامبسون أن « يقوم بدور الوسيط بين الملك والنحاس ، وأظهر (على ماهر) استعدادة للقيام بهذه المهمة[4] . . . » وسار لامبسون فى هذا الاتجاه

---

(١) محمد التابعى ، المرجع المشار إليه ، ص ١٧١ ـ ١٧٢ ، ١٩٦ ـ ٢٠٠ . د . عبد العظيم رمضان ، المرجع المشار إليه ، ١٧٧ ، ٢٣٨ .

(٢) Lampson to Eden, No. 209 Secret, 16 February 1937, F.O. 407/221

(٣) Same to same, telegram No. 608, 2 November 1937, F.O. 407/221

(٤) Lampson to Eden, telegram No. 610, 3 November 1937, F.O. 407/221

إلى مداه ، فقابل الملك فى ٥ نوفبر ونصحه بان يعهد إلى على ماهر بإيجاد حـل عملى للأزمة عن طريق « إيجاد مخـرج للتفـاوض مع رئيس الوزراء » . وهكذا ، كما يقـول لامبسون « أصبح الأمر متروكا لعلى ماهر لكى يقوم بواجبه[١] » .

فى الفترة المبكرة من الأزمة كان لامبسون ، كما يقول فى يومياته ، واثقـا أن على ماهر سوف يبذل ما فى وسـعه لحلهـا[٢] . لكنه من أواخـر نوفبر بدأ يرتاب فى نوايا على ماهر واتجاهاته فيما يختص بالأزمة وموضوع الوساطة . فقد رأى أن ضـغط على ماهر عليه فيما يختص بضرورة حل فرق القمصان الوفدية الزرقاء هو بلا جـدال محـاولة منه لكى يوقع السفير فى مشاكل مع النحاس بخصوص مسألة لا شك أن النحاس مخـطىء فيهـا[٣] . وفى الأسبوع الثانى من ديسمبر تزايدت شكوك لامبسون وأخذ أمله يضعف فى حـل الأزمة . فكتب يقول ، معلقا على فشل المساعى لحل الأزمة حـتى ذلك الوقت ، انه لا يرى « أملا يذكر فى ضم هذه العناصر المتنافرة للعمل معـا » . ثم كتب عن حـديث له مع أمين عثمان (همزة الوصل بينه وبين الوفد) فى مشروع لتسوية الأزمة يتضمن حـل فرق القمصـان الزرقاء ، وأشـار إلى اعتقـاد أمين عثمان أنه يمكنه أن يجعـل النحـاس يقبل ذلك بشرط وجود ضمان بحسن نية القصر ، لأن النحاس يشعر أنه إذا جرده القصر من السـلطة فإن جميع أجهزة الدستور سوف يساء استعمالها ضده بما فى ذلك الجيش والشرطـة ، وأنه ليس هناك إلا القمصان الزرقاء التى عليه أن يركن اليها . وقد وافق لامبسـون على ما أشـار اليه أمين عثمان من أن أضـعف ما فى هذا المشروع هو الاعتماد الذى يفـترضه مقـدما على حسن نية على ماهر[٤] . وأخيراً فقد أخبره النحاس بعد أن أقيلت وزارته ، أن الموضوع كان من أول الأمر مؤامرة دبرها على ماهر[٥] . ولا شـك أن ما وضـعه على ماهر من عقبات فى وجه وزارة محمد محمود للتخلص منها وتحقيق أطماعه فى الوصول إلى الرئاسـة قد أكد للامبسون صحة اتهامات النحاس .

كان طبيعيا ـ على أية حـال ـ أن تفشـل الوسـاطة بين الطرفين ، لأن الوسـيط ـ على ماهر ـ كان طرفا فى الصراع . والسؤال الآن هو لماذا عهد اليه لامبسون بالوساطة ؟ إذا اسـتبعدنا فكرة أن لامبســون يجهــل أطماع على ماهر ، يتبقى لدينا عاملان أحـدهما أن

---

(١) Same to same, telegram No. 617, 5 November 1937, F. O. 407/221

(٢) Evans, T. E. (editor), The Killearn Diaries 1934-1946, London 1972, P. 89.

(٣) Lampson to Eden, telegram No. 666, 25 November 1937, F. O. 407/221

(٤) Same to same, telegram No. 701, 9 December 1937, and No. 706 13 December 1937, F. O. 407/221

(٥) Lampson to Eden, telegram No. 158, 31 December 1937, F. O. 407/221

السفارة اعتادت على استجابة على ماهر لرغباتها ، مما جعل لامبسون يعتقد ، كما يقول ، أنه بالضغط عليه قد يصبح أكثر استعدادا لعمل ما فى وسعه لتخطى هوة النزاع بين القصر والوزارة(١) . أما العامل الثانى فهو أنه لم يكن لدى لامبسون وسيلة أخرى للتأثير على فاروق ، وهذا واضح من قوله فى يومياته معلقا على عودة فاروق من رحلته فى الخارج عام ١٩٣٧ لتولى سلطاته الدستورية ، أنه يخشى أن يعتقد فاروق أنه يستطيع أن يلعب أية لعبة يريدها . وإذا حدث فسوف يكون خطأ قاتلا ، وهو يأمل « أن يستطيع على ماهر أن يؤثر فيه ، وإلا فسوف تكون هناك أيام عاصفة بيننا(٢) » . وقد ازدادت هذه الحاجة إلى الإفادة من نفوذ على ماهر لدى فاروق بعد أن ولى رئاسة الديوان .

وقد قام ارتياب ـ فى بداية الأزمة ـ فى نفوذ على ماهر على فاروق ، وقدرته على التأثير عليه . عبر عن هذا الارتياب كل من أمين عثمان والنحاس : فقال الأول ان على ماهر لا يستطيع السيطرة على الملك ، وكذلك لا يريد إغضابه بإبداء رأى مخالف(٣) . وقال الثانى أن فاروق غلام « عديم التجربة ناقص التعليم متغطرس ، وهو فى شك من أن حتى على ماهر نفسه قد يؤثر عليه(٤) » . بل ان لامبسون قد عبر عن ارتيابه فى أن على ماهر متأكد من وضعه من الملك ، فقد قال له على ماهر أنه محاصر بالمتاعب فى القصر(٥) .

لكنها كانت شكوك عابرة فمحمد التابعى ، وله حينئذ اتصالاته القوية فى القصر ، يؤكد أن نفوذ على ماهر استمر قويا على فاروق حتى تولى محمد محمود الحكم وبدأ على ماهر يدس له لدى الملك ، وأن السياسة التى اتبعت خلال الأزمة الدستورية بين الوفد والقصر حتى أقيلت وزارة النحاس وخلفتها وزارة محمد محمود هى سياسة على ماهر(٦) . وقد أدرك لامبسون هذا فى نهاية الأزمة ، فكتب قبل اقالة النحاس بيوم واحد يقول أنه حين يتأمل ما حدث يشعر انه « لم يكن هناك قط أدنى شك فى أن على ماهر كان مصمما على طرد الوزارة الحالية . والحق أن الأمر يعود حتى إلى ما قبل ذلك [الأزمة الدستورية] ، إلى عودة الملك فى الصيف الماضى(٧) » . أى من رحلته إلى أوروبا . كما أن

---

(١) Same to same, telegram No. 612, 3 November 1937, and No. 617, 5 November 1937, F. O. 407/221

(٢) Evans, op. cit. P. 89.

(٣) Kelly to Eden, telegram No. 599, 30 October 1937, F. O. 407/221

(٤) Lampson to Eden, telegram No. 657, 23 November 1937, F. O. 407/221

(٥) Same to same, telegram No. 610, 3 November 1937, F. O. 407/221

(٦) محمد التابعى ، المرجع المشار إليه ، ص ١٧١ ـ ١٧٢ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ـ ٢٠٠ .

(٧) Evans, op. cit. , p. 91

سيطرة على ماهر فى القصر كانت كاملة فى الفترة الأولى من وزارة محمد محمود بحيث كتب لامبسون فى مايو ١٩٣٨ يقول أن « القصر اليوم معناه على ماهر[١] » وهكذا ، فان ما حدث هو صدام بين سياسة كل من السفير ورئيس الديوان فيما يختص بوزارة الوفد. وقد خرج على ماهر منتصرا ، فساءت علاقته بلامبسون لفترة بعد الأزمة.

ليس هذا فقط ، بل إن لامبسون ، كما يقول فى يومياته ، بدأ يعتقد أن فاروق فى حقيقته ولد لطيف يمكن التعامل معه ، ويرتاب فى أن على ماهر هو السبب الحقيق لما يلاقونه من متاعب مع فاروق[٢] وقد لمس بهذا جانبا من الحقيقة ، لا كلها.

كان لعلى ماهر نفوذه القوى على فاروق كما رأينا ، وقد استغل هذا النفوذ فى تجنب وقوع فاروق تحت السيطرة البريطانية وهو لا يزال صبيا عديم التجربة. وقد عبر لامبسون عن سياسة على ماهر تلك حين تعمق فهمها بأنها « إبعاد فاروق عنا حتى يمكن للسراى أن تمارس سياستها الدكتاتورية فى المجال الداخلى والمستقلة فى المجال الدولى ، دون أن تعوقها النصائح البريطانية[٣] ». أما خصوم على ماهر فكان بعضهم يصف سياسته بأنها « تحويل الملك فاروق عن بريطانيا » وكانوا يرون أنها خطيرة على كل من الأسرة المالكة والبلاد ، وقد تنتهى بسقوطه السريع فى حالة قيام الحرب[٤].

وقد ترجع هذه السياسة لعدة أسباب : قد يكون دافعها الوطنية كما يفهم من حديث محمد كامل البندارى مع الدكتور - عبد العظيم رمضان[٥] وقد يكون إبعاد فاروق عن الوقوع تحت السيطرة البريطانية ، كما يفهم من رأى لامبسون ، وهذا السبب مرتبط بالسبب الأول. وقد تكون أيضا وسيلة للانفراد بالنفوذ على فاروق دون مزاحمة من النفوذ البريطانى.

هذا على أية حال جانب من الحقيقة. أما الجانب الآخر فهو أن فاروق عند عودته من بريطانيا ، كان مشبعا بروح العداء للسيطرة والنفوذ البريطانى وكان يحاول فى هذا الوقت المبكر تخليص نفسه والقصر من النفوذ البريطانى ، كما يتضح من يوميات كيلرن[٦] وهكذا اتفق اتجاه فاروق مع اتجاه على ماهر.

---

(١) Lampson to Eden, No. 510, 16 May 1938 F. O. 407/222

(٢) Evans, op. cit. , p. 94.

(٣) Lampson to Halifax, No. 110 Confidential, 3 February 1939 F. O. 407/223 p. 13.

(٤) Same to same, No. 560, 12 May 1939, F. O. 407/223, p. 32.

(٥) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ، ص ٢٤١

(٦) Evans, op. Cit. , p. 69.

وخلال الأزمة الدستورية بدأت تكشف للجانب البريطانى نواحى من شخصية على ماهر بما أدى إلى سوء فكرتهم عنه . فقد كتب لامبسون فى أوائل الأزمة يقول أن « على ماهر إنسان مخادع ولا يمكن الوثوق به[1] » . وقبل نهاية الأزمة قال أنه كان مراوغا[2] . وكانت فكرة مساعدى لامبسون عنه مثل فكرة لامبسون أو أسوأ . فمستر كيللى ، الوزير المفوض بالسفارة ، كتب أثناء الأزمة يقول أنه لا يستطيع أن يخاطر حتى بمحادثة شخصية مع على ماهر لأنه يحتمل أن ينقل حديثة محرفا إلى جريدة البلاغ فى اليوم التالى[3] . أما السكرتير الشرقى ، والتر سمارت ، فكان يرى « أن موقف فاروق مع على ماهر يعيد إلى الذاكرة ما سبق أن حدث بين الخديوى الشاب عباس ومحمد باشا ماهر والد على ماهر ، تلك السابقة التى تنذر بالشر[4] » . ويشير سمارت بذلك إلى تعاون محمد باشا ماهر وكيل وزارة الحربية مع الخديو عباس حلمى وتشجيعه على العمل ضد الإحتلال البريطانى بما أدى إلى الصدام بين الخديو وكتشنر ، ومن خلفه كرومر ، فى حادث الحدود المشهور فى يناير ١٨٩٤ .

وبوصول على ماهر إلى رئاسة الديوان أخذت تتأكد للجانب البريطانى علاقته بأحمد حسين ومصر الفتاة ، تلك العلاقات التى كانوا على علم بها من قبل . ذلك أن مصر الفتاة كانت من الأدوات التى استخدمت فى التخلص من وزارة الوفد فى أواخر ١٩٣٧ ، وكان عز الدين عبد القادر ، حفيد عرابى وعضو مصر الفتاة ، هو الذى أطلق الرصاص على النحاس قبل إقالة الوزارة . وقد عبر النحاس للسفير البريطانى عن إعتقادة أن على ماهر ضالع فى محاولة إغتيالة[5] ولما كان السفير البريطانى قد أدرك فى آخر الأزمة الدستورية أن سياسة التخلص من وزارة الوفد هى سياسة على ماهر ، فإن هذا يؤكد لديه صلة مصر الفتاة بعلى ماهر . يضاف إلى ذلك أنه بعد أن خلف محمد محمود ، النحاس فى الوزارة قام الصراع على السلطة بينه وبين على ماهر . فى هذا الصراع اتخذ أحمد حسين جانب على ماهر[6] . لذلك فقد اعتبرت السفارة البريطانية على ماهر متواطئا مع الفاشية المصرية ، ومسئولا عن تزايد النفوذ الفاشى فى السراى .

---

(١) Lampson to Eden, telegram No. 612, 3 November 1937, F. O. 407/221.

(٢) Same to same, telegram No. 721, 19 December 1937, F. O. 407/221.

(٣) Kelly to Eden, telegram No. 599, 30 October 1937, F. O. 407/221.

(٤) Memorandum by W. A. Smart, enclosed in Kelly to Eden, No. 1227, 28 October 1937, F.O. 407/221.

(٥) Lampson to Eden, telegram, No. 158, 31 Decber 1937, F. O. 407/221.

(٦) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع المشار إليه ، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦ .

حقيقة أن أهمية مصر الفتاة فى الحياة السياسية المصرية أخذت تقل بالتدريج ، بعد خلافهم مع محمد محمود ثم مع على ماهر ، وبعد خروج محمد كامل البندارى ، نصيرها ووكيل الديوان الملكى ، من السراى . وتبعا لذلك أخذ يتضح للامبسون بالتدريج قلة شأن مصر الفتاة فى الحياة السياسية المصرية . لكن مصدر الخطورة من وجهة النظر البريطانية كان ما هناك من شكوك حول صلة مصر الفتاة بإيطاليا الفاشية ، بل واتهامها بالعمالة لها ، خاصة وأن شخصية لها وزنها السياسى كزعيم الوفد قد وجهت هذا الإتهام إلى مصر الفتاة فى مجلس النواب فى يونيو ١٩٣٦ ، وأعاد مصطفى النحاس توجيه هذا الاتهام بعد اقالته فى آخر ديسمبر ١٩٣٧[1] .

كان طبيعيا أن تعلق هذه الشكوك أيضا بعلى ماهر ، صديق مصر الفتاة . لذلك حينما كتب لامبسون فى فبراير ١٩٣٩ إلى هاليفاكس عن الدعاية الإيطالية الألمانية ، وعن توغل النفوذ الإيطالى ـ الألمانى فى السراى وبين رجال البلاط ، وفى الطبقات الاجتماعية العليا ، نجده يقول أن « صدقى باشا ، على سبيل المثال وهو على علاقة طيبة بالملك ، يقوم بنفس الدور الذى تلعبه الدعاية الإيطالية الألمانية ، وذلك بنشر الآراء التى تقول بضعف انجلترا ، وبحياد مصر فى حالة قيام حرب لا تمس المصالح المصرية مباشرة . ولما كان صدقى فى معسكر على ماهر أيضا ، فيغلب أن الأخير يشجعه على انتهاج هذا الطريق ، ولا شك أن إيطاليا وألمانيا لها عملاء آخرون يعملون على الحط من مكانة انجلترا فى نظر الملك فاروق ، ويعملون على توجيهه فى اتجاه معادى لها ، ربما دون أن يشعر هو بذلك[2] » .

وقد كان لهذه الفكرة عن على ماهر أثرها الخطير فى موقف الجانب البريطانى منه فيما بعد ، ذلك الموقف الذى تطور إلى طلب إخراجه من الوزارة فى يونيو ١٩٤٠ ثم طلب اعتقاله بحجة انحيازه إلى المحور .

الخلاصة أن تولى على ماهر رئاسة الديوان ، وقيام الأزمة الدستورية ، وسياسة على ماهر خلالها ، قد أدت إلى سوء العلاقات بين على ماهر ولامبسون ، كما أخذ الجانب البريطانى يعتقد أن على ماهر شخص مراوغ مخادع متآمر لا يمكن الوثوق به ، وأنه أقرب إلى العداء لبريطانيا والميل إلى المحور بحكم صلاته بالفاشية المصرية المتهمة بالعمالة لإيطاليا .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ .

(٢) **Lampson to Halifax, No. 110, Confidential, 3 February 1939, F. O. 407/223 pp. 13, 14**

بعد انتهاء الأزمة الدستورية بإقالة مصطفى النحاس أخذت الحدة تزول بالتدريج عن سوء العلاقات بين على ماهر والسفير البريطانى ، لكن علاقتهما لم تعد إلى ما كانت عليه . هناك عدة عوامل ساعدت على ذلك : إنتهاء الأزمة الدستورية ، وإنتهاء الاحتكاكات التى ترتبت عليها بانتقال مركز الثقل نسبيا فى العلاقات السياسية إلى رئيس وزراء (محمد محمود) يحاول أن يثبت أقدامه فى السلطة فى مواجهة رئيس الديوان ، واستمرار وجود على ماهر رئيسا للديوان واستمرار نفوذه قويا لدى الملك فاروق فترة بعد الأزمة ، وما وجده لامبسون لدى محمد محمود والسراى من تعاون واستعداد لتنفيذ معاهدة التحالف ، بحيث كتب فى مايو ١٩٣٨ يقول إن « القصر والحكومة الحاضرة لا يقلون ولاء عن حكومة النحاس باشا نحو تنفيذ المعاهدة[١] » .

فى هذا الدور الثانى من العلاقات بين على ماهر ولامبسون ، نجد اهتمام الأخير يتركز على ثلاث نقاط أساسية هى : وضع على ماهر فى السراى ، صراع على ماهر للوصول إلى السلطة ، أى إلى رئاسة الوزارة ، والنفوذ الإيطالى الألمانى فى السراى .

فى مايو ١٩٣٨ كتب لامبسون يقول ان « القصر فى الوقت الحاضر هو الفيصل فى الموقف السياسى ، والقصر اليوم معناه على ماهر . . . على ماهر يمثل دور القصر السياسى فى الوقت الحاضر[٢] . . . » ، وذلك لما كان لعلى ماهر حينئذ من نفوذ قوى على الملك فاروق كما سبق أن اشرنا . لكن ذلك النفوذ أخذ يضعف لما اتضح من طمع على ماهر فى السلطة ومؤمراته للوصول إليها ، وعجزه عن التصدى للتدخل البريطانى ، ولتعيين محمد كامل البندارى باشا وكيلا للديوان الملكى وما أحرز من نفوذ لدى الملك انتقص من نفوذ على ماهر بل وتعارض معه ، رغم أن على ماهر صاحب الفضل فى تعيين البندارى . لكن يبدو أن لامبسون لم يفطن إلى ضعف نفوذ على ماهر فى السراى إلا بعد فترة . فحين لاحظ فى نوفمبر هدوء على ماهر وتخليه عن التآمر ضد رئيس الوزراء اعتقد أن السبب هو هجوم الوفد عليه أو دقة الموقف الدولى[٣] . لكنه فى أوائل ١٩٣٩ فطن إلى ضعف موقف على ماهر وعزاه إلى الدسائس ضده داخل السراى[٤] . وهذا حقيق ، فضعف موقف على ماهر حينئذ ناتج عن تزايد نفوذ البندارى فى السراى .

---

(١) Lampson to Halifax, No. 510 Confidential, 6 May 1938, F. O. 407 / 222.

(٢) Ibid.

(٣) Same to same, No. 1197, 7 November 1938, F. O. 407 / 221.

(٤) Same to same, No. 41, 16 January 1939, F. O. 407 / 223.

فى ابريل ١٩٣٨ كتب لامبسون يقول عن الأزمة الوزارية التى قامت فى نفس الشهر أن أساس الأزمة هو « النزاع بين الأحرار الدستوريين والقصر . فقد كان الأحرار يريدون السيطرة على الوزارة لتوطيد مركزهم عن طريق الحكومة ، بينما كان القصر ، بتوجيه على ماهر باشا ، يرغب فى وضع الأحرار تحت السيطرة من خلال حكومة ائتلافية . . . والفكرة الغالبة بين المصريين أن على ماهر باشا أو أحمد ماهر بتأييد حزب السعديين الكبير فى البرلمان سيحل محل محمد محمود باشا[(١)] » . ثم عاد فى مايو يقول عن على ماهر أن المظنون أنه « يسعى لرئاسة الوزارة معتمدا فى ذلك على مساعدة أخيه الدكتور أحمد ماهر والسعديين . . . ومن المتوقع أنه لا يمضى وقت طويل حتى ينشأ نزاع جديد يكون سببا فى خروج محمود باشا . ولو كان على ماهر باشا حصيفا لترك للوزارة الحالية الوقت الكافى والحبل الذى تشنق به نفسها كما هو الحال فى جميع الوزارات فى مصر . بيد أنه من سوء حظه أنه رجل قليل الصبر إلى أقصى حد[(٢)] » . ومع أنه كتب فى نوفمبر يقول أن على ماهر « **قد تخلى مؤقتا عن تدبير المؤامرات ضد رئيس الوزراء**[(٣)] » ، إلا أنه عاد فى يناير ١٩٣٩ يقول إن القصر ، أى على ماهر يواصل « إضعاف مركز محمد محمود باشا بتداخله فى الإدارة وبمساعدته للحركات والعناصر المعادية للحكومة[(٤)] » .

وهكذا تأكد لدى لامبسون سعى على ماهر ونشاطه الملح للوصول إلى رئاسة الوزارة ، وتآمره ضد محمد محمود وعرقلته أعمال الوزارة حتى يتمكن من الوصول إلى هدفه .

هذا السعى الدؤوب من جانب على ماهر للتخلص من وزارة محمد محمود والوصول إلى السلطة كان عاملا من عوامل استياء لامبسون من على ماهر . ذلك أنه كان قد اطمأن إلى إخلاص محمد محمود وتعاونه فى سبيل تنفيذ المعاهدة والوفاء بالتزامات التحالف ، ولم يكن يشعر بنفس هذا الاطمئنان من جهة السراى . ولما كان على ماهر هو المسيطر فى السراى ، وهو بالتالى مسئول عن سياسة السراى ، فان تغييرا يأتى بعلى ماهر إلى الحكم لم يكن مما يرحب به لامبسون . لذلك نجده فى مايو ١٩٣٨ يقول أن **على ماهر يسعى لرئاسة الوزارة** ، وأنه ـ أى لامبسون ـ سيأسف إذا اعتزل محمد محمود

Lampson to Halifax No. 486, 29 April 1938, F. O. 407/222 (١)

Same to same, No. 510, Confidential, 6 May 1938, F. O. 407/222 (٢)

Same to same, No. 1197, 7 November 1938, F. O. 407/222 (٣)

Same to same, No. 41, 16 January 1939, F. O. 407/223. (٤)

الحكم[1] ، ويقول عن محمد محمود فى مايو من العام التالى أنه لا يريد « رفيق عمل خيرا منه ولا أكثر ولاء ، وآمل كثيرا أن يظل فى عمله بعض الوقت[2] » .

أما عن النفوذ الإيطالى الألمانى فى السراى فقد كان مصدر قلق بالغ للسفير البريطانى . فكتب فى يناير ١٩٣٩ يقول إن « هناك تأثيرات قوية ـ وطنية وأجنبية ـ يبدو أنها تعمل لتوضح للملك الخطر الذى تتعرض له مصر من التزامات الحرب التى تنص عليها المعاهدة . والحق أنه مما يخشى منه أن عملاء إيطاليا وألمانيا ، عن طريق أذنابهم داخل القصر وخارجه ، يقومون فعلا بالتأثير على الملك فاروق وتوجيهه الوجهة التى يريدها محور روما ـ برلين ، وهى حياد مصر فى حالة قيام الحرب . . .إن الدعاية الإيطالية الألمانية شاملة ، لكن من الواضح أن أحد ميادينها المفضلة هو ما يقابل فى مصر الطبقة الأرستقراطية ، أى البلاط والدائرين فى فلكه ، والأتراك المتمصرين[3] . . . . »

كان السفير البريطانى يدرك صلة البندارى بمصر الفتاة ، وصلاته الودية مع المفوضية الإيطالية ، وأثر ذلك كله فى تزايد النفوذ الإيطالى الألمانى ونفوذ مصر الفتاة فى السراى ، وتزايد الاتجاهات الفاشية فى السراى وفى البلاد[4] ، إلا أنه مع ذلك كان يعتبر على ماهر مسئولا عن هذه الحالة لنفوذه القوى فى السراى ، ولصلاته بمصر الفتاة . وقد وصل الأمر بلامبسون فى فبراير ١٩٣٩ إلى وضع على ماهر مع إسماعيل صدقى باشا فى الفريق المناصر لإيطاليا ، الذى يعمل على نشر الدعاية الإيطالية الألمانية المضادة لبريطانيا ، كما يتضح من خطاب لامبسون إلى هاليفاكس رقم ١١٠ فى ٣ فبراير الذى سبقت الإشارة إليه .

* * *

خلاصة الأمر أن الدور الثانى فى العلاقات بين على ماهر والسفير البريطانى قد أكد عدة انطباعات لدى السفير البريطانى : أكد قوة نفوذ على ماهر فى السراى ، ولو أن هذا النفوذ أخذ يضعف فى الربع الأخير من ١٩٣٨ ، وأكد سعى على ماهر لرئاسة الوزارة ، ومناوراته ومؤامراته ضد وزارة محمد محمود لتحقيق هذا الغرض ، وأن وجوده فى رئاسة الديوان الملكى وشهوته فى الاستحواذ على السلطة لا يعطى الوزارة القائمة الفرصة لممارسة الحكم ، وهكذا استمر التعارض الذى كان قائما من قبل بين سياسة على ماهر

---

(١) Lampson to Halifax, No. 510 Confidential, 6 May 1938, F. O. 407/222.

(٢) Same to same, No. 560, 12 May 1939, F. O. 407/223, p. 33.

(٣) Same to same, No. 41, 16 January 1939, F. O. 407/223, pp. 7, 8.

(٤) عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ، ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠

وسياسة السفير الذى كان يريد أن تستمر وزارة محمد محمود فى الحكم. يضاف إلى ذلك أن لامبسون استمر يعتقد فى عدم صداقة على ماهر لبريطانيا، وفى مسئوليته عن تزايد الاتجاهات الفاشية وتزايد النفوذ الإيطالى فى السراى وفى البلاد. وأخيرا فعلى ماهر متآمر لا يمكن الوثوق به.

هناك عاملان فى هذا الدور من العلاقات دفعا إلى التغيير الذى أدى إلى تحسن العلاقات بين على ماهر والجانب البريطانى فى الدور التالى، هما سعى على ماهر للوصول إلى رئاسة الوزارة، وإدراكه لسوء علاقته بالجانب البريطانى.

بدأ على ماهر يدس لوزارة محمد محمود منذ أسابيعها الأولى كما يقول التابعى. وبدأت الأزمات بين الوزارة والسراى بعد الانتخابات مباشرة وذلك بمناسبة إعادة تأليف الوزارة فى أبريل[1]. والحق أن ضعف الوزارة واعتمادها على تأييد السراى كان يتيح لعلى ماهر فرصة طيبة للتلاعب بها. ذلك أن الأحرار الدستوريين استمروا فى الحكم بعد انتخابات غير نزيهة بناء على أغلبية نسبية، ويقاربهم السعديون فيما أحرزوا من مقاعد مجلس النواب، بينما أخذ الوفد يسترد شعبيته فى البلاد بعد إقالته. وكان ضعف الوزارة عاملا لإعادة تشكيلها بعد شهرين من تأليفها ليدخلها السعديون كوسيلة لتدعيمها. ومع ذلك فقد استمر ضعف الوزارة، وزاد الخلاف بين الوزراء الدستوريين، وبينهم وبين السعديين، والمشاكل الإدارية والمالية الناتجة عن سوء الحالة الاقتصادية، وفضيحة مزرعة الجبل الأصفر التى أدت إلى استقالة رشوان محفوظ وزير الزراعة، وعمل على ماهر المتصل لإضعاف مركز الوزارة بتداخله فى الإدارة ومساعدته للحركات والعناصر المعادية للحكومة. وفى أوائل عام ١٩٣٩ كانت الوزارة قد وصلت درجة كبيرة من الضعف والسراى قد أحرزت قدرا كبيرا من السيطرة والتسلط يوضحه سفر على ماهر رئيس الديوان فى يناير لتمثيل مصر فى مؤتمر المائدة المستديرة الذى عقد فى لندن لبحث المشكلة الفلسطينية دون رئيس الوزراء أو وزير الخارجية[2].

حينئذ اعتقد على ماهر أن الوقت قد حان للتخلص من وزارة محمد محمود والوصول إلى الحكم، وانتهز فرصة حضوره المؤتمر للتمهيد لتحقيق هذا الهدف، وذلك بإزالة ما لدى الساسة البريطانيين من شكوك نحوه. ولم يكن على ماهر أول من يلجأ إلى الاتصال رأسا بالحكومة البريطانية، فقد سبقه إلى ذلك الخديو عباس حلمى الثانى أثناء

---

(١) محمد التابعى، المرجع المذكور، ص ١٧١. محمد حسين هيكل، المرجع المذكور، ص ٨٧ - ٩١.

(٢) محمد حسين هيكل، المرجع المذكور، ص ١٣٩، ١٤٢، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٦. عبد العظيم رمضان، المرجع المذكور، ص ٢٤٣ - ٢٤٥.

Lampson to Halifax, No. 486, 29 April 1938, No. 510 Confidential, 6 May 1938, No. 1197, 7 November 1938, No. 41, 16 January 1939, F.O. 407/223.

الصراع على السلطة بينه وبين لورد كرومر ، مع الفارق بطبيعة الحال بين الرجلين وبين الظروف المحيطة بكل من الحالتين .

يبدو أن على ماهر تمكن من تفسير تصرفاته وإزالة شكوك الحكومة البريطانية نحوه ، وإقناع وزير الخارجية البريطانية ، لورد هاليفاكس بحسن نيته وتعاونه ، وبذلك أزال أية عقبة من جانب الحكومة البريطانية فى سبيل وصوله إلى رئاسة الوزارة وقيام تعاون بينه وبين الجانب البريطانى حين يتم ذلك[1] بقى تصفية الموقف مع السفير البريطانى ، وذلك ما سعى على ماهر إليه حين عاد إلى القاهرة .

حينئذ كانت قد استجدت عوامل هيأت المناخ الملائم لتصافى الرجلين ، تتضح هذه العوامل فى تقرير لامبسون إلى لورد هاليفاكس عن الموقف السياسى فى الشهور الأربع الأولى من عام ١٩٣٩ ، حيث يقول فيه « إن أكثر ما يلفت النظر من معالم الفترة التى نستعرضها هو ما صار إليه مركز رئيس الوزراء من قوة نتيجة أفول نجم على ماهر بشكل غير متوقع ، إذ كانت فرصته منذ أربعة أشهر فى انتزاع الوزارة من محمد محمود باشا تعتبر بحق فرصة قوية . فخلال غيابه لحضور مؤتمر فلسطين الذى عقد فى لندن تمكن من تقويض مركزه فى السراى البندارى باشا ، الذى يدين لعلى ماهر باشا نفسه بتعيينه وكيلا للديوان الملكى . وقد ساعد البندارى باشا فى أعماله الخفية خصوم آخرون كثيرون لعلى ماهر باشا بينهم أفراد من الأسرة المالكة كانوا يرون - ولرأيهم ما يبرره - فى تأثير على ماهر باشا على الملك فاروق خطرا على كل من الأسرة والبلاد . وكان بعضهم يخشى بصفة خاصة أن ينتهى عمل على ماهر باشا فى تحويل الملك فاروق عن بريطانيا العظمى بسقوط جلالته فى حالة قيام الحرب . وقد تحدث فى ذلك كثيرا كل من الأمير محمد على وشريف صبرى باشا .

« وقد حاول على ماهر باشا عند عودته إلى مصر أن يستعيد مركزه بإجبار الملك فاروق على أن يختار بينه وبين البندارى باشا ، فقدم استقالته ، لكنه سحبها عندما قرر جلالته منح البندارى باشا أجازة لمدة شهر . وفى نهاية هذه المدة عين رئيس الوزراء البندارى باشا وزيرا مفوضا فى بروكسل بناء على طلب الملك . ومع أن على ماهر باشا قد حصل بهذا على ترضية سريعة ، إلا أن رئيس الوزراء أخبرنى أنه إنما نال نصرا رخيصا ، وأن نفوذه لدى الملك الآن قد ضعف ضعفا بينا على أية حال . ربما ساء الملك أن يتقدم إليه رئيس ديوانه بما يكاد أن يكون إنذارا نهائيا بشأن البندارى باشا الذى

---

(١) عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ص ٥٢٠ - ٢٥١ .

عمل على أن يحظى برضاء الملك . وكان يؤيده على الأقل بعض موظفى السراى . ولا يوجد أدنى شك فى أن على ماهر باشا يشعر لذلك بالضيق ، وأحد مظاهر ضيقه هو ما يبديه الآن من رغبة واضحة تتسم بالذلة فى الحصول على رضائى وعلى مساندة محمد محمود باشا ، وحتى فى اقامة علاقات مع الوفد[1] » .

وهكذا ، حين عاد على ماهر إلى مصر وجد من انهيار نفوذه فى السراى دافعا جديدا زاد من رغبته فى تحسين علاقاته بالسفير البريطانى . وبالمثل ، كان غياب على ماهر عاملا أزال لفترة ، الضوابط التى كانت تمنع الجمو فى سياسة السراى ، وقد أدى هذا ، بالإضافة إلى قيام البندارى بعمل رئيس الديوان ، إلى تزايد النفوذ الفاشى فى السراى ، وإلى الاصطدام بالسفارة البريطانية .

وقع الصدام بمناسبة مظهرين من المظاهر المتخلفة منذ كان السفير البريطانى مندوبا ساميا ، وبعد أن أبرمت المعاهدة وأصبح المندوب السامى سفيرا تركت حكومة الوفد للامبسون أن يحتفظ بهذين المظهرين على سبيل المجاملة بصفة استثنائية نظرا لدوره فى التوصل إلى المعاهدة . أحد هذين المظهرين هو موكب راكبى الموتوسيكلات الذى يسبق سيارة السفير ، والآخر هو استقباله استقبالا رسميا عند زيارته للأقاليم . فى غياب على ماهر أصرت السراى على الغاء الموكب واضطر لامبسون إلى الموافقة ، وحين زار لامبسون أسوان واستقبله مديرها استقبالا رسميا طلب البندارى توجيه انذار إلى المدير وإخطار المديرين الآخرين بسبب الإنذار مع التحذير بتوقيع عقوبة شديدة لو تكرر ذلك[2] .

لهذا فلا شك أن لامبسون قد رحب بعودة على ماهر ونجاحه فى طرد البندارى من السراى ، باعتبار على ماهر أهون الشرين .

أما مدى استجابته لمحاولات على ماهر تحين العلاقات معه فتتضح من خطاب للامبسون إلى هاليفاكس يخبره فيه عن حديث دار بينه وبين رئيس الوزراء بشأن على ماهر :

قال إن على ماهر « كان حريصا جدا على استعادة الثقة فيه . إنى لأرجو ألا تؤدى عودته إلى دائرة الرضاء الملكى إلى عودته إلى عادته القديمة فى التآمر . فقال رئيس

---

(١) Lampson to Halifax, No. 560, 12 May 1939, F. O. 407/223, pp. 32,33

(٢) عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ، ص ٢٤١ ، ٢٤٢ .

الوزراء إنه يخشى أنها قد تؤدى إلى ذلك ، لكن لو حدث هذا فإنه شخصيا سيعمل على أن يسير الملك فى الطريق الصحيح . . . وأنه يمكننى أن أعتمد عليه فى مواجهة أيه مؤامرات يحيكها على ماهر ، الذى تلقى درسا قاسيا . . .

« قلت لرئيس الوزراء إنه للأسف لا يوجد من يتحلون بالصفات اللازمة ليحلوا محل على ماهر والبندارى . لقد أجهدت فكرى لكنى لم أهتد إلى أى شخص ، وقد وافق رئيس الوزراء على أنه لا يوجد الأشخاص . لقد فكر مثلى ووصل إلى نفس النتيجة .

« أنا متخوف من عودة على ماهر إلى السراى . لقد قابلته عدة مرات فى الفترة الأخيرة ، وقد أكد لى تصميمه على العمل معنا بولاء . لكن الرجل أثبت أنه متآمر مطبوع ، بحيث لم يعد أحد يثق فيه . على أية حال ، يحتمل أن يكون قد تعلم شيئا من تجربته الحالية[1] . »

كانت هناك استجابة ، إذن ، من جانب السفير البريطانى لمحاولات على ماهر . لكنها استجابة بتحفظ . استجابة من لا يجد بديلا ، وتحفظ المرتاب فى إمكان حدوث تغيير . وهذا ينفى فكرة قيام تحالف بين السفير البريطانى وعلى ماهر للتخلص من البندارى .

هناك حقيقة أخرى تتضح من هذه الوثائق التى عرضنا لها ، هى أن على ماهر هو الذى سعى إلى تحسين العلاقات بينه وبين السفير البريطانى ، وليس العكس . وهذا يحسم نقطة ثار حولها الخلاف[2] .

وهكذا نجح على ماهر فى تحسين العلاقات بينه وبين الجانب البريطانى ، لكن هذا لم يؤد إلى تحقيق الهدف الذى كان يرمى إليه من سعيه هذا وهو تمهيد الطريق إلى رئاسة الوزارة ، فإن انهيار نفوذه لدى الملك نتيجة مساعى البندارى قد باعد بينه وبينها . وكان على على ماهر أن ينتظر بعض الوقت قبل أن يتحقق هدفه ، رغم أن الطريق كان ممهدا له . ذلك أن صحة محمد محمود ساءت بما اضطره إلى تقديم استقالته إلى الملك فى ٦ يوليو ، لكن فاروق رفضها ، فسحبها ليعود ويقدمها ثانية فى ١٢ أغسطس . فى هذه المرة قبل الملك الاستقالة وعهد إلى على ماهر بتأليف الوزارة .

توضح الوثائق أسباب رفض الاستقالة الأولى ، ففى يوليو كتب لامبسون يقول إن صحة محمد محمود قد تعرضت لسلسلة من الانتكاسات انتهت إلى « ارتفاع الضغط

---

(١) Lampson to Halifax, telegram No. 122 saving, 2 May 1939, F. O. 407/223 pp. 26, 27

(٢) أنظر عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ، ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

واضطرابات فى القلب » . وخلال الشهر الماضى لم يتمكن رفعته من مزاولة العمل معظم الوقت ، وحالة الضعف التى يعانيها حاليا تجعل من المتعذر أن يزاول عملا جادا كثيرا . وأخيرا اضطرته حالته الصحية السيئة إلى تقديم استقالته إلى الملك فاروق فى ٦ يوليو . وقد رفض جلالته قبولها واقترح عليه ، كما أخبرنى رفعته ، أن يعهد بالكثير من عمله إلى زملائه الوزراء . وقد سحب محمد محمود باشا استقالته ، لكن من المؤكد أنه فى الوقت الحاضر ليس فى حالة صحية تمكنه من تحمل أعباء الدولة . . .

« هناك ادراك سائد بأن محمود باشا لن يمكنه أن يستمر طويلا فى عمله ، وقد فتح هذا الباب على مصراعية للمضاربات والدسائس بشأن من يخلفه . وحتى وقت قريب كان الدكتور أحمدَ ماهر باشا هو المرشح المفضل ، لأن محمود باشا كان يؤيده بقوة ، كما أن الملك فاروق تقبل الفكرة حتى يتجنب ، فيما يبدو ، أية مشاكل دستورية . لكن الخلاف الذى يؤسف له على الإعانة المقترحة لشركة بواخر البوستة الفرعونية قد أضعف مركز الدكتور أحمد ماهر[١] . . . ، ويقال ، وإن كنت لا أدرى مبلغ صدق ما يقال ، ان موقف الملك فاروق تجاه الباشا قد تأثر بموضوع هذه الإعانة ، وان جلالته لم يعد الآن موافقا على إسناد رئاسة الوزارة إليه . وعلى ذلك فالرأى الشائع الآن هو أن على ماهر هو مختار السراى ليخلف محمود باشا .

« لم يسترجع على ماهر باشا حتى الان ما كان له من نفوذ عند الملك فاروق ، ومن الممكن أن يرى جلالته بثاقب رأيه خروجه من القصر لرياسة مجلس الوزراء حيث لا يطول بقاؤه فى هذا المنصب . وتسرى الإشاعات أيضا بأن جلالته يميل إلى قيام حكومة تمثل مختلف الأحزاب بما فيها الوفد باستثناء النحاس باشا ومكرم باشا اللذين ظل غاضبا عليهما . ويبدو أن الفكرة أن يحاول على ماهر باشا أن يضم إلى وزارة من جميع الأحزاب وفديين معينين ، مثل عبد السلام فهمى جمعه باشا ، وزير التجارة فى وزارة الوفد الأخيرة ، ويوسف الجندى أفندى ، وكيل وزارة الداخلية السابق . . .

« إذا اتضح عظم المصاعب التى تعترض تعيين على ماهر باشا أو أحمد ماهر باشا لرئاسة الوزارة فهناك رأى بأن السراى قد تلجأ إلى تعيين رئيس وزراء دمية مثل عبد الفتاح يحيى باشا أو محمود خليل بك[٢] »

---

(١) كان الدكتور أحمد ماهر باشا وزير المالية قد عرض منح الشركة إعانة مالية واعترض بعض الوزراء على ذلك على أساس أن الشركة إنجليزية فعلا ومصرية اسما لذلك لا تستحق أن تعاونها المالية المصرية . وقد تأيد ذلك حين فحص وزير التجارة والصناعة الموضوع ، وحين تمسك أحمد ماهر بمنح الإعانة قدم ذلك الوزير استقالته فأوقف الموضوع . انظر محمد حسين هيكل ، المرجع المذكور ص ١٥٠ ـ ١٥٢

(٢) Lampson to Halifax, No. 871, 13 July 1939, F. O. 407/223, pp. 1, 2.

حين قدم محمد محمود استقالته فى يوليو ، إذن ، وجدت السراى نفسها فى ورطة خرجت منها برفض الاستقالة ، فالشخص الذى كان عليه الاختيار ليخلف محمد محمود ـ أحمد ماهر ـ أحاطت باسمه صعوبات تحول دون تعيينه ، والشخص الذى يسعى إلى الرئاسة ـ على ماهر ـ لم يكن قد استرد بعد من نفوذه لدى الملك قدرا يوصله إلى رئاسة الوزارة ، وإن يكن قد استرد من النفوذ والسلطة فى رئاسة الديوان القدر الذى يدفع به محمد محمود فى طريق الاستقالة .

***

تمكن على ماهر من إخراج البندارى من السراى فى أوائل أبريل ١٩٣٩ ، ومنذئذ وهو يعمل جاهدا على استرداد نفوذه لدى الملك . كان موقفه ضعيفا فى أول الأمر ، لذلك عمل على تحسين علاقاته مع محمد محمود ، وحتى مع الوفد ، ليكسب وقتا يسترد فيه أنفاسه . وحين استرد قدرا من نفوذه لدى الملك عاد إلى سياسته القديمة فى مضايقته محمد محمود ووضع العقبات أمامه للتخلص منه . إن بصمات على ماهر واضحة فيما يرويه الدكتور محمد حسين هيكل من رفض السراى السماح لمحمد محمود بالسفر إلى أوروبا فى صيف ١٩٣٩ للاستجمام والاستشفاء ، رغم حاجته الشديدة إلى ذلك[١] . ذلك الرفض يخدم أغراض على ماهر ، فهو من جهة أحرج محمد محمود وأرهقه وهو يعرف عن سوء حالته الصحية ، وهو من جهة أخرى استبق محمد محمود فى مصر لأن سفره سيطيل عمر الوزارة ، فالمسافر لايستقيل .

لكن يبدو أن صحة محمد محمود دفعته إلى الاستقالة بأسرع مما قدر على ماهر ، وقبل أن يستكمل الشطر الآخر من خطته ، وهو استرداد نفوذه السابق لدى فاروق لذلك كان على رئيس الوزراء أن يسترد استقالته وينتظر فترة أخرى . وحين قدمها بعد ذلك فى ١٢ أغسطس ، قبلت وكلف على ماهر بتأليف وزارته الثانية .

اختلفت الآراء فى استقالة محمد محمود الثانية ، فقال الدكتور هيكل إنه علم أن كبير الأمناء « جاء إلى فندق وندسور حيث كان ينزل محمد (باشا) ، وأن رئيس الوزراء طلب إليه أن يبلغ الملك استقالته لأنه علم أن على (باشا) ماهر يتصل بأشخاص يعرض عليهم الاشتراك معه فى وزارة جديدة » . وقال رجال القصر أن الملك أوفد كبير الأمناء يطلب إليه أن يستقيل حرصا على صحته[٢]

---

(١) محمد حسين هيكل ، المرجع المذكور ، ص ١٦١ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

أما مستر بتمان ، الوزير الوزير المفوض فى السفارة البريطانية والقائم بعمل لامبسون حينئذ ، فيقول إن محمد محمود قدم استقالته إلى الملك راجيا قبولها « على أساس أن حالته الصحية تمنعه من الاستمرار فى العمل أكثر من ذلك . وكان معروفا من وقت مضى أن رئيس الوزراء كان رجلا عليلا ، ولكن قرار استقالته يبدو أنه قد اتخذ فجأة ، مما أثار الإشاعات المعتادة من أنه وراء الاستقالة أكثر مما يبدو فى الظاهر . لكننى على ثقه أن تلك الإشاعات لا أساس لها من الصحة . فعندما زرت رفعته بعد مقابلته الأخيرة للملك مباشرة قال لى أنه وجد أن البقاء فى اجتماعات مجلس الوزراء حتى لمدة ربع ساعة يكلفه جهدا يفوق احتماله ، لذلك لم يكن يستطيع أن يستمر فى العمل أكثر من ذلك ، وقرر أن يأخذ الراحة الطويلة التى أصر أطباؤه أن يأخذها[١] . »

هناك شواهد تؤيد وجهة نظر بتمان فى سبب استقالة محمد محمود ، فقد كانت حالته الصحية سيئة بالفعل ، وسبق أن قدم استقالته بسببها فى ٦ يوليو كما رأينا . يضاف إلى ذلك أنه سافر بعد الاستقالة مباشرة للاستجمام فى مرسى مطروح ، وكان الأطباء قد منعوا أن يشغل ذهنه بأى أمر ذى بال حرصا على صحته ، كما إنه قال لأعضاء حزبه أنه يرحب بعلى ماهر رئيسا للوزارة ، ويوافق تمام الموافقة على أن يشترك الأحرار الدستوريون معه ، بل وعهد إلى الدكتور أحمد ماهر باشا ليقوم مقامه فى مفاوضات تأليف الوزارة الجديدة[٢] .

تلك كانت الولادة العسرة لوزارة على ماهر الثانية . تعسرت فى وصولها إليه واحتاجت إلى استرضاء الحكومة البريطانية فى لندن حتى رضيت ، واسترضاء السفير البريطانى فى القاهرة حتى رضى بتمنع وتحفظ ، واسترضاء الملك فاروق حتى أعاد رئيس ديوانه إلى ما كان له من حظوة لديه . بل إنها تعسرت فى تأليفها الذى استغرق ستة أيام حتى تم فى ١٨ أغسطس بعد مفاوضات ومساومات انتهت باشتراك السعديين فى الوزارة ورفض الأحرار الدستوريين الاشتراك فيها[٣] .

يهمنا من ذلك موقف السفير البريطانى من على ماهر . وقد أشرنا إلى أنه استجاب إلى محاولات على ماهر تحسين العلاقات معه فى تحفظ وارتياب . كان لهذا التحفظ والارتياب أثره فى علاقات الرجلين وكان من عوامل سقوط وزارة على ماهر فى يونيو ١٩٤٠ .

(١) Bateman to Halifax, No. 1060, 25 August 1939, F. O. 407/223, p. 93 (Document No. 3)

(٢) محمد حسين هيكل ، المرجع المذكور ، ص ١٦٣ ـ ١٦٥ .

(٣) المرجعين أعلاه .

وزارة على ماهر الثانية :

تتبادر إلى الذهن عند التعرض لموضوع تلك الوزارة عدة أسئلة :

ما هى الظروف التى تشكلت فيها الوزارة ، وحكمت بالتالى تشكيلها ؟

ما هو تشكيل تلك الوزارة ، وما هى القوى التى تعتمد على تأييدها للبقاء فى الحكم ؟

ما هى الأهداف التى تسعى الوزارة إلى تحقيقها ، والمشاكل التى واجهتها ؟

ما هى وسائلها لتحقيق الأهداف وحل المشاكل ، وماهو الإطار الذى يدور فيه هذا النشاط ؟

وأخيرا ما هى علاقتها بالجانب البريطانى ؟

سنعرض الانطباع الذى تكون لدى الجانب البريطانى فى أوائل أيام الوزارة ، ثم نناقش ما يحتاج منه إلى المناقشة ، ونخلص إلى ما يستقر عليه الرأى .

حين تشكلت الوزارة كان لامبسون يقضى أجازته فى بريطانيا ، ويقوم بعمله مستر تشارلى هارولد بتان الوزير المفوض بالسفارة . وقد كتب إلى وزير الخارجية عن تشكيلها يقول :

٢ ـ عهد إلى على ماهر باشا بتشكيل الوزارة الجديدة كما كان الجميع يتوقعون ـ لكن المهمة لم تكن سهلة ، فقد توقفت الإدارة الحكومية مدة أسبوع كامل بينما كان رئيس الوزراء الجديد ـ الذى تجاهل الوفد تجاهلا تاما ـ قد ترك السعديين والأحرار الدستوريين يتصارعون على مراكز الوزراء مع يقينهم التام بأنهم إذا لم يقبلوا شروطه فقد يستغنى عن تأييدهم له ويشكل وزارة ممن يرشحهم هو نفسه . ومما يتمشى مع تصرفات الوفد فى هذه الأيام أنه فى اليوم التالى لاستقالة محمد محمود باشا نشرت صحفهم زعما طائشا بأن على ماهر باشا قد استشار السفارة قبل تقديم قائمة مرشحيه للملك . . . وفى يوم ٢٣ أغسطس (ذكرى وفاة زغلول) أضاف النحاس نصيبه فى الحملة وذلك فى إحدى شطحاته الخطابية باتهام بريطانيا العظمى أنها تنشب مخالبها فى ثروة مصر ، وتعاون وزراء دمى لتتمكن من سلب أقوات الفلاحين وأجور الصناع . وفى هذا الخطاب وصف على ماهر بأنه (رجل البريطانيين القوى الذى تعهد بأن يعطيهم كل ما يريدون) . وفى نفس الوقت نشرت جريدة الوفد المسائية تصريحا مؤداه أنه على الرغم من كل ما قاسته مصر على أيدى بريطانيا فإن الوفد لن يخذلها فى ساعة شدتها ، وأنه إذا نشبت الحرب يمكن لبريطانيا أن تعتمد على كل مساعدة ممكنة من الوفد الذى لن ينتهز الفرصة ليطعنها من الخلف . ويبدو أن الحقيقة هى أن النحاس باشا لا يعرف تماما أين يقف فى الوقت الحاضر . . .

٣ ـ أثناء اختيار الأفراد الذين تتشكل منهم الوزارة كان من الطبيعي أن يطالب كل من الأحرار الدستوريين والسعديين بعدد من الوزراء يتناسب مع عدد مقاعدهم فى مجلس النواب، وهو ٩٩ ، ٨٤ بنفس الترتيب فى مجلس عدد أعضائه جميعا ٢٦٣ . لكن يبدو أن على ماهر باشا أوضح من أول الأمر أنه لن يعطى كل حزب أكثر من أربعة مراكز، وأنه سيحتفظ بالمراكز الرئيسية لنفسه ولمرشحيه، وأنه اعتزم أن تكون له الأغلبية حتى لو أدى الأمر إلى زيادة العدد الإجمالى للوزراء. وقد كاد يتم الوصول إلى اتفاق رغم أن الحزبين لم يستسيغا هذه المقترحات، لكنه انهار نتيجة إصرار على ماهر باشا على اختيار عبد القوى أحمد بك ـ وزير الأشغال العمومية المنتظر ـ على أساس أنه من الأحرار الدستوريين. وقد تبرأ منه الحزب وانسحب من المفاوضات، رغم نصيحة محمد محمود باشا، تاركا رئيس الوزراء والسعديين يسوون الأمر فيما بينهم...

٤ ـ وتعتبر الوزرة الجديدة بوجه عام وزارة قوية، على أساس أنه يرأسها رجل على جانب عظيم من الهمة والنشاط، كما أن بقية الوزراء يعرفون ما يريدون، إما لخبرتهم الإدارية الطويلة أو لأنهم فنيون يتولون أعمالهم التى تخصصوا فيها. لكنها ربما كانت تحمل بذور ضعفها لنفس السبب، فحتى الآن لم تكن الوزارات المصرية تضم أكثر من اثنين أو ثلاثة من الرجال ذوى المقدرة البارزة، ومع هذا فقد كان يصعب تجنب الصدام بين الشخصيات. ولما كانت وزارة على ماهر تضم تجميعة كفاءات فقد يجد من الصعوبة بمكان أن يحتفظ بوزرائه متحدين، خاصة وقد تولى هو نفسه وزارتين (الداخلية والخارجية)...

٥ ـ أما تعيين صالح حرب باشا وزيرا للدفاع فقد أثار مخاوفى، نظرا لأهمية وجود وزير مناسب يشغل هذا المنصب الحيوى فى ظروف التوتر الدولى الحالى. فهو واحد من المصريين الذين هربوا وانضموا إلى السنوسى أثناء الحرب، وكان حينئذ يعمل فى خفر السواحل. وحين طرح اسمه لأول مرة كنت أميل إلى تحذير رئيس الوزراء من تعيينه، وبخاصة لأننى كنت واثقا أن هذا التعيين سوف يستلزم تعيين عزيز المصرى باشا رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش المصرى. ورغم أن عزيز المصرى باشا مصرى الجنسية فإنه عمليا قد أمضى كل مدة خدمته العسكرية فى الجيش التركى. ومع أنه يعتبر واسع الاطلاع فى الشئون العسكرية، فإنى أصبحت أميل إلى عدم إقامة أى وزن لحكمه على الأمور (إن لم أقل لسلامة عقله) منذ أن حاول جاهدا من عدة أشهر مضت، أن يثبت لى أن الألمان لم يهزموا فى معركة المارن. وزيادة على ذلك فقد كان لدى من الأسباب ما يدعونى إلى الإعتقاد بأن تعيينه سوف لا يقابل بالرضاء التام سواء فى الجيش المصرى أو فى البعثة العسكرية البريطانية. والجمع فى وزارة الدفاع بين هارب سابق وبين شخص

أعتبره ألمانى النزعة لا يبدو أمرا مثاليا . لكن تحديثا جرى بينى وبين الأميرال سير ج . ويلز مدير الموانىء والمنائر ، الذى عمل فى اتصال وثيق مع **صالح حرب باشا** ، وقد أبدى فيه رأيا طيبا . بعد هذا الحديث رجحت لدى كفة السكوت ، خاصة وأنه كان معروفا أن الملك وعلى ماهر باشا قد تأثرا إلى حد كبير بمعلومات هذين المرشحين عن الصحراء الغربية . وفى لقائى الأول مع رئيس الوزراء ، بعد أن تسلمت الوزارة مقاليد الأمور ، ذكرت مخاوفى فيما يختص بعزيز المصرى باشا . وقد زالت مخاوفى حين أكد لى أنه إذا اتضح عمليا أنه لا يصلح للمنصب الذى يشغله فإنه سوف ينحى عن وظيفته . وقد رأيت حتى الآن من الوزارة الجديدة ما يكفى لكى أدرك أنه سوف لا تتخذ أية قرارات فى **السياسة العسكرية** دون مشورة وزير الأوقاف - عبد الرحمن عزام بك - الذى استدعى من أنقره ليتولى منصبه الجديد . إن معرفته بليبيا ، التى حارب فيها الإيطاليين لسنوات عدة ، هى معرفة لا يباريه فيها أحد . وهو صديق شخصى لى منذ عدة سنوات ، ولى فيه ثقة تامة .

٦ - ويبين كتاب رئيس الوزراء المرفوع إلى الملك بقبول تشكيل الوزارة موجزا لسياسة الحكومة الجديدة . . . الجدير بالملاحظة هو الإشارة الخاصة إلى ضرورة الوحدة الوطنية وتقليل النفقات والخطوات التى ينبغى اتخاذها لرفع مستوى معيشة الفلاحين . . . إن الحديث عن الوحدة الوطنية يمكن ، طبعا ، صرف النظر عنه فى الحال باعتبار أنه لا قيمة حقيقية له ، فمن المعترف به أنه يستحيل تحقيقها . لكن هذا لا يستتبعه بالضرورة أن العبارة لا أهمية لها ، بل إنه على العكس من ذلك ، **فمن حديثى مع جلالته (الذى كتبت عنه فى برقيتى رقم ٤٥٨) قد تأكدت أنها تعنى أن على ماهر باشا ، بمساندة الملك ، ، يعتزم أن يدخل فى معركة مع الوفد** ، وأن يقضى - إذا أمكن - قضاء نهائيا على سيطرته على الجماهير على أساس من إنجازاته . واختفاء الوفد الفعلى من على المسرح السياسى سيساعد على إزالة أحد عناصر الأنقسام ، ومن هنا كان تصميمه على حق الفلاحين فى الاهتمام السريع . وقد لمح لى جلالته بوجه عام فى ٢٠ أغسطس أن هذا العمل فى الحقيقة أحد أهداف الوزارة الجديدة . وقد قال الملك أنه بينما لا تروق له الدكتاتوريات الأوربية ، فإنه من المستحيل القول بأن الديمقراطيات تحظى بالفضائل كلها . هناك بعض الخير فى كل من النظامين ، وفى وقت عصيب كالوقت الحالى من الخير لمصر التخلى عن بعض نواحى العمل الديمقراطى التى ثبت عدم فائدتها أو عدم إمكان تطبيقها ، وأن يستبدل بها ما يمكن أن يؤدى إلى دفعة إلى الأمام . إن البرلمان (لا شك أن جلالته يقصد بذلك مجلس الشيوخ ، ذى الأغلبية الوفدية) قد أصبح لا يزيد على جمعية مناظرات بها ميل واضح لإقامة العقبات ، وكثير من الموظفين الدائمين لا يعملون شيئا سوى تقاضى مرتباتهم . وقد صمم على ماهر باشا على أن يعطهم جرعة

من شرابه وذلك بدفعهم جميعا إلى بذل جهد أشد وأكثر فعالية ، فالحاجة ملحة والوقت يمر والسيطرة على الأمور عند القمة مطلوبة أكثر ما تكون فى هذا الوقت . إن الوزارة المستقيلة ، رغم أنها كانت تستحق الإعجاب فى نواح كثيرة ، كانت متراخية إلى حد كبير ، **فمالية البلاد كانت مرتبكة** ، وحان الوقت لكى يقبض على ناصية الأمور رجل نشط خلاق وذى قدرة على العمل الشاق . . إن ما يتضح أنه لازم بسرعة لمصلحة البلاد ينبغى عمله بدون تلكؤ . **لكن جلالته طلب منى ألا أصدق الإشاعات التى ستثار بأن هناك دكتاتورية فى طريق التكوين** ، فسيكون أمام البرلمان فرص كثيرة حين يعود إلى الانعقاد ، لكن على الأعضاء أن يتذكروا أن الوقت الذى تحت تصرفهم ليس بدون حدود . على أية حال يمكن أن أطمئن إلى **أن على ماهر باشا مقتنع بضرورة العمل بتعاون قلبى مع السفارة ـ وبخاصة فى أمور الدفاع** ، وأنه مصمم على ذلك . وقبل ذلك فى نفس اليوم عبر لى رئيس الوزراء شخصيا عن مشاعر مماثلة . وإذا حكمنا بالمحادثات اليومية التى دارت بينى وبينه منذ تولى الوزارة يمكن أن أقول إنه مخلص فى ذلك ، فالكثير من متطلبات دفاعنا قد تم إنجازه بطريقة مرضية فى ساعات قليلة ، والاجتماعات مع ممثلى الأسلحة تركت انطباعا طيبا .

٧ ـ يبقى بعد ذلك بحث احتمالات المستقبل . لقد بدأت الوزارة الجديدة عملها بعدد من التغييرات الشاملة فى نظام الموظفين ، بعضها مضطرب بشكل يثير القلق ، وبعضها يجافى الحكمة . سأكتب فى ذلك بتفصيل أكثر حينما تكتمل التغييرات ، لكن حتى يتم ذلك يمكن أن أقول بحق أن معظم المفكرين تدركهم الحيرة حين يحاولون أن يتبينوا جدوى التخلص من شخص فى مثل **مستوى أمين عثمان باشا** . تلك حركة من القصر بلا جدال ، وفى مقابلتى الأولى لرئيس الوزراء لم أترك له مجالا للشك فى أنى أرى أن هذا عمل طائش . مثل هذه الأعمال تخلق بسهولة وبلا ضرورة جبهة من المعارضة داخل البرلمان وخارجه ستسبب للوزارة متاعب جسيمة فى الخريف . ومن الواضح أن اتخاذ مجلس الشيوخ جانب المعارضة وموقف مجلس النواب المشكوك فيه يجعلان رئيس الوزراء ـ إذا أراد أن يكسب الشعور العام ـ يعتمد على ما تكسبه إنجازاته الفعلية خلال الشهور الثلاثة القادمة من رضاء الناس . . . »

وقد ذكر بتمان فى خطابه بعض الوزراء الآخرين غير صالح حرب وعبد الرحمن عزام . فأشار إلى مقدرة عبد السلام الشاذلى باشا وزير الشئون الاجتماعية وأن رئيس الوزراء يأمل عن طريقه فى تحقيق جانب كبير من برنامجه لتحسين حال الفلاحين . وأشار إلى فنيين آخرين تولوا وزارات تتفق مع اختصاصهم : مثل عبد القوى أحمد بك وزير الأشغال العمومية ، ومحمود توفيق الحفناوى بك وزير الزراعة . أما إبراهيم

عبد الهادى ومحمد على علوية باشا فقد عينا وزيرى دولة للشئون البرلمانية للدفاع عن سياسة الحكومة فى مجلسى البرلمان[1] .

إن القوى التى تعتمد عليها الوزارة ، وظروف تشكيلها ، هى التى حكمت ذلك التشكيل .

حين تشكلت الوزارة كان على ماهر قد فقد نفوذه على فاروق ، ثم عمل جاهدا لاسترداد هذا النفوذ أو جانب منه ، وحقق فى ذلك نجاحا هو الذى أوصله إلى رئاسة الوزارة . لذلك كان من الطبيعى أن يحرص على ماهر فى تشكيل الوزارة ورسم سياستها على إرضاء الملك لتثبيت ما استرد من نفوذ واستدامته . وسنعود إلى تناول هذا الموضوع .

وفى نفس الوقت كان على ماهر حريصا على إرضاء الجانب البريطانى وكسب تأييده . وقد رأينا الجهد الذى بذله فى لندن وفى القاهرة لتنقية جو العلاقات بينهما . ويكفى دليلا على نجاحه أن السفير البريطانى حين عاد من أجازته فى أول سبتمبر كان يحمل له خطابا بالتأييد من الحكومة البريطانية بمناسبة توليه منصبه[2] . ولما كانت نذر الحرب الوشيكة واضحة فى الأفق عندما تولى الوزارة فإن إرضاء الجانب البريطانى كان يعنى تنفيذ معاهدة التحالف وتقبل التزامتها بما يرضيه ، وتنفيذ مطالبه فيما يختص بأمور الدفاع . ويشهد بتان فى خطابه أن على ماهر مخلص فى تعبيره عن استعداده للعمل فى تعاون قلبى مع السفارة ، وبخاصة فى أمور الدفاع . كما أن على ماهر وعده بالتخلص من عزيز المصرى لو ثبت عدم صلاحيته لمنصب رئيس الأركان .

جاءت وزارة على ماهر بعد أن تزايد ضعف وزارة محمد محمود وآذنت بالسقوط ، وتزايدت شعبية الوفد فى البلاد . ولما كانت نذر الحرب واضحة فقد كان الوضع الطبيعى حتى بمقاييس السياسة المصرية فى الفترات السابقة ، هو أن تخلف وزارة محايدة وزارة محمد محمود لتجرى انتخابات يتولى بعدها الوفد الحكم ، لذلك فوزارة على ماهر حينئذ هى البديل السيىء لوزارة الوفد . لذلك ، ولموقف كل من على ماهر والملك من الوفد ، اتخذت وزارة على ماهر سياسة العداء للوفد . وكانت سياسة العداء للوفد

---

(١) Bateman to Halifax, No. 1060, 25 August 1939, F. O. 407/223, pp. 93-96. (Dacument No 3)

(٢) Evans, op. cit., p. 109

واقتراب الحرب تعنى تشكيل وزارة قوية ذات برنامج يحظى بتأييد الشعب . وسنعرض لذلك بتفصيل .

يضاف إلى ذلك أن **المسألة الفلسطينية** كانت حينئذ الشغل الشاغل للبلاد العربية ، ومنها مصر ، ولبريطانيا . وكان على ماهر وهو فى رئاسة الديوان يدفع فاروق إلى انتهاج سياسة إسلامية حتى تشغل مصر ، بعد استقلالها ، وضعها الطبيعى فى العالمين العربى والإسلامى . وكان ذلك يعنى الاهتمام بالمسألة الفلسطينية . وكان على ماهر هو الذى مثل مصر فى مؤتمر المائدة المستديرة الذى عقد فى لندن عام ١٩٣٩ كما أشرنا . وقد اصطحب معه مستشارا هو عبد الرحمن عزام بك . لذلك كان منتظرا أن يبرز ذلك الاتجاه سواء فى تشكيل الوزارة أو فى سياستها وقد ضمت الوزارة ثلاثة من المهتمين بالقضايا العربية هم محمد على علوبة باشا ومحمد صالح حرب باشا وعبد الرحمن عزام بك .

هذا عن الظروف المحيطة بتشكيل الوزارة . أما عن القوى التى تعتمد عليها فإن على ماهر لم يكن له حزب يعتمد على تأييده ، لذلك فإن **اعتماده الأساسى كان على الملك فى المقام الأول** ، ثم على ما يمكن الحصول عليه من تأييد الأحزاب ، وعلى تأييد المستقلين فى البرلمان . والحصول على تأييد المستقلين يكفله تأييد السراى إلى حد كبير ، لما يمكن أن تمارسه من ضغط عليهم ، وبخاصة التهديد بحل البرلمان . وهكذا نعود ثانية الى تأييد الملك كعامل أساسى . وتأييد الملك كان يعنى فى المقام الأول ضمن ما يعنى ، استبعاد الوفد . هذا بالإضافة إلى أن الوفد نفسه كانت سياسته عدم الموافقة على أية وزارة إلا إذا كانت وزارة وفدية ، أو وزارة محايدة لإجراء انتخابات تأتى بالوفد ، بطبيعة الحال ، إلى الحكم . ولم تكن تلك هى وزارة على ماهر . لهذا فإن على ماهر عند تشكيل الوزارة تجاهل الوفد تجاهلا تاما . كما يقول بتمان .

ويغلب أن سياسة على ماهر كانت ترمى أيضا إلى **استبعاد الأحرار الدستوريين** . فعلى ماهر ، بمناوراته ومضايقاته وهو فى رئاسة الديوان ، كان العامل الأساسى فى دفع محمد محمود إلى الاستقالة ليحل محله . ولا شك أن الأحرار كانوا سيحفظون له هذه اليد السيئة . لذلك لم يكن يأمن معاكساتهم لو اشتركوا فى الوزارة ، بل ربما محاولة تخريبها من الداخل . والوزارات القومية التى شارك فيها الوفد تقدم أمثلة لإمكان حدوث ذلك ، نقصد بذلك وزارة النحاس عام ١٩٢٨ . لهذا السبب طالت ، كما يقول بتمان ، المفاوضات لتشكيل الوزارة وأخذ على ماهر يضع شروطا ويتقدم بترشيحات يتعذر على الدستوريين قبولها : مثل ترشيح أحمد خشبه باشا لوزارة الصحة بدلا من وزارة العدل التى كان يشغلها فى الوزارة المستقلة ورغم أنه من رجال القانون ، وترشيح عبد القوى أحمد بك لوزارة الأشغال العمومية واحتسابه من العدد الذى يخصصه للدستوريين رغم أنهم

رفضوا اعتباره منهم . وهكذا دفعهم فى النهاية إلى تقرير عدم الاشتراك فى الوزارة . ويبدو أنه كان قد رسم **خطته على اشراك السعديين فقط** . ووصل معهم فعلا إلى اتفاق على ذلك ، لأنه رغم أن الدستوريين والسعديين اتفقوا على اتخاذ سياسة موحدة فى موضوع الاشتراك فى الوزارة أو عدم الاشتراك فيها فبمجرد أن قرر الدستوريون عدم الاشتراك فى الوزارة شكل على ماهر وزارته ، وأعطى السعديين خمسة مناصب بدلا من أربع[1] . وهكذا اكتفى على ماهر فى البرلمان بضمان تأييد السعديين وما يمكن الحصول عليه من أصوات المستقلين . تلك بلا جدال نقطة ضعف فى وزارة على ماهر ، ويغلب أنها كانت من أسباب عدم قبول استقالة محمد محمود فى ٦ يوليو ، حتى لا يكون على ماهر مضطرا إلى مواجهة البرلمان فى أيام وزارته الأولى ، وتأجلت بذلك الاستقالة وتشكيل الوزارة إلى أغسطس ، حتى يفيد على ماهر من فرصة العطلة البرلمانية لدعم مركز وزارته .

وهكذا ، كون على ماهر وزارته من المستقلين والسعديين ، واعتمد **أساسا على تأييد الملك ، وسعى إلى تأييد الجانب البريطانى ، وحصل عليه** . وكون وزارة قوية ذات برنامج إصلاحى ، اتجهت إلى إرضاء الملك ومناوأة الوفد . وقد استبقينا النقاط الأخيرة لمناقشة أكثر تفصيلا .

تلك النقاط تمثل حلقات متصلة : فارضاء الملك حينئذ يعنى ، ضمن ما يعنى ، مناوأة الوفد . ومناوأة الوفد تستدعى قيام وزارة قوية تنفذ برنامجا جادا للإصلاح ، وبخاصة **الإصلاح الاجتماعى** ، وبذلك ، كما يقول بتمان ، تنتزع من الوفد سيطرته على الجماهير على أساس من إنجازاتها . لهذا ركز برنامج الوزارة الذى أوضحه على ماهر فى خطابه إلى الملك على العناية بالفلاح وأنشئت لأول مرة وزارة للشئون الاجتماعية . ذلك أنه كانت توجد حينئذ آراء بأن الوفد ركز كل جهوده فى القضية الوطنية ، ولم يكون لنفسه برنامجا شاملا للإصلاح ، بحيث أصبح بعد معاهدة ١٩٣٦ وقد استنفد الغرض من وجوده . ووجدت فترة وزارته الأخيرة فكرة أن حكم الوفد يتميز بالفساد وبنقص الكفاءة الإدارية . عبر عن ذلك لامبسون فى كثير من تقاريره أيام تلك الوزارة .

هى إذن خطة تم الاتفاق عليها بين على ماهر والملك للقضاء على الوفد كحزب شعبى يكاد يحتكر تأييد الجماهير . ويغلب أنها هى الخطة التى أقنع فاروق على أساسها بإسناد

---

(١) محمد حسين هيكل ، المرجع المذكور ، ص ١٦٣ ـ ١٦٦ .

الوزارة إليه ، وهى أخيرا تتفق مع ما يحـاول على ماهر أن يكونه لنفسـه من شـهرة من أيام وزارته الأولى بأنه رئيس وزراء كفء نشـط ذو قدرة خـلاقة وقادر على دفع الأداة الحكومية إلى العمل والإنتاج .

النقطة الأخيرة الواضحة أيضا فى خـطاب بتمان هى نقـطة السـلطة ، والإطـار الذى تزاول فيه الوزارة شئون الحكم . ذلك أن فاروق كان قد تخلص لتوه من البندارى ، وإن لم يكن قد تخلص من تأثيره ومن أفكاره المتشبعة بالاتجـاهات الفـاشية ، تلك الاتجـاهات التى لم تكن ، على أية حال ، غريبة عن روح العصر فى مصر ، فقد كانت هى الاتجاهات والمبادىء التى قامت على أساسها عظمة دولتين ، كانتا لا تزالان عظيمتين ، بل ومتفوقتين فى مواجهة معسكر الديمقـراطية المتخـاذل . تلك الاتجـاهات هى التى قسـمت القصر أيام وجود البندارى إلى **معسكر الفاشية ومعسكر الديمقراطية** الذى يمثله على ماهر[1] . وقد انتهت المعـركة بين المعسكرين بانتصـار على ماهر ، وان لم تنته آثار الفـاشية فى القصر ، ولا تأثيرها على فاروق . ولم يكن وقوف على ماهر إلى جـانب الديمقـراطية عن حـب أصيل لها ، فقد كان طبعه الأوتوقراطـى أميل إلى الدكتاتورية ، بل لأن مصـلحته لم تكن إلى جانب قيام فاشية فعلية ، كما أن مصـلحته كانت تتعـارض مع قيام ديمقـراطية حقيقية يستأثر فيها الوفد بالسلطة . وهكذا كان مما يتفق مع اتجاهات على ماهر ومما يرضى فاروق أن يبقى البرلمان قائما ، وأن يعين وزيرا دولة للشـئون البرلمانية هما محمد على علوبة باشـا وإبراهيم عبد الهـادى ، كل ذلك كما يقـول فاروق فى حـدود « السـيطرة على الأمور عند القمة وفى حدود إن من الخير لمصر التخلى عن بعض نواحى العمل الديمقراطى التى ثبت عدم فائدتها أو عدم إمكانية تطبيقهـا » . وفى حـدود أن « على الأعضـاء أن يتذكروا أن الوقت الذى تحت تصرفهم ليس بدون حـدود وأن « ما يتضـح أنه لازم بسرعة لمصـلحة البلاد ينبغـى عمله بدون تلكؤ » . أى أن الإطــار هو **دكتاتورية مغـلفة بغــلاف ديمقـراطى** ، يجلس على القمة فيهـا على ماهر لينفــذ ما تسـتقر عليه السراى . هى إذن دكتاتورية السراى . ولعل مما يوضـح ذلك فى الفـترة المبكرة فى حياة الوزارة هو فصـل **أمين عثمان ، الوسيط بين السفارة البريطانية والوفد** ، والذى كان محمد محمود فى فترة مرضـه فى يوليو يفكر فى تعـيينه وكيلا فى رئاسـة الوزراء ليقـوم عنه بتصريف الأمور الروتينية للوزارة ، ولم ينجـح فى ذلك لما يكنه فاروق من كراهية لأمين عثمان . هى إذن ،

---

(١) عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ، ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ .

كما يقول بتمان بحق ، حركة من السراى ، وليست من على ماهر ، الذى يغلب أنه كان يتجنب صداما خطيرا كهذا مع السفارة فى أيام وزارته الأولى لو ترك الأمر له .

ولهذا فإن الوفد ، على إدراك منه بطبيعة نظام الحكم القادم ، وبخطورة الموقف الدولى ، قد حسم موقفه فى الحال ، فصفق الباب بعنف فى وجه على ماهر ، وفتحه - كما يوضح بتمان - فى وجه الجانب البريطانى . والوفد فى ذلك كان مدركا أن قيام الحرب سيدفع بريطانيا ، إن عاجلا أو آجلا ، إلى الضغط لإسناد الحكم إلى الحزب الشعبى الذى يمكنه وحده أن يكتل المصريين إلى جانب التحالف المصرى البريطانى وإلى جانب الديمقراطية . **وهكذا مهد الوفد لتدخل بريطانيا لإسناد الحكم إليه فى ٤ فبراير ١٩٤٢ .**

الفصل السادس

حين نتعرض لسياسة عَلى ماهر فى وزارته، ولعلاقاته بالجانب البريطانى، ينبغى أن يكون فى بالنا تلك النقاط التى اتضحت لنا: موقف التحفظ الذى اتخذه السفير البريطانى من على ماهر، ومخاوفه من النفوذ الفاشى فى السراى، واتجاهاتها المحورية، وقيام دكتاتورية السراى. هذه النقاط تجسم لنا المشكلتين الأساسيتين اللتين واجهتا على ماهر وأثرتا فى الطريقة التى واجه بها غيرهما من مشاكل الحكم، هاتان المشكلتان هما **المشكلة الخارجية**، أو علاقاته بالجانب البريطانى فى ظروف قيام الحرب، **والمشكلة الداخلية، أو المشكلة الدستورية**.

سنتعرض للمشكلة الأولى حين نتناول موضوع **قيام الحرب** والعلاقات المصرية البريطانية. أما المشكلة الثانية فترتبت على الأوضاع التى كانت قائمة حين شكل على ماهر وزارته، وعلى طبيعة تكوين تلك الوزارة.

كان الوضع **فى البرلمان** كالآتى: فى مجلس الشيوخ كان الوفد يحظى بما يقرب من نصف الأعضاء مما كفل لمعارضته للوزارة به قوة فعالة. أما مجلس النواب الذى جرت انتخاباته فى مارس ١٩٣٨ فلم يكن للوفد به سوى ١٢ مقعدا بينما أحرز الدستوريون ٩٩ مقعدا والسعديون ٨٤ مقعدا، والباقون من المستقلين. وكانت العلاقات بين الوفد وعلى ماهر يشوبها العداء. ولم يتحول الوفد عن موقفه هذا حتى بعد أن أخذ على ماهر، حين تبين ضعف موقفه، يتقرب إلى الوفد. أما الأحرار الدستوريون فلم ينسوا مناورات على ماهر رئيس الديوان ومعاكساته أيام وزارة محمد محمود، لذلك فرغم أن موقفهم المعلن من البداية كان التعاون مع الوزارة، إلا أنهم اتخذوا بوجه عام موقف المعارضة من وزارته وأخذ محمد محمود يسعى لإسقاطها، بل إنه سعى إلى التقارب مع الوفد وإقامة تعاون بين الحزبين لتحقيق هذا الغرض. ومع أن الوفد استجاب مبدئيا لهذه المساعى، إلا أنه أصر على التمسك بمبدأ رئيسى فى سياسته الحزبية، **وهو رفض الوزارات** الائتلافية والمطالبة بحكومة محايدة تجرى انتخابات برلمانية حرة حين تسمح الظروف[1]. أما السعديون فمع أنهم كانوا شركاء على ماهر فى الوزارة، إلا أن تأييدهم له لم يكن مطلقا كما سنرى، كذلك لم يكن تأييد المستقلين له قضية مسلما بها. حقيقة أنهم بوجه عام كانوا يخضعون لضغط السراى، المؤيدة لعلى ماهر، لكن الأمر فى النهاية كان خاضعا أيضا للمناورات البرلمانية.

---

(١) Lampson to Halifax, No. 1362, 8 November 1939, F. O. 407 / 223, No. 144, 7 February 1940, F. O. 407 / 224.

هذا الاستعراض يوضح ضعف موقف على ماهر فى البرلمان ، وهو أمر مفروغ منه منذ تخلى الأحرار الدستوريون عن الاشتراك فى الوزارة . لم يكن أمام على ماهر سوى طريقين لمواجهة هذا الموقف : أحدهما أن يحل البرلمان ويقيم دكتاتورية سافرة ، بدلا من دكتاتورية السراى المقنعة التى يعتزم إقامتها . أما الطريق الثانى فكان مواجهة البرلمان ودخول حلبة الصراع داخله .

الطريق الأول سبقته تجربة فاشلة وتحيط به الأخطار . كانت هناك تجربة إسماعيل صدقى فى حل البرلمان وإلغاء الدستور والحكم بدونهما . وكانت هناك تجربة على ماهر نفسه خلال الأزمة الدستورية والانقلاب الدستورى فى آخر ديسمبر ١٩٣٧ ، وما أدى إليه من توتر حاد فى العلاقات بين لامبسون وكل من على ماهر والسراى . يضاف إلى ذلك الظروف التى استجدت بقيام الحرب مع وجود القوات البريطانية وقيام تحالف بين مصر وبريطانيا ، مما يجعل القيام بمغامرات دستورية أمرا محفوفا بالمخاطر . يضاف إلى ذلك أيضا أن وجود البرلمان ، فى تلك الظروف الجديدة ، يعتبر غطاء لازما للسراى وللوزارة القائمة فى مواجهة قوة بريطانيا السياسية والعسكرية الغالبة . وأخيرا فإن السعديين ، شركاء على ماهر فى الوزارة ما كانوا ليقبلوا **انقلابا دستوريا وهم فى الحكم** .

ويبدو أن على ماهر قد اختار الطريق الثانى من البداية ، فقد ضمت وزارته وزيرى دولة للشئون البرلمانية هما محمد على علوبه باشا لشئون مجلس الشيوخ ، وإبراهيم عبد الهادى[1] لشئون مجلس النواب . لكن يبدو أيضا أن قيام الحرب كان فرصة أسرع على ماهر إلى اقتناصها لمحاولة الحصول على سلطات دكتاتورية تساعده على تحسين وضعه الضعيف وتتفق مع طبعه الأوتوقراطى ، فأعلن الأحكام العرفية ، وعين نفسه حاكما عسكريا ، وقرر عدم دعوة البرلمان إلى دور انعقاد غير عادى لعرض الأحكام العرفية عليه ، كما يقضى الدستور ، بحجة أن إعلانها يتضمنه القانون رقم ٨٠ لعام ١٩٣٦ الصادر بمعاهدة ١٩٣٦ ، والذى وافق عليه البرلمان . بل إنه حين اضطر تحت ضغط المعارضة القوية الى عرض الموضوع على البرلمان ، عرضه على اساس انه « إبلاغ » وليس « عرضا » ، أى أن مرسوم الأحكام العرفية معروض للعلم وليس للحصول على الموافقة ، وذلك ليسلب البرلمان حقه فى أن يقرر استمرار الاحكام العرفية أو إلغائها . لكنه اضطر فى النهاية إلى الموافقة على أن مرسوم الأحكام العرفية « معروض » ليقرر

(١) الوزارات والنظارات المصرية ، ج ١ ، ص ٣٨٣ .

المجلس استمرارها أو إلغائها[1].

وهكذا عدل على ماهر عن محاولته وعاد إلى السير فى الطريق الثانى. وقد علق لامبسون على مسلك على ماهر بقوله إنه ليس «من الخامة التى يصاغ منها الدكتاتوريون، وهووإن يكن استبداديا فى وسائله إلا أنه تنقصه الشجاعة والعزيمة. وعندما تصل المسائل إلى النقطة الحاسمة، فإنه يبدو كما لو كان يرتجف خوفا من القرارات الخطيرة[2]»

كان الإبقاء على الدستور والبرلمان يعنى قبول التحدى داخل البرلمان ومحاولة الحصول على تأييد داخله يكفل للحكومة أن تنفذ مشروعاتها وذلك رغم ضعف نصيبه من التأييد الحزبى. سنتعرض فيما بعد إلى المناورات الحزبية والبرلمانية التى لجأ إليها لتقوية مركزه، لكن ينبغى أن نشير هنا إلى أنه اضطر إلى اتخاذ سياسة يراعى فيها الرأى العام كى يحصل على قدر من الشعبية يوازن به ضعف نصيبه من التأييد الحزبى. هذه السياسة كانت تتعارض مع سياسة أخرى جاء بها على ماهر إلى الوزارة، واستدعتها ظروف الحرب فى نفس الوقت، وهى تحسين علاقاته بالجانب البريطانى. وكان موقف على ماهر بالغ الصعوبة وهو يحاول الجمع بين هاتين السياستين.

والآن لنر كيف عالج على ماهر مشاكل الحكم وهو يسير بحذر على هذا الحبل المشدود.

تنفيذ المعاهدة فى ظروف الحرب:

حين أصبح خطر الحرب داهما قابل مستر بتمان، القائم بعمل لامبسون، رئيس الوزراء فى ٢٣ أغسطس ١٩٣٩ وأشار إلى أن الحكومة البريطانية ترى أنه قد قامت حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها بالمعنى الذى نصت عليه المادة السابعة من معاهدة التحالف بين الدولتين، ثم عزز ذلك بمذكرة فى اليوم التالى. وفى تلك المذكرة طلب بتمان باسم حكومته بان تقدم الحكومة المصرية إلى الحكومة البريطانية ما تنص عليه المادة السابعة من المعاهدة من تسهيلات ومساعدات. ومع أنه لم يطلب إعلان حالة الطوارىء التى تشير إليها تلك المادة، إلا أنه طلب اتخاذ الإجراءات التمهيدية التى تكفل إعلانها فى أقصر وقت إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وبناء على ذلك اتخذ على ماهر ما أشرنا إليه من إجراءات فى الفترة بين ٢٥، ٣١ أغسطس. وحين قامت الحرب فعلا قابل لامبسون على ماهر وطلب إليه إعلان حالة الطوارىء. وقد استجاب على ماهر لهذا الطلب وأعلن

---

(١) مضابط جلسات مجلس الشيوخ دور الانعقاد غير العادى ٢ ـ ١٧ أكتوبر ١٩٣٩، تقرير لجنة الأحكام العرفية ص ٣٢. أنظر أيضا عبد العظيم رمضان، المرجع المذكور ص ٢٩٠ ـ ٢٩١.

(٢) lampson to Halifax, No. 1362, 8 November 1939, F. O. 407/223.

حالة الطوارىء وفرض الأحكام العرفية وعين نفسه حاكما عسكريا يوم ١ سبتمبر . وفى يوم ٢ سبتمبر أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا فأعلن على ماهر فى نفس اليوم قطع العلاقات مع ألمانيا ، وأصدر قرارات بمنع التعامل التجارى مع الرعايا الألمان ، وباعتقالهم ـ فيما عدا النساء والأطفال ـ تمهيدا لترحيلهم الى بلادهم ، وبوضع الممتلكات الألمانية تحت الحراسة . وتبع إعلان الأحكام العرفية وقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا اتخاذ إجراءات أخرى مكملة لفرض الأحكام العرفية ، ولتأمين سلامة البلاد . ففرضت الرقابة على البريد والصحافة والمواصلات السلكية واللاسلكية ، وأنشئت لهذا الغرض مصلحة للرقابة لها لجنة استشارية تضم عضويتها سسل كامبل عضو مجلس الإدارة المنتدب لشركة ماركونى ، كما تولى مستر و ب تنفيذها فى مصلحة التلغرافات والتليفونات ، وأنشئت لجنة ف مصلحة الجمارك برئاسة مستر كاسل المفتش فيها للنظر فى طلبات الترخيص باصدار البضائع والمحصولات المصرية . وبدأ اللواء ويلز باشا مدير مصلحة الموانى والمنائر ، الذى عهد إليه باتخاذ التدابير لحماية ميناء الاسكندرية ، بتنفيذ إجراءات تفتيش السفن الداخلة فيه وإغلاقه بالشباك بين الغروب والشروق . وأنشئت نقطة بحرية لمراقبة السفن بميناء بور سعيد ووضع نظام لإغلاق الميناء وعدم فتحه إلا لمرور السفن ، كما وضع نظام لتفتيش السفن الداخلة إلى القناة . ووضعت السكك الحديدية فى حالة استعداد ، فجهزت عربات للمستشفيات وأعدت قطارات لنقل الجند والعتاد . وتقرر إيقاف خطوط الطيران مع الخارج ، والاستيلاء على طائرات وحظائر شركة مصر للطيران ، بالإضافة إلى الاستيلاء على عدد من سيارات النقل . يضاف إلى ذلك أنه تقرر إنشاء أربع مناطق عسكرية فى محافظات القاهرة والاسكندرية والصحراء الغربية والقنال ، وعين محافظو المحافظات الثلاث الأول حكاما عسكريين ، كما عين أحمد محمود عزمى بك حاكما عسكريا لمنطقة القنال . واستدعى ضباط الاحتياط للالتحاق بالجيش العامل ، كما استدعى الرديف لحراسة المرافق . وخول وزير المالية سلطة التصرف فى الاحتياطى العام . وأخيراً صدر قانون بتسعير المواد الغذائية والحاجيات الأولية ، وبدأت تجارب الغارات الجوية وبدأ إنشاء المخابىء[1] .

يتضح مما سبق أن على ماهر وضع مصر فى حالة الاستعداد للحرب ، وقدم للحليفة ما يمكن من مساعدة وتسهيلات ، فأعلن الأحكام العرفية ، ووضع تحت تصرف السلطات البريطانية موانى البلاد وطرق ووسائل مواصلاتها ، وأشركها فى الرقابة على الموانى والمواصلات ، بل وفى مراقبة تجارة مصر الخارجية والسيطرة عليها ، وزاد على ذلك أن

---

(١) الأهرام ٢ ـ ٧ سبتمبر ١٩٣٩ .

سمح لها أن تراقب ، باسم مصر ، التجارة المارة بقناة السويس[١] . وهكذا أوفى على ماهر بالتزامات مصر بمقتضى المعاهدة كاملة . بل أنه تعدى تلك الإلتزامات . فالمادة السابعة فى حقيقة الأمر لا تلزم مصر بإعلان الأحكام العرفية ، بل تترك ذلك لحكمة الحكومة المصرية ، وذلك وفقا لنص المادة نفسه الذى يقول : **« It will accordingly be for the Egyptian Government to take all the administretive and legislative messures, including the establishment of martiallaw,»** وهى لا تلزم مصر إلا بتيسيرات استخدام بريطانيا للموانى المصرية ، بينما أتاح على ماهر لبريطانيا سيطرة كاملة على الموانى المصرية وقناة السويس عن طريق اللواء ويلز باشا البريطانى مدير عام الموانئ والمنائر ، والقوات البحرية البريطانية التى اتخذت الإسكندرية قاعدة لها وعينت الأميرال إليوت قائدا للميناء[٢] . وعن طريق هيئة تفتيش السفن الداخلة إلى الميناء والتى سيطر عليها ويلز باشا ، وعن طريق نظام تفتيش السفن المارة بالقناة . بل أن على ماهر سمح لبريطانيا بالسيطرة على تجارة مصر الخارجية ومراقبة التجارة المارة بقناة السويس عن طريق موظفين يتلقون تعليماتهم من وزارة الحرب الإقتصادية فى بريطانيا ، وهذا ما تخلو منه معاهدة التحالف . . تلك كلها تدابير تجاوزت التزامات مصر بمقتضى المعاهدة . ويبدو أنه قد منح الجانب البريطانى فى الأيام الأولى من الحرب كل ما طلبه تقريبا ، فيما عدا إعلان الحرب على ألمانيا وتعيين حكام عسكريين بريطانيين يطبقون القانون العسكرى البريطانى ، وخاصة فى مناطق القاهرة والإسكندرية والقنال والصحراء الغربية[٣] . وقد أشارت الأهرام فى حينه إلى أن ما تقدمه مصر تجاوز التزاماتها بمقتضى المعاهدة كما أشارت تلك الجريدة أيضا ، وبحق ، إلى أن ما اتخذته مصر من إجراءات فى الداخل وتجاه ألمانيا جعلها فى مركز وسط بين الحرب والحياد[٤] .

لكن على ماهر سرعان ما اصطدم فى الداخل بمشكلة إعلان الأحكام العرفية ، كما اصطدم بمشكلة رغبة بريطانيا فى أن تعلن مصر الحرب على ألمانيا ، وبمواجهة هاتين

---

(١) كانت الرقابة البريطانية على تجارة مصر الخارجية والسيطرة عليها تتم عن طريق اللجنة التى سبقت الإشارة إليها وتضم عضويتها مفتش جمارك إنجليزى ، وعن طريق ممثل لوزارة الحرب الاقتصادية البريطانية كان يتحتم الحصول على موافقته على تصاريح التصدير . . انظر **Halifax to Lampson, telegram No. 711, 25 September 1939, Lampson to Halifax, telegram No. 644, 28 September 1939, F. O. 407/223.**

(٢) **Wilson, op. cit. , p. 19.**

(٣) لطفى عثمان ، المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ١٣٤ .
Wilson, op. cit. , 23.

(٤) الأهرام ١٣ ، ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩ .

المشكلتين فى ظروف وضع الوزارة، والأوضاع القائمة، واتجاهات الرأى العام، ورغبة على ماهر فى إرضاء بريطانيا.

مشكلة الأحكام العرفية:

صدر مرسوم إعلان الأحكام العرفية أثناء العطلة البرلمانية مستندا إلى أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية. لكن على ماهر لم يتقيد بحدود هذا القانون ولا بالمادة ٤٥ من الدستور الخاصة بالأحكام العرفية أيضا: ذلك أن المرسوم الصادر بإعلان الأحكام العرفية خول الحاكم العسكرى، وهو هنا على ماهر نفسه، السلطات الواسعة التى تتضمنها المادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣، وزاد عليها الترخيص له باتخاذ أى إجراء آخر لازم للمحافظة على النظام أو الأمن العام، وبهذا جعل له فى البلاد سلطانا مطلقا غير محدود. أما المادة ٤٥ من الدستور فكانت تقضى بعرض إعلان الأحكام العرفية فورا على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاءها. فإذا وقع ذلك الإعلان فى غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة. لكن على ماهر لم يستصدر المرسوم بدعوة البرلمان إلى الانعقاد إلا فى ٢٣ سبتمبر، أى بعد إثنين وعشرين يوما من إعلان الأحكام العرفية وحدد للاجتماع يوم ٢ أكتوبر ١٩٣٩. بل أن المرسوم الصادر بدعوة البرلمان إلى الاجتماع فرق بين إعلان الأحكام العرفية والمراسيم الأخرى، وذلك بالإشارة إلى الأول بكلمة «إبلاغ» وإلى المراسيم الأخرى بكلمة «عرض»، مما يعنى محاولة على ماهر تجريد البرلمان من حقه فى إلغاء الأحكام العرفية[1]. يضاف إلى ذلك أنه حتى هذه الدعوة المتراخية لم تتم إلا بعد الحاح من أخيه أحمد ماهر، شريكه فى الحكم. وقد استند فى عدم دعوة البرلمان إلى فتوى من الدكتور عبد الحميد بدوى رئيس لجنة قضايا الحكومة بأن إعلان الأحكام العرفية فى هذه الحالة مترتب على القانون رقم ٨٠ لعام ١٩٣٦ الذى صدرت به معاهدة ١٩٣٦ والذى وافق عليه البرلمان، وبأنه لذلك فلا حاجة إلى الحصول على موافقة البرلمان[2].

ليس من الصعب أن نعرف الدوافع التى حدت بعلى ماهر إلى إنتهاج هذه السياسة. فلا شك أنه كان عازفا عن مواجهة البرلمان فى تلك الفترة المبكرة من وزارته، وفى هذا

---

(١) مضابط جلسات مجلس الشيوخ، دور الانعقاد غير العادى ٢ ـ ١٧ أكتوبر ١٩٣٩، تقرير لجنة الأحكام العرفية ص ٣٢.

(٢) الدستور، ١٢ سبتمبر ١٩٣٩ Lampson to Halifax, No. 1362, 8 November 1939, F. O. 407/223.

الموضوع بالذات، خوفا من رفض الموافقة على استمرار الأحكام العرفية مما يعرض وزارته للخطر. أنه كان حريصا على إرضاء الجانب البريطانى، بل وعلى استرضائه بعد أن خيب ظنهم فيما طلبوه من إعلان الحرب على ألمانيا. يضاف إلى ذلك رغبته فى الحصول على سلطات دكتاتورية يستغلها فى تحسين مركز وزارته وإضعاف خصومه.

وقد كتب لامبسون عن ذلك إلى هاليفاكس فى تقاريره قائلا إن على ماهر «لما اقتنع أخيرا بوجهة نظر أخيه أحمد ماهر باشا بأن لابد من دعوة البرلمان ظل شهرا كاملا دون أن يفعل، مما أتاح الوقت لنمو مختلف ألوان المعارضة، كما اتضحت الطريقة التى يتبعها لتطبيق حالة الطوارىء. وقد أثارت تلك الطريقة مخاوف خصومه السياسيين الذين شعروا أنه يتخذ من حالة الطوارىء ذريعة لكتم أنفاسهم. أضف إلى ذلك مشاكل الحرب، مثل مشكلة القطن وغيرها، تلك المشاكل التى تطورت وأثارت شعوراً قوياً كان من الطبيعى أن يستغله المعارضون السياسيون ضد رئيس الوزراء»[(1)].

وعاد بعد ذلك يقول «إن رئيس الوزراء تردد كثيراً فى دعوة البرلمان لإقرار مرسوم حالة الطوارىء، كما ينص الدستور. لكنه، على أية حال، اضطر فى النهاية إلى دعوته لأن الرأى العام أخذ يبدى قلقا متزايدا فى هذا الموضوع، وشعر أن رئيس الوزراء كان يستغل السلطات الخاصة التى يخولها له الدستور فى تحقيق أهدافه السياسة. وقد انصب النقد بالذات على استخدام، **وعلى سوء استخدام، الرقابة لهذا الغرض**»[(2)]. وقد انتقد فريق الأغلبية من لجنة الأحكام العرفية بمجلس الشيوخ تطبيق الوزارة للأحكام العرفية وقالوا إن حرية الرأى أصبحت معدومة وحرية النقد لا وجود لها وأن الشكاوى كثيرة من الأحكام العرفية[(3)].

على أية حال، فقد اجتمع البرلمان فى دورة غير عادية فى ٢ أكتوبر لنظر ذلك المرسوم وغيره من المراسيم التى صدرت فى غيبته. وقد تمت الموافقة على المرسوم بأغلبية كبيرة فى مجلس النواب. ويرجع ذلك إلى معاونة محمد محمود بالإضافة إلى السعديين شركاء على ماهر فى الحكم. ولضآلة عدد النواب الوفديين فيه. **المعركة كانت حامية فى مجلس الشيوخ**، يتمتع الوفد بعدد يقرب من نصف الأعضاء. وانتهى الأمر بموافقة مجلس الشيوخ بأغلبية ضئيلة على المرسوم.

تكونت فى مجلس الشيوخ لجنة خاصة لدراسة الموضوع والتقدم للمجلس بنتيجة هذه

---

(١) Ibid.

(٢) Lampson to Halifax, No. 145, 8 February 1940, F. O. 407/224.

(٣) مضابط جلسات مجلس الشيوخ دور الانعقاد غير العادى ٢ - ١٧ أكتوبر ١٩٣٩، تقرير لجنة الأحكام العرفية، ص ٣٤.

الدراسة . وقد تشكلت بنفس نسبة تشكيل المجلس تقريبا . أربعة من الوفدين واحد لكل من الدستوريين والسعديين ، إثنان من المستقلين بالإضافة إلى رئيسها عبد الفتاح باشا يحيى .

رأت اللجنة أن مرسوم إعلان الأحكام العرفية صدر مستندا إلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ ، وأن رئيس الوزراء قد صرح بأن إعلانها كان أيضا بناء على طلب بريطانيا وذلك تنفيذا للمعاهدة . ورأت اللجنة بالإجماع « أن الدستور صريح فى أن إعلان الأحكام العرفية ، سواء أكان تنفيذا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ أم لقانون المعاهدة ، لابد من عرضه على البرلمان لإعطاء رأى قاطع إما باستمرار الأحكام العرفية أو بإلغائها » . وباتصال اللجنة برئيس الوزراء أرسل مندوبا عنه وزير الشئون البرلمانية إلى اللجنة حيث صرح إبراهيم عبد الهادى بأن « الموضوع المطروح هو عرض مرسوم الأحكام العرفية ليقرر المجلس استمراره أو عدم استمراره » .

بحسم هذه النقطة تفرغت اللجنة إلى التداول فى شأن ما تشير به على المجلس فى شأن الأحكام العرفية ، فرأى **خمسة من أعضائها عدم استمرار الأحكام العرفية . ورأى ثلاثة استمرارها** ، وامتنع رئيس اللجنة عن إبداء رأيه .

استندت الأغلبية فى رأيها على أسباب عدة . فقد قامت بمقارنة بين قانون الأحكام العرفية المصرى ونظيره فى بعض البلاد الأخرى . فأشارت إلى أن فى فرنسا لا يصح للبرلمان أن يفوض السلطة التنفيذية بتفويض عام اتخاذ أى إجراء تشريعى لمواجهة حالات الطوارىء إلا بقانون يحدد الموضوع والزمن يصدره البرلمان . أما فى إنجلترا فقد جعلوا للبرلمان حق تفويض السلطة التنفيذية فى التشريع ، ولكن ما تتخذه من ذلك يجب عرضه على البرلمان ليقول كلمته فيه . وفوق هذا فإن إجراءات السلطة التنفيذية فى ذلك فضلا عن مراقبتها بالبرلمان تقع تحت سلطان المحاكم العادية . أما قانون الأحكام العرفية المصرى فهو فى رأى أغلبية اللجنة قانون متشدد قد تناول موضوعات شتى وضع لها أحكام استثنائية تخالف الدستور وتقلب القواعد العامة للتشريع ، فى نصوصه ما يحرم الأفراد من حرياتهم الشخصية وما ينتهك حرمة الملكية ، وغير ذلك . والمخالفات التى ترتكب لما يفرض من إجراءات بمقتضى الأحكام العرفية تنظرها محاكم عسكرية أحكامها نهائية ولا يصح للفرد أن يلجأ إلى أية سلطة للتعويض عما تكون هذه الإجراءات قد أصابته به من أضرار .

* * *

خرجت الأغلبية فى رأيها من ذلك إلى أن إعلان الأحكام العرفية كان بناء على طلب

الدولة الحليفة بينما الأمر والنظام مستتبين فى البلاد ، لذلك كان ينبغى إذا ما أعلنت الأحكام العرفية أن تكون مقصورة على التدابير التى تقتضيها حماية المصالح المشتركة . وقد حاولت اللجنة استطلاع رأى رئيس الوزراء فى ذلك ، كما عرضت عليه **استمرار انعقاد البرلمان** كضمان لحصر الأحكام العرفية فى هذا النطاق . لكن على ماهر لم يوافق على هذا الرأى محتجا بأنه لا يمكنه فصل الإجراءات العسكرية عن غيرها ، وعرض على اللجنة استعداده لإعطاء بيان بالظروف التى تستدعى اتخاذ أى إجراء . كما صرح باستعداده لعقد البرلمان فى دورة غير عادية كلما اقتضت الظروف ذلك .

ويبدو ان هذا كان حلا وسطا ، وكان من جانب الأغلبية اختبارا لنوايا على ماهر ، وأنه برفضه رأى اللجنة قد سقط فى هذا الاختبار . لذلك رأت أن الحالة الدولية قد تتطلب إعلان الأحكام العرفية فى حدود ما تقتضيه حماية المصالح العسكرية فقط . لكن رئيس الوزراء رفض ما عرضته اللجنة . يضاف إلى ذلك أن قانون الأحكام العرفية المصرى يمنح القائم على تنفيذها سلطات واسعة جدا . زاد منها المرسوم المعروض أنه رخص للحاكم العسكرى اتخاذ أى إجراء آخر لازم للمحافظة على النظام أو الأمن العام . وبهذا جعل له فى البلاد سلطانا مطلقا غير محدود ، بينما الأمن والنظام مستتبان . فإذا أضيف إلى ذلك أيضا أن المادة ١٥٥ من الدستور تجيز تعطيل أحكامه أثناء قيام الأحكام العرفية ظهر ما فى الاستئثار بهذه السلطات الواسعة النطاق من الخطر الجسيم .

بهذا أوضحت الأغلبية مخاوفها من أن يقوم الحاكم العسكرى (على ماهر) بتعطيل الدستور وحل البرلمان وإقامة دكتاتورية سافرة . ثم لمحت إلى أنها لا تأمن أن يقوم على ماهر بذلك فقالت إن " **البلاد فوق ذلك لا تطمئن إطلاقا أن تجعل تنفيذ الأحكام العرفية فى يد ليست موضع الرضاء منها** " وأشارت إلى أن اللجنة قد استعرضت بعض الصور التى طبقت فيها الأحكام ، ولفت نظرها بصفة خاصة الطريقة التى روقبت بها الصحف وعوملت بها حرية النقد ، فتبين لها أن حرية الرأى أصبحت معدومة وأن حرية النقد لا وجود لها ، فضلا عن أنه حصل تمييز بين صحف وأخرى فى مراقبة الأخبار والآراء التى تنشر . ولا شك أن حرية الصحافة وبصفة خاصة حرية النقد فى الظروف القائمة هى من الضمانات الجوهرية لحسن سير العدالة والمحافظة على مصالح البلاد .

وخلصت أغلبية اللجنة من ذلك إلى أنها ترفض استمرار الأحكام العرفية كما

أعلنت بالمرسوم المعروض[1].

أما الأقلية فقد عرضت رأيها من الناحية الدستورية والقانونية وخلصت إلى أن إعلان الأحكام العرفية قد استند إلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الصادر بمعاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا. وقد اشتبكت بريطانيا فى حرب مع دولة أخرى ولا تزال مشتبكة « ولهذه الدولة الأخرى فى مصر رعايا ولها فيها مصالح فهل يستطاع تحت ظل الأحكام العادية الآن الموجودة فى مصر، والحال هكذا، أن تقوم مصر بالوفاء بعهدها الذى قطعته لانجلترا والذى قررته المادة السابعة من المعاهدة، فإذا كان ذلك مستطاعا وجب ألا تكون الأحكام العرفية. أما إذا لم يكن ذلك مستطاعا وجب أن تكون الأحكام العرفية. على ألا تتجاوز الغاية المقصودة من إعلانها وهى تسهيل السبيل لقيام مصر بتعهداتها التى قطعتها لانجلترا ». وقالت الأقلية أنه لا يتيسر لمصر أن تفى بتعهداتها التى قطعتها لبريطانيا فى ظل القوانين العادية. وأنه لا مندوحة عن الاتجاه إلى النظم الاستثنائية السريعة التى يجيزها إعلان الأحكام العرفية، « فاستمرار الأحكام العرفية التى أعلنت بمرسوم أول سبتمبر ١٩٣٩ واجب كوسيلة فعالة لجعل التسهيلات والمساعدة التى تعاون بها مصر حليفتها بريطانيا العظمى فعالة ».

وأضافت الأقلية إلى ذلك أنها توجه نظر الحكومة إلى الأمور الآتية:

١ ـ العمل على حصر هذه الأحكام جهد الطاقة عند الضرورات العسكرية التى تقتضيها سلامة البلاد وتقضى بها المعاهدة.

٢ ـ الرجوع إلى البرلمان فى الشئون الخطيرة مراعاة لحرج الموقف.

٣ ـ تخفيف الرقابة على الصحف بحيث تقتصر على الأنباء التى يترتب على نشرها أضرار بسلامة البلاد وبالقوات المصرية وبالقوات الحليفة والصديقة.

لكن رأى الأغلبية هو الذى كان يشكل الرأى الذى تتقدم به اللجنة إلى المجلس فى النهاية، فطلبت اللجنة إلى المجلس أن يقرر عدم استمرار الأحكام العرفية[2].

زاد هذا التقرير من صعوبة موقف على ماهر فى مجلس الشيوخ فى مواجهة معارضة **الوفد** لإعلان الأحكام العرفية وتمثيله القوى فى المجلس وقد استند معارضو الأحكام العرفية فى المجلس، بالإضافة إلى ما ذكرته أغلبية اللجنة، إلى أن مصر لم تعلن الحرب

---

(١) مضابط جلسات مجلس الشيوخ، دور الإنعقاد غير العادى ٢ ـ ١٧ أكتوبر ١٩٣٩، تقرير لجنة الأحكام العرفية ص ٣٣، ٣٤.

(٢) مضابط جلسات مجلس الشيوخ دور الانعقاد غير العادى ٢ ـ ١٧ أكتوبر ١٩٣٩ تقرير لجنة الأحكام العرفية، ص ٣٥ ـ ٣٦.

وأنها بعيدة كل البعد عن ميادينها وإلى أن **الأحكام العرفية لم تعلن فى بريطانيا نفسها**، بالإضافة إلى أن المعاهدة لا تلزم مصر بإعلانها[1]. واضطر على ماهر إلى أن يخوض معركة حامية فى مجلس الشيوخ حتى حصل على موافقته على استمرار الأحكام العرفية بأغلبية بسيطة.

أدت معركة الأحكام العرفية فى البرلمان إلى عدة نتائج. فقد أتاحت الفرصة للرأى العام لكى يعبر عن نفسه، سواء داخل البرلمان أو خارجه، تجاه سياسة على ماهر. وقد رأينا أنه حتى المؤيدين لاستمرار الأحكام العرفية فى اللجنة فى مجلس الشيوخ كانوا يرون أن تطبق هذه الأحكام فى أضيق نطاق وأنه يجب الرجوع إلى البرلمان فى المسائل الهامة. وقد اضطر على ماهر إلى التمشى مع هذه الرغبة، وحين عقدت الدورة العادية للبرلمان فى نوفمبر بدأ يتبع **تقليدا جديدا هو الاجتماع بأعضاء لجنتى الأحكام العرفية**، كذلك الاجتماع بأعضاء اللجنة المختصة ومناقشتهم فيما يريد أن يتقدم به إلى البرلمان.

وهكذا اضطر على ماهر إلى التخلى عن أية خطط دكتاتورية كان يعتزمها. يضاف إلى ذلك ان محمد محمود انتهز فرصة الدورة غير العادية فتقدم هو وآخرون إلى مجلس النواب بطلب اضطرت الحكومة أن تتبناه وهو **أن تشترى بريطانيا جميع محصول القطن المصرى**. وكان هدفه من ذلك أن يكسب لحزبه مزيدا من الشعبية، لأن تصريف محصول القطن كان مشكلة الساعة حينئذ. وكان يرمى أيضا إلى إحراج الحكومة تمهيدا لإسقاطها. وهكذا بدأت معاكسات الأحرار الدستوريين لوزارة على ماهر[2].

مشكلة إعلان مصر قيام حالة الحرب مع ألمانيا:

ثارت هذه المشكلة فى نفس الوقت الذى ثارت فيه مشكلة الأحكام العرفية لكنها اختلفت عنها فى أنها كانت أساسا بين الحكومة المصرية وبريطانيا، وأنها بلغت الذروة من البداية، بينما كانت مشكلة الأحكام العرفية أساسا بين أطراف داخلية، كما أنها لم تبلغ ذروتها إلا عندما اجتمع البرلمان فى دورته الاستثنائية فى أوائل أكتوبر.

وقد أشرنا فيما سبق إلى موقف الأطراف المختلفة من التزامات مصر بمقتضى المعاهدة، وأن البعض رأى أن تتخذ مصر موقف الحياد فى نزاع دولى لا يعنيها وأن تعمل على الحد

---

(١) هيكل، المرجع المذكور، ج ٢، ص ١٧٢.

(٢) Lampson to Halifax, No. 1362, 8 November 1939, F. O. 407/223.

من التزامات المعاهدة ، عبر عن ذلك اسماعيل صدقى . ورأى البعض الآخر أن تفى مصر بالتزاماتها بمقتضى المعاهدة وأن يتضمن ذلك دخولها الحرب إلى جانب بريطانيا ، وكان هذا موقف أحمد حسين زعيم مصر الفتاة ، وموقف فريق من الأحرار الدستوريين والسعديين . ورأى ثالث أن تفى مصر بالتزاماتها بمقتضى المعاهدة ، لا تزيد عليها ، وأشرنا إلى أن هذا كان موقف الإخوان المسلمين وفريق من الدستوريين والسعديين ، ويغلب أنه كان موقف الوفد . بل أن الإخوان المسلمين زادوا على هذا ضرورة السعى إلى استكمال تحقيق الأمانى الوطنية فى مقابل مساعدة مصر لحليفتها ، وهو ما تطور إليه موقف الوفد أيضا فى أبريل ١٩٤٠ كما يتضح من مذكرته إلى السفير البريطانى حينئذ[١] .

والحق أن موقف الوفد كان حاسما فى موضوع دفاع مصر عن نفسها والتزامها بتقديم المساعدة لبريطانيا داخل حدودها ، **لكنه يخلو من الوضوح والحسم فى موضوع** دخول مصر الحرب إلى جانب بريطانيا . فقد تساءلت جريدة المصرى فى ٢٩ مارس ١٩٣٩ « كيف يمكن أن ندخل الحرب إذا كان حلفاؤنا ينقضون العهد نقضا ويستخفون بالمعاهدة بندا بندا ؟ أنحارب للدفاع عن الديمقراطية التى يحارب حلفاؤنا من أجلها ، والديمقراطية فى بلادنا شوهت وجنى عليها ؟ ألا يصح للمصريين أن يعودوا إلى ضمائرهم فيسألوها هذا السؤال الخطير ؟ » لكنها عادت فى ٤ سبتمبر بعد قيام الحرب تقول « لسنا فى حاجة إلى القول أن مصر ستكون مع حليفتها فى هذا الموقف الدقيق قلبا وقالبا ، وأنها ستكون وفية لعهدها ، مؤيدة بكل قوتها الديمقراطية ضد الدكتاتورية ، مدافعة عن كيانها ووطنها المقدس » .

ولا شك أن موقف الوفد كان يحدده ضعف أو قوة كل عامل من العوامل المؤثرة فى سياسته : الحالة الدولية القائمة وبخاصة موقف إيطاليا ، رغبة الوفد فى العودة إلى الحكم رغم معارضة السراى ، واتجاهات الرأى العام فى مصر . وقد رأينا أن الرأى العام فى مصر كان يتجاذبه عاملان : الخوف من إيطاليا وأطماعها الواضحة فى مصر ، والرغبة فى الابتعاد بمصر عن نزاع عالمى لا يهمها بشكل مباشر . وقد أشار السفير البريطانى قبيل الحرب إلى أن هذا يمثل شعورا كبيرا فى البلاد[٢] . وبذلك اتخذ موقف إيطاليا من الحرب ، ومن مصر ، أهمية خاصة فى تحديد موقف جانب كبير من الرأى العام وفريق

---

(١) انظر عاليه ، ص ٢٢ - ٢٩ .

(٢) انظر عاليه ص ٢٧ ، ٢٨ .

كبير من الساسة ، ذلك الفريق الذى كان يرى أن تقف مصر عند حدود الوفاء بالتزاماتها بمقتضى المعاهدة داخل الأراضى المصرية فقط .

أما عن السراى فقد تكررت أشارات السفير البريطانى إلى سلامة موقف الملك من التحالف ، كما تكرر تعبيره عن مخاوفه من النفوذ الإيطالى فى السراى وميولها المحورية[1] . تلك المخاوف كانت فعلا ترتكز على قدر كبير من الحقيقة . ففى ٢٣ فبراير ١٩٣٦ **كتب كونت شيانو وزير خارجية إيطاليا** فى يومياته أن السفير الإيطالى فى برلين أرسل يخبره عن حديث دار بينه وبين وزير مصر المفوض هناك ، مراد سيد أحمد باشا . فى هذا الحديث **كان الوزير يتحدث بلسان مليكه** قائلا إنه يكره الإنجليز ، ومتسائلا عما إذا كان المحور على استعداد لمساندته إذا ما أعلنت مصر حيادها وحاولت بريطانيا العظمى نتيجة لذلك أن تتدخل مباشرة أو عن طريق غير مباشر . وقال شيانو إنه ، بعد إتفاقه مع الدوتش ، أرسل إلى السفير يفوضه فى مواصلة محادثاته مع الوزير المصرى ، وأن يوضح له أن إيطاليا تؤيد أى جهد يؤدى إلى إضعاف الروابط بين مصر ولندن[2] وفى ٩ مايو ١٩٣٩ ـ زار القاهرة المارشال بالبو حاكم ليبيا . وقد أقام له رئيس الوزراء مأدبة ، كما استقبله الملك فاروق . وتردد حينئذ أن إيطاليا ترمى إلى عقد ميثاق عدم اعتداء مع مصر وأن الفكرة تجد صدى فى بعض المقامات[3] .

وأخيرا ، ففى ٣٠ مايو ١٩٤٠ كتب شيانو فى يومياته يقول إن مراد سيد أحمد الذى كان حينئذ وزير مصر المفوض فى روما تحدث على مسئوليته عن اعتزام حكومته إعلان حيادها فى النهاية . وقال شيانو إنه شجعه على ذلك[4] .

يضاف إلى تلك الحقائق احتفاظ فاروق بما تضمه السراى من موظفين إيطاليين وما تضمه حاشيته من الإيطاليين ، رغم أن لامبسون حاول بإلحاح أن يدفعه إلى التخليص منهم .

تلك عوامل كان لها أثرها فى موقف الحكومة المصرية ، والمصريين بوجه عام ، من موضوع إعلان قيام حالة الحرب بين مصر وألمانيا . يضاف إليها عامل آخر له أثره الكبير فى ذلك الموقف . وهو قوة كل من الفريقين المتنازعين : القوات البريطانية فى

---

(١) انظر عاليه ص ١٠٧ ـ ١٠٩ .

(٢) Ciano, Count Galeazzo, The Ciano diaries 1939 - 1945, ed. Hugh Gibaon, New York, 1946, p. 32.

(٣) الأهرام ١٠ ـ ١٣ مايو ١٩٣٩ ، عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ، ص ٢٤٦ .
Kirk, G. , The Middle East in the war, New York, 1952, p. 33.

(٤) Ciano, op. cit. , p. 257; Kirk, op. cit. , p. 37.

مصر وما يقابلها من قوات إيطالية فى ليبيا ، وقوة كل من المحور وبريطانيا وفرنسا بوجه عام . لقد تأثر المصريون بضآلة عدد القوات البريطانية فى مصر وما يقابلها من حشود إيطالية كبيرة فى ليبيا . كما تأثروا بالسياسة القوية التى اتبعتها دولتا المحور ونجاحهما فى تحقيق أهدافهما ، وآخرها استيلاء ألمانيا على باقى تشيكوسلوفاكيا فى مارس ١٩٣٩ واستيلاء إيطاليا على ألبانيا فى أبريل ، بينما واجهت بريطانيا وفرنسا ذلك بسياسة التهدئة .

تتضح مخاوف الجانب المصرى فى طلبه الملح بزيادة القوات البريطانية فى مصر حين تبين أن قيام الحرب أمر يكاد أن يكون مفروغا منه ، بعد أزمة مارس - أبريل . فبعد الغزو الإيطالى لألبانيا تحدث رئيس الوزراء - محمد محمود - إلى لامبسون عن عدم كفاية القوات البريطانية فى مصر فقال « ان قلة عدد هذه القوات أصبح من الأحاديث الشائعة ، وأن الأمة المصرية جميعها تشعر بالقلق فى قدرتنا على أن نقدم لمصر الحماية التى تضمنها لها معاهدة التحالف ، إلا إذا تلقت قواتنا تعزيزات كبيرة . . .

* * *

وقد تساءل سعادته عن عدد قواتنا الآن فى مصر ، وحين أخبرته أن عدد الحامية جميعها حوالى ١٣ ألفاً قال إن هذا لا يكفى لتهدئة مخاوف الناس ، وأنه يريد أن يكون لنا ما بين ٢٥ إلى ٣٠ الفا ، وأن نجعل الناس يرونهم حتى تتبدد مخاوفهم من هجوم مفاجىء من ناحية ليبيا[١] » . وكرر الأمير محمد على هذا الطلب إلى السكرتير الشرقى فى مايو التالى[٢] . وحين أصبحت الحرب متوقعة فى أية لحظة فى أغسطس ١٩٣٩ طلب الملك من بتمان ، القائم بعمل لامبسون ، زيادة عدد القوات البريطانية فى مصر ، وأكد أهمية هذه الزيادة وأهمية أثرها النفسى إلى سير مايلز لامبسون حين عاد الاخير من إجازته ، وقابله فى أول سبتمبر حين اشتعلت الحرب[٣] .

وكان لامبسون يدرك مخاوف المصريين وأثرها على موقفهم من التحالف ، لذلك تكرر تحذيره لحكومته من نتائج قلة عدد القوات البريطانية فى مصر ، وطلب زيادتها . فى يناير ١٩٣٩ كتب إلى وزارة الخارجية يقول « لو اعتقدت مصر أن لدى بريطانيا من القوة

---

(١) Lampson to Halifax, No. 117 saving, 27 April 1939, F. O. 407/223.

(٢) Same to same, No. 575, 17 May 1939, F. O. 407/223.

(٣) Same to same, telegram No. 507, 1 September 1939, F. O. 407/223.

ما يكفى لحمايتها من نشاط العدو العسكرى والجوى المدمر فلا جدال فى أن الكلام سيقل عن حياد مصر. أما إذا لم نتمكن من خلق هذا الشعور، عن طريق حجم قواتنا العسكرية واستعادة صداقتنا مع البلاد العربية المجاورة، فإن مصر ستطلب إلينا عاجلا أو آجلا الحد من التزاماتها الحربية بمقتضى المعاهدة المصرية البريطانية[١] » . وعاد لا مبسون إلى هذا الموضوع فى الشهر التالى فكتب إلى هاليفاكس يقول « علينا أن نعمل على تقوية وضعنا فى شرق البحر المتوسط بحيث لا يبقى لدى الملك أو حاشيته أدنى شك فى قدرتنا على حماية مصر، وعلى إجبار حكامها على الاستجابة لرغباتنا لو لزم ذلك . . .

« سنجد ملك مصر والفئة (الارستقراطية) الحاكمة يحاولون باستمرار أن يتخذوا موقفا مستقلا عن بريطانيا طالما بقى فى مصر شعور بأن نهضة ألمانيا وإيطاليا قد أضعفت موقفنا فى العالم بوجه عام وفى شرق البحر المتوسط بوجه خاص بحيث إنه لم يعد من الأسلم لمصر أن تنشد ود أصدقاء آخرين فقط، بل إن ذلك أصبح من الحكمة[٢] » . وبعد أن طلب محمد محمود فى أبريل زيادة القوات البريطانية كتب لامبسون يقول « لقد عبر الرسميون وغير الرسميين فى مصر عن رغبتهم فى وجود قوات بريطانية أكثر فى مصر. إنى لارجو جاداً أن نتمكن فى القريب العاجل من أن نحقق للمصريين رغبتهم تلك، ولهم الحق فى ذلك. أنهم يدركون عدم كفاية قواتنا الحالية لحماية مصر من هجوم إيطالى ألمانى، ومستقبل وضعنا فى الشرق الأدنى يتوقف على أن توجد فى مصر قوات بريطانية كبيرة إلى الحد الذى يقنع المصريين وغيرهم من شعوب الشرق الأوسط بقدرتنا على أن ندافع بكفاءة عن البلاد التى تعهدنا بالدفاع عنها بمقتضى المعاهدات[٣] » .

* * *

والآن لنر كيف تطورت مشكلة إعلان مصر قيام حالة الحرب مع ألمانيا متأثرة بهذه العوامل.

لم تعد بنا حاجة إلى مناقشة موضوع طلب الجانب البريطانى أن تعلن مصر الحرب على ألمانيا، وهل ذلك صحيح، كما صرح بذلك على ماهر فى أكثر من مناسبة، أم أنه غير صحيح، كما صرح بذلك مصدر رسمى بريطانى[٤] . ذلك **أن الوثائق البريطانية**

---

(١) Same to same, No. 41, 16 January 1939, F.O. 407/223.

(٢) Lampson to Halifax, No. 100 confidential, 3 February 1939, 407/223.

(٣) Same to same, No. 560, 12 May 1939, F.O. 407/223.

(٤) انظر مناقشة الدكتور عبد العظيم رمضان ومصادره عن ذلك فى رسالته المشار إليها للدكتوراه ص ٢٣٣

حاسمة فى أن الجانب البريطانى طلب إلى على ماهر إعلان حالة الحرب . ويغلب أن مستر بتمان ، وهو يقوم بعمل لامبسون ، أول من اتصل بعلى ماهر فى هذا الشأن وذلك يوم ٢٣ أغسطس (قبل قيام الحرب) ، حين أخبره أن الحكومة البريطانية ترى أنه قد قامت حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، وطلب إليه باسم حكومته أن تقوم الحكومة المصرية بتقديم ما تنص عليه المادة السابعة من معاهدة التحالف من مساعدات وتسهيلات . تخرج بهذا من مذكرة بعث بها على ماهر إلى لامبسون فى ٩ سبتمبر يقول فيها . . . « إن تعهدات مصر المبكرة قبل اشتعال الحرب بالقيام بإعلان الحرب رسمياً كانت على أساس أن إيطاليا ستدخل الحرب وأنها ستهاجم القوات البريطانية هنا [أى فى مصر][1] » . يضاف إلى ذلك أن لامبسون يقول فى يومياته عن يوم أول سبتمبر ١٩٣٩ أنه ذهب فى المساء لمقابلة على ماهر ليتأكد من أن إعلان مصر حالة الحرب سيحدث فى نفس الوقت الذى تعلن فيه بريطانيا الحرب ، وأنه وجد أن على ماهر رجع فى كل ما كان قد قاله لبتمان قبل عودة لامبسون من بريطانيا مباشرة[2] . يؤيد هذا أيضاً ما نشرته مجلة آخر ساعة بعددها الصادر فى ٢٨ مارس ١٩٧٣ لعبد الرحمن عزام وزير الأوقاف فى وزارة على ماهر عام ١٩٣٩ . قال سيادته إن بتمان « القائم بأعمال السفير البريطانى قام بمقابلة رئيس الوزراء عدة مرات للتشاور فى موقف مصر فى حالة إعلان بريطانيا الحرب على ألمانيا » . وأضاف انه حين عاد السفير البريطانى قابل على ماهر وقال له إن الحكومة البريطانية يهمها أن تبادر مصر بإعلان الحرب رسمياً على ألمانيا بمجرد أن تعلنها الحكومة البريطانية تنفيذاً لبنود المعاهدة ، وأن طلب السفير البريطانى لم يكن مفاجأة لرئيس الوز راء « فقد سبق له أن تلق تبليغاً مشابهاً من القائم بأعمال السفير قبل عودة السير مايلز لامبسون من لندن ـ وكان من رأى على ماهر ، وفى رأى غالبية وزراء حكومته أن تقوم الحكومة المصرية بإعلان الحرب على ألمانيا بمجرد اشتراك الإنجليز فى الحرب ضدها » .

يتضح من هذا أن المصادر المصرية والوثائق البريطانية تتفق على أن لامبسون عند قيام الحرب فى أول سبتمبر طلب إلى على ماهر أن تعلن مصر الحرب على ألمانيا حين تعلنها بريطانيا ، لكن الفريقين يختلفان فيما عدا ذلك من تفاصيل :

---

(١) Bateman to Halifax, No. 1060, 24 August 1939, and enclosure; Lampson to Halifax, telegraph No. 575, 10 September 1939, F. O. 407/223 (Documents No. 3 and 6)

(٢) Evans, op. cit. , p. 110.

يلاحظ فى هذا المجال أن الجانب المصرى كان يستعمل اصطلاح إعلان الحرب ، بينما كان الجانب البريطانى يستعمل اصطلاح إعلان قيام حالة الحرب .

المصدر المصرى الرئيسى فى هذا الموضوع هو على ماهر نفسه . فى شهادته فى قضية مقتل أمين عثمان باشا قال على ماهر ردا على سؤال عن الخلافات التى نشبت بينه كرئيس للحكومة وبين الحكومة البريطانية إن الخلاف بدأ « بمجرد إعلان المانيا الحرب ، كانوا يتوقعون أن تعلن مصر الحرب على المانيا ثم حصل أن رأينا لمصلحة مصر ، ونحن مصريون ، ألا تدخل مصر الحرب ، . . . وكان تقدير ذلك متعلقا بما يقضى به الصالح ، ولان الدخول أو عدم الدخول يتعلق بالاستعداد ، . . . خصوصا وأن السفير سئل : ما هو موقف مصر فى نهاية الحرب ، هل تستكمل كل استقلالها ؟ فأجاب بأنهم لا يمكنهم أن يعدو بشىء وكفاهم وعد بلفور . . . وقد عملنا ما توجبه المعاهدة للحليفة وما يزيد عليه ما دام لا يتعارض مع مصالح مصر . . . » وقال أيضا فى الكلام عن عدم دخول مصر الحرب حين أعلنتها إيطاليا « وكان وقتها عدد الجنود البريطانية ضعيفا جدا ، وكان ما عندهم ٢٨ مدفعا ضد الطائرات ، منها ٢٠ فى الاسكندرية لحماية الأسطول ، ٨ لحماية الورش بتاعتهم ، وباقى القطر لا يوجد به شىء يحميه[١] » . أى أن عدم إعلان مصر الحرب يرجع إلى اقتناع الحكومة المصرية حينئذ بعدم وجود القوات الكافية فى مصر لذلك ، سواء على الجانب المصرى أو على الجانب البريطانى ، وبخاصة عدم وجود دفاع جوى كافى . يضاف إلى ذلك أن دخول الحرب ليس فى صالح مصر ، ولا يحقق لها مصلحة خاصة بعد أن رفض الجانب البريطانى أن يعد باستكمال استقلال مصر إذا دخلت الحرب .

أما محمد صبيح فيأتى لنا بوثيقة من محفوظات قصر القبة ، وهى مذكرة سرية رفعها إلى الملك عبد الوهاب طلعت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة حينئذ ، وتتضمن ما علمه من سكرتير عام مجلس الوزراء عن مداولات المجلس يوم ٧ سبتمبر فى موضوع اعلان مصر حالة الحرب . وقد أشارت المذكرة إلى أن الوزراء انقسموا فى هذا الشأن بين آراء ثلاث • رأى ضد إعلان حالة الحرب ، ويقول به مصطفى الشوربجى بك وزير العدل الذى « يرى أن ما تم فوق الكفاية وأن المعاهدة لا تلزمنا بشىء أكثر من ذلك وليس لمصر شأن فى الخلاف القائم الآن » . ورأى وسط انفرد به عبد الرحمن عزام بك وزير الأوقاف ورئيس القوات المرابطة وكان يوافق على رأى مصطفى الشوربجى لكنه لا يمانع فى إعلان حالة الحرب مع « الانتظار على الأقل حتى يعود كل المصريين من الخارج ، وكذلك البواخر المصرية ، لان فى رفعها العلم المصرى حماية لها من كل سوء ما دامت مصر ليست فى حالة حرب مع أية دولة أخرى » . أما الرأى الثالث فهو إعلان

---

(١) لطفى عثمان ، المرجع المذكور ، ص ١٣٣ ، ١٣٦

حالة الحرب ، وقال به بقية الوزراء ، وأشارت المذكرة من هذا الفريق إلى محمد صالح حرب باشا ، وحسين سرى باشا ومحمد على علوبة باشا وغيرهما » وكان من من رأى هذا الفريق « انه ما دامت مصر قد قطعت العلاقات مع ألمانيا وتكدر صفو هذه العلاقات فليس هناك داع للانتظار ويجب إعلان حالة الحرب لان مصر أصبح مصيرها معلقاً بمصير انجلترا » ، ورد هذا الفريق على آراء عبد الرحمن عزام بأن انجلترا تحمى البواخر المصرية باسطولها كما تحمى بواخرها سواء بسواء . وتقول المذكرة أن على ماهر انضم الى هذا الفريق الأخير « بتحفظ وهو انه اذا جاءه كتاب من السفير البريطانى باسم حكومته بأن إعلان حالة الحرب ضرورى جدا لسلامة القوات البريطانية والمصرية وأنه لا يمكن الدفاع عن مصر بغير ذلك فعندئذ نقرر حالة الحرب » .

من الجلى أن هذا كان قرار مجلس الوزراء ، فعلى ماهر كلف سكرتير عام المجلس بالتوجه فى نفس الليلة إلى السفير البريطانى لإ حاطته علما به « وبمختلف وجهات النظر فى هذا الموضوع » والسفير البريطانى سر لذلك وقال للسكرتير العام انه « يرجح كثيراً أن يرد إليه الجواب المطلوب الليلة وعندئذ تعلن حالة الحرب بين مصر وألمانيا منذ صباح الغد » .

وقد نفى كل من على ماهر وصالح حرب لمحمد صبيح البيانات التى تضمنتها الوثيقة « نفيا قاطعا » ، والتمسا لعدم صحتها أن تلك المناقشات لم تدون عنها محاضر ، وأن سكرتير عام المجلس لم يكن يحضر المداولات وأنه استقى معلوماته من بعض الوزراء الذين لم يعطوه صورة صحيحة . ويضع محمد صبيح مما استقاه منهما من معلومات ـ وبخاصة من على ماهر كما هو واضح ـ صورة أخرى عن الموقف . تتضمن تلك الصورة أن رجال القانون كانوا يرون التزام مصر بإعلان الحرب بمقتضى المعاهدة ، وأن على ماهر رأى من البداية أن يحتفظ برأيه فى موضوع إعلان الحرب إلى النهاية لا يبديه للمجلس ، وأن يلاحظ جميع التيارات . وقد سأل على ماهر السفير البريطانى عما إذا كانت بريطانيا مستعدة لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وعقد معاهدة جديدة تتضمن قيام علاقات جديدة غير مقيدة بأى قيد والتعاون تعاون الأنداد . لكن السفير أجاب بالنفى . وقال محمد صبيح أيضا أنه اتضح لعلى ماهر وجود ثلاث تيارات داخل مجلس الوزراء ، تيار ضد الحرب يتزعمه الوزيران صالح حرب ومصطفى الشوربجى ، وتيار مع الحرب يتزعمه محمود فهمى النقراشى وحسين سرى ، وتيار متردد يتساءل عما يمكن كسبه من انجلترا مقابل دخول الحرب ، وكان عبد الرحمن عزام هو الذى يرى التفاهم للحصول على مكاسب من الإنجليز .

ويقول محمد صبيح أيضا أن على ماهر استخدم رد السفير البريطانى فى موضوع قيام علاقات حرة بين مصر وبريطانيا فى اقناع فريق المترددين بفكرة عدم دخول الحرب. وأقنع بها أيضا الفريق المحبذ لدخول الحرب، الذى رأى أن ينتهز فرصة فى المستقبل لتجديد السعى لدى الإنجليز عسى ان يحققوا لمصر مطالبها إذا رأوا مصلحة فى دخول الحرب. وهكذا صدر قرار مجلس الوزراء بالإجماع بأن تلتزم مصر الحياد، وحين أبلغ إلى السراى كان ردها أن الملك مع الوزارة فى هذا القرار[1].

تلك، على أية حال، معلومات طرفين مشتركين تضاربت بشأنها الآراء.

هناك طرف أدلى برأيه أيضا هو عبد الرحمن عزام. وقد أشرنا إلى طرف مما نشر من ذكرياته فى مجلة آخر ساعة. أما باقيها فيتناول موقف مجلس الوزراء من موضوع إعلان حالة الحرب مع ألمانيا. قال سيادته أن السفير البريطانى فى مقابلته لعلى ماهر يوم أول سبتمبر طلب أن تعلن مصر حالة الحرب مع ألمانيا بمجرد أشتراك انجلترا فى الحرب، واعتقال الرعايا الألمان واحتجازهم كاسرى حرب. وكان الرأى حينئذ أن تعلن مصر حالة الحرب مع ألمانيا فى الوقت الذى تدخل فيه بريطانيا الحرب ضدها. وقد عقدت جلسة طارئة لمجلس الوزراء لبحث الموضوع حضرها الدكتور عبد الحميد بدوى رئيس لجنة قضايا الحكومة.

كان رأى عبد الحميد بدوى أن المعاهدة تلزم مصر بدخول الحرب إلى جانب انجلترا، وكان رأى السعديين دخول الحرب فورا إلى جانب انجلترا، وأيد صالح حرب وزير الحربية اتجاه إعلان الحرب. ويقول عبد الرحمن عزام أيضا أنه عارض هذا الاتجاه على اساس ان المعاهدة لا تلزم مصر بدخول الحرب، وأن إعلانها على عدو عدوة مصر غير معقول قبل أن يعلنها أصدقاؤه الإيطاليون، وأن إعلانها سيلحق كثيرا من الدمار والخراب بالجيش والشعب، وأضاف أن هذا قد يكون مقبولا لو كان هناك مقابل له، كوعد بالجلاء وتعويض عن الخسائر، لكنه لا يوافق على إعلان الحرب دون مقابل، وقال سيادته أن على ماهر لم يشارك فى المناقشة، بل وأمتنع عن التصويت حين أخذت الأصوات على القرار، فوافق الوزارء جميعا على إعلان الحرب إلى جانب بريطانيا. حينئذ قدم عبد الرحمن عزام استقالته مما اضطر على ماهر إلى أن يفض الاجتماع ويقرر عدم أذاعة القرار أو إبلاغه إلى الانجليز.

أدت المناقشات بين على ماهر وعبد الرحمن عزام إلى أن يتخلى الأخير عن الاستقالة

---

(١) محمد صبيح، صفحات مطوية من الحرب العالمية الثانية، الكتاب الثانى: طريق الحرية (كتاب السهر، سلسلة التاريخ الحديث)، ص ٢٧، ٣٢.

ويقوم، بناء على طلب على ماهر الذى أبدى اقتناعا بوجهة نظره، بالاتصال بالجانب البريطانى لا قناعه بعدم الاصرار على طلبه. لكن هذه الاتصالات لم تسفر عن شيء سوى إصرار الجانب البريطانى على عدم تقديم أى تنازلات لمصر فى مقابل إعلان الحرب. ويختم عبد الرحمن عزام ذكرياته عن هذا الموضوع بقوله أن علىّ ماهر اقتنع تماما بأن لا فائدة لمصر من إعلان الحرب على ألمانيا، وأنه تقرر الا تعلن مصر الحرب إلا فى حالة واحدة، وهى أن يكون الهجوم عليها لذاتها لا لارتباطها بالانجليز. وفى لج سبتمبر بعث على ماهر إلى السفير البريطانى بمذكرة تراجع فيها عن قرار إعلان الحرب على المانيا بحجة ان إيطاليا لم تعلن الحرب على مصر، وان تطورات الموقف لم تعد تستدعى اتخاذ هذا القرار.

اما الوثائق البريطانية فتقدم لنا صورة تختلف فى ملامحها، كما أنها أكثر تفصيلا. سنعرض هذه الصورة، ثم نقوم بتقييم وتحليل هذه المصادر جميعا ونخرج من ذلك بصورة أقرب إلى الحقيقة عن موقف كل من مصر وبريطانيا من مشكلة إعلان حالة الحرب مع ألمانيا.

يقول لامبسون فى يومياته أنه قابل على ماهر مساء يوم أول سبتمبر ليتأكد من أن إعلان مصر الحرب سيحدث فى نفس الوقت الذى تعلن فيه بريطانيا الحرب، وأنه وجد أن على ماهر رجع فى كل ما كان قد قاله لبتهان قبل عودة لامبسون من بريطانيا مباشرة، فقد أخذ يقول أنه ليس من اللازم أن تدخل مصر الحرب، وانهم سيفعلون كل ما تطلب بريطانيا دون أن تعلن مصر الحرب، وأنه يريد أن يحصل على إجماع زملائه الوزراء[1]. وفى اليوم التالى أخبر على ماهر لامبسون فى خطاب رسمى أن حكومته مستعدة لإعلان الحرب[2]. لكن يبدو ان مجلس الوزراء رجع عن هذا الرأى فى اليوم التالى، لأن لامبسون عاد وقابل على ماهر صباح يوم ٤ سبتمبر وحذره بشدة من الآثار المحزنة التى تركها فى لندن القرار الذى اتخذه مجلس الوزراء فى الليلة السابقة، وأكد له خطورة العوامل السياسية التى تدعو إلى عدم اتخاذ هذا الاتجاه والمضار التى تترتب عليه. وأشار لا مبسون إلى أن الوضع الوسط بين الحياد والحرب ما هو إلا سراب خادع. وحثه على إقناع زملائه الأربعة المترددين بذلك. وقد رد على ماهر على ذلك بأنه شخصيا مستعد لإعلان حالة الحرب، لكنه حريص على أن يحصل على إجماع الوزراء على ذلك. وقال أن زملاؤه غير مقتنعين بأن مصر قادرة على مقاومة هجوم إيطالى بالعدد الموجود من

(١) هذا يتفق مع معلومات عبد الوهاب طلعت فى أهرام ١٦ مارس ١٩٧٣.
Evens, op. cit. , p. 110.

(٢) Lampson to Halifax, telegram No. 570, 9 September 1939, F. O. 407/223. (Document No. 5
هذا يتفق ايضا مع ما نشره عبد الوهاب طلعت فى أهرام ١٦ مارس ١٩٧٣.

القوات البريطانية . وقد وافق على آن يطلب إلى عزام باشا بان يناقش اعتراضاته مع مستر بتمان ، وأن يطلب إلى وزير الحربية أن يتصل بالقائد العام للقوات البريطانية بشأن عدد القوات والنواحى الاستراتيجية . وقد الح على ماهر على سرعة إرسال تعزيزات بريطانية ، وأشار إلى مخاوف الدوائر الاصلية من أن تفكر الحكومة البريطانية فى التضحية لمصر كما قد يحدث فى حالة المستعمرات النائية ، وقال أن مصر تتوقع تدافع عنها بريطانيا بمقتضى المعاهدة . وحث على ماهر على تزويد الجيش المصرى بمدافع أخرى ، وطالب ببنادق لتسليح عشرة آلاف جندى بالجيش المرابط حتى يتفرغ الجيش العامل للجبهة[1] .

وفى يوم ٦ سبتمبر قابل السفير على ماهر وحثه على إعلان قيام حالة الحرب مع ألمانيا ، فرد على ماهر بأن ذلك سيتم بمجرد أن يخرج المصريون من المانيا . وقال لامبسون فى تقريره إلى هاليفاكس عن هذه المقابلة أنه نظراً لهذا التردد المستمر من جانب رئيس الوزراء فى إعلان حالة الحرب ، ذلك التردد الذى كان له أثر سىء على العراق ، فانه يميل كثيرا إلى أن يقول لرئيس الوزراء أن الحكومة البريطانية تصر على أن يقوم بهذا الإعلان فى الحال . ويعود لامبسون ليوضح عوامل تدعو إلى التأنى وعدم تعجل هذه الخطوة . وتلك العوامل هى أن عبد الحميد بدوى أشار على الحكومة المصرية بأن إعلان حالة الحرب لن يزيد شيئا على السلطات التى أحرزتها الحكومة باعلان الأحكام العرفية . . كما أن الإصرار على ما يعتبره الجانب البريطانى نتيجة منطقية لمعاهدة ١٩٣٦ ، يغلب أن يؤدى إلى صدور الاعلان المطلوب ، لكن الحكومة فى هذه الحالة ستكون قد أصدرته وهى مكرهة ، وقد يحدث انقسام داخل الوزارة ، وعودة إلى حالة الإذعان الكاره التى اتسم بها موقف مصر فى فترة الحرب العالمية الأولى وبعدها ، وأضاف أنه من الواضح أنه يحسن تجنب ذلك إذا كان الجانب البريطانى يريد أن يقف المصريون خلفه بصلابة . ومع أن لامبسون يعرض هذه العوامل حتى يتدبرها هاليفاكس ، إلا أنه يعود فى نهايته تقريره ليرجح عامل الضغط واستعجال إعلان حالة الحرب ، فيقول أن كل يوم يزيد من تخوف المصريين والأعذار التى يقدمونها لعدم إعلان الحرب ، وبخاصة مع الأخبار السيئة التى تصل من بولندا . لذلك فان شعوره الشخصى هو أنه بعد أن يتلقى رد هاليفاكس على هذا التلغراف يخبر رئيس الوزراء انهم لا يمكنهم أن ينتظروا أكثر من ٢٤ ساعة . ويضيف إلى ذلك انهم لو أصروا على طلبهم فإن هناك أحتمال ، ولو انه لا يعتبره كبيرا ، فى أن تسقط الحكومة ، « حينئذ سيكون علينا أن نواجه الملك بأن يختار بين قبول مطلبنا أو مواجهة النتائج التى تترتب على انهيار ثقتنا فيه[2] » .

(١) Lampson to Halifax, telegram No. 527, 4 September 1939, F. O. 407 / 223. (Document No.

(٢) Lampson to Halifax, telegram No. 553, 7 September 1939, F. O. 407 / 223.

ومع انه كان مفروضا أن ينتظر لا مبسون حتى يتلقى رد هاليفاكس متضمنا تعلياته ، فانه تعجل الأمر وعاد إلى الضغط على رئيس الوزراء لاعلان حالة الحرب . فقابله لهذا الغرض فى صباح يوم ٧ سبتمبر ، وهو نفس اليوم الذى أرسل فيه تلغرافه عن مقابلة ٦ سبتمبر ، وربما كان سبب هذه العجلة إدراكه أن مجلس الوزراء سيجتمع فى مساء نفس اليوم لمناقشة موضوع إعلان حالة الحرب .

قال لامبسون فى تقريره عن هذه المقابلة انه رأى من العدل أن يحذر رئيس الوزراء من انه ، بعد أن تأخرت مصر ثلاثة أيام بعد دخول بريطانيا الحرب ، فإنه يتوقع أن يتلقى من حكومته تعليات قاطعة بالاصرار على أن تعلن مصر حالة الحرب . وقد رد رئيس الوزراء على ذلك بان هذا الأمر قد أصبح معقدا بعد أن قام الألمان باحتجاز المصريين وموظفى المفوضية ، وسيتم إعلان حالة الحرب فى الحال بعد أن يصحح هذا الوضع .

وقد رد لامبسون على ذلك بأن الموضوعين منفصلان وان إعلان حالة الحرب لن يؤثر فى موضوع احتجاز الرعايا ، حيث ان كلا من الطرفين قد قام فعلا بذلك . لكن على ماهر طلب المساعدة فى هذا الموضوع ، والا فانه سيتعرض للهجوم من جانب شعبه ، واقترح لذلك إطلاق سراح رجال المفوضية الالمانية فى يوم السبت ٩ سبتمبر بشرط أن يسمح لرجال المفوضية المصرية بمغادرة المانيا فى مقابل ذلك . وهو يرجو أيضا أن يوافق الجانب البريطانى على إطلاق سراح عدد آخر من الألمان فى مصر يكفى لا قناع الحكومة الالمانية بالسماح للمصريين الآخرين (غير موظفى المفوضية) بمغادرة المانيا . ورد لامبسون على ذلك بأنهم حريصون على مساعدته ، لكنه لن يتمكن من اجابته بشأن هذه الطلبات قبل الساعة السابعة مساء ، وهو الوقت المحدد لاجتماع مجلس الوزراءلمناقشة موضوع إعلان حالة الحرب . لذلك عاد لامبسون ، كما يقول ، إلى الضغط على رئيس الوزراء بشدة ليعمل على التغلب على معارضة زملاءه لسرعة إعلان حالة الحرب ، وقال أن مصر بموقفها قد تخلت عن أن تضرب مثالا يحتذيه العالم العربى فى هذا السبيل ، وصدت العراق عن اتخاذ الخطوات السليمة . وفقدت كثيرا مما كان يمكن أن تحرزه من فضل ، وزعزعت إلى حد كبير ثقة الحكومة البريطانية فيها ، وحين رد على ماهر على ذلك بحرصه على إجماع الوزراء على القرار المطلوب ، قال له لامبسون انه ـ كرجل قوى ـ ينبغى أن يجبر زملاءه فى هذا المساء على التزام الخط السياسى الذى يراه ، وأضاف إلى ذلك ـ مهددا ـ انه يفضل أن يكتب إلى لندن بأن الموضوع سوى بطريقة مرضية ، على أن يعمل بمقتضى تعليات قاطعة يتوقع أن يتلقاها من لندن فى أية لحظة

أثمر هذا الضغط نتيجته المرجوة ، كما يقرر لا مبسون . فقد زاره فى وقت متأخر من ليلة ٨/٧ سبتمبر سكرتير عام مجلس الوزراء يحمل اليه قرار ذلك المجلس بتكليف من

رئيس الوزراء . وكانت الرسالة التى حملها من على ماهر ، كما يقول لامبسون ، هى أن مجلس الوزراء قرر بالاجماع الموافقة على إعلان حالة الحرب مع المانيا ، وأن وصول إخطار بهذا القرار إلى السفارة يتوقف على أن يرسل السفير خطابا إلى رئيس الوزراء يقول فيه ان الخطوات التى اتخذت حتى ذلك الوقت ، وهى إعلان الأحكام العرفية وقطع العلاقات مع المانيا ، لا تكفى كأساس للإجراءات اللازمة لتأمين البلاد وسلامة القوات البريطانية ، وان المطلوب هو إعلان حالة الحرب . وقد فسر السكرتير العام لمجلس الوزراء ذلك بأن إعلان الحرب الهجومية يستلزم دعوة البرلمان ، والأمر يختلف تماماً إذا كان إعلان حالة الحرب بناء على طلب الحليفة بمقتضى التزامات المعاهدة .

وقد أضاف السكرتير العام إلى ذلك ان هناك ثلاث مسائل تقلق الوزراء المصريين هى : (١) المراكب المصرية فى البحر المتوسط . وهم يطالبون بأن تقدم لها الأميرالية البريطانية ما تقدمه للمراكب البريطانية . (٢) وهم يرجون ان تقدم الحكومة البريطانية فى سبيل إعادة المصريين الموجودين فى الخارج مساعدة كالمساعدة التى تقدمها لرعاياها البريطانيين فى نفس الظروف . (٣) هناك بواخر مصرية فى الطريق إلى الاسكندرية وأخرى غادرتها إلى مرسيليا ، دون ان تعلم شيئا عن احتمال قيام حالة الحرب . وهم يطالبون بالعمل على إخطارها باللجوء إلى أقرب ميناء أو العودة إلى مصر ، حسب الحالة . وقد أجاب السفير على رسالة رئيس الوزراء بأنه سيعمل على الحصول على الخطاب المطلوب ، وأن الحكومة البريطانية ستبذل جهدها ، بالتأكيد ، لإجابة المطالب الأخرى[٢] .

وقد خول هاليفاكس سفيره أن يوجه إلى الحكومة المصرية الخطاب المطلوب[٣] . لكنه حين توجه فى مساء ٨ سبتمبر لمقابلة على ماهر وتسليمه رد حكومته فوجىء بتراجع رئيس الوزراء عى موقفه . ذلك أنه تلقى تلغرافا من حسن نشأت باشا ، السفير المصرى فى لندن ، عن مقابلة تمت بينه وبين مستر بتلر فى وزارة الخارجية فى يوم ٦ سبتمبر . وقد تضمن التلغراف قول السفير انه اقترح على مستر بتلر « شراء المواد الحربية من الولايات المتحدة عن طريق مصر التى يمكنها أن تقوم بذلك بسهولة باعتبارها غير محاربة . وقد استخف السرور مستر بتلر لهذا الاقتراح ، وقال إنه سيتقدم به إلى لورد هاليفاكس » .

Lampsom to Halifax, telegram No, 555, 7 september 1939, F. O. 407/223. (١)

Lampson to Halifax, telegram No. 557 A, 8 September 1939, F. O. 407 / 223 (Document No. 8) (٢)

Halifax to Lampson, telegram No 618, 8 September 1939, F. O. 407 / 223. (٣)

وقد علق رئيس الوزراء على هذا الخبر بأنه يغير الوضع : فزملائه مصرون على أنه يؤثر بشكل أساسى على قرار المجلس فى الليلة السابقة بشأن إعلان حالة الحرب ، كما أن الملك فاروق بعث اليه بمذكرة عاجلة بنفس المعنى . فقال السفير بغضب إنه يرجو ألا ينساق الملك إلى اتخاذ موقف تترتب عليه نتائج يؤسف لها ، وعبر عن استيائه لموقف رئيس الوزراء ، وقال إن السفير المصرى ربما أساء فهم مستر بتلر ، وأن المقابلة تمت من يومين وتعليمات لورد هاليفاكس جبت ما قبلها . لكن ذلك لم يقنع على ماهر بتغيير موقفه ، وقال إنه ، إزاء رسالة الملك وموقف زملائه ، لا يملك عمل شيء حتى يسوى التعارض بين تعليمات لامبسون وتقرير حسن نشأت .

وعلق لامبسون على ذلك بأن ما أذاعه الراديو الفرنسى ، من أن الألمان فى وارسو ، ربما يكون هو الذى غير الموقف[1] . وقد عاد الى الضغط على رئيس الوزراء فى اليوم التالى ، لكن دون جدوى ، ذلك أن موقف الملك ، فيما يبدو ، قد حسم الأمر ، خاصة وقد أرسل إلى على ماهر فتوى من عبد الحميد بدوى بأن إعلان حالة الحرب يستلزم دعوة البرلمان ، وكان على ماهر يخشى قوة الوفد فى مجلس الشيوخ[2] .

وجد على ماهر نفسه فى وضع سيء ، فتحرك فى ثلاثة اتجاهات : دعا مجلس الوزراء إلى الانعقاد فى ٩ سبتمبر لمناقشة موضوع إعلان حالة الحرب ، وأرسل فى نفس اليوم إلى لامبسون مذكرة يوضح موقفه من هذا الموضوع ، وأرسل إلى حسن نشأت ليتصل بالخارجية البريطانية يشكو ضغط السفير عليه .

وقد رجع مجلس الوزراء فى قراره السابق بإعلان حالة الحرب ، وقرر أنه يجب دعوة البرلمان إلى الانعقاد قبل إعلان الحرب أيا كانت طبيعة إعلانها . وهكذا ، حسم المجلس

---

(١) Lampson to Halifax, telegram No. 562, 8 September 1939, F. O. 407 / 223. (Document No. 9)

(٢) Lampson to Halifax, telegram No. 570, 9 September 1939, F. O. 407/223 (Document No. 5)

الموقف[1] .

أما مذكرة على ماهر إلى السفير فقد تضمنت ست نقاط رئيسية هى : (أ) لا يمكن إعلان الحرب الهجومية دون موافقة البرلمان ، والحالة القائمة هى حالة حرب هجومية غير مباشرة ضد بريطانيا ، مما يثير الشكوك فى اعتبار إعلان مصر الحرب يمكن أن يعتبر حربا غير هجومية . (ب) حين تعهدت مصر قبل قيام الحرب بإعلان الحرب رسميا كان ذلك على أساس ان إيطاليا ستدخل الحرب وتهاجم القوات البريطانية فى مصر . ويستدل رئيس الوزراء علي ذلك بطلباته المتكررة للاسلحة والتعزيزات . (ج) اتخذت مصر بالفعل جميع الاجراءات التى طلبت الحكومة البريطانية اتخاذها . وقد أعلنت السلطات العسكرية البريطانية فى مصر رضاءها عن هذه الاجراءت التى يعتبرونها كافية . (د) إعلان حالة الحرب رسميا لن يضيف إلى السلطات التى تتمتع بها الحكومة ، وستتخذ الحكومة جميع الإجراءات اللازمة . (و) أن مصر باعتبارها محايدة من الوجهة الفنية ، يمكن أن تكون أكثر فائدة لبريطانيا ، إذ ستحتفظ بعلاقاتها التجارية مع الدول المحايدة . (ز) لو نشأت حالة تستدعى إتخاذ إجراءات جديدة وضرورية لا يمكن اتخاذها دون إعلان حالة الحرب رسمياً ، فإن رئيس الوزراء سينظر فى اتخاذ أية خطوات دستورية لتحقيق ذلك[2] . وقد كتب لامبسون إلى هاليفاكس فى ١٢ سبتمبر معلقا على هذه المذكرة وما تضمنته من نقاط فقال ان النقطة الثانية صحيحة ، والنقطتان الثالثة والرابعة صحيحتان فيما عدا عدم إعلان مصر حالة الحرب ، كما أن السلطات العسكرية البريطانية ترى أن عدم إعلان حالة الحرب قد أدى إلى بعض العقبات ، وقد يؤدى فى المستقبل إلى قيام عقبات أخرى . وخلص من ذلك إلى أن موقف الجانب البريطانى يتوقف على المقارنة بين المضار التى تترتب على هذه العقبات وتلك التى تترتب على فقدان تعاون مصر قلبيا وعن طيب خاطر ، ودفعها إلى إعلان الحرب كارهة . وانتهى إلى أن تقديره للموقف ككل هو أنه يحسن بالجانب البريطانى أن يسلم بان الحكومة المصرية ليست على استعداد لإعلان الحرب فى هذا الوقت[3] .

(١) محمد صبيح ، طريق الحرية ، ص ٣٢ . يقول محمد صبيح أن مجلس الوزراء قرر عدم دخول الحرب ضد المانيا . لكنه لا يوضح تاريخ القرار .

Lampson to Halifax, telegram No. 582, 12 September 1939, F. O. 407 / 223.

(٢) Lampson to Halifax, telegram No. 575, 10 September 1939, F. O. 407/223. (Document No. ٩)

انظر نصا عربيا لخطاب برقم ٤ ـ ٩/١ بتاريخ ٩ سبتمبر يقول عبد الوهاب طلعت أن على ماهر ارسله إلى السفير البريطانى وقد نشره فى أهرام ١٦ مارس ١٩٧٣ . والخطاب يتضمن تلك المعانى مع تفصيلات واختلافات بسيطة لا تخل بها .

(٣) Same to same, telegram No. 582, 12 September 1939, F. O. 407/223.

وقد انتهى هاليفاكس إلى نفس النتيجة ، وبخاصة بعد أن قابله حسن نشأت يوم ١٢ سبتمبر وأبلغه شكوى على ماهر من ضغط السفارة ، فكتب إلى لامبسون فى اليوم التالى يقول أنه يبدو أن فرصة الحصول على إجماع الوزراء على إعلان حالة الحرب قد ولت ، وأن هذا الإعلان لن يتم إلا بعد أن يعرض على البرلمان ، وقد ينتهى الأمر بالرفض . لهذا فانه لا جدوى من إعادة الضغط على الحكومة المصرية فى هذا الموضوع[١] .

يمكن أن نستخلص الحقائق التالية من استعراض هذه الوثائق وأقوال المختصين المصريين :

فى يوم أول سبتمبر طلب لامبسون من على ماهر أن يفى بتعهداته لمستر « بيتان » وبالتزامات مصر بمقتضى المعاهدة ، وذلك بأن تعلن مصر حالة الحرب حين تدخل بريطانيا الحرب فعلا . كان ذلك فى المقابلة الثانية بين الرجلين التى تمت فى ذلك اليوم فى المساء . وفى الاجتماع الثانى لمجلس الوزراء الذى عقد فى مساء ذلك اليوم أيضا[٢] ، عرض على ماهر الموضوع على زملائه . فى هذا الاجتماع التزم على ماهر الصمت واكتفى بأن يعرض عبد الحميد بدوى ومؤيدو الحرب من السعديين وغيرهم وجهة النظر المؤيدة للحرب . ولا شك أن هذا الموقف أملته وعوده للجانب البريطانى ورغبته فى الاحتفاظ بعلاقات ودية معه من جهة ، وإدراكه لاتجاهات السراى من جهة أخرى . انتهى الأمر على أية حال بموافقة مجلس الوزراء على إعلان حالة الحرب بالأغلبية ، وهى الموافقة التى دفعت عبد الرحمن عزام إلى تقديم استقالته ، لكن على ماهر أقنعه بسحبها ، فقد كان يدرك خطورة ذلك على مركزه فى وقت لا يتمتع فيه فى البرلمان بأغلبية تمكنه من مواجهة العاصفة التى تتلو استقالة كهذه . هذا الاجتماع ، وهذا القرار ، لا يظهر فيما لدينا من وثائق بريطانية . لكنه واضح فى تعهد على ماهر رسميا وكتابة للسفير البريطانى فى اليوم التالى ، كما تقول الوثائق البريطانية ، بأن الحكومة المصرية مستعدة لإعلان حالة الحرب . ذلك أن على ماهر ما كان ليعطى هذا التعهد دون قرار من مجلس الوزراء .

كان هذا فى اليوم الأول للحرب ، وكان التساؤل عاما عن موقف إيطاليا والخوف من هجوم تقوم به على مصر ، مع ضعف وسائل الدفاع عنها ، منتشرا . وقد بدأ سفر الجنود المصرية إلى الحدود لتتخذ المواقع المحددة لها فى حالة الطوارىء ، وبدأ وعظهم لبذل النفس للدفاع عن بلدهم . وبدأ أيضا كثير من رجال مصر وشبانها يتقدمون للتطوع فى صفوف الجيش المصرى ، بينهم كثير من المهندسين والأطباء وخريجى المعاهد العليا وعلماء

---

(١) Halifax to Lampson, telegram No. 651, 13 September 1939, F. O. 407/223.

(٢) الأهرام ٢ سبتمبر ١٩٣٩ .

الأزهر[1] . كل هذا توقعا لدخول إيطاليا الحرب . لكن الأخبار أتت متأخرة عن قرار إيطاليا بعدم اتخاذ أى إجراء حربى . ولا شك أن الملك فاروق كان يعبر عن رأى الكثيرين عندما قال للامبسون حين قابله فى أصيل ذلك اليوم الأول للحرب أنه لا شك أن إيطاليا تريد أن تبق على الحياد ، وأن تظل على أطراف الصراع الدائر ترقب الحالة حتى تحين اللحظة المناسبة فتدخل فيه[2] .

فى اليوم التالى اتضح موقف إيطاليا بشكل أكثر ، وبخاصة بعد أن قابل ماتزولينى وزيرها المفوض فى مصر على ماهر ، وأكد له ما تكنه إيطاليا لمصر من صداقة ومودة ، وأنها قد اعتزمت الاحتفاظ بحيدتها فلن تبدأ الهجوم على أية دولة أخرى[3] . وبدأت الجرائد المصرية تكتب عن حياد إيطاليا وكيف أنه يبعد عن مصر شبح دخولها الحرب ، فيوفر عليها ملايين الجنيهات وعشرات الأرواح من زهرة شبابها ، ورجحت بعض الجرائد استمرار موقف الحياد هذا[4] . ساعد هذا على بلورة الرأى العام واتجاهه إلى عدم دخول الحرب . وصرح عبد الرحمن عزام أن مصر ستكون « على حدود المعاهدة الإنجليزية[5] » . أى أنها لن تزيد على التزاماتها بمقتضى المعاهدة شيئا .

كان هذا هو الجو العام فى مصر حين أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا فى الثالث من سبتمبر ، وقابل لامبسون رئيس الوزراء[6] ، ولا شك أنه طالبه بالوفاء بتعهداته وإعلان حالة الحرب . وهكذا أصبح على مصر أن تحدد موقفها ، فجمع على ماهر مجلس الوزراء فى مساء ذلك اليوم ليناقش الأمر من جديد . كان طبيعيا فى هذه الظروف أن يتغلب المعارضون لإعلان الحرب ، وأن يرجع مجلس الوزراء عن قراره السابق ، وألا تعلن مصر حالة الحرب مع ألمانيا . واكتفى مجلس الوزراء بقطع العلاقات الدبلوماسية واعتقال الرعايا الألمان من الرجال . إلى هذا القرار يشير لامبسون حين يقول إنه قابل على ماهر صباح اليوم التالى ، وحذره بشدة من الآثار المحزنة التى تركها فى لندن القرار الذى اتخذه مجلس الوزراء فى الليلة السابقة ، وحثه على إقناع زملائه الأربعة المترددين بالموافقة على إعلان حالة الحرب[7] .

---

(١) Lampson to Halifax, telegram No. 507. 1 September 1939, F. O. 407/223.

(٢) الأهرام ، ٣ سبتمبر ١٩٣٩ .

(٣) الأهرام ، ٢ و ٤ سبتمبر ، البلاغ ٣ سبتمبر ١٩٣٩ .

(٤) المقطم ، ٣ سبتمبر ١٩٣٩ .

(٥) الأهرام ، ٤ سبتمبر ١٩٣٩ .

(٦) انظر عاليه ص ١٦٩ .

(٧) المصرى ، أول سبتمبر ، الأهرام ٥ ، ٨ سبتمبر ، المقطم ٥ سبتمبر ١٩٣٩ .

تلك كانت بداية تصاعد الضغط على رئيس الوزراء لإعلان حالة الحرب. وقد أخذ هذا الضغط يتزايد، فقابل لامبسون على ماهر يوم ٦ سبتمبر وحثه ثانية على إعلان حالة الحرب. وعاد فى صباح اليوم التالى ليزاول ضغطا شديدا عليه للتغلب على معارضة زملائه ـ باعتباره رجلا قويا ـ وإعلان حالة الحرب. بل أنه تجاوز الضغط إلى التهديد بأنه من الأفضل أن يستجيب على أن يرغم على الاستجابة (أو الاستقالة) نتيجة معلومات قاطعة يتوقع لامبسون أن يتلقاها من لندن فى أية لحظة[١].

أثمر هذا الضغط الشديد والتهديد قرار مجلس الوزراء الذى بلغ إلى لامبسون قبيل صباح ٨ سبتمبر. وكان قرارا إجماعيا بالموافقة على إعلان حالة الحرب. لكنها كانت موافقة مقيدة بتحفظ ومصحوبة بمطالب. أما التحفظ فهو الحصول على خطاب من الحكومة البريطانية بعدم كفاية ما اتخذ من إجراءات، وبضرورة إعلان حالة الحرب. هو القشة التى أراد أن يتعلق بها على ماهر ليسبح بعيدا عن الخطر الذى يخشاه من دعوة البرلمان للموافقة على الإعلان. وهو يعتمد فى ذلك على منطق عبد الحميد بدوى الذى بدأت به مشكلة إعلان الأحكام العرفية، ويقضى بإمكان إصدار القرارات والقوانين المنفذة لالتزامات مصر بمقتضى المعاهدة دون الحاجة إلى موافقة البرلمان، لأن البرلمان سبق أن وافق على القانون الذى صدرت به المعاهدة. كما انه اعتمد أيضا على فتوى عبد الحميد بدوى التى قال بها فى اجتماع مجلس الوزراء يوم أول سبتمبر بأن مصر ملتزمة بدخول الحرب إلى جانب بريطانيا بمقتضى المعاهدة . أما المطالب فكانت الثمن الذى قدم إلى الوزراء المعارضين للحصول على موافقتهم، ولإرضاء الرأى العام، وتتضمن المساعدة فى عودة المصريين من الخارج، وتأمين البواخر المصرية الموجودة حينئذ فى البحر المتوسط[٢].

إن أى طرف يتخذ قرارا تحت ضغط يتلمس الفرص للرجوع فى هذا القرار، خاصة إذا تغيرت الظروف بما يظهر الضرر منه. وهذا ما حدث، ففى نفس اليوم الذى بلغ فيه لامبسون بالقرار وصل تلغراف من السفير المصرى فى لندن عن مقابلة تمت بينه وبين مستر بتلر فى وزارة الخارجية البريطانية يوم ٦ سبتمبر. وكان مضمون جانب من الحديث فيها ترحيب مستر بتلر بفكرة إستفادة بريطانيا من وضع مصر كدولة غير محاربة فى شراء المواد الحربية من الولايات المتحدة عن طريقها، وقوله أنه سيعرض ذلك على لورد هاليفاكس. يضاف إلى ذلك الأخبار التى وصلت عن انتصارات الألمان الكاسحة فى بولندا ووصول قواتهم إلى ضواحى وارسو. وقد قوى ذلك من موقف الفريق من

(١) أنظر عاليه ص ١٧٠ ، ١٧٢ .

(٢) انظر عاليه ص ١٧٢ .

الوزراء الذى كان معارضا لإعلان حالة الحرب ، فرجع فى موافقته على الإعلان . أما الفريق الموافق على الإعلان فقد آثر أن يتأنى . لكن الجديد فى الموضوع أن الملك أسفر عن موقفة فرمى بثقله إلى جانب المعارضين ، واستخلص فتوى من عبد الحميد بدوى بأن إعلان حالة الحرب يستدعى دعوة البرلمان . هذه الخطوة من الملك ، وفتوى عبد الحميد بدوى حسمت موقف على ماهر الذى كان يخشى عرض الموضوع على البرلمان[1] ،وما كان يمكنه أن يتغاضى عن موقف الملك ووزارته وزارة القصر .

يقول لامبسون فى إيضاح مخاوف على ماهر تلك أنه متخوف من مجلس الشيوخ بالذات . لكن حسن نشأت ، فى حديثه مع هاليفاكس ، حين أبلغه شكوى على ماهر من ضغط السفارة عليه ، يزيد هذا الأمر إيضاحا فيقول ، معلقا على الموقف من إعلان حالة الحرب ، بأنه لا يمكن ضمان الموافقة على الإعلان فى البرلمان بالإجماع ، وأن الإعتراض عليه ـ حتى لو كان من ١٠ ٪ من الأعضاء سيكون أمراً مؤسف له . ولا شك أن حسن نشأت يقصد بذلك أن قرار إعلان حالة الحرب إلى جانب بريطانيا ، عودة الوطنية المصرية حتى معاهدة ١٩٣٦ ، يجب أن يكون بالإجماع ، ليكون ملزما للجميع ، فلا تقوم ضده معارضة تضعف موقف الحكومة وتحول دون قيام وحدة وطنية خلفها وإلى جانب بريطانيا . وقد أضاف حسن نشأت إلى قوله هذا أن الحقيقة هى أنه لا يمكن ضمان الموافقة عليه ، حتى بالأغلبية ، لأنه ليس لعلى ماهر نفوذ على المستقلين ، وهم فى حقيقة الأمر وفديون لا يكشفون عن وفديتهم[2] . تلك هى الأسباب التى جعلت المجلس فى ٩ سبتمبر يرجع فى القرار الذى اتخذه قبل ذلك بيومين بإعلان حالة الحرب ، وذلك بموافقة مختلف الأطراف فى المجلس . .

هذه القرارات الأربع المتعارضة بين أيام ١ و ٩ سبتمبر ، والتى بدأت بالموافقة على إعلان حالة الحرب وانتهت برفض ذلك الإعلان ، توضح صراعا داخل المجلس بين مؤيدى إعلان حالة الحرب والمعارضين . وكانت النتيجة المتغيرة لهذا الصراع هى محصلة تفاعل عوامل ثلاث أساسية هى الموقف الدولى ، وبخاصة الموقف العسكرى ، وقوة الضغط البريطانى . أما العامل الثالث فهو الموقف الداخلى وأثر العاملين السابقين عليه .

حين كان خطر الهجوم الإيطالى ماثلا لم يكن أمام مصر ، بضعفها العسكرى ، سوى أن تقف مع بريطانيا . وهكذا صدر قرار بإعلان حالة الحرب حين تعلنها بريطانيا . وحين وضح أن الخطر الإيطالى ليس داهما ، وأن الأمر سيصبح زجا بمصر فى حرب لا شأن لها

---

(١) انظر عاليه ص ١٧٣ .

(٢) Halifax to Lampson, No. 1038, 12 September 1939, F.O. 407/223. (Document No. 10)

بهـا بين ألمانيا وبريطانيا ، العـدو الحقيق لأمانى مصر القـومية ، رجـع المجلس عن قراره وأصـبح الوضـع ، كما قال عبد الرحمن عزام ، الوقوف « عند حـد المعـاهدة » . حينئذ أخذت انتصارات الألمان فى بولندا تضغط على كل من الجانبين فى اتجـاه مضـاد للاتجـاه الذى تضغط به على الجـانب الآخـر . فالجـانب البريطانى رأى ضرورة إدخـال مصر بسرعة فى الحـرب إلى جـانبه ، لأن أى تأخـير فى ذلك سـيؤدى إلى زيادة ترددها وعدم دخولها فى النهـاية . أما الجـانب المصرى فإنه أزاء هذه الانتصـارات ، وأزاء التضـحيات والمشكلات التى سـتترتب على الحـرب ، ومنهـا مشكلة المصريين المحتجـزين فى ألمانيا التى أصـبح يخشى أن تؤثر على الرأى العـام فى مصر ، قد رأى أن تبق مصر بعـيدا عن الحرب ، خاصة وأنه سيكون من الصعب إقناع البرلمان والرأى العـام بدخـولها . وهكذا وقع على على ماهر ضـغط بريطانى عنيف ، بلغ حـد التهـديد ، بضروروة إعلان حـالة الحرب ، فخضع مجلس الوزراء للضغط وصدر قراره بالموافقـة على الإعلان ، لكن ذلك كان إلى حين ، فإن وصـول الألمان إلى ضـواحى وارسـو قوى من المعـارضة فى مجلس الوزراء ، ورمى فاروق بثقله إلى جانبها ، فعدل المجلس عن قراره نهائيا .

واضح من هذه الصورة لمشكلة إعلان حالة الحـرب ان الاعتماد الأسـاسى فى تكوينهـا على الوثائق البريطانية وأخبار الجرائد الصادرة ، مع الاستعانة بالمصـادر المصرية الثلاث (على ماهر ومحمد صبيح وعبد الرحمن عزام) بتحفظ . ونلاحظ أن المصدر الثانى يروى عن المصدر الأول وعن محمد صالح حـرب . والحقيقـة أن كلا من هذه المصـادر الثلاث لا يصور سوى وضعا واحدا ، هو الوضع الذى يناسبه ، من موقف متطور متغـير . فعلى ماهر فى شهادته فى قضية أمين عثمان ، وفيما أدلى به إلى محمد صبيح من معلومات ، ينسـب لنفسه فضلين ، هما تجنيب مصر الدخول فى الحرب ، ومحاولة مسـاومة بريطانيا لاسـتكمال استقلال مصر مقابل دخولها الحـرب . الوثيقـة التى نشرها محمد صـبيح ـ وسـنرى أن الوثائق البريطانية تؤكد صـحتها ، وما نشره عبد الوهاب طلعـت فى الأهرام ، والوثائق البريطانية التى أشرنا إليهـا ـ توضـح أن على ماهر ليس له نصـيب كبير من الفضـل الأول ، وأن السبق فى هذا كان لغيره . فتلك المصادر تثبت أنه أرسـل فى يوم ٢ سـبتمبر إلى السفير البريطانى رسميا يوضـح استعداده لإعلان حـالة الحـرب ، كما أنه وافق على إعلان حالة الحرب فى اجتماع مجلس الوزراء يوم ٧ سـبتمبر ، كما أنه عبر للامبسـون عدة مرات عن استعداده شخصيا لإعلان حالة الحرب ، وأن ما يعـوقه هو حـاجته إلى إجماع زملائه الوزراء . والحق أن على ماهر ، كرئيس للوزراء ، قد اتخـذ هذا الفضـل لنفسـه ، واستغله كرصيد سياسى يرتكن عليه ويباهى به فيما بعد حين تبلور الرأى العـام واسـتقر على تجنيب مصر أن تساق إلى دخول الحرب . أما موضـوع مسـاومة بريطانيا لاسـتكمال

استقلال مصر فيغلب أنها لم تكن فكرة على ماهر ، بل فكرة عبد الرحمن عزام . يبدو هذا مما يقوله محمد صبيح ، بناء على معلوماته من على ماهر نفسه ، من أن عبد الرحمن عزام كان « يرى التفاهم للحصول على مكاسب من الانجليز[1] » يضاف إلى ذلك أن ما تحت يدنا من وثائق بريطانية يخلو من أية إشارة لمحاولة على ماهر القيام بهذه المساومة بنفسه ، وكل ما تتضمنه هو ما قاله لامبسون عن مقابلته لعلى ماهر يوم ٤ سبتمبر من أن رئيس الوزراء وافق على أن يطلب إلى عزام باشا (كان عزام حينئذ حائزا على لقب بك فقط) أن يناقش فى الحال إعتراضاته (على إعلان حالة الحرب) مع مستر بتمان[2] » . وهذا يعزز رواية عبد الرحمن عزام فى مجلة آخر ساعه من أنه كان معارضا لإعلان الحرب ، ولو أنه كان من رأيه أن ذلك قد يكون مقبولا لو كان هناك مقابل له كوعد بالجلاء وتعويض عن الخسائر ، وأنه قام بناء على طلب على ماهر بالاتصال بالجانب البريطانى لإقناعه بعدم الإصرار على طلبه ، وأن الاتصالات أسفرت عن إصرار الجانب البريطانى على عدم تقديم أى تنازلات مقابل إعلان الحرب[3] . أى أن محاولة المساومة تمت . لكن عن طريق غير رئيس الوزراء ولو أنها بعلمه ، وكانت ضمن جملة اعتراضات أثارها عبد الرحمن عزام . وربما كان هذا هو السبب فى إهمال ذكرها تفصيلا فى الوثائق البريطانية ، وفى عدم أخذها مأخذ الجد ، باعتبارها وجهة نظر فردية . هذا الموقف المتخاذل من على ماهر يرجع إلى ضعف موقف وزارته ، وحساسية العلاقات بينه وبين الجانب البريطانى .

لقد ركز على ماهر فى أقواله فى قضية مقتل أمين عثمان ، وفى معلوماته التى أدلى بها إلى محمد صبيح على قرار مجلس الوزراء يوم ٩ سبتمبر بعدم إعلان حالة الحرب ، واتخذ لنفسه الفضل فى الوصول إلى هذا القرار ، وتجاهل تماما قرارى الأول والسابع من سبتمبر بإعلان حالة الحرب ، بل انه نفى صحة ما ورد فى الوثيقة التى نشرها محمد صبيح عن إجتماع مجلس الوزراء فى ٧ سبتمبر وما تضمنته من قرار ومن مواقف الوزراء المختلفين من موضوع الإعلان[4] » .

تلك الوثيقة صحيحة رغم تكذيب على ماهر وصالح حرب ما تضمنته من بيانات . يؤكد صحتها تلغراف لامبسون إلى هاليفاكس فى ٨ سبتمبر متضمنا أخبار زيارة محمد

---

(١) محمد صبيح ، طريق الحرية ، ص ٢٨ .

(٢) Lampson to Halifax telegram No. 527, 4 September 1939 F. O. 407/223. (Document No. 7)

(٣) انظر عاليه ، ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٤) محمد صبيح ، طريق الحرية ، ص ٣٠ .

كامل سليم سكرتير عام مجلس الوزراء وما أبلغه به من قرار مجلس الوزراء فى مساء ٧ سبتمبر[١] .

يتضح من هذا أنه لا يمكن الأخذ بما روى نقلا عن على ماهر وصالح حرب دون الاستناد إلى مصادر أخرى تؤيده .

أما المصدر الثالث ، عبد الرحمن عزام ، فان ما يرويه عن اعتراضه على إعلان حالة الحرب دون الحصول على مكاسب من بريطانيا تؤكده رواية محمد صبيح والوثائق البريطانية ، كما سبق أن أوضحنا . لكنه بدوره يركز فى كلامه على اجتماعى مجلس الوزراء أيام الأول والتاسع من سبتمبر ، ويتجاهل اجتماع السابع من سبتمبر الذى صدر فيه قرار المجلس بالاجماع بإعلان حالة الحرب . كما أنه يقرر أنه وحده الذى اعترض على الإعلان ، بينما تثبت الوثيقة التى نشرها محمد صبيح ، وتثبت الوثائق البريطانية ، أنه كان هناك آخرون معارضون . وهذا يسوقنا إلى المعارضين والمؤيدين من الوزراء لإعلان حالة الحرب .

ناقشنا موقف على ماهر من موضوع الإعلان ، ويبقى موقف باقى الوزراء . عبد الرحمن عزام يشير إلى معارضته وحده للإعلان فى اجتماع أول سبتمبر ، وإلى استمرار معارضته له . تقرير عبد الوهاب طلعت الذى نشره محمد صبيح عن اجتماع ٧ سبتمبر يشير إلى معارضة مصطفى الشوربجى بك وزير العدل للإعلان على أساس « إن ما تم فوق الكفاية وأن المعاهدة لا تلزمنا بشىء أكثر من ذلك . وليس لمصر شأن فى الخلاف القائم الآن » . ويشير أيضا إلى أن عبد الرحمن عزام مع موافقته لرأى الشوربجى يرى الانتظار حتى يعود كل المصريين من الخارج وكذلك البواخر المصرية . كما يشير إلى وجود فريق يوافق على الإعلان ويتكون من حسين باشا سرى ومحمد على علوبه باشا وآخرين . أما الوثائق البريطانية فتشير إلى معارضة أربعة وزراء للإعلان ، ذكر منهم لامبسون عبد الرحمن عزام ومحمد صالح حرب[٢] ، وأشار إلى أنه يقال أن عدم إعلان حالة الحرب يرجع إلى نفوذ عزام إلى حد كبير[٣] . ويذكر حسين سرى باشا وزير المالية للامبسون أن المعارضين هم عزام وغالب ، أى محمود غالب باشا وزير المواصلات .

---

(١) انظر عاليه ص ١٧٢ .

(٢) Lampson to Halifax, telegram No. 557 A, 8 September 1939, F. O. 407/223, (Document No. 7)

(٣) Lampson to Halifax, telegram No. 527, 4 September 1939, F. O. 407/223. (Document No. 7)

أما الموافقــون على الإعلان فتذكر منهــم تلك الوثائق حســين سرى ومحمود فهــمى النقراشى[1] .

يتضح من هذا أن المعارضة الأساسية النشطة كانت من عبد الرحمن عزام ومصطفى الشوربجى ، والأخير أصلا حزب وطنى ، وأن المعارضين الآخرين هم صالح حرب ومحمود غالب ، أما الموافقون فأبرزهم حسين سرى والنقراشى وعلوبه . لكن ينبغى أن نلاحظ أن المعارضة اضطرت إلى التخلى عن موقفها تحت التهديد البريطانى ، وذلك فى اجتماع يوم ٧ سبتمبر الذى صدر فيه قرار الإعلان بالإجماع ، والملاحظة الأخيرة فى هذا الموضوع هى إستمرار ما أشرنا اليه من انقسام السعديين فيما يختص بالحرب . يوضح ذلك موقف كل من النقراشى ومحمود غالب .

ننتقل الآن إلى الأسباب التى أدت بالمصريين إلى عدم إعلان حالة الحرب ، وتلك التى جعلت الجانب البريطانى يلح ويصر على إعلانها .

يتضح مما سبق أن إعلان حالة الحرب يرجع إلى أسباب متعددة . هناك أسباب أصيلة وقائمة من البداية . من ذلك عدم وجود قوات كافية ، مصرية كانت أو بريطانية ، للدفاع عن مصر . يضاف إلى ذلك عدم دخول إيطاليا الحرب ، وبذلك أصبح النزاع القائم بين المانيا وبريطانيا أمرا لا يعنى مصر ، والدخول فيه لا يحقق لها مصلحة خاصة وليس فى صالحها . ولو امتدت الحرب إلى مصر نتيجة انسياقها إلى الدخول فيها ستكبدها كثيرا من التضحيات فى الأموال والأرواح . كل هذا إرضاء لبريطانيا العدو الأول للأمانى الوطنية ، مما جعل الرأى العام ضد دخول الحرب . أما فيما يختص بالمعاهدة فكان الرأى أنها لا تلزم مصر بدخول الحرب ، وأن مصر قدمت ما يتجاوز التزاماتها بمقتضاها . هناك أسباب طارئة مثل انتصارات الألمان الكاسحة فى بولندا ، والمشاكل التى أخذت تظهر بعد قيام الحرب ومن أهمها احتجاز المصريين فى ألمانيا ، والخوف على الملاحة المصرية فى البحر المتوسط ، وعلى اتصالات مصر وتجارتها مع أوروبا ، هناك أيضا أسباب خاصة بوزارة على ماهر نفسها ، وهى عدم وجود أغلبية برلمانية تساندها وتمكنها من الحصول على موافقة البرلمان على إعلان حالة الحرب ، واعتماد على ماهر على تأييد القصر ، فى الوقت الذى رمى فيه الملك بثقله إلى جانب المعارضين لإعلانها .

أما الجانب البريطانى ، وبخاصة لامبسون ، فكان إصراره على أن تعلن مصر حالة الحرب عنيدا وملحا . يوضح ذلك ما أشرنا إليه من تهديد لامبسون لعلى ماهر . يضاف

---

(١) Same to same, telegram No. 559, 16 September 1939, F. O. 407/223.

إلى ذلك انه حتى بعد أن تخلى لامبسون وهاليفاكس عن فكرة الضغط لإعلان حالة الحرب بعد قرار مجلس الوزراء المصرى الأخير، عاد الأول فى ١٦ سبتمبر يقترح العودة إلى تهديد على ماهر بالاقالة إذا لم يعلن حالة الحرب[١] . كان إصرارا عنيدا وملحا رغم ما أوضحه الجانب المصرى من أن الإعلان لن يزيد شيئا على السلطات الواسعة التى حصل عليها بمقتضى الأحكام العرفية، وأن مصر كبلد محايد أكثر فائدة لبريطانيا منها كبلد محارب. ورغم المحاذير التى كان الجانب البريطانى يدرك أنها ترتبط بما يمارسه من ضغط. من ذلك، كما يقول لامبسون إحتمال سقوط الوزارة، ومواجهة الملك بأن يختار بين الاستجابة للمطالب البريطانية أو التخلى عن الحكم، وما يترتب على الضغط من دخول مصر الحرب كارهة وتكرار ما حدث خلال الحرب العظمى الأولى وما بعدها[٢] . تلك كلها احتمالات لها خطرها على الجبهة الداخلية التى رأينا أن الجانب البريطانى كان شديد الحرص على صيانتها. لذلك كان مترددا فى أن يبلغ بضغطه المدى.

هذا الإلحاح، فى الحقيقة، تبرره بعض الحقائق. من ذلك ما سبقت الإشارة إليه من ضعف القوات البريطانية فى مصر فى مواجهة القوات الكبيرة التى حشدتها إيطاليا فى ليبيا، مما جعل الجانب البريطانى يدخل فى حساباته دخول مصر الحرب، ووضع الجيش المصرى الصغير الحديث التسليح تحت قيادته. وتبرره أيضا الأسباب التى تذكرها الوثائق البريطانية. من ذلك التأثير الأدبى الكبير فى الشرق الأدنى لإعلان مصر حالة الحرب، فقد كان مفروضا أن تضرب مصر بذلك مثلا، وتقود العالم العربى فى هذا الطريق. وقد كان لامتناعها، فى رأى الجانب البريطانى، أثر سىء، على العراق الذى تردد هو الآخر ولم يعلن حالة الحرب، بل أنه لم يعلن الأحكام العرفية[٣] . من ذلك أيضا أن عدم إعلان حالة الحرب قد يؤدى فى المستقبل إلى عدم تقديم التسهيلات اللازمة إلى الجانب البريطانى، خاصة وقد أدى فعلا إلى بعض العقبات التى وضعها الموظفون المصريون. يضاف إلى ذلك الخوف من أن إحراز ألمانيا بعض الإنتصارات فى المستقبل قد يؤدى إلى تردد مصر فى الموافقة على أية اجراءات يحتمل أن تغضبها[٤] . أى أن الجانب البريطانى كان يخشى إنتقاض مصر عليه فى حالة إنتصار ألمانيا، وأنه بإصراره

---

(١) Lampson to Halifax, telegram No. 599, 16 September 1939, F. O. 407/223.

(٢) Same to some, telegrams No. 553, 7 September, No. 575, 10 September, No. 582, 12 September 1939, F. O. 407/223.

(٣) Lampson to Halifax telegrams No. 553, 555, 7 September 1939, F. O. 407/223.

(٤) Same to same, telegram No. 582, 12 September 1939, F. O. 407/223.

على إعلان حالة الحرب كان يريد أن يقطع الطريق على ذلك ، ويضمن استمرار مصر إلى جانبه وارتباطها نهائيا بمعسكره .

يؤكد هذه الفكرة الأخيرة عودة لامبسون فى ١٦ سبتمبر إلى فكرة الضغط على رئيس الوزراء ونهديده لإعلان حالة الحرب . ذلك أنه ، كما يقول لهاليفاكس ، وصلته معلومات تؤكد أن على ماهر يتبع سياسة ذات وجهين ، وأنه على اتصال مستمر بوزير إيطاليا المفوض . وفى نفس الوقت كتب إليه هاليفاكس أن القائم بالأعمال المصرى فى برلين قرر أن أعضاء المفوضية والقنصليات المصرية سيغادرون ألمانيا فى ١٢ سبتمبر ، وأن الحكومة الألمانية قد سمحت للمصريين بمغادرة ألمانيا بأمتعتهم . وقد أخبر القائم بالأعمال المصرى الحكومة الألمانية أن ممثلها فى مصر سيسمح له بمغادرتها بالتكريم اللازم ، ولم تفرض أية قيود على مغادرة الرعايا الألمان لمصر ، وأن الحكومة المصرية قطعت علاقاتها الدبلوماسية بألمانيا ، ولكنها لن تعلن حالة الحرب معها . لذلك اقترح لامبسون أن يخبر رئيس الوزراء أنه يجب عليه أن يعلن حالة الحرب ، فإذا رفض يخبره بأن لديه تعليمات بمقابلة الملك فاروق خلال ٢٤ ساعة ، وفى هذه الحالة قد ينتزع منه الإعلان ، فهولاء الناس ، كما يقول لامبسون ، « جبناء حين يواجهون لحظة الحسم . وعلى ماهر لا يريد أن يتخلى عن منصبه الآن ، وفى هذه الظروف » .

وهذا يعود بنا إلى ما سبق الإشارة إليه من حرص الجانب البريطانى على تأمين الجبهة الداخلية كشرط أساسى لازم لتأمين القاعدة البريطانية فى مصر .

* * *

والآن ، كيف قابل الجانب البريطانى رفض مصر إعلان حالة الحرب ؟

كانت الحكومة البريطانية ، والعسكريون البريطانيون ، كما كان لامبسون يتوقع أن تدخل مصر الحرب إلى جانب بريطانيا . وكان لامبسون يعتقد أن « شعور غالبية الشعب المصرى كان متجها من صميم القلب إلى جانب الدول الديمقراطية وضد النازية . ولو كان هناك قائدا يعيد النظر لسار وراء هذا التيار الشعبى والتى بثقله بإخلاص إلى جانب الحلفاء وأعلن الحرب على ألمانيا . هذا الاتجاه كان كفيلا بالقضاء على جميع المؤامرات الموالية لألمانيا فى بعض الدوائر العليا ، تلك المؤامرات التى تلت ذلك وأدت إلى حدوث تدهور لا ينصب على الموقف فحسب ، بل على مصير رئيس الوزراء نفسه . ذلك لأن دعوة البرلمان بصفة عاجلة للموافقة على إعلان الحرب والأحكام العرفية ، إبان الشعور الشعبى الذى كان سائدا فى الأيام الأولى من شهر سبتمبر ، كان من الممكن أن تؤدى بسهولة إلى حصول رئيس الوزراء على أغلبية لا شك فيها فى المجلسين ، حيث لم

يكن الوقت قد انفسح بعد للمؤامرات الحزبية للافصاح عن المعارضة التى أظهرتها فيما بعد لرئيس الوزراء شخصيا ، ونظرا لما كان سيحرزه على ماهر باشا من قوة نتيجة تأييد البرلمان وثقة حكومة حضرة صاحب الجلالة ، فإنه كان يستطيع ، باستخدام السلطات المخولة بمقتضى الأحكام العرفية بذكاء ، أن يمضى بمهارة فى طريقته شبه الدكتاتورية ، بحيث يصبح قادرا على كتم أنفاس المعارضة واستخدام البرلمان والجهاز الإدارى لصالحه .

٣ ـ لكن على ماهر باشا سلك الطريق المضاد . . . ثم حاول أن يستغل عمله هذا لكى يظهر نفسه أمام الشعب المصرى بأنه الرجل الذى يحميهم من المجهودات التى تبذلها بريطانيا لجر مصر إلى حرب عظمى كريهة . وقد ظفر فى بداية الأمر بتأييد ومحبة رخيصة .

٤ ـ ان بعض الأمراء والأميرات ، وبعض الأرستقراطيين من الأتراك المتمصرين وصدقى باشا وأنصاره ، وجميع الذين يعادون بريطانيا ويوالون ألمانيا ـ وجميعهم متحدون فى الإتجاه مع السراى ـ أنتهزوا فرصة الموقف غير الواضح الذى خلقه على ماهر باشا وانغمسوا إما فى دعاية لصالح ألمانيا . أو فى شعور انهزامى غير مرغوب فيه[1] .

وهكذا كان لامبسون لا يمانع ، فى سبيل إعلان مصر الحرب على ألمانيا ، فى أن يكتم على ماهر أنفاس المعارضة ، ويقيم حكما ديكتاتوريا فى مصر ، وقد اعتبر الموقف المائع بين الحرب والحياد ، الذى اتخذه على ماهر ، مسئولا عما ظهر من اتجاهات معادية لبريطانيا وودية تجاه المحور ، أو اتجاهات انهزامية .

لذلك كان رد الفعل شديدا لدى الجانب البريطانى حين لم تعلن مصر الحرب على ألمانيا ، واتضحت له سياسة على ماهر ذات الوجهين وأتصالاته الودية بكل من إيطاليا وألمانيا . يتضح هذا من تلغراف هاليفاكس فى ٢٨ سبتمبر ، ورد لامبسون عليه فى ٢ أكتوبر ١٩٣٩ . يشير هاليفاكس إلى الأوضاع القائمة فى مصر . والأخطار المترتبة على استمرارها . كما يشير إلى موضوع إحالة أمين عثمان صديق الإنجليز إلى المعاش ، وخطورة ذلك على نفوذ بريطانيا فى مصر . ويطلب من لامبسون رأيه فى الوسائل التى تساعد على أن تقوم فى مصر حكومة أفضل[2] .

وقد رد لامبسون بأن ذلك الموضوع كان يشغل فكره من مدة ، ثم استطرد :

---

(١) Lampson to Halifax, No. 1362, 8 November 1939, F. O. 407/223.

(٢) Halifax to Lampson, telegram No. 719, 28 November 1939, F. O. 407/223.

٢ ـ لدى شعور بأن الحكومة الحالية هى نبت ضار ، وأن استمرارها فى الحكم سيؤدى إلى تزايد ضعف نفوذنا فى مصر . لكن ينبغى أن أعترف أن هذا الرأى ـ فى الوقت الحالى ـ قائم على الحدس والتقولات ، أكثر منه على حقائق يكن الإشارة إليها .

٣ ـ حين نذكر ما هو فى جانب الحسنات من على ماهر يجب أن نشير إلى أنه بث نشاطا دافقا فى كل ما مسته يداه وأنه ، فيا عدا إستثنائين بارزين هما إعلان الحرب واعتقال الشخصيات الألمانية الهامة ، قد أجاب جميع مطالبنا بسرعة ، وأصدر تشريعات الطوارىء بسرعة تفوق ما كان يمكن توقعه من أية حكومة مصرية أخرى ، أما فيا يختص بالاستثنائين المذكورين ، فان موقفه قد يعزى إلى الخوف من نتائج الحرب ، وقد يتغير مع أول نصر حاسم يحرزه الحلفاء .

٤ ـ وحين نذكر ماهو فى جانب السيئات منه نشير إلى الآتى : على ما هو عمليا هو رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكى فى نفس الوقت ، لأن صنيعته عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكى ، يصرف أعمال الديوان عمليا عن طريقه . وبذلك أصبح الملك معزولا تحت نفوذ على ماهر ، المتهم بأنه يستخدم الأحكام العرفية فى خنق جميع أنواع المعارضة خارج السراى .

٥ ـ التقارير التى تصل من مصادر مختلفة تشير إلى أن الجو داخل السراى ، وبين العناصر الأرستقراطية المتصلة بها (باستثناء الأمير محمد على) يميل إلى أن يكون معاديا لبريطانيا ، بل ومواليا لألمانيا ، وحيث لا يكون مواليا لألمانيا فانه يكون جوا انهزاميا ، ويقال أن على ماهر يتكلم علانية عن خلافاته مع السفارة ، وينسب إليه الرغبة فى دق إسفين بين السفارة والسلطات العسكرية البريطانية ، وذلك بإظهار السفارة بمظهر التشدد بشكل غير معقول وإظهار العسكريين بمظهر المهدىء ، وفى نفس الوقت . . . . . يقال أن على ماهر ينسب إلى نفسه أنه يقاوم مطالب بريطانيا غير العادلة ومحاولاتها إقامة شبه حماية على مصر .

٦ ـ يقال أيضا أن عزيز المصرى وعزام وصالح حرب يحاولون ، على الجانب العسكرى ، أن يديروا أداة الحرب المصرية بطريقة تقضى على نفوذ البعثة العسكرية البريطانية .

٧ ـ إن فصل أمين عثمان باشا وعبد الرازق أبو الخير باشا بفظاظة ، وقد أنعم عليهما حديثا بأوسمة بريطانية ، قد فسرته دوائر كثيرة على أنه صفعة على الوجه قصد توجيهها إلينا عن عمد . وهناك دلائل أخرى تشير إلى أنه يحتمل أن على ماهر ، وهو ينفذ

بالكامل التزامات مصر العسكرية بموجب المعاهدة المصرية البريطانية، يستهدف فى النهاية إضعاف قبضتنا على مصر عن طريق إضعاف نفوذنا فيها تدريجيا.

٨ ـ الزمن وحده هو الذى سيظهر لنا ما إذا كان هذا الرأى عن على ماهر صحيح ام أننا أسأنا الحكم عليه. لكن إذا وضعنا المصالح البريطانية فى الاعتبار فان شعورى أنه سيتعين عليه أن يذهب (يترك السلطة) عاجلا أكثر منه آجلا. لكن هذا ليس بالامر الذى يتعجله المرء، ولو أننا يجب أن نكون على أستعداد لاتخاذ قرار سريع فى أى وقت إذا استلزمته الظروف. ذلك أنه لا يوجد فى الوقت الحالى ما يدل على وجود معارضة عامة لعلى ماهر، كما أنه يجب أن يكون فى البال أننا لا نستطيع أن نتخلص منه دون الدخول فى معركة كبرى مع الملك فاروق، ولو أنه سيكون علينا عاجلا أو آجلا أن نواجه هذا الاحتمال بتصميم. فى الوقت الحالى لا يوجد مصرى يجرؤ على أن يتحدث بصراحة إلى الملك فاروق، فان ما انتابه من جنون العظمة، بالإضافة، إلى نفوذ على ماهر، قد جعله جموحا. لذلك فحين نعتزم اتخاذ إجراء سيكون من الضرورى أن نواجه الملك فاروق بوضوح، وإذا قاومنا بعناد نقول له أنه، إذا لم يسلم بما نريد، سيكون عليه هو نفسه أن يذهب. لكن يجب علينا، فى هذا الأمر أيضا. أن نأخذ فى حسابنا اتجاه الرأى العام وموقف الجيش، وهو تهديد لا نوجهه فى الظروف الحاضرة إلا إذا كنا على استعداد لتنفيذه بالقوة، وهذا إجراء قد يصعب حاليا التوفيق بينه وبين أهدافنا والتزاماتنا الحربية.

٩ ـ إذا كان سيتعين علينا فى النهاية أن نتدخل لتشكيل حكومة أدعى إلى الرضاء، فان خير أسلوب نتخذه الآن، لتجنب تكتيل معارضة مصرية لتدخلنا، هو أننا نعتبر الحكومة الحالية لا تمثل البلاد إلى حد يجعلها غير جديرة بالسلطات شبه الدكتاتورية التى يقتضها قيام الأحكام العرفية.

١٠ ـ المشكلة فى هذا المجال هى عدم وجود ساسة قديرين يحلون محل على ماهر الا إذا استرد محمد محود صحته بشكل كاف. هو بالتأكيد افضل بكثير من على ماهر، لكنى لا أظنه سيكون فى حالة صحية مناسبة لبعض الوقت. وفيما عدا ذلك لا يوجد حاليا أى مرشح مناسب.

١١ ـ لذلك فالخلاصة، فى رأيى، هى أنه يحسن بنا فى الوقت الحالى ألا نتدخل، فعلى ماهر شخصيا ليست له شعبية، ويبدو أن خير مانفعله هو أن نرخى له الحبل حتى يقضى على نفسه، وستأتى اللحظة المناسبة لتدخلنا حين يتزايد الشعور المعادى له إلى الحد الذى يجعل تدخلنا يبدو للشعب أمر مطلوبا، بسبب الأخطار التى تترتب على استمرار نظام كهذا فى زمن الحرب، أو إذا بدأ يعبث بالدستور.

١٢ ـ قد يمكننا الاجتماع غير العادى للبرلمان هذا الأسبوع من الوصول إلى تقدير أفضل لاحتمالات قيام معارضة جدية لعلى ماهر[1] ».

الاجتماع غير العادى الذى يشير إليه لامبسون هو الاجتماع الذى نظر موضوع الأحكام العرفية .

تزودنا هاتان الوثيقتان بالكثير . سنتاولهما بالتحليل ، مع إيضاحات تفصيلية نستعين فيها بتقرير لامبسون فى ٨ نوفمبر ١٩٣٩ عن الموقف السياسى فى الفترة السابقة عليه والتى تبدأ بتولى على ماهر الوزارة . بذلك نصل إلى الوضع بين على ماهر والجانب البريطانى فى نهاية الشهرين الأولين لقيام الحرب . يتضح من الوثيقتين أن رأى الجانب البريطانى قد استقر على أن على ماهر يجب أن يذهب عاجلا أكثر منه آجلا . بالإضافة إلى عدم إعلانه الحرب ، واحتفاظه بعلاقات ودية مع ألمانيا وإيطاليا ، هناك أسباب أخرى لذلك . على الجانب المدنى عمل على ماهر على تقوية مركزه الضعيف فى الداخل بمحاولة كسب شعبية على حساب الجانب البريطانى ، وذلك بكشف محاولات لامبسون جر مصر إلى الحرب ومقاومة وزارته لها ، يضاف إلى ذلك استمرار وجود الجو المعادى لبريطانيا والموالى للمحور فى السراى وبين الطبقات الأرستقراطية الملتفة حولها ، واعتبار على ماهر مسئولا عن ذلك . على أساس استمرار سيطرته على السراى ، واستمرار نفوذه لدى الملك عن طريق وكيل الديوان عبد الوهاب طلعت . كما أن إحالة بعض كبار الموظفين الموالين لبريطانيا ، وبخاصة أمين عثمان[2] إلى المعاش قد اعتبر هجوما على النفوذ

---

(١) **Lampson to Halifax, telegram No. 298 saving, 2 October 1939, F.O. 407 / 223. (Document No. 11)**

(٢) أمين عثمان خريج كلية فكتوريا الانجليزية بالاسكندرية ، وخريج جامعة اكسفورد حيث درس القانون وتخرج منها عام ١٩٢٣ ، وهناك تزوج سيدة بريطانية . وقد بدأ نجمة يصعد بعد أن عينه مكرم عبيد وزير المالية مدير المكتب عام ١٩٣٠ . حتى عين وزيرا للمالية فى وزارة الوفد عام ١٩٤٣ . وأسس رابطه النهضة عام ١٩٤٥ واشتهر بصداقته للانجليز . وكان اتجاهه الموالى لبريطانيا هو السبب الاساسى فى اغتياله عام ١٩٤٦

البريطانى فى مصر وإضعافا له . بذلك أصبح أستمرار على ماهر فى الحكم خطرا على النفوذ البريطانى ، وعلى الجبهة الداخلية ، من وجهة النظر البريطانية .

أما على الجانب العسكرى فإن جهود كل من صالح حرب وعزيز المصرى وعبد الرحمن عزام ، بتأييد من على ماهر ، كما يقول لامبسون ، قد سارت فى ثلاثة اتجاهات شعر بخطورتها . وهى تكوين الجيش المرابط خارج نطاق وزارة الدفاع ، وإضعاف الثقة داخل الجيش ببريطانيا كقوة عسكرية ، وإضعافها نفوذ البعثة العسكرية البريطانية واضعاف قبضتها على الجيش . أما الجيش المرابط ، الذى أشرف على إنشائه وتولى قيادته عبد الرحمن عزام ، فإن وجوده خارج نطاق وزارة الدفاع ، وبالتالى خارج إشراف البعثة العسكرية البريطانية ، قد أثار مخاوف الجانب البريطانى ، الذى ارتاب فى أن الوزارة تريد بانشائه أن يكون قوة تحت يدها تستخدمها عند اللزوم لتحقيق أغراض سياسية[١] . اما الاتجاه الثانى فيعزوه لامبسون إلى عزيز المصرى* رئيس أركان حرب الجيش ، وهو انه كان معجبا بقوة العسكرية الألمانية ونظامها وتفوقها ، وكان يعبر عن هذه الافكار فى أحاديثه مع ضباط الجيش المصرى مصغرا شأن الجيوش البريطانية[٢] . وهكذا أصبح استمرار على ماهر فى الحكم . ومعه الثلاثى العسكرى ، يشكل من الناحية العسكرية خطرا على الجبهة الداخلية وعلى التعاون المنشود بين القوات المصرية والبريطانية .

هنا تبرز مسألة التخلص من على ماهر ، وتمهيد السبيل لوزارة يرضى عنها الجانب البريطانى ، وهو ماطلب هاليفاكس رأى لامبسون فيه . من الجلى أن لامبسون وجد فى ذلك مشكلة عويصة ، أجهد فكره فيها دون أن يصل إلى حل يطمئن اليه . ذلك انه لم

---

(١) Lampson to Halifax, No. 1362, 8 November 1939, F.O. 407 / 223. Wikon, op. cit.

(٢) Lampson to Halifax, 8 November 1939, F. O. 407/223.

* لعزيز على المصرى ماضيه العسكرى اللامع ونشاطه الواسع إلى جانب حركات الثورة العربية ، وله نشاطه الوطنى فى مصر . وقد تولى قيادة مدرسة البوليس كما عين رائدا للأمير فاروق حين ارسله والده الملك فؤاد للدراسة ببريطانيا ، وذلك قبل أن يتولى رئاسة أركان حرب الجيش المصرى فى وزارة على ماهر الثانية ، ذلك التعيين الذى أثار قلق الجانب البريطانى مما أضطر على ماهر إلى أن يهدىء مخاوف بتان القائم بعمل لامبسون حينئذ بأن وعده بالتخلص من عزيز المصرى لو أثار متاعب . ويرى الدكتور عبد العظيم رمضان (ص ٣١٦ ـ ٣١٧) بعد تحليل المصادر التى تناولت الموضوع وهى كتب ولسن ، وكيرك (**The Middle East in the war**) ، وأقوال كل من على ماهر واسماعيل صدق المثبته فى مضابط دور الانعقاد الحادى والعشرين لمجلس الشيوخ ، جلسة ٢٢ يوليو ١٩٤٦ ، ان تعيين عزيز المصرى فى هذا المنصب يرجع إلى انه كان أكفأ ضابط مصرى حينئذ وكان تعيينه مطلبا وطنيا وان على ماهر قصد به كسب ود الرأى العام والنهوض بالجيش المصرى . وأشار مستندا إلى اقوال على ماهر وإسماعيل صدق ، إلى انه تعاون مع السلطات البريطانية إلى أقصى حد وزودها بآراء صائبه فى خطط الدفاع عن الصحراء الغربية . وذكر ان =

تكن هناك معارضة عامة وقوية فى البلاد ضد على ماهر ، تجعل التخلص منه أمرا يسيرا لا يثير مشاكل أو يؤدى الى تعقيدات . بل ان الأمر على العكس من ذلك . فقد عمل على ماهر على أن يكسب شعبية على أساس حرصه على مصالح الوطن ، ومقاومته للتدخل البريطانى . يضاف إلى ذلك أن لامبسون كان واثقا من وقوف الملك فاروق إلى جانب رئيس وزرائه . وهكذا ، أصبح التخلص من على ماهر يستدعى ، فى أغلب الأحوال التهديد بالقوة أو استخدامها ، للتغلب على مقاومة الملك أو إنزاله عن عرشه ، وهو أمر لا يبرره ـ فى ظروف الحرب ـ سوى حدوث تهديد خطير لمصالح بريطانيا الجوهرية . وهذا ما لم يحدث ، لأن مؤامرات السراى والولاء للمحور والكلام عن الضغط البريطانى أمور كانت محصورة فى مجال الكلام ولم تخرج إلى مجال الأعمال الحقيقية . يضاف إلى ذلك أنه لا يوجد ، فى رأى لامبسون ، ساسة قد يرون يحلون محل على ماهر سوى محمد محمود ، وصحته حينئذ كانت أسوأ من أن تسمح له بتولى الحكم والاستمرار فيه . لذلك رأى لامبسون الانتظار وعدم التدخل ، وفى نفس الوقت تشجيع المعارضة ضد على ماهر ، على أساس أن تزايدها سيؤدى إلى تهيئة الجو والظروف المناسبة للتدخل .

وحتى هذا الحل لم يكن مما يطمئن إليه لامبسون . ذلك أن تزايد المعارضة كان مشكلة تثير مخاوفه بنتائجها ووضع الملك كان مشكلة أخرى . ويضع لامبسون المشكلتين على الوجه الآتى :

« إذا واجه (على ماهر) برلمانا معاديا فيحتمل أن يفضل عدم المخاطرة بأحداث أنقلاب ، والرجوع إلى منصبه كرئيس للديوان الملكى الذى حرص على تركه خاليا .

١٧ ـ وإذا استجمع شجاعته وخاطر بالقيام بانقلاب ، فاننا سنقع فى حيرة ، **إذا رضينا بدكتاتورية مكروهة فسنواجه غضب الشعب** على أساس أن تلك الدكتاتورية لا تقوم إلا بتأييد منا ، وبسبب حالة طوارىء قمنا بفرضها . . . . وإذا تدخلنا لمنع الانقلاب ، فإن مثل هذا التدخل الصارخ سيقحمنا ثانية إلى حد بعيد فى الصراع

= الخلاف بينه وبين السلطات البريطانية ، كما يقول كل من كيرك وولسن ، يرجع إلى اعتراض عزيز المصرى على بعض طلبات البعثة العسكرية ، وعدم تمشيه مع نصائح تلك البعثة ، وإلى ما كان يعلنه أمام ضباط الجيش المصرى من اعجاب بعظمة الجيش الالمانى وتصغير من شأن الجيوش البريطانية والفرنسية ويضيف إلى ذلك أن السلطات البريطانية لم تكن فى ذلك الحين تطيق أى مظهر من مظاهر الاستقلال المصرى.

ولا يبعد ، على أية حال ، أن يكون الخلاف بالاضافة إلى ذلك هو خلاف بين مدارس عسكرية مختلفة ، فن الثابت أن ويلسن كانت له آراء تخالف آراء بعض المعاصرين من القادة . انظر **Wilson, op. cit., p.**

السياسى الداخلى الذى كان أملنا أن نخلص أنفسنا منه كنتيجة للمعاهدة المصرية الإنجليزية .

١٨ ـ وإذا ما قرر على ماهر باشا الاستقالة ونجح فى العودة إلى عمله كرئيس للديوان الملكى (وأشعر أنه سيكون من الصعب منعه من ذلك) فأنه سيكون فى استطاعته أن يجعل وضع أى رئيس وزراء مستقل فى حكم المستحيل ، وسيواصل عزل الملك عن كل نفوذ جدى سوى نفوذه هو ، مما يلحق الضرر بأى حكومة صالحة ، بل وربما بالعلاقات المصرية البريطانية »

أما الملك ، فان استهتاره وطبعه الاستبدادى وتأثير على ماهر عليه ، كما يقول لامبسون ، « يجعل من المتعذر قيام حكومة مناسبة فى مصر حتى تحل مسألة الملك ، إما بتحسن فى سلوكه ، أو بوجود قيد رادع على استبداده » .

وهكذا اصبح على لامبسون أن ينتظر ، للتخلص من على ماهر والقضاء على مقاومة الملك ، أمرا من إثنين : إما حدوث أعمال حقيقية يقوم بها أشخاص مسئولون ضد مصالح بريطانيا الجوهرية ، أو قيام ظروف تهدد مصالح بريطانيا ومركزها فى مصر تهديدا خطيرا . حينئذ ، كما يقول لامبسون ، يمكن تطبيق العلاج الحقيق الوحيد وهو « أن نفرض على الملك رئيس وزراء مناسب ، وكذلك رئيسا مناسبا للديوان الملكى ، وأن نجبر جلالته على العمل بنصائحها . . وقد يجبرنا (هذا العمل) فى النهاية إلى ضرورة وضع **ملك يرضى الجميع على عرش مصر**[(١)] » .

الخلاصة أن عدم إعلان حالة الحرب ، والاحتفاظ بصلات ودية بدولتى المحور ، وموقف الملك ، بالإضافة على العوامل الأخرى التى أشرنا إليها ، قد جعلت الجانب البريطانى وبخاصة لامبسون ، يعود إلى إنطباعه الأول عن على ماهر باعتباره شخصا مراوغا ، متآمرا ، ميالا إلى المحور ، ولا يؤمن جانبه ، وعن ميول السراى الودية نحو المحور . وتبلور اتجاه الجانب البريطانى ، منذ منتصف سبتمبر ١٩٣٩ ، على أن على ماهر يجب أن يذهب ، وإن كان ذهابه يعتبر مسألة وقت ، ومشكلة يترك حلها للظروف والضرورات . كما أخذ الجانب البريطانى يوطن نفسه على أحتمال حدوث مواجهة مع الملك ، قد تصل إلى حد استخدام القوة واقصائه عن العرش . وهكذا أخذت السياسة البريطانية تسير فى الطريق الذى أوصلها إلى طرد على ماهر من الوزارة فى يونيو ١٩٤٠ ، وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

Lampson to Halifax, No. 1362, 8 November 1939, F. O. 407/223. (١)

الفصل السابع

على ماهر يجب أن يذهب

على ماهر بين وضع وزارته وعلاقته ببريطانيا:

والآن لنرى كيف تطورت الأحوال مع على ماهر فى مصر، وفى علاقاته بالجانب البريطانى، بما أدى فى النهاية إلى استقالتة تحت ضغط من بريطانيا فى ٢٧ يونيو ١٩٤٠.

أشرنا إلى المشكلة الدستورية التى واجهت على ماهر بعد أن شكل وزارته، وتتلخص فى أن وزارته كانت وزارة سراى، وحكمه يمثل دكتاتورية السراى، لكن مظاهر الحكم الديمقراطى كان ينبغى أن تراعى، وكان ينبغى أن يكون للبرلمان دوره. ولما كان على ماهر مستقلا، لا ينتمى إلى حزب يؤيده، فقد كان موقفه ضعيفا فى البرلمان بعد أن تخلى الأحرار الدستوريون عن الاشتراك فى الوزارة ولم يشترك فيها سوى السعديون.

لذلك فقد واجه على ماهر تحديا داخل البرلمان، إذ كان عليه أن يحصل على تأييد داخله يكفل للحكومة تنفيذ سياستها رغم ضعف نصيبه من التأييد الحزبى. وقد رأينا نموذجا لهذا الحرج الذى واجهه فى مسألة الأحكام العرفية. وقد لجأ على ماهر فى مواجهة هذا الموقف إلى وسيلتين: فى أول الأمر، حين واجه أزمة الأحكام العرفية والمصاعب الاقتصادية والمالية التى تزايدت خطورتها بقيام الحرب، بدأ سياسة التقارب مع محمد محمود والمستقلين وأعضاء حزب الشعب وكان هدفه اشراك الأحرار الدستوريين وبعض المستقلين فى الوزارة، وتم لقاء بين على ماهر ومحمد محمود لهذا الغرض. لكن الأحرار الدستوريين رفضوا الاشتراك فى الوزارة وذلك، كما قالوا، مع الاحتفاظ بخطة المعارضة البعيدة عن الاحراج والهدم مع الاستعداد الصادق للتشاور مع رئيس الحكومة فى كل ما يتصل بالصالح العام[1]. أى إنهم رفضوا الوزارة ووعدوا بالتعاون. ويلاحظ أن **محاولة على ماهر اكتست ثوب الدعوة إلى الوحدة، وقيام وزارة قوية**. لكن جرائد الوفد كانت حريصة على الاشارة إلى أن ما يقال عن اشتراك الوفد فى مباحثات لتشكيل وزارة قومية غير صحيح، مما يوضح أن الأمر اقتصر على محاولة دعم الوزارة بضم

---

(١) الأهرام ١، ٢، ٤ نوفمبر ١٩٣٩.

عناصر من المستقلين وآحزاب الأقلية، ولم تتسع لتتضمن قيام وزارة قومية يشترك فيها الوفد[1].

أما الوسيلة الثانية فكانت التقرب إلى أعضاء البرلمان وإرضائهم وإجابة مطالبهم، سواء أكانوا مستقلين أو حزبيين، وذلك لكسب ودهم والحصول على تأييدهم. فحين تبين تخوف النواب من أنه يعتزم زيادة سلطاته فإنه، كما يقول لامبسون، وافق على أنه «قبل أن تقوم الحكومة باتخاذ إجراءات عاجلة بمقتضى الأحكام العرفية، فإنها يجب أن تعرضها على لجنة برلمانية لتنظرها على وجه الاستعجال. وقد طور على ماهر باشا بمهارة هذا الاتفاق ليصبح اتفاقاً عاما تبحث الحكومة بمقتضاه مع مختلف اللجان جميع المسائل الهامة التى تحتاج إلى موافقة البرلمان وتحصل على موافقتهم عليها قبل تقديمها فعلا إلى البرلمان. وقد كان هذا النظام جزيل الفائدة لرئيس الوزراء، ذلك أنه لم يكن برلمانيا ولا خطيبا مفوها، كما كان يتعذر عليه أن يسوس المجالس الشعبية، لكن تربيته القضائية كانت تمكنه من أن يناقش بشكل مقبول اللجان التى كانت موافقتها على مشروعاته تشكل ضمانا عمليا لموافقة البرلمان عليها. ويبدو أن هذه الطريقة قد سهلت فى الوقت الحاضر عمل رئيس الوزراء فى برلمان لا تشغله فى الفترة التى نستعرضها (فترة نوفمبر ١٩٣٩ ـ يناير ١٩٤٠) أية مسائل ذات أهمية كبيرة، فالميزانية والمسائل الأخرى لا تزال أمام اللجان.

٤ ـ وفى نفس الوقت بدأ رئيس الوزراء فى الإكثار من توجيه الدعوات فى المناسبات الاجتماعية إلى النواب والشيوخ من جميع الأحزاب بما فيهم الوفد، ولا شك أنه يأمل بذلك فى الحصول على ما كان يحلم به منذ وقت طويل، وهو إيجاد سند قومى يظاهره، وفيما يختص بالأحرار، الذين سبق له أن أغراهم أثناء انتخابات رئيس المجلس (يقصد رئيس مجلس النواب)، لوح أمامهم بالأمل فى الوصول إلى الوزارة، وبخاصة أولئك الذين ساءهم أنهم لم يدخلوا وزارة (محمد محمود). بل إنه لوح بمثل هذه الآمال لبعض الوفديين . . . . .

٥ ـ الأستاذ يوسف الجندى وآخرون من الوفديين الذين كان على ماهر يحاول إغراءهم من زمن، كانوا حريصين على أن يتقدموا للتعاون مع رئيس الوزراء. لكن زعماء الوفد أدركوا أن مثل هذا التعاون لابد أن ينتهى الى تدمير الوفد على أيدى

---

(١) المقطم، ١١ سبتمبر، الوفد المصرى، ٨، ١٧ سبتمبر، الأهرام، ١، ٢ نوفبر ١٩٣٩.

عدوهم الداهية . ورغم الاعتراضات التى أثارها الاستاذ يوسف الجندى وآخرون ممن هم على مثل رأيه ، **فقد قررت الهيئة التنفيذية للوفد أنه يجب على الوفديين ألا يحضروا** أى حفل اجتماعى يقيمه على ماهر باشا ، أو يشتركوا فى مناقشات اللجان البرلمانية مع على ماهر باشا ، فالوفد يعتبر تلك المناقشات خلف الكواليس عاملا على الحد من سلطات البرلمان . وكان لنظام الوفد من القوة ما أضطر يوسف الجندى وغيره من المتأرجحين إلى الالتزام بما يقرره الوفد .

٦ ـ ومع ذلك فقد واصل على ماهر باشا تودده إلى الوفد ، ووصل فى ذلك إلى حد السماح بحرية نسبية فى التصويت فى الانتخابات الفرعية فى إحدى دوائر الاسكندرية . وقد أدى ذلك إلى أن مرشح الوفد تصدر القائمة واكتسح منافسيه من السعديين والأحرار .

٧ ـ انتهى تدليل الوفد هذا إلى انزعاج أحمد ماهر باشا ، وكان قد بدأ يشعر بقلق بالغ لعداء أخيه الواضح للبريطانيين .

٨ ـ وقد فكر (محمد) محمود باشا بعض الوقت فى الاتفاق مع الوفد ، وذلك نتيجة لاستيائه من أحمد ماهر باشا والسعديين بعد انتخابات رئاسة المجلس (مجلس النواب) ، فقامت اتصالات بين الحزبين ، ودارت بعض مناقشات أوضحت عدم وجود أسس يقوم عليها الاتفاق ، فقد استمر الوفد يرفض قبول أية حكومة ائتلافية ، ويطالب بحكومة محايدة لإدارة البلاد حتى تسمح الظروف بإجراء انتخابات حرة[١] » .

* * *

يتضح من تقرير لامبسون هذا أن موقف على ماهر فى البرلمان ، ولو أنه تحسن بعض الشىء فى الفترة التى يتناولها التقرير ، وهى فترة نوفمبر ١٩٣٩ إلى يناير ١٩٤٠ ، الا أنه استمر مزعزعا . ذلك أن أخيه الدكتور أحمد ماهر ، عندما اجتمع البرلمان فى دورته العادية فى نوفمبر ١٩٣٩ ، فاز برئاسة مجلس النواب **بتأييد من السراى** ، متغلبا فى ذلك على منافسه بهى الدين بركات باشا الذى أيده الدستوريون . هذا الفوز دعم مركز على

---

(١) **Lampson to Halifax, No. 144, 7 February 1940, F. O. 407 / 224,**
بشأن اجتماع على ماهر بأعضاء لجنتى الأحكام العرفية بمجلس الشيوخ والنواب ودعوته أعضاء البرلمان مع الحكومة لدراسة المشروعات الكبرى ، مثل استصلاح الاراضى البور وتوزيعها وكهربة خزان أسوان ، انظر الوفد المصرى ٣٠ نوفبر ، الدستور ٣ ديسمبر ، الأهرام ١ نوفبر ، ١٩ ، ٢١ ديسمبر ١٩٣٩ . وقد قالت جريدة المصرى فى ٢١ ديسمبر بأن ذلك من شأنه أن يضيع الرقابة التشريعية ويفقد الهيمنة البرلمانية .

ماهر وأضعف مركز محمد محمود ، لكنه فى نفس الوقت زاد من معارضة الدستوريين للوزارة ، ودفعهم إلى محاولة الاتفاق مع الوفد . يضاف إلى ذلك أن تودد على ماهر إلى الوفديين وعلاقاته السيئة مع الجانب البريطانى جعلت أخيه أحمد ماهر يشعر بالقلق ، لأنه رأى فى ذلك بداية الطريق . الذى يؤدى إلى عودة الوفد إلى الحكم ، وهو ما لا يريده أحمد ماهر ، لعدائه لزعامة الوفد القائمة من جهة ، ولوجود قضية البنك التجارى بينه وبين مصطفى النحاس ، ولم يكن قد فصل فيها بعد ، من جهة أخرى . لذلك فإن الهيئة البرلمانية السعدية عقدت فى ١٥ يناير ١٩٤٠ اجتماعا ناقشت فيه الموقف السياسى وسياسة على ماهر . وقد انتقد الأعضاء سياسة رئيس الوزراء ، وقررت الهيئة ألا يوافق الوزراء السعديون على القرارات الهامة فى مجلس الوزراء دون موافقة مسبقة من الحزب[١] .

* * *

هذا الضعف الذى اتسم به موقف على ماهر فى البرلمان جعل موقف وزارته ضعيفا بوجه عام ، حيث كان سندها الوحيد هو السراى . وقد زاد من ضعف الوزارة ما واجهته من مشاكل داخلية ، وبخاصة فى النواحى الاقتصادية والمالية ، وبوجه أخص مشكلة محصول القطن .

كانت الحالة الاقتصادية والمالية بوجه عام سيئة قبل الحرب نتيجة لعدة عوامل سبقت الاشارة إليها ، وأهمها أعباء الاستقلال بعد معاهدة ١٩٣٦ ، وبخاصة إنشاء جيش وطنى والوفاء بالتزامات المعاهدة ، وعجز الجهاز المالى فى الحكومة عن مواجهة الظروف التى استجدت بعد معاهدة ١٩٣٦ والغاء الامتيازات الأجنبية ، بالاضافة الى عجز محصول القطن فى موسم ١٩٣٩/١٩٣٨ وانخفاض أسعاره[٢] .

بقيام الحرب تزايد سوء الحالة الاقتصادية والمالية ، فقد تزايد الضغط على موارد الميزانية نتيجة طلبات السلطات العسكرية سواء فى ذلك السلطات البريطانية وفاء لالتزامات المعاهدة بتقديم المساعدات والتسهيلات التى تلزمها ، أو السلطات العسكرية المصرية استكمالا لاعداد قواتها . يضاف إلى ذلك عدم التناسب بين أسعار سلع التصدير

---

(١) Lampson to Halifax, No. 144, 7 February 1940, F.O. 407/224.

(٢) Same to same, No. 1197, 7 November 1938, F.O. 407/222.

التى ترتفع قيمتها وبين الواردات التى ارتفع ثمنها كثيرا ، تلك كلها عوامل أدت إلى عجز فى ميزان المدفوعات وفى ميزانية الدولة مما ألجأها إلى الاحتياطى العام ، وإلى محاولة ضغط المصروفات إلى حد أن قررت إغلاق المدارس التى يقل عدد طلبتها عن ١٠٠ طالب وتوزيعهم على المدارس الأخرى . كما أدت إلى عجز فى القدرة الشرائية للأفراد ، نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة بارتفاع أسعار كثير من السلع الضرورية . وقد كان سوء الحالة الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة مجالا لهجوم صحف المعرضة على الحكومة[١]

أما محصول القطن فقد كان مثار قلق بالغ للمصريين حين قامت الحرب ، خوفا من العجز عن تصريفه وانخفاض أسعاره ، خاصة وقد وضعت الحكومة البريطانية قيودا على تصديره باعتباره سلعة استراتيجية خوفا من تسربه إلى بلاد الأعداء . كان هذا القلق هو الذى دفع أعضاء البرلمان خلال الدورة الاستثنائية التى عقدت فى أكتوبر ١٩٣٩ إلى الضغط على الحكومة حتى تعهدت بالعمل على أن تشترى بريطانيا محصول القطن[٢] . وقد دارت فعلا مفاوضات بين الحكومتين بشأن تصريف محصول القطن ، لكنها ماطلت ، وكانت أسعار القطن منخفضة منذ بداية الموسم ، فأدى طول المفاوضات إلى زيادة انخفاضها . وقد اضطرت الحكومة المصرية إلى الدخول مشترية فى كل من سوق القطن والبذرة لإيقاف انخفاض الأسعار عن حد معين حددته . وحين تحركت الحكومة البريطانية متأخرة خيبت آمال المصريين إذ عرضت شراء جزء بسيط من المحصول يعادل ما كانت تشتريه دول الأعداء ، وحددت له سعراً أصبح يعتبر منخفضا بعد أن أخذت الأسعار ترتفع . وحتى ارتفاع الأسعار جاء متأخرا بعد أن كان المحصول قد انتقل من أيدى الفلاحين إلى التجار ، مما أساء إلى الفلاحين . وقد تعرضت سياسة الحكومة البريطانية فى موضوع القطن إلى هجوم مرير سواء فى الصحافة أو فى البرلمان ، أو فى الخطاب الذى وجهه الوفد المصرى إلى السفير البريطانى فى أول أبريل ١٩٤٠ ، واتجه جانب من الهجوم إلى حكومة على ماهر[٣] . هذا ولم توضع القيود على تصدير القطن

---

(١) المصرى ، ٢٣ ديسمبر ١٩٣٩ ، ٨ ابريل ١٩٤٠ ، الوفد المصرى ٩ ، ٣٠ يناير ، ١٤ مارس ١٩٤٠ ، الأهرام ١٢ يناير ١٩٤٠ ، البلاغ ٢١ ديسمبر ١٩٣٩ ، ٣ يناير ١٩٤٠ .

(٢) Lampson to Halifax, No. 1362, 8 November 1939, F. O. 407 / 223 ; same to same, No. 144, 7 Feberuary 1940, and No. 464, 4 May 1940, F.O. 407 / 224.

(٣) الأهرام ، ١ نوفمبر ، ١ ديسمبر ١٩٣٩ ، ٨ ، ٩ ابريل ١٩٤٠ ، المصرى ٤ ، ١٧ ، ١٨ نوفمبر ١٩٣٩ ، ٢ ابريل ١٩٤٠ ، الوفد المصرى ٤ ، ٥ نوفمبر ١٩٣٩ ، البلاغ ٣ ، ٢١ نوفمبر ، ١٥ ديسمبر ١٩٣٩ . مضابط جلسات مجلس النواب ، جلسة ٢٧ نوفمبر ١٩٣٩ ، ص ٤١ ، ٤٢ .

فقط ، بل أن التصدير والاستيراد جميعه خضع لرقابة فعالة من السلطات المصرية والبريطانية ، فقامت المصاعب فى وجه التجار .

ويرتبط بسوء الأوضاع الاقتصادية مشكلة الديون العقارية على ملاك الأراضى للمصارف . فعندما عجز المدينون عن السداد تدخلت الحكومة ووضعت تسوية لتيسير سداد تلك الديون مع تأجيل البيوع الإجبارية ، حفظا للثروة القومية . لكن تلك التسوية فشلت فى حل الجانب الأكبر من الحالات التى أصبح الملاك فيها مهددون بفقد ممتلكاتهم نتيجة إصرار المصارف على البيع ، فضجوا بالشكاوى إلى السراى والبرلمان والوزارة ، مما أتاح الفرصة لصحف المعارضة لمهاجمة الحكومة(١) .

وكان لامبسون يقظا لخطورة الأثر المترتب على سوء الحالة الاقتصادية والمالية ، وبخاصة مشكلة القطن ، على موقف الشعب من الحكومة ومن بريطانيا . فكتب فى نوفمبر ١٩٣٩ يقول أن مركز مصر المالى والاقتصادى تكتنفه مشاكل خطيرة يتعذر على على ماهر حلها ، وأشار إلى مشاكل ما قبل الحرب ثم قال « أضف إلى هذه المشاكل القائمة أيضا المشاكل الوقتية الناتجة عن اقتصاديات الحرب ، وعلى الأخص عدم التناسب بين أسعار سلع التصدير التى لم ترتفع قيمتها ، وبين الواردات التى ارتفع ثمنها كثيرا . . . .

« إن هذا الموقف الاقتصادى الذى يؤسف له قد ساعد على هدم ثقة الناس فى نظام على ماهر باشا . الا أنه فى الوقت نفسه محفوف بالمخاطر بالنسبة إلينا ـ نحن البريطانيين ـ لأنه من السهل على دعايات العدو ان تقنع المصريين بأن سبب شقائهم هم البريطانيون الذين ينتهزون فرصة الحرب فيخفضون أسعار القطن لفائدتهم الخاصة . لكن هذه الدعاية يمكن دحضها بأن تتدخل الحكومة البريطانية وتشترى القطن المصرى بأسعار ترتفع قليلا عن الأسعار السائدة فى الوقت الحاضر . وقد سبق أن أكدت مرارا ضرورة عمل شىء لمواجهة الموقف ، وإنى لأشعر بالأسف لتأخر إصدار قرارات بتنفيذ التوصيات التى تقدمت بها ، ذلك لأن المسألة ليست مسألة حق المصريين فى طلب المساعدة الاقتصادية منا ، بل هى مسألة ضرورة سياسية . . . . . يجب من باب العدل أن نتأكد من أن الحرب التى تورطت فيها مصر بسبب تحالفها معنا قد جلبت الشقاء على الشعب المصرى نتيجة عدم التناسب بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات كما سبق أن أشرت ، ومن الخطر أن نترك المصريين تحت هذا الشعور بالظلم(٢) » .

وكتب لامبسون بعد ثلاثة أشهر يقول « ان الشعب المصرى ، بسبب الحرب التى وجد نفسه متورطا فيها نتيجة ارتباطه ببريطانيا العظمى ، قد أصبح لزاما عليه أن يتحمل

(١) المصرى ١١ ،١٧ ديسمبر ١٩٣٩ ، الأهرام ٤ ابريل ١٩٤٠ ، البلاغ ١٠ ديسمبر ١٩٣٩ .

(٢) **Lampson to Halifax, No. 1362, 8 November 1939, F. O. 407/223.**

بعض المصاعب .... لقد زادت تكاليف المعيشة وبخاصة أسعار بعض السلع الضرورية كالكيروسين الذى يلعب دورا فى الرى والأمور المنزلية بمصر أكثر مما يلعبه فى البلاد الأخرى . أما عن معالجتنا لمشكلة القطن فقد أثارت نقدا قاسيا حتى من أعز أصدقائنا المصريين . وإذا أردنا ألا تصبح تلك المشكلة خطيرة حقا ، وجب أن نصغى إلى شكايات المصريين الحقة ، التى تقول أننا نفرق تفريقا ظالما بين مصر والولايات المتحدة فى موضوع الرقابة على السلع الممنوع تصديرها ، فليس هناك من منطق يقنع المصريين بأن الواجب يحتم عليهم أن يمتنعوا عن تصدير أقطانهم إلى الأسواق التى يسمح للولايات المتحدة بالتصدير إليها ......

.... أى هبوط فى أعار القطن لا يثير دعاية ضد البريطانيين فحسب ، بل يضع أيضا مصاعب حقيقية على عاتق الشعب المصرى ، فالميزانية غير متوازنة نظرا لازدياد النفقات العسكرية التى ترتبط فى أذهان المصريين بالالتزامات التى فرضتها المعاهدة البريطانية . وقد فرضت ضرائب جديدة لسد العجز ، لكن تلك الضرائب انصبت على سلع تهم الشعب وقصارى القول أنه يوجد فى مصر أساس حقيقى لضيق واستياء شعبى هو فى حد ذاته أقوى مساعد لدعاية العدو ، وإذا حدث فوق ذلك أن حاولت الحكومة أن تثير شعور العداء ضد بريطانيا العظمى وعدم الثقة بها ، فمن الواضح أن يصبح مسرح الأحداث معدا لمتاعب يحتمل أن تثور عاجلا أو آجلا[1] .

وعاود لامبسون بعد أشهر ثلاث أخرى يشير إلى المتاعب المالية التى تعانيها الحكومة المصرية والنتائج المترتبة عليها قائلا :

٥ ـ وفى نفس الوقت أخذت متاعب الحكومة فى النواحى المالية تصل الى درجة الأزمة . وقد سبق فى عديد من رسائلى وبرقياتى أن أكدت على تزايد خطورة مركز الميزانية المصرية ، إذ يبدو أن الجهد الذى تبذله الحكومة لانشاء جيش حديث كامل العدة الميكانيكية قد ثبت أنه يحتاج إلى نفقات باهظة لا تتحملها موارد البلاد ، وما لم تمنح حكومة صاحبة الجلالة الحكومة المصرية بعض التيسيرات بتأجيل دفع نفقات التسليح وتقسيطها فإن الحكومة تواجه أزمة خطيرة ، وسيكون عليها أن تترك الجيش الذى كونته

Lampson to Halifax. No. 144, 7 February 1940, F. O. 407/224. (١)

دون أن تجهزه بالمهمات اللازمة ، أو أن تلجأ ـ إذا أمكنها ذلك ـ إلى عقد قرض بشروط مجحفة لسداد نفقات التسليح . وأى من هاتين الطريقتين سيجعل الحكومة هدفا سهلا لهجمات خطيرة من المعارضة .

٦ ـ لا شك أن هذه المصاعب السياسية والمالية هى ـ إلى حد ما ـ التى حسنت موقف الملك فاروق ورئيس وزرائه منا . لقد عاد جلالته وعلى ماهر باشا مؤخرا إلى إظهار رغبة واضحة فى تنمية علاقات المودة بيننا . أما إلى متى تستمر مظاهر الصداقة هذه ، فإن ذلك يعتمد كثيرا على تطورات الموقف الداخلى ، وعلى درجة استعدادنا لتقديم المساعدات المالية أو غيرها من المساعدات(١) .

* * *

هذه الملحوظة الأخيرة للامبسون توضح العامل الأساسى المؤثر فى موقف على ماهر الجانب البريطانى ، وهو تطورات الموقف الداخلى ، والمساعدات البريطانية . وهذا يتفق مع ما سبق أن أشرنا إليه من أن على ماهر كان مضطرا ـ إزاء ضعف موقفه ـ إلى اتخاذ سياسة يراعى فيها الرأى العام والمصلحة الوطنية ، كى يحصل على قدر من الشعبية يوازن به ضعف نصيبه من التأييد الحزبى . وهى سياسة تتعارض مع سياسة أخرى جاء بها على ماهر إلى الوزارة واستدعتها ظروف الحرب فى نفس الوقت ، وهى تحسين علاقاته بالجانب البريطانى(٢) .

كان طبيعيا أن يكون موقف على ماهر بالغ الصعوبة وهو يحاول الجمع بين هاتين السياستين ، وإن تتذبذب سياسته تجاه الجانب البريطانى ودا وتعاونا أو جفاء ومقاومة تبعا لتغير موقفه قوة وضعفا من جهة ، وتبعا لتغير الشعور فى مصر تجاه بريطانيا من جهة أخرى ، وتبعا للسياسة البريطانية وما تريده منه من جهة ثالثة . لم يكن الجانب البريطانى ليرضى بهذه السياسة المتذبذبة ، ولم يكن يقنع منه فى ظروف الحرب بأقل من تعاون كامل يرق إلى درجة الخضوع الكامل لمطالب بريطانيا ، وتعاون قلبى مخلص يعبىء الرأى العام والجبهة الداخلية فكريا ونفسيا إلى جانبها . لم يكن ذلك فى استطاعة على ماهر ، لذلك فإن الانطباع السيىء الذى كان قد تكون عنه لدى لامبسون قد تأكد ، والقرار

---

(١) Lampson to Halifax, No. 464, 4 May 1940, F.O. 407/224.

(٢) انظر عاليه ، ص ١٤٤

الذى كان وصل اليه بشأن وزارته قد استقر، بحيث أنه حين أشتد تأزم الموقف السياسى والعسكرى الدولى المصاحب لاجتياح المانيا لكلٍ من هولندا وبلجيكا وهجومها على فرنسا، ولدخول إيطاليا الحرب، كان الجو ممهدا تماما لقرار الجانب البريطانى بأن على ماهر يجب أن يذهب.

أما ذلك الانطباع فهو أن على ماهر إنسان مرواغ مخادع متآمر لا يمكن الوثوق به، وأنه أقرب إلى العداء لبريطانيا والميل إلى المحور. تكون هذا الانطباع خلال الأزمة الدستورية أواخر ١٩٣٧ وخلال رئاسة على ماهر للديوان الملكى. وتأكد فى النصف الثانى من سبتمبر ١٩٣٩ بعد أزمة عدم إعلان مصر قيام حالة الحرب بينها وبين ألمانيا، وهى نفس الفترة التى وصل فيها لامبسون إلى قراره بشأن وزارة على ماهر[(١)].

يتضح هذا من استعراض **تطور العلاقات** بين الجانبين:

لم يستطع على ماهر أن يستجيب إلى ضغط الجانب البريطانى لإعلان حالة الحرب على ألمانيا، كما أن لامبسون اعتقد أنه يتبع سياسة ذات وجهين تجاه كل من بريطانيا ودولتى المحور، لذلك ساءت العلاقات بينه وبين على ماهر، رغم اعترافه بأن الأخير استجاب بسرعة إلى المطالب البريطانية، فيما عدا إعلان الحرب. ولم يكن سوء العلاقات نتيجة الامتناع عن إعلان حالة الحرب فقط، بل لأسباب أخرى من أهمها إن على ماهر استغل ذلك ليكسب شعبية على حساب الجانب البريطانى. اتضح فى هذه الفترة ضعف مركز على ماهر الداخلى، رغم أن الأحكام العرفية زادت ما بيده من سلطات. وقد وضح هذا الضعف خلال دورة البرلمان الاستثنائية فى منتصف أكتوبر، حيث لم يمر قانون الأحكام العرفية من مجلس الشيوخ إلا بمشقة، وبعد مجهود كبير من على ماهر. كما بدأ محمد محمود نشاطه فى معارضة الحكومة وإحراجها بغية إسقاطها. أى أن موقف على ماهر كان ضعيفا فى الداخل ولدى الجانب البريطانى فى نفس الوقت.

عمل على ماهر على تقوية مركزه بعد الدورة الاستثنائية، فتقرب إلى الأحرار الدستوريين على أمل إشراكهم فى الوزارة مع بعض المستقلين، لكن تلك المحاولات منيت بالفشل. ثم قوى مركزه بعد انعقاد البرلمان فى دورته العادية فى ١٨ نوفمبر ١٩٣٩، حين نجح أخوه أحمد ماهر فى انتخابات رئاسة مجلس النواب، بمساعدته ومساعدة السراى. كما عمل على ماهر على التقرب إلى النواب، من مستقلين وحزبيين، للحصول على تأييدهم. وأخذ يتودد بوجه خاص إلى الوفد إلى درجة إطلاق حرية التصويت فى

---

(١) انظر عاليه ص ١٢٢، ١٢٨، ١٣٠، ١٨٨، ١٩٣.

انتخابات فرعية بدائرة بالاسكندرية ، مما أدى إلى فوز مرشح الوفد ضد منافسيه من السعديين والدستوريين .

استكمالا لهذه السياسة عمل على ماهر ، منذ أوائل نوفمبر على **تحسين علاقاته بالجانب البريطانى** ، خاصة وأنه حينئذ كان قد دخل فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية لاقناعها بشراء محصول القطن بسعر مناسب .

لكن تلك الأوضاع لم تلبث أن أخذت تتغير فى فترة ديسمبر ويناير ١٩٤٠ . فى المجال الداخلى أدت سياسة على ماهر فى التقرب إلى الوفد إلى استياء أحمد ماهر والسعديين ، وزاد من هذا الاستياء أن تلك السياسة اقترنت بأزمة فى العلاقات بين على ماهر والسراى وبين الجانب البريطانى ، مما جعل أحمد ماهر يخشى أن يؤدى ذلك إلى عودة الوفد إلى الحكم . لذلك فقد اجتمعت الهيئة البرلمانية للحزب السعدى فى منتصف يناير وناقشت سياسة على ماهر ونددت بها ، وقررت ألا يوافق الوزراء من أعضاء الحزب على القرارات الهامة فى مجلس الوزراء دون موافقة مسبقة من الحزب . يضاف إلى ذلك أن الدستوريين ساءهم فوز أحمد ماهر برئاسة مجلس النواب ضد مرشحهم بهى الدين بركات ، فعملوا على التقرب إلى الوفد ، ولو أن مساعيهم مع الوفد لم تأت بثمرة نتيجة رفض الوفد أى حكومة ائتلافية . وفى تلك الفترة أيضا ساءت علاقات على ماهر بالجانب البريطانى بسبب مسألة عزيز المصرى (وسيأتى الكلام عنها) إلى درجة أفزعت السراى . تلك كلها عوامل أضعفت موقف على ماهر إلى درجة أن محمد محمود اعتقد بقرب سقوط وزارته ودعا نفسه فى ٢٤ يناير لتناول الشاى مع السفير البريطانى فى محاولة لإقناعه بأنه المرشح الوحيد الصالح لتولى الوزارة . وهكذا عاد موقف على ماهر إلى السوء داخليا .

فى تلك الفترة أيضا سرى بين المصريين شعور مرير بخيبة الأمل والاستياء من بريطانيا ، التى شعروا أنها لم تعامل حليفتها مصر معاملة تنطوى على الإنصاف رغم ما قدمته لها من مساعدات وما تحملت من تضحيات . ذلك أن المفاوضات مع بريطانيا بشأن شراء محصول القطن طالت دون أن تصل إلى نتيجة يرضى عنها المصريون ، مما أثار نقدا قاسيا لموقفها . هذا الوضع كان له أثره فى مدى قدرة على ماهر على الاستجابة للمطالب البريطانية[١] .

---

(١) Lampson to Halifax, 144, 7 February; telegram No. 26 saving, 24 January 1940, F.O. 407/224.

أما فى مجال العلاقات بالجانب البريطانى ، فإن تلك الفترة شهدت تدهورا حادا فى تلك العلاقات . ذلك أن صالح حرب وزير الدفاع ، وعزيز على المصرى رئيس أركان حرب الجيش واصلا سياسة تمكين السيطرة المصرية على الجيش ، والحد من سيطرة البعثة العسكرية البريطانية عليه ، لذلك لم تكن توصياتها تقابل دائما بترحاب . يضاف إلى ذلك أن عزيز المصرى ، كما يقول كل من لامبسون وويلسن قائد القوات البريطانية ، كان يعبر دائما أمام ضباط الجيش المصرى عن إعجابه بالعسكرية الألمانية ، ويقلل من شأن الجيوش البريطانية والفرنسية[1] . وقد انتهى الأمر بالجانب البريطانى إلى أن طلب فى ٢٩ ديسمبر ١٩٣٩ **تنحية عزيز المصرى عن منصبه** . ولم يكن على ماهر ليستطيع ، حتى لو أراد ، أن يستجيب إلى هذا الطلب ببساطة وسهولة ، نظرا لضعف مركزه ولمكانة عزيز المصرى وسمعته . وعلى العكس من ذلك ، فقد استغل الطلب بذكاء للحصول على شعبية تدعم مركزه الضعيف ، فاتبع سياسة المماطلة بأن وعد بتنحيته فى فبراير ، ثم جعل **أخبار المطالب البريطانية تتسرب إلى الصحف** ، التى أثارت الأمر باعتباره تدخلا فى شئون مصر الداخلية واعتداء على سيادتها ، وتمهيدا لإعادة منصب السردار البريطانى ، كما صورت موقف على ماهر بأنه موقف وطنى يقاوم بنجاح تعدى بريطانيا على استقلال مصر .

ثارت لذلك أزمة أدت إلى تدخل الخارجية البريطانية لتأييد موقف سفيرها ، مما اضطر على ماهر إلى تأكيد وعده بتنحية عزيز المصرى عن منصبه فى فبراير . وقد نفذ وعده حينئذ ، فمنحه أجازة لمدة ثلاثة أشهر ونصف تمهيدا لإحالته إلى المعاش[2] .

لم يكن موضوع عزيز المصرى هو السبب الوحيد للأزمة حينئذ . هناك أسباب أخرى ، منها زيارة على ماهر للسودان . فقد وجه حاكم عام السودان إليه دعوة (غير رسمية فى أول الأمر) لزيارة الخرطوم . ويبدو أن على ماهر استغل تلك الدعوة أيضا للحصول على شعبية ، فحاول توسيع نطاق تلك الزيارة ، واصطحاب وفد كبير من الوزراء وأعضاء البرلمان والصحفيين ، كما أخذت الصحف تكتب عنها وعن وضع السودان . استاء الجانب البريطانى لذلك ، فأخذ يضع شروطا ، وتعطل توجيه الدعوة رسميا حتى يتعهد على ماهر باتباعها . وقد انتهت الأزمة بأن قرر على ماهر أنه لم يكن يعتزم أن يدعو إلى زيارة السودان معه أحدا من أعضاء البرلمان أو الصحفيين ، وأنه لن

---

(١) انظر عاليه ، ص ١٩٠ ـ ١٩٢ .

(٢) Lempson to Halifax, No. 144, 7 February, Halifex to Lampson, No. 55, 17 January, and No. 81, 24 January 1940, F. O. 407/224.

يصحب معه سوى اثنين من الوزراء المهتمين بأمور السودان ، وهما وزير الأشغال ووزير الدفاع[1] . بعد ذلك وجهت الدعوة إلى على ماهر وتمت الزيارة فى النصف الأخير من فبراير ، وكان لتصريحات على ماهر وصالح حرب فى السودان ، ولبرقياتهما من السودان ، ولما نشر فى الصحافة خلال الزيارة وبعدها ، آثار سيئة لدى الجانب البريطانى[2] .

تلك كانت العوامل التى استجدت فى فترة ديسمبر ـ يناير وأدت إلى قيام الأزمة بين على ماهر والجانب البريطانى ، لكن بالإضافة إلى ذلك كانت هناك عوامل موجودة من قبل ، مثل انتشار الدعاية لصالح الألمان ، والجو المعادى للبريطانيين فى السراى ، وبعض تطورات اعتبرها لامبسون ذات صبغة شبه فاشية ، مثل الجيش المرابط وتنظيمات الطلبة .

هناك عاملان جعلا لامبسون ينظر إلى تلك الأزمة نظرة خطيرة أحدهما أنه اعتقد أن تصرفات على ماهر وزملائه ـ بالإضافة إلى الجو المعادى لبريطانيا فى السراى ـ تمثل حملة عن سوء قصد ضد بريطانيا ، وأن تلك الحملة نجحت فى خلق جو عام نشأ وانتشر انتشارا واسع النطاق ضد البريطانيين . أما العامل الثانى فهو أن لامبسون كان يرى أن الشعب المصرى ، بسبب الحرب التى وجد نفسه مشتبكا فيها نتيجة محالفته لبريطانيا ، أخذ يعانى كثيرا من المتاعب ويتحمل كثير من الأعباء بسبب ثقل وطأة الضرائب وارتفاع الأسعار ، وأنه لذلك يوجد فى مصر تذمر شعبى حقيق وكراهية تعتبر أكبر مساعد لدعاية الأعداء ، وأنه « اذا حدث فوق ذلك محاولات مصطنعة من جانب الحكومة لإثارة شعور العداء لبريطانيا وعدم الثقة بها فن الواضح أن مسرح الأحداث يصبح معدا لمتاعب يحتمل أن تثور عاجلا أو آجلا[3] » .

وهكذا عاد على ماهر فى تلك الفترة يعانى ضعف موقفه فى الداخل وسوء علاقاته بالجانب البريطانى .

---

(١) Halifax to Lampson, No. 55. 17 January, and No. 81, 24 January 1940, F.O. 407 / 224.

قرر على ماهر فى شهادته فى قضية الاغتيالات السياسية أن الجانب البريطانى اشترط أن يذهب إلى السودان كسائح ولا يسافر بصفة رسمية ، وأنه لم يستجب لهذا الطلب . أنظر لطفى عثمان ، المرجع المذكور ، ص ١٣٤ .

(٢) عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ، ص ٣١٧ ـ ٣١٨ .

Kirk, OP. cit. , p. 36.

(٣) Lampson to Halifax, No. 144, 7 February 1940, F. O. 407/224.

إزاء هذا كان على على ماهر أن يتحرك لتحسين وضع وزارته سواء فى **المجال الداخلى** أو مع الجانب البريطانى. لذلك فقد تراجع عن سياسة التودد إلى الوفد وعمل على إصلاح علاقاته مع السعديين، وفى انتخابات فرعية جرت فى الجيزة فى أواخر يناير فاز المرشح السعدى بسهولة على منافسه الوفدى بفضل مساعدة الحكومة، بل أن علىّ ماهر فى مارس كرر محاولة سابقة لضم الدستوريين إلى وزارته، لكنه فشل فى ذلك. وفى يناير واصل جهوده لزيادة شعبيته بالقيام بزيارة للوجه القبلى. وفى أواخر فبراير قام بزيارة السودان.

أما **فى المجال الخارجى** فقد عمل على تحسين علاقاته بالجانب البريطانى، فاستجاب إلى مطالب لامبسون وأعطى عزيز المصرى فى فبراير أجازة لمدة ثلاثة أشهر ونصف تمهيدا لإحالته إلى المعاش، ونقل الإشراف على الجيش المرابط إلى وزارة الدفاع.

هذا الاتجاه من على ماهر جعل لامبسون، رغم نظرته الخطيرة إلى تصرفات على ماهر وزملائه، يستمر على رأيه السابق بشأن وزارة على ماهر والموقف بوجه عام فيرى أنه:

« كما حدث فى تقاربه منا فى نوفمبر الذى أشرنا إليه فى البند التاسع أعلاه، يجب علينا أن نقابل فى منتصف الطريق على الأقل تقارب جديد من جانبه، . . . . . . ولا يوجد الآن خلف مناسب فعلا لعلى ماهر، وهو نشيط وفعال على أية حال. فصحة محمود باشا ليست جيدة إلى الحد الذى يبعث على الثقة بأنه على قدر من القوة تمكنه من تولى الحكم فى هذه الأوقات العصيبة. ولن يوافق الملك فاروق على عودة الوفد إلى الحكم، علاوة على أن الوفد لا يزال عمليا مجردا من الكفاءات الإدارية. يضاف الى ذلك أن قيام حكومة فعالة غير حزبية، برئاسة الدكتور حافظ عفيفى باشا على سبيل المثال، ليس أمرا عمليا الآن، من جهة لأن الملك فاروق لا يميل لمثل هذه الحكومة ومن جهة أخرى لأن الأحزاب الممثلة فى البرلمان ليست على استعداد للتضحية بمغانم الحكم، ومن جهة ثالثة لأن الدكتور حافظ عفيفى باشا - أو أى شخص من مشربه - لن يقبل رئاسة الوزارة إلا بضمانات، لا يمكن توفيرها الآن، ضد تدخل السراى.

٢٢ - ومع أن استمرار الوزارة الحاضرة فى الحكم يبدو ضروريا فى الظروف الحاضرة، الا أن احتمالات المستقبل القريب لا تبدو مشجعة. **فالوزارة لا تستند إلى شىء سوى تأييد الملك فاروق** الذى اهتزت هيبته فى البلاد بسبب سلوكه. ولا يزال الوفد حائزا على تأييد الجماهير، كما ظهر بوضوح فى الانتخابات الفرعية فى الاسكندرية

التى أشرنا اليها فى البند رقم ٦ أعلاه . ولا يزال الوفد أكثر صداقة لنا من السراى ومن وزارة على ماهر باشا ، لكن طول إقصائه عن الحكم ، واستمرار التعسف الملكى والاستبداد الحكومى فى ظل الأحكام العرفية ، كفيل فى النهاية بتوجيه الاستياء العام نحونا ، إذ نعتبر مسئولين عن بقاء نظام غير محبوب فى الحكم . . . . أن عودة الوفد إلى الحكم ، رغم عيوبه الإدارية ، يحتمل أن يكون الحل الأمثل من ناحية مصلحتنا فى الاحتفاظ بالشعب المصرى إلى جانبنا والقضاء على دعاية العدو . وفيما عدا ذلك فإن الأمل الوحيد فى تحسن الأحوال يبدو كامنا فى إصلاح أساسى للملك فاروق الذى يعتبر أساس المتاعب . أن تغييرا كهذا لا يحتمل حدوثه طالما بقى على ماهر المستشار الوحيد الذى يسمع إليه الملك . . . علينا أن نفكر فى الحكومة التى نفضل أن تقوم بدلا من حكومة على ماهر باشا فى حالة سقوطه ، ومن المؤكد أن مركزه قد ضعف ـ مؤقتا على أية حال ـ نتيجة ما أرغم عليه من التضحية بعزيز المصرى باشا[١] . »

واضح من هذا أن لامبسون فى أوائل فبراير ١٩٤٠ ، كان لا يزال عند رأيه الذى أبداه فى أوائل أكتوبر ١٩٣٩[٢] . وهو أن على ماهر يجب أن يذهب ، لكن تحول دون تحقيق هذا الهدف مشكلتان هما عدم وجود بديل مناسب وممكن له ، والاصطدام بالملك فاروق الذى يؤيد على ماهر . وكان لامبسون لا يزال يرى أن خروج على ماهر من الحكم مع عودته إلى رئاسة الديوان الملكى لن يكون حلا حقيقيا للموقف ، وأن المشكلة الحقيقية فى مصر هى الملك نفسه . والحل الحقيقى فى رأيه هو خروج على ماهر مع عدم عودته إلى رئاسة الديوان ، وإجبار الملك فاروق على تغيير مسلكه ، وإسناد الوزارة إلى سياسى على جانب من المقدرة ومتعاون مع الجانب البريطانى ، مثل حافظ عفيفى . وهناك حل آخر يعتبره الحل الأمثل لأنه يكسب به الشعب المصرى إلى جانب بريطانيا ، هو عودة الوفد إلى الحكم . وقد أدى تطور الأحداث بالجانب البريطانى إلى فرض هذين الحلين بنفس الترتيب الذى ذكرناه فى ٢٧ يونيو ١٩٤٠ و ٤ فبراير ١٩٤٢ .

---

(١) Lampson to Halifax, No. 144, 7 February 1940, F. O. 407/224.

(٢) انظر عاليه ، ص ١٨٨ ـ ١٩٣ .

مذكرة الوفد

فى أواخر مارس ١٩٤٠ تجمعت عدة عوامل دفعت بالوفد إلى اتخاذ سياسة نشطة فيما يختص بالعلاقات المصرية البريطانية. كانت مشكلة القطن على حالها. لم تقدم بريطانيا الحل الذى يرضى عنه المصريون، بل أنها حاولت الإفادة من أوضاع الحرب، فعرضت شراء الجانب من المحصول الذى كانت تشتريه دول الأعداء بسعر دون ما ارتفع إليه سعر القطن فى الأسواق. يضاف إلى ذلك تردى الحالة الاقتصادية والمالية، وثقل الأعباء التى فرضتها ظروف الحرب وزيادة الضرائب وارتفاع الأسعار. مما أثقل كاهل المصريين وخزانة الدولة، دون أن تعنى الحليفة بأن تقدم لمصر تسهيلات مالية، كما قدمت لدول أخرى لا يربطها بها تحالف مثل رومانيا. تلك كلها عوامل أثارت سخط المصريين على بريطانيا. يضاف إلى ذلك ضعف مركز وزارة على ماهر، الذى أبرزه بوجه خاص خلاف على ماهر مع السعديين، والأزمة بينه وبين الجانب البريطانى فى يناير ١٩٤٠، حين كان مصير وزارة على ماهر فى مهب الريح، ونشط المتطلعون لخلافتها. فى أواخر مارس أيضا وضح أن الصدام الحقيق بين ألمانيا والحلفاء الغربيين على وشك أن يبدأ.

حينئذ نشط الوفد لتصدر الصف الوطنى ومطالبة بريطانيا بتحديد موقفها من مصر، فقدم مصطفى النحاس باسم الوفد والهيئة الوفدية البرلمانية، إلى السفير البريطانى فى أول أبريل ١٩٤٠ مذكرة تتضمن عددا من المطالب.

بدأت المذكرة بإثبات « إخلاص الشعب للحليفة فى وقت شدتها وللديمقراطية فى إبان محنتها حفيظا على شرف العهد غير متردد فى أن تقوم مصر بواجبها كاملا رغم تكاليف هذا الواجب وأعبائه، بل وأخطاره »، وذلك برغم الانقلاب الدستورى فى ديسمبر ١٩٣٨ « الذى أقصى فيه الشعب وحكومته عن إدارة شئون البلاد ؛ والذى باركته الحليفة واستغلته لصالحها رغم أحكام المعاهدة فى نصها وفى روحها ». لذلك « ما كاد الجو الدولى يضطرب وتبدو فى الأفق نذر الحرب حتى أعلن رئيس الوفد أن مصر تمد يدها إلى الشعب الحليف، وأن واجب الشرف يقضى على كل مصرى أن يعضد الحليف ويشد من أزره، وأن يتجنب كل مناوأة تعتبر طعنا فى ظهره ». ذلك كان موقف ولا يزال موقف الشعب المصرى ومسلكه. وقد تحملت مصر الأمة الصغيرة وتتحمل عن حليفتها الكثير من أعباء الحرب وأوزارها « ما كاد يودى بمرافقها وينقض ظهرها »، إذ فقدت الميزانية توازنها ونفذ الاحتياطى الحكومى وأصبحت البلاد تعانى أزمة مالية تقرب من الكارثة ».

وقد ألحت المذكرة إلى أن بريطانيا لم تقدر لمصر ما قامت وتقوم به، بل بالعكس

حاولت استغلال الظروف القائمة، فوضعت العقبات فى وجه تصدير محصول القطن والحاصلات الأخرى، ولم تشتر محصول القطن بل عرضت شراء جزء منه بسعر منخفض وفى مقابل قبول نظام الحصص الذى يضر بالاقتصاد المصرى، كما حاولت أن تحول البنك الأهلى المصرى، وهو بنك انجليزى، إلى بنك مركزى للدولة. يضاف إلى ذلك أن بريطانيا هى التى طلبت إعلان الأحكام العرفية، مما أفسح المجال لاستغلالها من جانب الحكومة القائمة ضد إرادة الشعب، «حتى أصبح المصريون فى عهد الاستقلال وكأنهم آلة عمياء، صماء، لا يسمع لهم صوت فى تصريف شئون بلادهم، ولا يدرون إلى أى مصير هم مسوقون، بل ولا قدرة لهم على الشكوى مما هم إليه مسوقين».

وأشارت المذكرة إلى ما ترتب على ذلك، وهو الحالة الخطيرة التى صارت إليها البلاد «وهى بعد لم تستهدف إلى الخطر الأكبر الذى قد يكون رابضا على أبوابها»، وإلى الخوف من «استهداف المحالفة المصرية البريطانية إلى أزمة روحية خطيرة بدت ويا للأسف بعض بوادرها بين أفراد الشعب المصرى، بل وامتدت إلى غيره من الشعوب العربية والشرقية».

لذلك فإن الوفد المصرى يطلب إلى بريطانيا «أن تحدد موقفها منا، وأن تقوم هى من المحالفة وتنفيذها بالنصيب الذى قمنا به» وذلك بالاستجابة إلى **المطالب** التى تقدم بها، وهى:

أولا: أن تصرح الحكومة البريطانية الحليفة من الآن أنه عندما تضع الحرب الحالية أوزارها ويتم عقد الصلح بين الأمم المتحاربة، **تنسحب من الأراضى المصرية القوات البريطانية جميعا**، سواء فى ذلك القوات المعسكرة قبل الحرب أو بعدها، وأن تحل محلها القوات الحربية المصرية، على أن تبق المحالفة فيما عدا ذلك قائمة بين الطرفين بالأوضاع المبينة فيها. وقد استند الوفد فى ذلك إلى استحالة بناء ما نصت عليه المعاهدة من ثكنات بسبب ما تكبدته مصر من نفقات لمساعدة حليفتها والوفاء بالتزامات المعاهدة، بالإضافة إلى ما أصبح عليه الجيش المصرى من قوة بعد زيادة عدده وتسليحه مما يجعله قادرا على أن يحل محل القوات البريطانية المنصوص عليها فى المعاهدة. كما أن ما قام من تعاون بين الجيش المصرى والبريطانى وبين الأمتين لا يتفق مع بقاء قوات بريطانية فى مصر.

ثانيا: عند التسوية النهائية بإذن الله يجب أن تكون مصر طرفا فيها، وأن يكون لها اشتراك فعلى فى **مفاوضات الصلح**، للدفاع عن مصالحها، والعمل على تحقيق أغراضها معنوية كانت أو مادية.

ثالثا : بعد انتهاء مفاوضات الصلح يجب أن تدخل انجلترا ومصر فى مفاوضات يعترف فيها **بحقوق مصر كاملة فى السودان** ، لمصلحة أبناء وادى النيل جميعا .

رابعا : فيما يختص بالأحكام العرفية المعلنة الآن فى مصر بناء على طلب الخليفة ، نطالب الخليفة بالتنازل عنها تنازلا تاما ، وإخطار الحكومة المصرية بهذا التنازل . وما من شك فى أن الحكومة البريطانية إذا ما أعلنت تنازلها عن مطلبها بصدد الأحكام العرفية ، لم تجد الحكومة المصرية مسوغا لإبقائها ، أو أصبح الأمر فيها على أى حال بين الحكومة المصرية والشعب المصرى يفصلان فيه ويسويان حسابه .

خامسا : لفتت المذكرة نظر الحكومة البريطانية إلى خطورة تصرفاتها فى المسائل الإقتصادية والمالية ، **مثل مشكلة القطن ونظام الحصص والبنك المركزى** .

وقد ختم الوفد مذكرته بأن هذه هى **مطالب الديمقراطية المصرية إلى حليفتها الديمقراطية**[1] .

كان أثر مذكرة الوفد كبيرا سواء فى مصر أو على الجانب البريطانى . فى مصر بلورت هذه المذكرة شعور غالبية الشعب المصرى ، وحددت أمانيهم وأبرزتها وجمعتهم حولها ، وبذلك تصدر الوفد الحركة الوطنية فى مواجهة الجانب البريطانى وجمع الصف الوطنى خلفه حول مطالب معينة تصلح أساسا لسياسة تحرر وطنى . كان لذلك أثره على القوى السياسية المختلفة فى مصر ، فمصر الفتاة والحزب الوطنى أيدا موقف الوفد . أما السراى وعلى ماهر والسعديين والدستوريين ، فقد عارضوه . انصبت المعارضة على الشكل لا المضمون ، على أساس أنه ما كان يجوز للوفد **أن يتقدم بمطالبه إلى دولة أجنبية** مدعيا أنه وحده يمثل الشعب وأن الحكومة القائمة لا تمثله ، بالإضافة إلى أن الوقت غير مناسب لمطالبة بريطانيا بشيء . أما المضمون فلم تكن أية قوة سياسية تجرؤ على معارضته بطبيعة الحال ، حتى لا تبدو متخلفة عن الوفد فى تبنى المطالب الوطنية . فأحمد ماهر ، على سبيل المثال ، رغم تأييده علنا لقيام تضامن مصرى بريطانى ، قد تبنى فكرة أن تسليح الجيش المصرى يجعل من الممكن جلاء الجيوش البريطانية تماما بعد انتهاء الحرب .

ولا شك أن هذه المعارضة من جانب القوى المعادية للوفد ، وبخاصة على ماهر والسعديين ، ترجع أيضا إلى أن مذكرة الوفد قد غلت يدها فى تعاملها مع الجانب

---

(١) المصرى ، ٢ أبريل ١٩٤٠ .

البريطانى بذلك التحديد الذى وضعته للمطالب الوطنية ، ومطالبة بريطانيا بقبولها حتى يستمر التعاون المصرى البريطانى بمقتضى معاهدة التحالف . يضاف إلى ذلك أن المذكرة تضمنت تعبير الوفد (أو الديمقراطية المصرية) عن صداقته للديمقراطية البريطانية ، وعتابها على موقفها من الانقلاب الدستورى فى ديسمبر ١٩٣٧ ، مع ما يتضمنه ذلك من رغبة الوفد فى إنهاء الوضع غير الديمقراطى القائم ، وإعادة السلطة إلى الشعب والقوة السياسية التى تمثله ، أى إلى الوفد . يغلب أن هاليفاكس كان يشير إلى ذلك حين قال فى رده على المذكرة أن قرارات الوفد محاولة مقصودة "**للعب دور فى السياسة الداخلية**" .

على أية حال ، فإنه مما يوضح قوة الأثر الذى تركه نشر مذكرة الوفد ، أن الحكومة منعت بعد ذلك نشر كل ما يتصل بالموضوع ، سواء فى ذلك تلغرافات التأييد لما تضمنته المذكرة ، أو رد الجانب البريطانى عليها ورد الوفد على ذلك الرد(١) .

أما أثر المذكرة على الجانب البريطانى وانطباعه عنها،فنجده فى تقارير لامبسون ، وفى رد هاليفاكس عليها ، أما هاليفاكس فقد عبر عما سببته مذكرة الوفد للحكومة البريطانية من ألم ، وأنها تعتبرها محاولة مقصودة من جانب الوفد لكى يلعب دورا فى السياسة الداخلية ، وأنها تؤدى إلى إعادة النظر فى المعاهدة ، وتدخل بريطانيا فى السياسة الداخلية فى مصر ، والطعن فيما تتخذه بريطانيا من وسائل للضغط الاقتصادى على ألمانيا ، وأضاف هاليفاكس أن بريطانيا تحارب من أجل سلامة الأمم الصغيرة ، وأنه لو انتصر العدو فإن الاحتمال يكون قليلا فى مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديمقراطية . **وطلب هاليفاكس أن يعمل النحاس** باشا على التخفيف من أثر الحركة غير السديدة التى قام بها الوفد(٢) . ويقول لامبسون فى تقريره :

« أدى ظهور الوفد فى الميدان السياسى بسياسة قومية متطرفة إلى تأكيد مكانته وقدرته على المشاغبة . إن بيان الوفد الذى يتضمنه الخطاب الذى سلمه النحاس باشا إلى فى أول أبريل قد يتضح أنه يمثل نقطة تحول فى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية بعد المعاهدة . ان طلب الوفد انسحاب قواتنا من مصر عند إقرار السلام يبدو أنه قد أصبح

(١) المصرى والأهرام والدستور ، ٢ أبريل ١٩٤٠ . مجلس الشيوخ ، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الخامس عشر ، جلسة ٣٠ ابريل ١٩٤٠ ، ص ٥٨١ ـ ٥٩٥ .
عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ، جـ ٣ ، ص ٧٧ ، ٧٨ انظر أيضا عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ، ص ٣٠٦ ـ ٣١١
Lampson to Halifax, No. 464, 4 May 1940, F. O. 407 / 224.
(٢) الرافعى ، المرجع المذكور ، ص ٧٨ .

الأساس النظرى للسياسة المصرية . فالدكتور أحمد ماهر باشا ، الذى كان بوجه عام حصيفا كل الحصافة فى الأمور الدولية ، قد أصبح الآن يتبنى علنا - بعبارات ولو أنها دبلوماسية وسليمة إلا أنها أقرب إلى الفهم مما يقوله النحاس باشا - مضمون النظرية التى يقول بها الوفد وهى إن إعادة تسليح مصر على نطاق واسع بسبب متطلبات الحرب ينبغى أن يجعل من الممكن أن تجلو قواتنا جميعها عن مصر عند إقرار السلام ، بدلا من انسحابها إلى منطقة القناة . إلا أنه يقرن ذلك بتصريحات تدعو إلى الإعجاب عن التضامن المصرى الانجليزى (أرجع إلى نص خطابه فى رسالتى رقم ٤٦٠ فى ٣ مايو) . أما على ماهر باشا فليس له اتباع فى البلاد . وقد قام بنشاط وطنى للحصول على شعبية ، مثل زيارته للسودان ، وزياراته التى تميزت بالديماجوجية للأقاليم ، لكنها لم تترك أثرا كبيرا . لذلك فهو لا يستطيع أن يترك المعارضة تفوقه فى إثبات وطنيتها . والوفد بتلك الحركة التى قام بها سيضطره إلى التحرك قبل الأوان ، فقد كانت تنسب إلى على ماهر خطط كتلك التى تضمنها بيان الوفد ، وكان الاعتقاد العام أنه ينتظر حتى يتمكن من تقوية مركزه وإضعاف مركزنا قبل أن يفصح عن خططه بطريقة علنية ، لكن الوفد انتزع الآن مكان الصدارة فى هذا المجال . ونظرا لنفوذ الوفد الواسع وتنظيماته المنتشرة فى أنحاء البلاد فإنه يبدو أن الاحتمال الغالب هو أن الصراع السياسى الداخلى قد يدور حول مشكلة إجراء تعديلات كبيرة فى المعاهدة عند إقرار السلام ، مع ما يصاحب ذلك عادة من مزايدات تقوم بها الأحزاب فيما تتقدم به من مطالب وطنية . . . . . لقد عادت الراية الوطنية ثانية إلى يد الوفد ، وقد يجد على ماهر باشا نفسه فى نفس الوضع الذى كانت الحكومات المختلفة المعارضة للوفد تجد نفسها فيه فى فترة ما قبل المعاهدة ، أى وضع المضطر إلى تجنب الظهور بمظهر العقبة القائمة فى طريق الأمانى الوطنية . . . هناك تحيز ضد الأجانب فى كل دولة تخضع للاحتلال الأجنبى . وهذا التحيز قد زاده شدة مناورات حزب وطنى يتمتع كالوفد بتأييد غالبية الشعب . . .

٨ - إن أى نجاح فى إثارة شعور عدائى ضد البريطانيين فى مصر يكون له أثره خارج مصر أيضا . وقد أفصح الوفد بكل جلاء عن عزمه على جر الأمم الشرقية الأخرى إلى حملته ضد بريطانيا . . . ولايزال الوفد يتمتع بمنزلة كبيرة فى العالم العربى ، وأية محاولة منظمة منه لاستغلال ما يشعر به الفلسطينيون والسوريون من ظلم ستزيد الشعور ضد الحلفاء فى العالم العربى ، كما تزيد من المصاعب التى تواجهها كل من بريطانيا العظمى وفرنسا فى وضع البلاد العربية تحت جناحها[١] .

واضح من هذا التقرير الأهمية الكبيرة التى يعلقها لامبسون على بيان الوفد والأثر

---

(١) Lampson to Halifax, No. 464, 4 May 1940, F. O. 407 / 224.

الذى تركه ، واعتقاده أنه زاد من قوة الوفد ، وقوى قبضته فى قيادة الحركة الوطنية فى مواجهة بريطانيا . وواضح أيضا أن هذا أدى إلى قلق لامبسون وتخوفه من عدة نواح ، فن جهة ، رغم أن الوفد أكثر صداقة لبريطانيا ، الا أن أطول اقصائه عن الحكم واعتباره أن بريطانيا مسئولة عن استمرار نظام حكم غير شعبى ، قد جعله أخيرا يلجأ إلى إثارة المتاعب ومهاجمة السياسة البريطانية ، فى وقت تزايد فيه الشعور المعادى لبريطانيا فى مصر نتيجة الحالة الاقتصادية والمالية ونتيجة سياسة على ماهر . ومن جهة أخرى فإن ما تقدم به الوفد من مطالب سيجعل موقف الوزارة القائمة فى الحكم صعبا بين اضطرارها إلى مراعاة هذه المطالب التى أصبحت تشكل أساسا للسياسة الوطنية ، ومراعاة المطالب البريطانية فى نفس الوقت . يضاف إلى ذلك أن تحرك الوفد ضد السياسة البريطانية سيثير المتاعب لكل من بريطانيا وفرنسا فى المشرق العربى .

كتب لامبسون تقريره هذا فى أوائل مايو . حينئذ كانت ألمانيا قد اجتاحت السويد والدانمرك ، وفشلت القوات البريطانية فى هزيمة الألمان فى النرويج ، وبد واضحا أن الدور على غرب أوروبا الذى لن يترك هادئا مدة طويلة ، وقد ضاعف هذا من قلق لامبسون بسبب موقف الوفد **وكتب فى نفس التقرير يقول :**

« ١٠ ـ أن تطور الشعور المعادى لبريطانيا فى العالم المصرى العربى إنما يعتمد أساسا على تقلبات الحرب ، ونجاح ألمانيا حتى الآن قد ساعد ـ أكثر من أى دعاية المانية ـ فى الاعتقاد بأن أداة الحرب الألمانية أقوى منا بكثير . لو انتهت جهودنا ضد القوات الألمانية فى النرويج إلى الفشل فإن هذا سيشجع العناصر المعادية لبريطانيا ، تلك العناصر التى يكبح جماحها أن نحرز انتصارا فى تلك البلاد[١] .

* * *

الخلاصة أنه قبيل هجوم الألمان فى الميدان الغربى فى ١٠ مايو ١٩٤٠ كان الوضع فى مصر كالآتى :

ـ على ماهر والسراى يواصلان محاولة تحسين العلاقات مع الجانب البريطانى بسبب ما يواجهه على ماهر فى الداخل من مشكلات سياسية واقتصادية ومالية .

ـ شعور العداء لبريطانيا وعدم الثقة بها يتزايد نتيجة الحالة الاقتصادية والمالية وأعباء

Lampson to Halifax, No. 464, 4 May 1940, F. O. 407/224. (١)

الحربَ ومشكلة القطن ، بالاضافة إلى سياسة على ماهر وبيان الوفد ، وأخيرا فشلها أمام الألمان فى النرويج .

ـ يعيد الوفد عرض صداقتة على بريطانيا ، وفى نفس الوقت يشن حملة على سياستها فى مصر ، ويتقدم إليها بمطالب وطنية محددة .

ـ لامبسون عند رأيه فى عدم الثقة بعلى ماهر ، ويغلب أنه عند رأيه فى أن على ماهر يجب أن يذهب ، على ألا يعود إلى رئاسة الديوان ، وإن كانت مسألة التخلص من وزارته مسألة وقت وظروف ، لعدم وجود خلف مناسب ومقبول سواء من الجانب البريطانى أو الملك . لكن أى خطر حقيق يهدد المصالح البريطانية أو مركز بريطانيا العسكرى فى مصر قد يدفعها إلى فرض رئيس وزراء ورئيس ديوان مناسب على الملك . والملك هو مشكلة مصر الأساسية .

ـ يرى لامبسون أن الوفد أكثر صداقة لبريطانيا من على ماهر والسراى وهو قلق من نتائج حملة الوفد الأخيرة على السياسة البريطانية . لذلك فيغلب أنه عند رأيه فى أن الحل الأمثل هو عودة الوفد إلى الحكم ، لأن ذلك يكفل تكتل المصريين خلف بريطانيا ، وهذا أمر أساسى نظرا لاقتراب خطر الحرب .

إبعاد على ماهر عن السلطة :

كان شهر مايو ، الذى وضع تقرير لامبسون المشار اليه فى أوائله ، حافلا بالأحداث الجسام فى مجال الصراع بين كل من ألمانيا وبريطانيا وحلفائهما ، وأخذ الموقف الدولى يتحرك عسكريا وسياسيا بسرعة خاطفة . وضعت ألمانيا حدا للركود فى الجبهة الغربية بهجومها الكبير فى ١٠ مايو على جبهة طويلة تشمل جيرانها : هولندا وبلجيكا وفرنسا سقطت هولندا بعد أربعة أيام ، وفى ١٧ مايو نجح الألمان فى اختراق شمال فرنسا والوصول إلى الساحل عند مصب نهر **Somme** ، وبذلك شطروا جبهة الحلفاء إلى قسمين : شمالى ويشمل بلجيكا وجزء من شمال فرنسا ، وجنوبى ويشمل باقى فرنسا . فى ٢٥ مايو ساء الموقف بحيث تقرر إجلاء القوات الانجليزية والفرنسية عن القطاع الشمالى . وفى ٢٨ مايو بدأت عملية دنكرك الشهيرة التى انتهت فى ٢ يونيو باجلاء من نجا من القوات البريطانية ، وفى ٤ يونيو باجلاء القوات الفرنسية فى ذلك القطاع ، إلى بريطانيا . وفى ٢٨ مايو أيضا سلمت بلجيكا . وفى نفس الوقت سحبت بريطانيا قواتها من النرويج بعد بدء الهجوم الألمانى ، فاكتلمت سيطرة ألمانيا على تلك البلاد . وهكذا سقطت هولندا وبلجيكا وشمال فرنسا ، بعد سقوط النرويج والدانمرك وأصبحت القوات الألمانية تسيطر على أكثر من نصف سواحل أوروبا الغربية وتواجه بريطانيا عبر بحر

الشمال والقنال الانجليزى ، وساء موقف الحلفاء بوجه عام وفرنسا بوجه خاص . وقد انتهى الأمر بهزيمة الحلفاء فى فرنسا وسقوط باريس فى ١٤ يونيو وطلب بيتان الهدنة فى ١٧ يونيو ، وكانت القوات البريطانية فى فرنسا قد بدأت عملية الجلاء الثانية بعد دنكرك ، فى ١٤ يونيو .

وخلال مايو أيضا أخذ موقف إيطاليا من الحرب الدائرة ينجلى بالتدريج . فى ١٣ مايو ، بعد أن اتضح رجحان كفة ألمانيا ، أعلن موسولينى أن إيطاليا لا تستطيع أن تقف بعيدا عن صراع يقرر مصير أوروبا ، ورد على نداء تشرشل فى ١٦ مايو لحقن الدماء بأن إيطاليا ستفى بالتزاماتها التى تفرضها المعاهدة الإيطالية الألمانية ، أى ميثاق الفولاذ ، وبذلك تأكد أن موسولينى سيدخل الحرب فى الوقت المناسب . وفى ٣ يونيو قرر كونت شيانو ، وزير الخارجية الايطالى ، أن موسولينى قرر خوض الحرب ضد فرنسا . وقد دخلت إيطاليا الحرب ضد فرنسا فعلا فى ١٠ يونيو .

وهكذا أصبح واضحا منذ منتصف مايو أن دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا مسألة وقت ، وأصبح واضحا أيضا فى أواخر مايو أن دخولها الحرب مسألة أيام ، وأن انسحاب فرنسا من الحرب أمر غير مستبعد[1] . وقد تحقق كل ذلك فى النصف الأول من يونيو ، وأصبحت بريطانيا تواجه منفردة ألمانيا المنتصرة والمسيطرة فى أوروبا ، وتواجه إلى جانبها إيطاليا ، منذ ١٧ يونيو .

كان دخول إيطاليا الحرب يعنى بالنسبة لبريطانيا فتح ثلاث جبهات جديدة مباشرة معها فى مصر والسودان والصومال ، بالإضافة إلى تهديد مواصلاتها فى البحر المتوسط . وكان لهذا الخطر وزنه الكبير فى هذه الظروف وقبل أن تتضح القيمة العسكرية للقوات الإيطالية .

كان طبيعيا أن يكون لذلك صداه القوى فى مصر ، خاصة وقد نشطت الدعاية الألمانية والإيطالية . وسائلها الاذاعة العربية من راديو برلين وراديو بارى ، ومفوضية إيطالية نشطة فى القاهرة تساعدها جالية إيطالية من حوالى ٦٠ أو ٧٠ ألفا[2] .

ونشطت العناصر المعادية لبريطانيا والتى ترى فى انتصارات ألمانيا طريقا إلى الخلاص

---

(١) صلاح العقاد ، المرجع المذكور ، ص ١٦٧ ـ ١٧٠ ، ١٧٤ ، ١٨٤ . ونستون تشرشل المرجع المذكور ، القسم الأول ، ص ٤٣١ ـ ٤٥٥ ، ٤٦١ ـ ٤٦٤ .

(٢) **Lugol, J. Egypt and world war II, Cairo 1945 pp. 61-64.**

من النفوذ البريطانى ، فأخذت مكانة بريطانيا فى مصر تتدهور ، وأخذت تنتشر فكرة عدم دخول الحرب ، بل واتخاذ موقف الحياد بين الأطراف المتحاربة[1] ، وأخذت هذه الاتجاهات تقوى مع توالى انتصارات ألمانيا . ولا شك أن السياسة التى اتبعتها بريطانيا تجاه مصر منذ قيام الحرب ، والأضواء التى سلطها عليها بيان الوفد ، قد ساعدت على ذلك ، إذا أخذ يتضح أن مصر لن تكسب شيئا من انتصار بريطانيا لتمسك الأخيرة بالقيود التى تضعها المعاهدة على استقلال مصر . أما إذا انتصرت ألمانيا وإيطاليا ، وهو الأمر الذى بدا مرجحا حينئذ ، فإن حساب مصر سيكون عسيرا على قدر انحيازها إلى جانب بريطانيا .

كان طبيعيا أيضا أن ينتاب القلق لامبسون ، وأن يتحرك لمواجهة الموقف وتبين نوايا السلطات المصرية . **وقد تحرك فى اتجاهين :** فى ٢٥ مايو قابل على ماهر ، وفى خلال حديثهما أخبره أنهم يتوقعون أن تدخل مصر الحرب إلى جانب بريطانيا لو اشتبكت الأخيرة فى حرب مع إيطاليا . فرد على ماهر بأنه لو وقع هجوم على مصر من أراضى إيطالية فإنها تعتبر حربا دفاعية ولا يحتاج الأمر إلى الرجوع إلى البرلمان ، أما إذا كانت حربا خارج الأراضى المصرية فإنها تعتبر حربا هجومية ويجب الرجوع إلى البرلمان بمقتضى الدستور . وحينما ألحّ عليه لامبسون ، وأشار إلى أن الهجوم قد يكون خير وسيلة للدفاع ، رجاه على ماهر أن لا يصر على إثارة الأمر قبل أن تدخل إيطاليا الحرب ، ثم أشار إلى أنه لو حدث ذلك فلا يرى كيف يمكن ألا تهاجم إيطاليا مصر مع وجود الأسطول البريطانى فى الاسكندرية والقوات البريطانية فى مصر[2] . وهكذا حاول على ماهر إرضاء لامبسون ، لكنه لم يرتبط بشىء فى نفس الوقت .

فى تلك المقابلة حذر لامبسون على ماهر مما يروج له الإيطاليون وهو أن مصر من مصلحتها أن تبقى خارج الحرب لو اشتبكت إيطاليا مع بريطانيا . وفى أول يونيو قابل الملك وأثار معه موضوع تزايد مؤامرات الإيطاليين ووجود فكرة التزام مصر موقف الحياد بين بعض الطبقات .

أما الاتجاه الآخر فهو محاولة التدخل لتقوية مركز الوزارة فيما لو اضطرت إلى الذهاب إلى البرلمان للحصول على موافقته على حرب هجومية (أى خارج مصر) ضد

---

(١) Krik, op. cit. , o. 38.

(٢) Lampson to halifax, telegram No. 382 Dipp. secret, 25 May 1940, F.O. 407/224. (Document No. 12)

إيطاليا ، وذلك بنصيحة على ماهر أن يعمل على إدخال عناصر أخرى إلى الوزارة واتصاله ببعض الوسطاء لبحث فكرة السعى لتسوية الخلافات بين النحاس وأحمد ماهر لتحقيق نفس هذا الهدف[١] . واضح من هذا أن لامبسون حينئذ كان قد تخلى عن فكرة أن على ماهر يجب أن يذهب ، فى مقابل موافقته على دخول الحرب .

تلك ، على أية حال ، كانت محاولات لتمهيد الأرض وتبين النوايا ، إذ كان دخول إيطاليا الحرب لا يزال احتمالا للمستقبل . لذلك فان هاليفاكس لم يحبذ محاولات لامبسون الضغط على الملك ورئيس الوزراء للالتزام مقدما بدخول الحرب ، لأن الأحداث لن تترك لهم فرصة لتجنب دخولها . كما أنه لم يحبذ تدخله بشأن توسيع نطاق الوزارة ، وأشار إلى أنه يجب عدم اللجوء إلى استخدام نفوذ السفارة إلا إذا ساءت الأمور إلى حد كبير[٢] .

لكن شكوك لامبسون لم تلبث أن ثارت حين أخذت جرائد على اتصال بالسراى والوزارة ، مثل البلاغ ، تناقش موضوع دخول إيطاليا الحرب وعدم دخول مصر إلا إذا هوجمت أو هددت مصالحها[٣] . يضاف إلى ذلك أن مراد سيد أحمد ، وزير مصر المفوض فى روما ، قابل كونت شيانو فى ٣٠ مايو وتحدث إليه ، على مسئوليته الخاصة ، عن اتجاه الحكومة المصرية إلى إعلان حيادها . وقد شجع كونت شيانو هذا الاتجاه[٤] . ويبدو أن نشاط مراد سيد أحمد فى هذا الموضوع لم يقتصر على تلك المقابلة ، ووصلت أخبار ذلك إلى الجانب البريطانى . لذلك فقد قابل لامبسون على ماهر فى ٥ يونيو ، وأثار مسألة ما ينشر فى الجرائد من هذا النوع وقال أنه وسيلة لاعداد الرأى العام لفكرة عدم دخول الحرب وعبر عن ارتيابه فى أن على ماهر يشجع نشر هذه الآراء . وقال أن واجب الملك والحكومة هو إعطاء التوجيه السليم للشعب وطالب بأن يعملوا على أن تظهر فى الصحف المقالات التى تخدم هذا الغرض ، وليس مجرد منع نشر الأفكار الخطرة والمضللة . تطرق من ذلك إلى نشاط مراد سيد أحمد ، وقال أنه يعمل فى روما على حياد مصر ، ويبدى عدم ولاء متعمد للتحالف القائم بينها وبين بريطانيا ، وطلب إليه أن يوقف نشاط وزيره فى روما . وخلص لامبسون من ذلك إلى التساؤل عما إذا كان على ماهر يخدع بريطانيا

---

(١) Same to same, telegram No. 429, 2 June 1940, F. O. 407/224.

(٢) Halifax to Lampson, telegram No. 401 Dipp. private and person al, 5 June 1940, F. O. 407/224.

(٣) Kirk, op. cit. p. 38.

(٤) Ciaro, op. cit. P. 257. يستبعد بطبيعة الحال ، أن يقوم وزير مفوض بنشاط كبير كهذا دون تعليمات ، سواء كانت تلك التعليمات من السراى أو من الوزارة

مع إيطاليا . وقد نفى الأخير مسئوليته عن مقالات الصحف وأنكر أن مراد سيد أحمد يقوم بالنشاط المذكور ، وليس لديه تعليمات بذلك على أية حال ، وأنكر أنه يخدع بريطانيا ، وأكد ولاءه ، وأن كل ما هنالك أنه يريد أن يعمل بطريقته الخاصة . وقد لاحظ لامبسون عن هذه المقابلة أنه يوجد رأى منتشر وبخاصة فى الدوائر العليا أن على ماهر يخدع بريطانيا ، ومع أنه لم يبد منه ما يدل على ذلك الا أنه مشهور بأنه متآمر[1] .

وهكذا ، عادت إلى لامبسون أفكاره القديمة عن على ماهر ، بأنه متآمر ومراوغ ولا يمكن الوثوق به أو الاعتماد عليه ، وعادت اليه شكوكه فى ميله نحو المحور .

لذلك فان علاقات على ماهر بلامبسون منذ قيام الحرب مع إيطاليا حتى خروجه من الوزارة يمكن أن نقسمها إلى **ثلاث فترات** : فترة تأكد الشكوك فى تعاونه وولائه ، وفترة اقناع الحكومة البريطانية بضرورة التخلص منه ، ثم فترة العمل على طرده من الوزارة .

بدأت الفترة الأولى مباشرة بقيام الحرب ، فقيامها استدعى أن يحدد على ماهر موقف مصر من الحرب بين بريطانيا الحليفة وإيطاليا الجارة القريبة . وقيامها استدعى أن تتقدم بريطانيا إلى مصر بمطالب كان فى الاستجابة لها تحديدا لموقف على ماهر وموقف مصر .

بمجرد إعلان موسولينى الحرب على بريطانيا أرسل هاليفاكس إلى لامبسون يؤيده فى حديثه مع على ماهر يوم ٥ يونيو ، وأى حديث يجريه معه ليؤكد له أن الحكومة البريطانية تعتبر فكرة حياد مصر فكرة خاطئة ومضللة حيث أنها ستضطر بالتأكيد إلى اتخاذ مصر قاعدة لعملياتها الحربية[2] . وهكذا حدد هاليفاكس وضع مصر والدور الذى ينتظر منها أن تلعبه . وكان ذلك يعنى ، فى ضوء رسائله السابقة ، دخول مصر الحرب إلى جانب بريطانيا .

فى اليوم التالى قابل لامبسون على ماهر ونقل إليه وجهة نظر هاليفاكس ، ولفت نظره **إلى موقفه السابق من موضوع دخول مصر الحرب** ، وذلك بأنه لن يكون فى حاجة إلى الرجوع إلى البرلمان لو هوجمت مصر واعتبرت الحرب حربا دفاعية ، وأنه سيحتاج إلى الرجوع إلى البرلمان لو كانت الحرب خارج مصر واعتبرت حربا هجومية . وأشار

---

(١) Lampson to Halifax, telegram No. 447 Dipp, 5 June 1940, F. O. 407/224 (Document No. 13)

(٢) Halifax to Lampson, telegram No. 354 Dipp, 10 June 1940, F. O. 407/224 (Document No. 14)

لامبسـون إلى أن تأكيدات على ماهر ، بالاضـافة إلى ذلك ، قد جعـلته هو وهاليفـاكس ، يثقان بأنه سيقرر دخول الحرب على أية حال وبغض النظر عن النواحى القانونية . لكن على ماهر حاول التملص من أى التزام ، وأشار إلى أنه واجه سيلا من الناس طوال اليوم يتساءلون لماذا يجلب الدمار على البلاد باعلان الحرب إذا لم يكن لديه سـوى ٥ آلاف مقاتل ليدفع بهم إلى الجبهة . وقد نفى لامبسون صحة هذه الأرقام ، وحين علم أنه ذاهب إلى اجتماع لمجلس الوزراء لمناقشة الموضوع وسيلقى بعدة تصريحات فى البرلمان ، أشـار إلى أنه يجب عليه أن يقود بلده ويقود الرأى العام فى الطريق الصـحيح ، وأن يفعـل ذلك فى أى تصريح يلقى به فى البرلمان . وطـالب بأن يخرج من مصر وزير إيطاليا المفـوض وموظفوا المفوضية ، وحتى يتم ذلك تحاط المفـوضية والقنصـلية بنطاق (كوردون) يمنع أى اتصال بينهما والخارج[1] .

كان انطباع لامبسون سيئا عن موقف على ماهر خلال المقابلة ، فقـال أنه سىء النية ، وأنهم إذا لم يتبعوا معه ومع الملك أسلوبا قويا ، فانه سيستغفلهم . وأشـار إلى أن الحـاجة قد تدعو إلى اتخاذ إجراء سريع . فى هذه الحـالة يرى لامبسـون أنه ينبغـى الإصرار على تشكيل وزارة أكثر تمثيلا للقوى السياسية المختلفة ، وعلى رأسها سياسى يقف إلى جـانب بريطانيا بولاء ، مثل حسن صبرى أو حسين سرى أو حافظ عفيفى ، وهناك غيرهم . يثق لامبسون أن الملك سيعارض فى هذا الطلب ، ويجب أن يكون الجـانب البريطانى مسـتعدا لمواجهـة معـارضته ، وذلك بتخييره بين الموافقـة والتنازل عن العـرش . وقد اقترح لامبسون الأمير محمد على ليخلفه ، فهو موال لبريطانيا ويمكن الاعتماد عليه[2] .

تلك هى نفس الفكرة التى عرضـها لامبسـون فى أوائل أكتوبر ١٩٣٩ وهى أن على ماهر يجب أن يذهب عاجلا أكثر منه آجلا ، وأن العـقبة فى سـبيل تحقيق ذلك هى عدم وجود بديل مناسب من جهة ، واحتمال قيام مواجهة قد تؤدى فى النهاية إلى إنزال فاروق عن عرشه ، وهو أمر لا يمكن اللجوء إليه إلا إذا حـدث تهـديد خـطير لمصـالح بريطانيا ومركزها فى مصر[3] . ولاشـك أن إعادة عرض الفكرة ، واقتراح أسماء من يخلفـون على ماهر فى الوزارة وفاروق على العرش ، يوضـح الخـطورة التى ينظر بهـا لامبسـون إلى موقف على ماهر .

---

(١) Lampson to Halifax, telegram No. 488, 11 June 1940, F. O. 407/224. (Document No. 15)

(٢) Lampson to Halifax, telegram No. 491 Dipp. , 11 June 1940, F. O. 407/224. (Document No. 16)

(٣) انظر عاليه ص ١٨٧ ـ ١٨٩ .

تلك ، على أية حال ، كانت مجرد فكرة يطرحها لامبسون دون أن يطالب بتنفيذها ، فان على ماهر لم يكن قد حدد موقفه بطريقة حاسمة بعد . كان مفروضا أن يتحدد موقف مصر فى جلسة مجلس الوزراء مساء يوم ١١ ، وأن يلق على ماهى بتصريح فى مجلس النواب فى نفس المساء يعلن فيه ذلك الموقف . لكن يبدو أن مناقشات المجلس طالت ، وتأجل إلقاء تصريحه فى البرلمان إلى صباح اليوم التالى . وكان طبيعيا أن تطول مناقشات المجلس ، فقد كان هناك اتجاهان يطرحان نفسيهما : أحدهما عدم دخول الحرب ، ويؤيده تصريح موسولينى بأن إيطاليا لا تعتزم جر الشعوب الأخرى التى تجاورها برا وبحرا إلى الصراع . أما الاتجاه الآخر فهو دخول الحرب الى جانب بريطانيا ، يطالب به لامبسون باسم معاهدة التحالف . وقد انتهى المجلس ، على أية حال ، إلى الموقف الذى أعلنه على ماهر فى مجلس النواب يوم ١٢ يونيو .

بالإضافة إلى ذلك ، هناك عامل آخر استجد وجعل لامبسون يخفف من غلوائه ، ويغير مركز الثقل فى ضغطه على الجانب المصرى ، من موضوع دخول مصر الحرب إلى موضوع ولاء على ماهر للحليفة وتنفيذ ما يتقدم به الجانب البريطانى من مطالب ، وإن كان لم يتخل عن موضوع دخول مصر . ذلك أن هاليفاكس بعث إليه فى يوم ١١ يونيو بوجهة نظر الخارجية ، ومضمونها أن عدم دخول مصر الحرب لا يخلو من فوائد بشرط أنه يمكن الاعتماد على أن الحكومة المصرية ستتخذ على وجه السرعة جميع ما يطلب اليها اتخاذه من اجراءات لازمة لسلامة القوات البريطانية . لذلك يحسن عدم الضغط عليها لدخول الحرب ، وتركها لتقرر ما تراه بنفسها[1] .

لذلك ، فحين قابل لامبسون على ماهر فى صباح ١٢ يونيو وعلم منه بمضمون التصريح الذى سيلقيه فى مجلس النواب فى نفس اليوم ، متضمنا أن مصر ليست ملزمة بدخول الحرب ، ولن تدخلها إلا إذا هوجمت ، لم يعترض لامبسون على ذلك ، ولم يضغط لدخول مصر الحرب ، وإن كان قد قال أنه مادامت مصر فى النهاية ستدخل الحرب إلى جانب بريطانيا فلا يهم كيف يتم ذلك ، وهو فى هذا يعتمد على تأكيدات على ماهر المتعددة بشأن دخول الحرب . وقد أشار إلى أن **القوات الإيطالية اجتاحت فى اليوم السابق نقطة حدود مصرية جنوب السلوم** ، وهذا يحل لرئيس الوزراء مشكلة الحرب

---

(١) Telgram No. 522, 14 June 1940; No. 938 secret, 8 October 1940, F. O. 407/224.

الدفاعية. لكن لامبسون فى نفس الوقت ضغط بشدة لترحيل وزير إيطاليا المفوض، وموظفى المفوضية، وهدد بأنه إذا لم يتم ذلك فى الحال فإنه ستحدث تطورات محرجة(١).

وجاءت جلسة مجلس النواب يوم ١٢ يونيو وتصريح على ماهر فيها بما زاد من استياء لامبسون وارتيابه فى على ماهر، فقد صرح الأخير بأن المعاهدة لا تلزم مصر بدخول الحرب، وأنها ستكتفى بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، ولن تعلن عليها الحرب إلا إذا اعتدت عليها بإحدى الطرق الآتية :-

١ - إذا غزت القوات الإيطالية الأراضى المصرية مبتدئة.

٢ - إذا ضربت إيطاليا المدن المصرية بالقنابل.

٣ - إذا شنت غارات جوية على مواقع الجيش المصرى.

وخلال الجلسة صرح على ماهر بأن وزير إيطاليا المفوض كان قد سأله إذا كانت إيطاليا لاتهاجم مصر فهل تعلن مصر الحرب عليها؟ فأجاب بالنفى، ثم أخبر السفير البريطانى بما دار من حديث.

ويلاحظ أن ما أساء لامبسون من تصريحات على ماهر أمران :-

اشتراط عدم إعلان الحرب إلا إذا غزت القوات الإيطالية الأراضى المصرية مبتدئة، فإن ذلك يقلل من فرص دخول مصر الحرب، لأنه يعنى أنه لو أن القوات البريطانية هى التى تبدأ الهجوم على الأراضى الليبية، ثم ترد القوات الإيطالية الهجوم وتطارد القوات البريطانية فى الأراضى المصرية، فإن مصر لا ترى فى ذلك ما يدعو إلى دخولها الحرب، لأن القوات الإيطالية ليست هى البادئة. وقد لاحظ لامبسون بوجه خاص أن اسماعيل صدقى، أول من دعا إلى فكرة حياد مصر، والذى يعتبره عميلا إيطاليا، قد وافق على تصريح على ماهر تمام الموافقة. وهذا مما يزيد من ارتياب لامبسون واستيائه، يضاف إلى ذلك أن على ماهر حرف حديثه مع الوزير الإيطالى، إذ كان السؤال : إذا كانت إيطاليا لا تهاجم مصر، فهل تهاجمها مصر؟ فرد على ماهر بأن مصر فى هذه الحالة لا تهاجم إيطاليا. وقد اعتبر لامبسون هذا التحريف سوء نية ودليل آخر على تصميم على ماهر على عدم دخول الحرب(٢).

---

(١) Same to same telegram No. 498, 12 June 1940, F. O. 407/224.

(٢) Lampson to Halifax, telegram No. 502, 12 June 1940, F. O. 407/224. (Document No. 17)

تأكدت مخاوف لامبسون فيما يختص باعتزام على ماهر عدم دخول الحرب[1] ، وهو مطلب لم يتخل عنه هو وإن لم يصر عليه ، لأن هاليفاكس كان قد تخلى عنه . وقد شرح موقفه لهاليفاكس يوم ١٤ يونيو قائلا أنه يوافق على أن عدم دخول مصر الحرب « قد يكون مفيدا لنا ، بشرط أنه يمكن الاعتماد على قيام الحكومة المصرية باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لسلامة قواتنا المسلحة ، وان تتخذها فى الحال . لكن الواقع ، على أية حال ، هو أنها لا تتخذ تلك الاجراءات إلا بعد تردد وبعد اللجوء إلى مختلف وسائل المراوغة والمماطلة . والخطر الايطالى الداهم يؤدى من جهة إلى تزايد حاجتنا الملحة إلى سرعة العمل ، ويؤدى من جهة أخرى إلى زيادة تردد رئيس الوزراء فى تنفيذ مطالبنا ، طالما بقيت سياسته على حالها الآن . وهذا وضع لا يمكن تركه يستمر دون التعرض لمخاطر جسيمة[2] » .

منطق لامبسون إذن ، هو الآن كما كان أيام مشكلة إعلان مصر الحرب على ألمانيا ، ان إعلان مصر الحرب على إيطاليا ضمان لتعاون الحكومة المصرية بولاء مع الجانب البريطانى ، لأنه يحسم الموقف ويقطع خط الرجعة على أية حركة موالية للمحور ، ويوحد الجهود ويوجهها فى اتجاه الحرب ، ويحول دون أى تخاذل أو تردد فى الاستجابة لمتطلبات الحرب ، سواء من جانب المدنيين أو العسكريين المصريين . هذا المنطق يمكن التغاضى عنه فى حالة وزارة ولاؤها مضمون وتعاونها مع بريطانيا وعداؤها للمحور مؤكد ، كالحال مع وزارة وفدية أو وزارة يرأسها أحمد ماهر ، الذى رضى لامبسون تمام الرضا عن موقفه الموالى لبريطانيا فى جلسة مجلس النواب يوم ١٢ يونيو ، لكنه ينطبق تماما على وزارة على ماهر الذى أصبح لدى لامبسون ما يقرب من اليقين (بعد ما وصله من معلومات عن

---

(١) لا شك أن من العوامل التى أكدت للامبسون تصميم على ماهر على عدم دخول الحرب ما يرويه الجنرال ويلسن ، ولا شك أنه وصل إلى علم لامبسون ، عن نقطة الحدود المصرية فوق هضبة السلوم . ذلك أن ويلسون كان ـ كما يقول ـ قد توقع أن يتجه الفصف الإيطالى إلى تلك النقطة المكشوفة فوق الهضبة ، فخصص لجندها موقعا أكثر أمنا مع بعض الخنادق ضمن الخطوط البريطانية . لكن ضابطا مصريا وصل قبل وقوع الاشتباكات وأصدر تعليمات مخالفة وعاد دون أن يتصل بالجانب البريطانى ، وقد أدى ذلك إلى بقاء الجنود فى معسكراتهم الأصلية . تلك الحركة من الجانب المصرى كان مقصودا بها ، بطبيعة الحال ، أن يتجنب التورط فى الاشتباكات الوشيكة بين الجانبين المتحاربين . انظر: Wilson, op. cit., p. 38.

(٢) Lampson to Halifax, telegram No. 522, 14 June 1940, F. O. 407/224.

نشاط مراد سيد أحمد فى روما ، ومماطلات على ماهر فى تنفيذ بعض مطالب لامبسون) أنه يتبع سياسة ذات وجهين بين بريطانيا وإيطاليا[١] .

أما وقد اضطر لامبسون ، نتيجة موقف هاليفاكس ، إلى التخلى عن طلب دخول مصر الحرب ضد إيطاليا ، فقد بدأ منذ ١٣ يونيو يتبع سياسة جديدة تتفق مع توجيهات الخارجية البريطانية وتحقق نفس الغرض ، وهو ولاء وتعاون الحكومة المصرية الكامل . اتجه لامبسون إلى تشديد الضغط على على ماهر لتنفيذ طلبات بعينها ، وهى طلبات تخدم مصالح بريطانيا السياسة والعسكرية من جهة ، ويؤدى تنفيذها من جهة ثانية إلى سوء العلاقات بين على ماهر وإيطاليا بما يمنع قيام تفاهم بينهما ، على حساب بريطانيا ، كما يؤدى عدم تنفيذها إلى كشف موقف على ماهر بما يؤدى إلى طرده من الوزارة والحصول على وزارة تتعاون بولاء مع الجانب البريطانى ، أى انها سياسة إحراج وتوريط لعلى ماهر .

عندما قابله أحمد حسنين باشا يوم ١٣ يونيو عبر له لامبسون عن استيائه من موقف على ماهر فى جلسة مجلس النواب فى اليوم السابق ، ومن موقفه بشأن موقف الصحافة المصرية من مسألة وضع مصر فى الحرب بين بريطانيا وإيطاليا ، ومن نشاط مراد سيد أحمد فى روما . وقال إن المهم فى الأمر هو ألا توضع أية عقبات فى طريق مجهود بريطانيا الحربى وأن تتخذ الحكومة المصرية جميع الإجراءات الضرورية التى تطلب السلطات العسكرية البريطانية اتخاذها ، وأن تحرم التجارة مع إيطاليا أو التعامل معها بأى شكل من الأشكال حفاظا على مقتضيات الأمن فى الداخل . وقال إنه لو نفذ رئيس الوزراء ما يريدون ، فإنهم سيقبلون التعامل معه ، لكن حين يتضح أنه يخدعنا مع الإيطاليين فإنه سيكون على الملك فاروق لصالحه ولصالح بلاده أن يتصرف . وكلفه بتحذير الملك من الأخطار المقبلة[٢] .

وفى نفس اليوم كتب إلى هاليفاكس عن المطالب التى لا يزال على ماهر متردداً فى إجابتها وهى :

(أ) ضرورة اعتقال من لا يزال طليقا من الألمان بسرعة رجالا كانوا أو نساء وذلك بسبب نشاط الطابور الخامس .

(١) Lampson to Halifax, telegram No. 515, 13 June 1940, F. O. 407/224.

(٢) Same to same, telegram No. 514, 13 June 1940, F. O. 407/224.

(ب) ضرورة القيام فى الصحف والإذاعة بدعاية مضادة للدعاية الإيطالية ، ومع أن رئيس الوزراء قد وعد بذلك ، فإنه يعيق القيام بما وعد .

(ج) تم إطلاق سراح بعض من سبق اعتقالهم من الإيطاليين بالمخالفة لما طلبناه .

(د) هناك ما يدل على عدم الرغبة فى العمل طبقا لما نريده من إيقاف جميع أنواع التعامل تجاريا وماليا مع إيطاليا ، ومصادرة المؤسسات الإيطالية فى مصر وتجميد الحسابات الإيطالية فى البنوك المحلية ، كما حدث مع ألمانيا عند قيام الحرب . رئيس الوزراء لم يوافق بعد على ذلك رغم استعداد وزير المالية ، حسين سرى ، للتعاون فى هذا المجال .

(هـ) يعارض على ماهر بعناد تعيين **حكام عسكريين بريطانيين لثلاث مناطق عسكرية** ، ويحاول لامبسون أن يجد حلا بديلا .

أضاف لامبسون إنه يكاد لا يوجد شك فى أن على ماهر يتبع سياسة ذات وجهين بين بريطانيا وإيطاليا ، وإنه يعمل على تسهيل الأمور للايطاليين ، وإنه يتلاعب بطريقة مقلقة فيما يختص بالجيش المصرى . وقال إنه يعتزم أن يقوم باحتجاج قوى على موقف الحكومة المصرية من تلك المطالب[1] .

* * *

فى اليوم التالى قابل لامبسون على ماهر وأثار معه النقاط التى لم يكن الأخير قد استجاب إلى طلباته فيها :

طلب سرعة رحيل رجال المفوضية والقنصلية الإيطالية ، وحتى يتم ذلك طلب أن تحاط المفوضية والقنصلية بنطاق (كوردون) يمنع أتصالها بالناس فى الخارج على أساس

---

(١) Lampson to Halifax, telegram No. 515, 13 June 1940, F. O. 407/224.

ربما كان لامبسون يقصد بالتلاعب فى أمور الجيش المصرى موضوع نقطة الحدود على هضبة السلوم الذى سبقت الإشارة إليه . أما المناطق العسكرية الثلاث فهى ، كما قال على ماهر فى شهادته فى قضية الاغتيالات السياسية ، الاسكندرية واقترح لها الأميرال فرنك ميت حاكما عسكريا ، وقناة السويس واقترح لها البريجادير بروك ، والصحراء الغربية واقترح لها الجنرال ويلسون . انظر لطفى عثمان ، المرجع المذكور ، ص ١٨٠ .

أن رجال المفوضية يعملون على نشر شعار عدم الولاء لبريطانيا . وقد رد على ماهر بأن إحاطتها بكوردون أمر غير طبيعي ولا داعى له ، لكن لامبسون أصر وقال إنه يطلب ذلك رسميا باعتباره ضرورة حربية .

أثار لامبسون بعد ذلك موضوع اعتقال الإيطاليين ، فأشار إلى أن سبعة ممن كانوا قد اعتقلوا أطلق سراحهم ، وطلب ألا يطلق سراح أى معتقل إيطالى دون الرجوع إلى السلطات العسكرية البريطانية ، ثم قال إنه سيطلب اعتقال جميع الإيطاليين الذين فى سن الخدمة العسكرية ، باعتبار ذلك ضرورة حربية . فقال على ماهر إن من أطلق سراحهم أطباء دعت حاجة العمل فى المستشفيات الإيطالية إليهم ، ولم يلتزم بشىء فى شأن الطلب الثانى ، لكنه قال إنه يتحمل شخصيا المسئولية عن أى إيطالى طليق السراح ، ووعد باتخاذ أى إجراء يلزم لضمان سلامة القوات البريطانية ، لكن قال إنه لن يتخذ إجراءات ليس لها من نتيجة سوى إثارة السخط .

واشتكى لامبسون من أن رئيس الوزراء لم يف بما تعهد به من إعطاء التوجيه السليم للصحافة ، ولا يزال من المستحيل نشر مقالات ضد الإيطاليين فى الجرائد . وقد رد على ماهر بأنه أعطى تعليمات لمحمود عزمى (الرقيب) بالتعاون مع السفارة ، وأنه غير مسئول عن الاتجهات المعادية لبريطانيا فى الجرائد . لكن لامبسون عاد وأكد أن على رئيس الوزراء وحكومته أن يوفروا للمصريين قيادة قوية ، أما خديعتهم بجعلهم يظنون أن فى استطاعتهم البقاء خارج الحرب بعد أن دخلتها إيطاليا فهو أمر ضار بالمصريين وببريطانيا ، وقد سبق أن أقر رفعته أنه يستبعد حدوث ذلك . وقد علق على ماهر قائلا إن الظروف تغيرت .

وأكد لامبسون خطورة نشاط الطابور الخامس واشتكى من أن عددا كبيرا من الألمان لا يزالون طلقاء ، فرد على ماهر بأن وكيل وزارة الداخلية قد تم تخويله السلطة الكاملة للتصرف فى هذا الموضوع وما يماثله بالاتفاق مع الجانب البريطانى ، ونفى أنه يكن أية نوايا لوضع العقبات فى طريقه .

ثم حث السفير على أن هناك ضرورة عاجلة لأن يطبق على إيطاليا البلاغ رقم ٦ الذى فرض حالة الطوارىء فيما يختص بألمانيا ، إذ يقال إن الأموال الإيطالية تتدفق خارجة من مصر ، ولاتزال التجارة مستمرة مع إيطاليا . وقد وعد رئيس الوزراء بتوقيع الإعلان المطلوب بعد أن يغادر وزير إيطاليا المفوض مصر .

وقد ضغط السفير على على ماهر ليصدر فى الحال البلاغات اللازمة لتعيين حكام عسكريين بريطانيين لثلاث مناطق حربية ، قائلا إن القائد العام يحتاج إلى غطاء

قانونى لأية إجراءات يرى اتخاذها ، وقد رد على ماهر أن هذا إجراء لا يمكن قانونا إتخاذه إلا بعد إعلان الحرب ، فحذره لامبسون بأنهم إذا لم يحصلوا على ما يريده القائد العام فإن الوضع سيكون خطيرا ، وإنه يحاول أن يستمهل القيادة العليا لتسوية الموضوع وديا .

وأشار لامبسون إلى أنه تصله تقارير عن الفساد الذى أخذ ينتشر فى الجيش المصرى نتيجة للموقف الذى تقفه مصر من إيطاليا . وقال إنه إذا لم تتوفر له القيادة القوية ، ويتلق تعليات بالتعاون تعاونا كاملا مع حليفة مصر فإنه سيفقد قيمته كقوة محاربة .

وختم لامبسون بأن لفت نظر على ماهر إلى موقف وزارته فى الصيف الماضى حين رفضوا إعلان الحرب على ألمانيا ، وقالوا إنه لو دخلت إيطاليا الحرب فلن تبق مصر خارجها .

وخلال المقابلة قال على ماهر إنه يدين بالولاء لشعبه ولنفسه فقط ، وحين رد لامبسون إنه يدين بالولاء للمعاهدة أيضا قال على ماهر إنه ينفذ المعاهدة نصا وروحا وزيادة ، وقال إن ما يطالب به لامبسون لا يمثل سوى ١٪ مما طالب به بمقتضى المعاهدة وأن باقى الطلبات قد تم تنفيذها .

وقد علق لامبسون على نتيجة المقابلة قائلا إن موقف على ماهر مما تقدم به من طلبات كان إما المراوغة أو عدم التعاون الصريح ، وأنه حتى حين يعد فإنه لا ينفذ ما يعد به . وقال إن السبب فى ذلك يرجع إلى طبيعة على ماهر التى لا تمكنه من العمل باستقامة ، لكن أهم من ذلك هو خوفه من إثارة ألمانيا وإيطاليا فى وقت بدت فيه الموازين مائلة بشكل كبير ضد الحلفاء ، وأن سياسته حينئذ هى الحصول على شعبية عن طريق عدم دخول الحرب بشعب قد افزعه شبحها .

ثم علق لامبسون على توجيهات هاليفاكس بأن عدم دخول مصر الحرب قد يكون مفيدا لبريطانيا ، فقال إنه يوافق على هذا بشرط أنه يمكن الاعتماد على قيام الحكومة المصرية بتنفيذ الإجراءات اللازمة لسلامة القوات البريطانية ، وأن تنفذها فى الحال . لكن الواقع أنها لا تنفذ إلا بعد تردد شديد وبعد اللجوء إلى كل وسائل المراوغة والمماطلة . وقال إن الخطر الإيطالى الداهم سيؤدى من جهة إلى تزايد حاجة الجانب البريطانى الملحة إلى سرعة العمل ، ومن جهة أخرى سيؤدى إلى زيادة تردد رئيس الوزراء فى الاستجابة للمطالب البريطانية ، طالما بقيت سياسته على حالها . وتلك حالة

لا يمكن السماح باستمرارها دون التعرض لأخطار جسيمة[1].

وهكذا مهد لامبسون لما أرسل يقوله لهاليفاكس فى اليوم التالى ، وهو أن على ماهر يجب أن يذهب ، وبسرعة.

كانت مقابلة يوم ١٤ يونيو هى مقابلة العمل الأخيرة بين لامبسون وعلى ماهر. ونلاحظ أن ظروف الحلفاء كانت عصيبة وقت المقابلة ، فى نفس اليوم دخل الألمان باريس ، وبعدها بيومين تولى بيتان السلطة وطلب الهدنة ، وأصبح تسليم بريطانيا فى نظر الكثيرين مسألة وقت.

كان لهذا تأثيره على الجو الذى ساد المقابلة ، فقد سادها التوتر وكانت صداما حقيقيا بين لامبسون وعلى ماهر ، اتخذ إلى حد ما صيغة الاتهام والطلب الملح من جانب لامبسون ، والدفاع ، والرفض العنيد أحيانا ، من جانب على ماهر. موقف الحلفاء هذا يوضح صواب رأى لامبسون من أن السبب الأساسى فى موقف على ماهر هو الخوف من إثارة ألمانيا وإيطاليا. كما أنه يوضح قول على ماهر ، حين واجهه لامبسون بما سيكتبه إلى هاليفاكس عن موقفه من المطالب البريطانية ، إن ولاءه لشعبه ولنفسه فقط ، وقوله إن الظروف قد تغيرت ، حين لفت لامبسون نظره إلى رأيه السابق بأن مصر ستدخل الحرب لو دخلتها إيطاليا. ويلاحظ على كثير من مطالب لامبسون ، وبخاصة تلك التى رفضها على ماهر ، أن الغرض منها إما توريط على ماهر مع الإيطاليين بما يؤدى إلى سوء العلاقات بين مصر وإيطاليا أو إلى الحرب. مثال ذلك طلب عزل المفوضية الإيطالية وتفتيشها وتفتيش رجالها ، أو نقل السلطة فى المناطق التى تهم السلطات العسكرية البريطانية إلى تلك السلطات ، بما يضمن لها حرية العمل.

والحق أن المقابلة كانت صداما بين ولائين : ولاء على ماهر لشعبه ، ولنفسه ، وقد رأى مصلحة مصر فى البقاء خارج الحرب وعدم إساءة علاقاتها بدولتى المحور مع التزام حدود المعاهدة مع الحليفة ، ورأى مصلحته فى الحصول على شعبية بالتمشى مع الاتجاه

---

(١) Lampson to Halifax, telegrams No. 519 and 522, 14 June 1940, F. O. 407/224.

قال على ماهر فى شهادته فى قضية الاغتيالات السياسية إن مطالب لامبسون بخصوص الإيطاليين كانت : اعتقال الوزير الإيطالى فى المفوضية (وهى نفس فكرة إحاطتها بكوردون) وتفتيش المفوضية ، وعدم السماح لأى إيطالى بالسفر فيما عدا الوزير وموظفى المفوضية وتفتيش امتعتهم وجيوبهم وملابسهم وقت السفر. وقال على ماهر إنه رد على ذلك بقوله : إذا اعتقلتم فى انجلترا الكونت جراندى سفير إيطاليا أعمل المثل فى مصر ، وأما التفتيش فإنى أرفضه . . . والذين سيسافرون معه لا أحجزهم إلا إذا تبينت موقف المصريين فى روما وعددهم وما يتخذ بشأنهم ، انظر لطفى عثمان ، المرجع المذكور ، ص ١٣٧.

السائد وهو تجنيب مصر مخاطر الحرب. وولاء لامبسون لبلاده فى ساعة محنتها، وقد راى صالحها فى التوسع فى تفسير التزامات مصر بمقتضى المعاهدة لتصبح إلزاما لمصر بتنفيذ كل ما يطلبه الجانب البريطانى. وقد ألمح على ماهر للامبسون خلال المقابلة عن ذلك بقوله إن **ولاءه لشعبه ولنفسه فقط، ورد لامبسون بأن ولاءه للمعاهدة أيضا**. وعاد على ماهر إلى نفس المعنى حين شرح فى مجلس الشيوخ يوم ٢٤ يونيو سياسته وأسباب الخلاف بينه وبين الجانب البريطانى قائلا إن بعض طلبات الجانب البريطانى كانت تؤدى « بذاتها أو بمجموعها إلى حالة الحرب المقرر تفاديها، فنشأ الخلاف.... ويتلخص جوهر الخلاف الحالى فى التعارض بين مصلحة الدولتين. فكل منا كان يعمل بما يمليه عليه الولاء والإخلاص لوطنه[1] ».

***

فى ١٥ **يونيو** أرسيل لامبسون إلى هاليفاكس بما انتهى إليه رأيه بشأن وزارة على ماهر فقال إن الأمور قد ساءت إلى حد خطير:

٢ ـ فجميع الشواهد تدل على أن الموقف يتدهور بسرعة. وقد وصلتنى رسائل يائسة من كل من محمد محمود والنحاس باشا بأنه يجب أن يذهب على ماهر، وأن يذهب بسرعة، لإنقاذ البلاد، ويؤسفنى أن هذا هو ما وصلت إليه بنفسى بعد تردد. فلا يوجد ظل للشك فى أن على ماهر غير متعاون ولا يعتمد عليه، وأنه جدير بالاحتقار الشديد، فلم يقم بتوجيه الرأى العام إلى الطريق الصحيح رغم وعوده المتكررة بحيث أصبحت أعتقد أنه لم يكن فى الحقيقة يعتزم أن يفعل ذلك على الإطلاق. لانستطيع، ولا تستطيع مصر، أن تبقيه فى الوزارة أكثر من ذلك.

٣ ـ لذلك فأنا ومن عِندى من مستشارين مقتنعون بأن خير طريقة هى أن **نسأل النحاس باشا**، باعتباره أبو المعاهدة والرجل الذى لا يزال مسيطرا على الرأى العام، عن رأيه فى أنسب وزارة تخلف الوزارة القائمة. وعند سؤاله سيراعى التأكيد على ضخامة المسئولية التى تتحملها أية وزارة، وما يعنيه ذلك من مزايا تتمتع بها وزارة تضم ممثلين لعناصر أخرى إلى جانب الوفد. يوجد من الأسباب ما يدفعنى إلى الاعتقاد أن بعض تلك العناصر مستعدة للتعاون مع النحاس باشا، وهناك غير وفديين يعتبر تعاونهم مفيدا لنا وللنحاس باشا من الناحية الإدارية.

---

(١) نص البيان فى أهرام ٢٥ يونيو ١٩٤٠.

٤ ـ لكن الأمر الذى له الأهمية هو أنه يجب أن يحدث تغيير وزارى دون تأخير . وأنا مستعد لقبول وزارة وفدية خالصة لو فضل النحاس باشا ذلك ، لأن اعتقادى أنه هو نفسه سيعمل معنا بولاء رغم كل أخطائه ، فهو مقتنع بالخطر الإيطالى ويكره الدكتاتورية ، وأعتقد أنه ينظر إلى بريطانيا العظمى باعتبارها أمل مصر الوحيد .

٥ ـ سنحتاج إلى اتخاذ موقف الحزم مع الملك ، لكن الجنرال ويفل ، الذى يشاطرنى الرأى فى أن تغيير الوزارة فى الحال أصبح الآن أمرا أساسيا ، مستعد لشد أزرى إذا استدعى الأمر ذلك ، لكن أياً منا ، على أية حال ، لا يعتقد أن الملك سيصمد فى وجهنا . لقد تضاءلت شعبيته وكثير من المصريين مستاءون من مجونه وعدم مراعاته للمسئولية ، ومن الضرورى ، بطبيعة الحال ، أن يمنع على ماهر من العودة إلى السراى ، حيث يكون أكثر خطرا منه فى منصبه الحالى .

٦ ـ لذلك فما لم تصلنى تعليمات أخرى ، أقترح (إذا أمكننى أن أتصل به لأنه هو أيضا فى الاسكندرية) أن أفاتح النحاس باشا طبقا لما اقترحت عاليه ، وذلك فى مساء ١٧ يونيو . . . . » .

وفى نفس اليوم عاد إلى الضغط على هاليفاكس لسرعة التخلص من على ماهر ، فقال إن حسين سرى حثه على التخلص من على ماهر فى الحال ، وأكد له أن على ماهر لا يعمل مع الجانب البريطانى بولاء ، وأنه لولا الخوف من الأثر الذى يحدث فى البلاط لاستقال هو وبعض زملائه فى الحال . وقال لامبسون إن الجنرال ويفل يتفق معه فى أنه ينبغى العمل فى أقرب فرصة . وأشار إلى أن الملك فاروق عاد إلى القاهرة وأنه يشعر أن التوانى فى العمل يحمل مخاطر كبيرة ، لذلك فإذا لم تصله تعليمات اخرى فى الصباح التالى ، فإنه سيطلب مقابلة الملك فى المساء .

وأضاف لامبسون أنه إذا سأل النحاس باشا عما إذا كان إعلان الحرب شرط مسبق لقبول العرض البريطانى فإنه سيجيبه بالنفى . بشرط أن يتعاون بولاء تعاونا كاملا لتطبيق المعاهدة نصاً وروحا ، وهو يثق أن النحاس باشا سيفضل ذلك . وأشار إلى أن الإشاعات التى انتشرت عن أخبار سيئة من فرنسا تجعل الحاجة أشد لسرعة العمل[1] .

يغلب أن اتفاق الدبلوماسيين والعسكريين البريطانيين فى مصر ، بالإضافة إلى رأى القوى السياسية التى لها وزن فى مصر ، (الوفد والأحرار) ، بضرورة التخلص من

---

(١) Lampson to Halifax, telegrams No. 525 and 530, 15 June 1940, F. O. 407/224. (Document No. 17 and 9)

وزارة على ماهر بسرعة، كانت عوامل لها أثرها فى موافقة هاليفاكس على آراء لامبسون. يضاف إلى ذلك عوامل أخرى لها أهميتها مثل تقارير لامبسون عن ضعف موقف كل من فاروق وعلى ماهر، والموقف الخطير فى فرنسا حيث تغلب أنصار الهدنة فى ١٥ يونيو ووصل بيتان إلى السلطة وبدأ يطلب الهدنة فى اليوم التالى[1].

لذلك فى ١٦ يونيو كتب هاليفاكس إلى لامبسون يخوله أن يقابل الملك ويطلب إليه تغيير الوزارة:

«من الجلى أن على ماهر ليست لديه الشجاعة اللازمة لمواجهة المصاعب والمخاطر التى لابد أن يحملها الموقف الحالى لمصر، وأنه حتى حين يوافق على مطالبنا فإنه يجعل تلك الموافقة تبدو أنها ضد تقديره ورغبته. وأنا متفق معك فى أن ذلك لا يمكن أن يستمر.

٢ - لذلك فأنا أخولك أن تقول للملك فاروق أن سياسة التردد هى أسوأ سياسة تتبع فى زمن الحرب، وأن تردد على ماهر لا يتفق مع روح المعاهدة ولا يمثل شعور الشعب المصرى، وليس فى صالح مصر فى النهاية. لذلك يلزم أن تشكل وزارة أخرى.

٣ - ولمعلوماتك الخاصة، فإنه يجب أن يكون هدفنا أن تضم الوزارة الجديدة ممثلين لأكبر عدد ممكن من العناصر. وقد يكون من الحكمة أن نحصل - لو أمكن - على رئيس وزراء غير وفدى يؤيده النحاس، بدلا من مفاتحة النحاس مباشرة.

٤ - إلى جانب عدم كفاءة الوفد الإدارية، لاشك أنك ستقدر أن وزارة وفدية خالصة لن تستثير عداء السراى فقط، بل عداء دوائر سياسية أخرى، لتعاونها قيمته، كما أن معاكساتها قد تكون خطيرة.

٥ - ان موقف القوات المسلحة المصرية ذو أهمية كبرى، وأرجو أن تحصل الوزارة الجديدة على ولائها، وولاء غالبية الشعب[2].»

* * *

(١) صلاح العقاد، المرجع المذكور، ص ١٧٦، ١٧٧.

(٢) Holifax to Lampson, telegram No. 468 Dipp, 16 June 1940, F. O. 407/224 (Document No. 20)

وهكذا اتخذ الجانب البريطانى قراره بإخراج على ماهر من الوزارة. وقبل أن نتعرض **لمعركة تنفيذ هذا القرار**، لأن تنفيذه احتاج فعلا إلى معركة عنيفة دارت بين أطراف متعددة، سنتعرض لبحث بعض ماتضمنه هذا الاستطراد من حقائق، وبعض النقاط التى أثيرت بمناسبة الضغط البريطانى لإخراج على ماهر من الوزارة.

النقطة الاولى التى يجب أن توضح هى أن ما سمى بالتبليغ البريطانى إلى الملك فاروق لم يكن يوم ١٩ يونيو، بل مساء يوم ١٧ فى مقابلته للسفير البريطانى، ولم يقابل لامبسون على ماهر بعد يوم ١٤، كما أنه لم يقابل الملك بعد ذلك إلا يوم ٢٣ حين كرر المطالب البريطانية[1]. يضاف إلى ذلك أن لامبسون كان بالفعل قد عاد إلى التفكير فى التخلص من على ماهر يوم ١١ يونيو، وقوى هذا الاتجاه لديه بعد تصريحات على ماهر فى مجلس النواب يوم ١٢، وتبلور هذا الاتجاه تماما لدى لامبسون واستقر عليه رأيه بعد المقابلة العاصفة بينه وبين على ماهر يوم ١٤، ثم طلب إلى هاليفاكس فى اليوم التالى الموافقة على أن يطلب إلى الملك تغيير الوزارة، وصرح له هاليفاكس بذلك يوم ١٦، كما سبقت الإشارة. أى أن الموضوع مطروح لدى الجانب البريطانى من يوم ١١ حتى استقر عليه يوم ١٦ وطالب به يوم ١٧.

خطأ التوقيت هنا له أهميته، لأنه كان جانبا من أساس بنيت عليه نظرية فى تفسير أسباب التدخل البريطانى ضد على ماهر. الفكرة فى ذلك هى الربط بين طلب فرنسا الهدنة فى ١٧ يونيو - أى قبل التوقيت الخاطىء للتبليغ البريطانى - وبين موقف كل من على ماهر والجانب البريطانى. فعلى ماهر فى بيانه الذى وافق عليه مجلس النواب يوم ١٢ يونيو كان، وفقا لتلك النظرية، قد التزم الاستمرار فى سياسة الحرب الدفاعية، أى دخول الحرب لو هوجمت الأراضى المصرية. لكنه بعد سقوط فرنسا قد رأى أن دخول مصر الحرب ليس فى صالحها، حتى لو كانت حربا دفاعية. «وهنا اتخذ على ماهر باشا القرار الذى يعتبر نكوصا عن قرار ١٢ يونية الذى وافق عليه النواب. فقد أصدر أوامره إلى القوات المسلحة المصرية المرابطة على الحدود بالارتداد إلى داخل البلاد منعاً للاشتباك مع الطليان وتوريط البلاد فى الحرب...

---

(١) Lampson to Halifax, telegrams No. 536 Dipp. and 590 Dipp., 17 and 23 June 1940, F.O. 407/224. (Document No. 21)

انظر عبد العظيم رمضان، المرجع المذكور، ص ٣١٤.

فما هو مدى ارتداد القوات المصرية وفقا لأوامر على ماهر باشا ؟ إن هذا الارتداد يبلغ مساحة هائلة تبلغ ٢٣٠ كيلو مترا ، **وهى المسافة بين السلوم ومرسى مطروح** ، وهذا واضح من القرار الذى اتخذته وزارة حسن صبرى باشا ، التى خلفت وزارة على ماهر باشا ، بعدم محاربة الطليان إلا إذا تقدموا إلى مرسى مطروح ، فقد أشار الدكتور هيكل إلى هذا الموقع باعتباره أول مركز للقوات المصرية المسلحة فى صحراء مصر الغربية .

هنا أدركت السلطات البريطانية أن وزارة على ماهر باشا لم تعد تصلح لمواصلة التعاون معها . ذلك أن خطورة القرار الذى اتخذته هذه الوزارة بارتداد القوات المصرية داخل البلاد لم يكن يتمثل فقط فى الانتقاض على سياسة ١٢ يونية التى تقضى بدخول الحرب الدفاعية ، وإنما تمثلت بالدرجة الأولى فى أن **هذه الوزارة لم تعد تؤمن بانتصار الحلفاء** ، وأنها أصبحت تتصرف على هذا الأساس[١] » .

بغض النظر عن أن موضوع إعطاء الأوامر للقوات بالارتداد قد لا يحمل المضمون السياسى الكبير الذى حملته هذه النظرية له[٢] ، فإن النقطة الأساسية التى نناقشها هنا هى فكرة أن على ماهر بعد سقوط فرنسا تخلى عن سياسة الحرب الدفاعية التى التزم بالاستمرار فى اتباعها فى بيانه يوم ١٢ يونيو . تلك الفكرة هى الأساس الثانى لنظرية تفسير التدخل البريطانى . وهذه الفكرة أيضا ، مثلها مثل توقيت التبليغ البريطانى بيوم ١٩ يونيو ـ خاطئة . ذلك أنها اعتمدت على تفسير خاطىء ، أو ناقص ، لتصريح على ماهر يوم ١٢ يونيو ، هذا التفسير هو أن على ماهر كان يعنى دخول مصر الحرب **إذا توغلت الجنود الإيطالية فى الاراضى المصرية** ، أى أنه « اعتبر مطاردة الجيوش الإيطالية للجيوش البريطانية فى داخل الأراضى المصرية اعتداء على مصر يوجب مقاومتها له ، وليس حربا بين إيطاليا وبريطانية تخصهما وحدهما » . وعلى أساس هذا التفسير تصبح هذه السياسة استمرارا لسياسة الحرب الدفاعية ، ويصبح غريبا أن يسميها على ماهر سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب ، وأن يعتبر صدقى باشا أنها تقضى بعدم دخول مصر الحرب إطلاقا[٣] .

---

(١) انظر عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ، ص ٣١٤ ، ٣٢١ ـ ٣٢٣ .

(٢) بداية الدفاع الحقيق عن مصر من ناحية الغرب كان عند مرسى مطروح ، وتركيز القوات كان حينئذ عندها ، حيث ينتهى خط السكة الحديد وتتوفر المياة ما بعد ذلك غربا كانت به قوات الحدود ، وهى غير قوات الجيش ، وتسليحها وتدريبها بطبيعة الحال يختلف ، وإن كانت بقيام الحرب قد وضعت تكتيكيا تحت قيادة الجيش . لذلك فأمر الارتداد قد يحمل مضمونا عسكريا لا سياسيا فقط .انظر
Wilson, op. cit.., pp. 17, 25, 26, 38.

(٣) انظر عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ، ص ٣١٤ .

لكن الحقيقة أن رأى على ماهر ورأى إسماعيل صدقى يمثل التفسير السليم لتصريح على ماهر . وعلى ماهر ، على أية حال ، أدرى بمقصده مما يقول . لكن بغض النظر عن ذلك ، فإن التصريح بأن مصر تدخل الحرب « إذا توغلت الجنود الإيطالية فى الأراضى المصرية مبتدئة » يعنى أنها تدخل الحرب إذا كانت إيطاليا هى البادئة فى مهاجمة الأراضى المصرية لأن هذا يعتبر اعتداء على تلك الأراضى ،لكن إذا بدأت القوات البريطانية بمهاجمة القوات الإيطالية فى الأراضى الليبية وردت تلك القوات على ذلك بمهاجمة القوات البريطانية فى مصر ، فإن ذلك لا يعتبر اعتداء على الأراضى المصرية ، بل يعتبر ردا للعدوان ، وحربا بين دولتين على أراضى دولة ثالثة ، لا يستدعى أن تعلن مصر الحرب على إيطاليا . ويبدو أن هذا هو ما حدث فعلا فإنه بمجرد أن أعلن موسولينى الحرب فى ١٠ يونيو بادرت الطائرات والقوات البريطانية ، كما يقول الجنرال ويلسن ، بعبور الحدود ومهاجمة القوات الإيطالية التى لم تكن مستعدة لمقابلتها[1] . أى أن بريطانيا هى التى بدأت الهجوم . ومما يؤيد أن هذا التفسير هو فعلا ما كان يقصده على ماهر بتصريحه ، ذلك الاهتمام الشديد بالحصول على موافقة الجانب البريطانى على مشروع إعلان القاهرة مدينة مفتوحة ، وإخراج الأهداف العسكرية منها . فإن ذلك ، لو تم ، يقلل مجالات الاحتكاك مع إيطاليا وفرص اضطرار مصر لدخول الحرب بسبب الغارات الجوية على المدن المصرية ، كتصريحه فى ١٢ يونية .

وفقا لهذا التفسير يكون على ماهر قد تخلى عن سياسة الحرب الدفاعية ، واتبع سياسة اللاحرب ، أو تجنيب مصر ويلات الحرب ، فى تصريحه يوم ١٢ يونية . ويغلب أن لامبسون قد فهم ذلك ، فقد تغير موقفه من على ماهر تغيرا كبيرا بعد يوم ١٢ ، ولولا توجيهات هاليفاكس له بعدم الإصرار على دخول مصر الحرب لكان رد الفعل لدية أسرع وأوضح وأشد عنفا . وبذلك لا يكون طلب الجانب البريطانى التخلص من على ماهر مرتبطا ذلك الارتباط المباشر الذى تصوره تلك النظرية بموضوع تغير موقف على ماهر من دخول الحرب .

هذا يقودنا إلى النقطتين التاليتين فى هذا التحليل للموقف ، وهما طلب الجانب البريطانى دخول الحرب ، وأسباب طلبه التخلص من على ماهر .

فيما يختص بالنقطة الأولى هناك روايتان : رواية على ماهر التى يقرر فيها أن الحكومة البريطانية طلبت منه اشتراك مصر فى الحرب ، لكنه لم يقبل ذلك ، وتلميحه بأن هذا سبب طلب تغيير الحكومة ، والتجأ ممثل الحليفة إلى « الوسائل العتيقة التى كانت تعرفها هذه البلاد قبل إمضاء المعاهدة .» أما الرواية الأخرى فقال بها الجانب البريطانى فى تصريح لمصدر رسمى بريطانى يوم ٢٠ يونيو وهى أنها لم تعمل لإرغام مصر على إعلان

(1) Wilson, op. cit. , p. 38.

الحرب. ويرى الدكتور عبد العظيم رمضان أن هذا النفي انصب على فكرة « الإرغام » دون « الطلب »[1] وواضح مما تقدمنا به من سرد لمجرى الأحداث، **وهو مأخوذ من الوثائق البريطانية**، أن هذا الرأي صحيح، وإن كان يمكن أن نضيف إليه أن الجانب البريطاني سرعان ما تخلى تماما عن هذا الطلب منذ ١٢ يونيو. لذلك فلا داعي لما أصر عليه علي ماهر، والدكتور عبد العظيم، من الربط المباشر بين عدم دخول الحرب وطلب التخلص من علي ماهر. ويبدو أن علي ماهر لم يفطن في أول الأمر إلى أن هذا التغيير في الموقف البريطاني تغيير حقيق، أو أنه أدرك ذلك لكنه واصل التلميح إلى الضغط البريطاني لإعلان الحرب كسلاح في حملته التي أثارها على السياسة البريطانية بعد التبليغ البريطاني، ليكسب شعبية وتأييدا.

وحقيقة الأمر أن كلا من لامبسون وهاليفاكس كان يريد أن تدخل مصر الحرب، وأنه طلب إلى علي ماهر بالفعل أن يعلن الحرب. وهنا اختلف موقف الرجلين: هاليفاكس يرى أن تترك مصر لتقرر بنفسها دخول الحرب دون ضغط، أما لامبسون فيرى الضغط لحمل علي ماهر على إعلان الحرب، لكنه اضطر إلى الكف عن ذلك بعد أن وصلته توجيهات هاليفاكس.

* * *

أما عن أسباب طلب الجانب البريطاني التخلص من علي ماهر، فينبغي أن نلاحظ أن الطلب، كما تقدم به لامبسون إلى هاليفاكس في يوم ١٥ يونيو لم يكن **مجرد إخراج علي ماهر من رئاسة الوزارة، بل تضمن أيضا عدم عودته إلى السراي** في منصب رئيس الديوان الملكي الذي كان لا يزال شاغرا، لأنه كان يرى أن علي ماهر في ذلك المنصب يكون أشد خطرا منه في منصب رئيس الوزراء، لأنه سيجعل قيام أي رئيس وزراء بعمله مستحيلا. أي أن المطلوب إبعاد علي ماهر تماما عن السلطة، وليس عن رئاسة الوزارة فقط.

قيلت عدة آراء في أسباب ذلك الطلب أو التبليغ البريطاني. وقد تعرضنا فيما سبق لما رآه الدكتور عبد العظيم رمضان، وهو أن الأسباب المباشرة هي أسباب ثانوية وتتعلق بالإجراءات الخاصة بالرعايا الطليان في مصر، وأسباب رئيسية وتتعلق بمسألة اشتراك

---

(١) عبد العظيم رمضان، المرجع المذكور، ص ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٢. المصري ٢١، ٢٥ يونيو. الأهرام ١٢ يوليو ١٩٤٠.

مصر فى الحرب، وربط ربطا قويا بين سقوط فرنسا وسياسة على ماهر بعدم دخول الحرب وبين التبليغ البريطانى . وقد تعرضنا لهذه النظرية وأوضحنا أنها بنيت على أسس لاتتفق مع الحقيقة فيما يختص بتلك الأسباب الرئيسية، وإن كان هذا لا يمنع أن تكون سليمة فيما يختص بغيرها من أسباب .

أما الجانب البريطانى، فإن تصريحاته المعلنة تنفى أنه ضغط على مصر لإعلان الحرب، ويفهم منها أن سبب التبليغ البريطانى هو أن على ماهر لم يعمل على تنفيذ المعاهدة مع بريطانيا نصا وروحا، وشجع ما يعرقل العمليات الحربية البريطانية[١] . هذا التصريح صحيح فيما يختص بموضوع عدم الضغط لإعلان الحرب . لكنه يتنافى مع إشادة لامبسون كثيرا فى تقاريره باستجابة على ماهر للمطالب البريطانية[٢] . وربما كان المقصود المطالب البريطانية الخاصة بالإيطاليين فى مصر بعد دخول إيطاليا الحرب **أما التقارير غير المعلنة**، التى أرسلها لامبسون إلى الخارجية البريطانية، فبالإضافة إلى ماسبقت الإشارة إليه، تشير إلى أنه باقتراب دخول إيطاليا الحرب أخذ موقف على ماهر يصبح مريبا، وأدت مقابلاته العديدة لوزير إيطاليا المفوض فى القاهرة إلى الاعتقاد بأنه قد دارت مفاوضات أدت إلى قيام تفاهم ضمنى بين مصر وإيطاليا للحد من تعاون مصر مع بريطانيا العظمى فى مقابل تأكيدات من جانب إيطاليا بشأن تأمين مصر خلال الحرب ووضعها النهائى فى حالة انتصار إيطاليا[٣] .

ويفهم من تصريحات على ماهر أن التبليغ كان بسبب عدم دخول مصر الحرب وبسبب عدم استجابته لبعض المطالب البريطانية الخاصة بمعاملة الإيطاليين كانت تؤدى إلى حالة الحرب المقرر تفاديها[٤] . ولا شك أن تلك هى الأسباب المباشرة للتبليغ البريطانى، وإن كان ضغطه على موضوع عدم دخول الحرب يخالف الحقيقة كما أشرنا .

أما محمد التابعى والدكتور محمد حسين هيكل فقد أشارا إلى أسباب صحيحة وهى تغير موقف المصريين وموقف على ماهر من بريطانيا نتيجة انتصارات الألمان، وبخاصة بعد انهيار فرنسا[٥] .

---

(١) المصرى، ٢١ يونيو ١٩٤٠ .

(٢) انظر على سبيل المثال :

Lampson to Halifax, No. 1362, 8 November 1939, F. O. 407/223.

(٣) Lampson to Halifax, No. 59, 22 January 1941, F. O. 407/225.

(٤) الأهرام، ٢٥ يونيو ١٩٤٠ . لطفى عثمان، المرجع المذكور . ص ١٣٧ .

(٥) محمد التابعى، المرجع المذكور، ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ . محمد حسين هيكل، المرجع المذكور، ص ١٨٠ ـ ١٨٢ .

نخلص من كل ذلك ، ومما سبقت الإشارة إليه فى هذا النص ، إلى أن العامل المشترك فى أسباب التبليغ البريطانى ، سواء منها الأسباب البعيدة أو القريبة المباشرة ، **هو تعارض سياسة على ماهر مع السياسة البريطانية** أو سياسة لامبسون ، وعدم الثقة فى على ماهر والارتياب فى ميوله نحو المحور . تعارضت سياسة لامبسون مع سياسة على ماهر قبل أن يتولى رئاسة الديوان ، وحين تولى رئاسة الديوان ، وخرج لامبسون من ذلك بأن على ماهر مراوغ متآمر لا يتعامل باستقامة ولا يوثق به ، وأنه ميال إلى دول المحور . وحين تولى الوزارة تعارضت السياستان مرة ثانية : سياسة على ماهر فى تقوية مركزه والحصول على شعبية ، وسياسة الاستجابة لمطالب بريطانيا ، وأدى ذلك إلى الصدام بين الجانبين فى مسائل فصل أمين عثمان وبعض الموظفين الموالين لبريطانيا ، ومسألة عزيز على المصرى ، وزيارة على ماهر للسودان . وأدى ذلك إلى زيادة الارتياب فى على ماهر وعدم الثقة فيه .

أما الأسباب المباشرة فتدخل فى هذا الإطار أيضا . سياسة عدم دخول الحرب كان لها بلا جدال أثرها ، فرغم أن الجانب البريطانى عدل عن الضغط لدخول الحرب ، إلا أنها أدت إلى تزايد الارتياب فى على ماهر . وقد زاد من هذا الارتياب أيضا مقابلات على ماهر الكثيرة للوزير الإيطالى ، ونشاط مراد سيد أحمد فى روما ، مما دفع الجانب البريطانى إلى الاعتقاد بوجود تفاهم أو اتفاق سرى بينهما ، وجعل لامبسون يلجأ إلى طلبات متشددة ، فيما يختص بمعاملة الإيطاليين ترقى إلى ما يقرب من حالة الحرب ، وكانت مماطلة على ماهر فى تنفيذ تلك المطالب ورفض بعضها من الأسباب المباشرة للتبليغ البريطانى ، والحق أننا يمكن أن نقول أن **مصير وزارة على ماهر كان مقررا منذ أكتوبر ١٩٣٩ .**

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة فيما سبق أنه بمجرد أن اتضح الخطر الإيطالى ، وقيام الخلاف بين على ماهر والجانب البريطانى ، اتجهت جميع أطراف التيار الليبرالى فى مصر إلى التعاطف مع الجانب البريطانى والاتصال به والعمل على التخلص من على ماهر الذى وضح تردده فى اتخاذ إجراءات شديدة ضد إيطاليا[١] ، مما يوضح أن المعركة السياسية فى الداخل كانت تسير على نفس الأسس التى تسير عليها المعركة على النطاق الدولى ، أى **الديموقراطية ضد الفاشية** . كما نلاحظ تحرك الانتهازيين الذين يحاولون

(١) فعل ذلك النحاس ومحمد محمود . أما أحمد ماهر فقد اتضح موقفه الموالى لبريطانيا والمخالف لسياسة على ماهر فى جلسة مجلس النواب يوم ١٢ يونيو ١٩٤٠ .

الوصول إلى شيء خلال الأزمات ، ويتمثل هذا فى اتصال حسين سرى بلامبسون ، وحسين سرى من الذين رشحهم لامبسون ليخلفوا على ماهر .

ويلاحظ أيضا أن الجانب البريطانى أشرك الجانب العسكرى معه فى الرأى مما يؤكد خطورة النظرة إلى الموقف القائم ، وأن استخدام الضغط العسكرى أمر وارد لدى السلطات البريطانية فى مصر . يضاف إلى ذلك أن تفضيل عدم تشكيل وزارة وفدية خالصة بل وحتى عدم تولى النحاس نفسه رياسة الوزارة حتى لو كانت مشكلة من عناصر مختلفة يدل ، إلى جانب الاعتبارات التى ذكرها كل من لامبسون وهاليفاكس ، على تخوف الجانب البريطانى من الوفد كحزب يقود الحركة الوطنية ، وبخاصة بعد بيان الوفد فى أول أبريل سنة ١٩٤٠ .

المعركة الاخيرة :

بوصول تعليمات هاليفاكس تحرك لامبسون فى اتجاهين : بدأ يوم ١٦ يونيو اتصالاته بالنحاس ومحمد محمود عن طريق وسيط يعتمد عليه . وكانت نتيجة الاتصالات أن النحاس يفضل وزارة وفدية خالصة ، وإن كان يوافق على قيام « مجلس حرب » يتكون من رؤساء الأحزاب الأخرى . البديل الآخر الذى يقبله ويؤيده النحاس هو وزارة غير حزبية برئاسة عبد الفتاح يحيى أو سيف الله يسرى . ولم يوافق كل من النحاس ومحمد محمود على إسناد الوزارة إلى حافظ عفيفى ، أو حسن صبرى ، كما رفض محمد محمود إسنادها إلى عبد الفتاح يحيى .

وقد أشار لامبسون فى تقريره عن تلك الاتصالات إلى ما يرى من مضار فى قيام وزارة وفدية خالصة ، وهى لا تخرج عما قيل من قبل ، أما البديل الآخر فيعيبه ، فى رأيه ، ضعف الشخصين المرشحين للرئاسة ، فخبرة سيف الله يسرى السياسية لا تعدو تمثيل بلاده دبلوماسيا فى الخارج ، أما ميزته فهى موافقة محمد محمود على سيف الله يسرى ، وبذلك تتمتع الوزارة التى يكونها بتأييد الوفد ، والأحرار ، وهناك احتمال لحصولها على تأييد السعديين . وقال لامبسون أن رأيه استقر على أن « ينصح الملك بأن يستشير محمد محمود ، باعتباره زعيم المعارضة فى البرلمان والنحاس باعتباره زعيم أكبر حزب شعبى ، وأن يتبع ما ينصحان به . إذا سار كل شيء على ما يرام فان هذا سيأتى بوزارة محايدة غير حزبية برئاسة يسرى ، الذى سيتعاون معنا قلبيا بالتأكيد[1] » .

---

(١) Lampson to Halifax, telegram No. 532 Dipp, 16 June 1940, F. O. 407/224.

وبعد أن مهـد الطريق مع الوفد والأحـرار قابل لامبسـون الملك فى اليوم التالى ، ١٧ يونيو ، وقدم إليه ما عرف بالتبليغ البريطانى ، أى طلب وزير خـارجية بريطانيا تشكيل وزارة أخـرى . وأضـاف لامبسـون إلى ذلك أن على ماهر يجـب أن يذهب ، وأن يذهب بسرعة ، إنهم لا يوافقون على عودته إلى السراى لأن التجارب قد أثبتت بما فيه الكفـاية أن وجوده فى السراى يجعل مهمة أية وزارة تتولى السلطة مستحيلة وحـين سـأله فاورق عن الوزارة التى يوصى بتشكيلها ، قال لامبسـون أنهـا يجـب أن تكون برئاسـة شخص « ينفذ بولاء المعاهدة نصا وروحا ، ومن الأمور الأسـاسية أن يتمتع بتأييد الشـعب . فمن المؤكد أننا لا نعلق قبول المنصب على أن تعـلن مصر الحـرب » ، ثم اقترح على الملك أن يسـتشير محمد محمود والنحـاس بشـأن من يلى الوزارة . وقد قبل الملك فكرة اسـتشارة محمد محمود ، لكنه اعترض بشدة على فكرة اسـتشارة النحـاس ، فقـال لامبسـون أنه لا يطلب إليه أن يسند إلى النحـاس تشكيل الوزارة ، وأن ما يقـترحه هو « أقل ما يمكن أن يفعله جلالته لمصلحة بلاده ، بل وحتى لمصلحة عرشه بدون شك » .

وقد أكد لامبسون أن الجانب البريطانى جاد كل الجـد ، وأنهـم سـيعملون على أن تلى الحكم وزارة ورئيس وزراء صـديق يقف إلى جـانبهم بكل ولاء ويتعـاون معـهم فى كل ما يطلبون . وإن كان هذا لا يعنى بالضرورة أن يعلن الحرب . ثم لجأ إلى التهديد ، فأشار إلى أن الجنرال ويفـل ينتظر بقلق عودته ليعـرف إلى أى مدى سـينفذ الملك ما يطلبون ، ورجا الملك ألا يلعب بالنار ، وأن يتبع نصيحته ، ولا يجعـل على ماهر يقـوده فى الطريق الخطأ بنصائحه الخطرة .

وقد أشار الملك فاروق إلى أن واجبه باعتباره ملك مصر يقتضيه ألا يدخـل الحـرب مع الجانب الخاسر ، فقال لامبسون أن مصر إما أن تعوم مع بريطانيا أو أن تغرق ، لذلك فخير لها أن تعوم ، وخير للملك أن يتبع النصيحة البريطانية ، وبذلك زاول لامبسون كل أنواع الضغط على الملك ، بما فى ذلك التلميح إلى العمل العسكرى ، ولم يعد باقيا سـوى تقديم إنذار . إلا أن فاروق لم يلتزم بشىء وأشار إلى حاجته إلى وقت للتفكير(١) .

***

(١) Lampson to Halifax, telegram No. 536 Dipp, 17 June 1940, F. O. 407/224 (Document No. 21)

بتلك الاتصالات مع السراى ومع المعارضة بدأ لامبسون معركة طرد على ماهر ، إلا أنه واجه تحالفا قويا من الملك وعلى ماهر . باشر ذلك التحالف المعركة فى المجال الداخلى ، ونقلها إلى لندن ، وأصبح هم ذلك التحالف منصرفا إلى كسب الوقت حتى تؤتى جهوده نتيجتها .

فى لندن بدأ على ماهر الحملة مبكرا حين أحس بالخطر ، وتوالت برقياته على السفير المصرى أيام ١٦ , ١٧ يونيو يذكر فيها أن الحكومة المصرية تجيب مطالب السلطات البريطانية قلبيا وباخلاص . ونظراً لأن الجيش المصرى ليس مجهزا للهجوم فإن الفائدة التى تجنيها بريطانيا من دخول مصر الحرب أقل بكثير من الخطر الذى تواجهه لو دخلت مصر الحرب . وأشار إلى أن مصر بقيام الحرب قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيطاليا وقدمت كل المساعدات المطلوبة . وقال على ماهر أن الجانب البريطانى مع ذلك يتقدم بمطالب غير معقولة مثل اعتقال أطباء المستشفى الإيطالى وترك المستشفى بدون أطباء ، وطلب اعتقال ١٢ ألف إيطالى معظمهم من العمال ولا شأن لهم بالسياسة كما أنهم مستقرون بمصر منذ أجيال . وطلب اعتقال أربعة من هيئة القنصلية الإيطالية ، وطلب الاذن باقتحام مقر البعثة الايطالية وتفتيشه ، وتفتيش جيوب وحقائب وزير إيطاليا المفوض وأعضاء بعثته عند سفرهم . وأشار على ماهر إلى تلك الإجراءات وقال أن تلك الإجراءات تواجه الحكومة المصرية بمشكلة بالنسبة لبعثتها فى روما تماثل تلك التى واجهتها بالنسبة لأعضاء بعثتها فى برلين .

وقد ذكر على ماهر أن الجانب البريطانى يشكو من أن الحكومة المصرية لا تولى الإجراءات التى تتخذها تجاه الإيطاليين نفس الأهمية التى أولتها لإجراءاتها ضد الألمان ، ورد على ذلك أن الفارق بسبب تغير الظروف فالبرلمان قائم يراقب تصرفات الحكومة وليس فى أجازة كما كان الحال عند إعلان ألمانيا الحرب كما أن هناك فارق كبير بين حجم كل من الجاليتين الإيطالية والألمانية ، ونشاطها الإقتصادى . يضاف إلى ذلك أن كثيرا من الإيطاليين يقيم فى مصر من أجيال ولا علاقة له بإيطاليا . ورجا على ماهر السفير أن ينقل ذلك إلى لورد هاليفاكس مع التوصية بتجنب العقبات والاعتدال والصبر[١] .

أما الملك فقد بعث فى ١٨ يونيو برسالة إلى ملك بريطانيا عن طريق السفير المصرى أشار فيها إلى التسهيلات التى تقدمها مصر لبريطانيا وولائها وإخلاصها لقضية الديمقراطية ، ثم شكى من تدخل السفير البريطانى فى شئون مصر الداخلية بطلب تغيير

---

(١) برقيات على ماهر إلى حسن نشأت السفير المصرى فى لندن بأرشيف القبة ، ملف ٥٦١١ ، القسم الثانى . ويوجد موجز لشكوى على ماهر عن مطالب لامبسون المتعنتة فى : **Halifax to Lampson, telegram No. 475, 19 June 1940, F. O. 407/224**

الوزارة فورا ، كما انه صحب الطلب « بعبارات تهديدية خارجة عن حد اللياقة » عن نوايا بريطانيا الأخذ ببعض تدابير تؤدى إلى خلق تعقيدات يؤسف لها[1].

وهكذا كان على السفير المصرى فى لندن أن يقوم بنصيبة من هذه الحملة لدى كل من ملك بريطانيا ووزير خارجيتها يوم ١٩ يونيو.

أما فى القاهره ، حيث المطلوب تهدئة السفير وكسب الوقت والمساومة ، فإن الملك قد وجه أحمد حسانين الأمين الأول لمقابلة لامبسون لكى يخبره بأن الملك قد أرسل يعرض الأمر على ملك بريطانيا ، وأنه لن يكون هناك تغيير وزارى حتى يصل رد الملك . وقد رجا أحمد حسانين السفير أن يوافق على عودة على ماهر . إلى الرأى ، لكن لامبسون اصر على عدم عودته ، واكد ضرورة أن يستشير الملك النحاس باعتباره زعيم حزب الاغلبية ، وأن أى وزارة تشكل يجب أن تكون حائزة على تأييد الوفد[2].

وهكذا تجمد الوضع بالنسبة للتغيير الوزارى حتى وصل رد ملك بريطانيا فى ٢١ يونيو . وفى هذه الفترة واصل على ماهر حملته لدعم مركزه فى مصر ، وواصل حسن نشأت جهوده فى لندن ، كما واصل لامبسون جهوده مع هاليفاكس بشأن ما يتخذ ضد على ماهر .

فى مصر عمل على ماهر على نشر فكرة ضغط بريطانيا لإرغام مصر على دخول الحرب إلى جانبها ، وأن الجانب البريطانى لا يعامله بعدالة ويضغط لإخراجه من الوزارة ، وأنه لا يعتزم ترك منصبه ، وفى ١٩ يونيو صرح فى مجلس النواب أن الحكومة مصممة على الإستهانة بكل الصعاب فى سبيل تجنيب مصر ويلات الحرب . وأنها ستنفذ المعاهدة باخلاص . وهو التصريح الذى ذكر فيه أن القوات المصرية تلقت الأوامر بعدم الهجوم وبالتقهقر قليلا لو هوجمت . هذه الحملة هى التى دعت إلى صدور التصريح البريطانى فى ٢٠ يونيو ، الذى كذب أن بريطانيا تعمل لإرغام مصر على دخول الحرب ، ، وأن كل ما تطلبه هو تنفيذ المعاهدة بولاء نصا وروحا[3] وقد كان لتلك الحملة اهميتها ، لأن الرأى العام كان ضد دخول الحرب ، وبخاصة بعد بيان الوفد فى أبريل ،

---

(١) ارشيف قصر القبة ملف ٥٦١١ القسم الثالث . مضمون الرسالة أيضا فى :
Halifax to Lampson, telegram No. 483 Dipp, 20 June, 1940, F. O. 407 / 224.

(٢) **Lampson to Halifax, telegram No. 541 Dipp, 18 June 1940, F. O. 407/224.**

(٣) المصرى ، ٢١ يونيو ١٩٤٠ ، محاضر جلسات مجلس النواب ، دور الانعقاد العادى الثالث ، جلسة ١٩ يونيو ١٩٤٠ ، ص ٢٥٦٨ ، ٢٥٦٩ . **Lampson to Halifax, telegram No. 555, 19 June 1940, F. O. 407/224.**

وانتصارات ألمانيا ، وبيان موسولينى بعدم رغبته فى جر الدول المجاورة إلى الحرب ، وبيان على ماهر فى مجلس النواب يوم ١٢ يونيو .

أما فى لندن . فقد تحدث حسن نشأت مع مدير الإدارة المصرية بوزارة الخارجية يوم ١٩ فى الضرر الذى يترتب على إرغام مصر على دخول الحرب ، وفى نفس اليوم تحدث إلى لورد بيفربروك وزير الدولة وصديق رئيس الوزراء عن الموقف فى مصر فى ضوء برقيات على ماهر[١] .

أما لامبسون فقد أدرك خطة الملك وعلى ماهر ، وبخاصة لما بدأت بوادر حملة على ماهر يوم ١٩ ، حين أخذت تنتشر إشاعات الضغط على على ماهر لإعلان الحرب وإيشاك طرده من الوزارة . لذلك انصرف هم لامبسون فى يومى ١٨ ، ١٩ إلى التنبيه إلى حملة على ماهر والهدف منها . وإلى خطورة التأخير فى حل الأزمة ، وضرورة وصول رد ملك بريطانيا على رسالة الملك فاروق بسرعة تجنبا للتأخير ، وأخيرا فان رد الملك والتعليمات التى ترسل إليه يجب أن تقر المطالب التى تقدم بها لامبسون إلى الملك فاروق يوم ١٧ يونيو ، وهى ضرورة خروج على ماهر من الوزارة ، وعدم عودته إلى السراى . وقد نبه لامبسون إلى أنه إذا لم يؤد ذلك إلى نتيجة فان الوسيلة الأخيرة لتحقيق ما يريدون هو التهديد بفرض الأحكام العرفية البريطانية . وقال أن القائد العام للشرق الأوسط وافق على ذلك وأن الاستعدادات قد أتخذت . لكنه أشار إلى أن ذلك قد يعنى أن جانبا من القوات البريطانية الموجودة قد يخصص للمحافظة على الامن فى الداخل . وقد تقوم متاعب إدارية[٢] .

ويبدو أن هاليفاكس قد خشى نتائج حملة على ماهر واستغلال أى إجراء متطرف يتخذ فى هذا الوقت ، خاصة وأن مطالب الجانب البريطانى التى أبلغه السفير المصرى شكوى على ماهر منها كان معظمها أمورا تفصيلية بسيطة لكنها تثير الاستياء . لذلك فقد كانت استجابة هاليفاكس للامبسون تتسم بالتحفظ ، فقد أكد له تأييده ، ووعد بتأييد أى عمل يتفق هو والسلطات العسكرية البريطانية فى مصر على ضرورته ، بما فى ذلك تفاصيل تطبيق السياسة التى يتم الإتفاق عليها . أى أنه لفت نظره إلى ضرورة حصوله على موافقة السلطات العسكرية ، التى ستتحمل فى النهاية مسئولية تأييد ضغطه عسكريا . ونصحه بتجنب الإثارة فيا يختص بالمسائل الصغيرة نسبيا ، التى تعطى الفرصة

---

(١) تلغرافات حسن نشأت إلى على ماهر بنفس التاريخ فى أرشيف قصر القبة ، ملف ٥٦١١ ، القسم الثانى .

(٢) Lampson to Halifax, telegrams No. 541 Dipp, 18 June, No. 544 Dipp, and 555, 19 June 1940, F. O. 407/224.

لحملات الإثارة ضد السياسة البريطانية فى مصر . وقد طمأنه بأنه أخبر السفير المصرى أنه يؤيد لامبسون فى كل ما قام به ، وأنه يجب أن يتم بسرعة تشكيل وزارة قوية وأكثر تمثيلا للعناصر السياسية ، وطمأنه أيضا بأن رد ملك بريطانيا على الملك فاروق سيتضمن تأييد المطالب التى تقدم بها إليه لامبسون ، والتى كانت بناء على تعليمات من الحكومة البريطانية لكن الرد لم يكن يتضمن النص على عدم عودة على ماهر إلى السراى .

وأشار هاليفاكس إلى أن فاروق لو جعل عودة على ماهر شرطا لموافقته على تشكيل وزارة جديدة على الأسس المطلوبة فلا يجب أن يكون الأمر عقبة فى سبيل الحل ، فالمهم هو الحصول على وزارة جديدة ، ويمكن بعد ذلك الإتفاق معها للتخلص من على ماهر ، وعودة على ماهر إلى السراى ، على أية حال ، أخف ضررا من أزمة تطول ، أو وجود وزارة عداؤها صريح ومكشوف مما يؤدى إلى إعلان الأحكام العرفية البريطانية .

وأشار هاليفاكس إلى أنه حينئذ لا يحبذ التهديد بإعلان الأحكام العرفية وطلب إلى لامبسون ألا يلجأ إليه دون تصريح منه ، لأنه يريد أن يتجنب موقفا يتخذ فيه الملك فاروق وعلى ماهر وضع المدافعين عن استقلال مصر ضد بريطانيا . وقال إن السفير المصرى وعد بالمساعدة فى الوصول إلى الحل المطلوب ، وهو سرعة تشكيل وزارة قوية وأكثر تمثيلا للعناصر السياسية فى مصر . وأضاف أنه على ثقة بأن لامبسون سيمكنه بالحزم واللباقة أن يحصل على ذلك الهدف الأساسى دون حدوث انفجار ، ولو أدى ذلك إلى بعض التأخير(١) .

وهكذا كانت نتيجة مساعى الفريقين فى لندن أن أشير على لامبسون بالاهتمام بتحقيق الهدف الأساسى وتأجيل المسائل الأقل أهمية لفرصة أخرى ، وبعدم التسبب فى مضايقات باثارة المسائل الصغيرة ، وبعدم التهديد بالأحكام العرفية البريطانية . أى بالاعتدال مع الوعد بالتأييد الكامل . أما الجانب المصرى فقد فهم من كل من الملك والحكومة أن لامبسون قد تصرف بتأييد كامل من الحكومة البريطانية وبناء على تعلياتها ، وأن المطلوب هو قيام وزارة أخرى بسرعة تكون أكثر تمثيلا وتتخذ موقف التصميم والحزم فى مواجهة الخطر الايطالى .

وقد اختلف رد فعل كل من الطرفين : فلامبسون رأى الخطر فى نجاح وشيك لسياسة على ماهر وعودته إلى السراى ، حيث يكرر دورة مناوراته للوصول إلى السلطة كما فعل

(١) Halifax to Lampson, telegrams No. 475, 19 June, No. 483 Dipp, and No. 585 Dipp, 20 June 1940, F. O. 407/224.

فى أواخر ١٩٣٧ ، لكن فى ظروف خطيرة لا تحتمل ذلك ، خاصة والوزير الإيطالى وهيئة المفوضية والقنصلية كانا لا يزالان فى مصر . لهذا كان رد فعله حادا ، فكتب إلى هاليفاكس يبدى تشككه فى إستجابة الملك وعلى ماهر للمطالب البريطانية حتى بعد وصول رد ملك بريطانيا ، فقد مضى الوقت الذى كان فيه مجرد الكلام الحازم كفيل باجابة المطالب البريطانية . وقال ان مصر كلها تعرف أن بريطانيا طلبت طرد على ماهر من الوزارة لذلك فلا يمكن التعامل معه سواء كرئيس للوزراء أو فى السراى . وكل ساعة تمر دون تشكيل وزارة أخرى تضعف موقف بريطانيا فى مصر ، وتعرض سلامة القوات البريطانية فيها للخطر ، كما أنها تقلل من عدد هؤلاء الذين لا يزالون يثقون فى بريطانيا .

لذلك وضع لامبسون برنامجا للعمل وافق عليه مستشاروه ، كما وافق عليه من الجانب العسكرى الجنرال ويفل ، القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط وقائد سلاح الطيران ، واعتبروا أنه الطريقة الوحيدة التى يعالج بها الموقف . وقد طلب لامبسون سرعة الموافقة على تنفيذه ، وإلا فإن الحالة ستستدعى إعلان الأحكام العرفية البريطانية وتولى إدارة البلاد .

* * *

أما البرنامج فيتكون من ثلاثة مراحل متتابعة : فى المرحلة الأولى التى بدأ لامبسون تنفيذها فعلا ، يتأكد لامبسون من موقف الملك فاروق بعد أن يتلق رسالة ملك بريطانيا ، فإذا استجاب للمطالب البريطانية وشكل الوزارة المطلوبة تعتبر الأزمة منتهية . إذا لم يتم ذلك وأصر الملك على بقاء على ماهر تبدأ المرحلة الثانية ، وفيها يرسل لامبسون إلى النحاس « إذا كان مستعدا لتشكيل حكومة وفدية خالصة أو حكومة يشترك فيها آخرون . فإذا وافق فيجب أن يصرح لى أن أعده بتأييدنا الكامل ، بما فى ذلك تهديد الملك بإعلان الأحكام العرفية من جانب بريطانيا واستخدام القوة العسكرية لو لزم الأمر » .

أما المرحلة الثالثة فتتضمن أن يتولى الجانب البريطانى إدارة البلاد فى ظل الأحكام العرفية « بمساعدة أى عناصر صديقة تكون راغبة فى التعاون معنا بعد أن نكون قد تولينا إدارة البلاد » . ويلجأ الجانب البريطانى إلى ذلك إذا رفض النحاس أن يشكل وزارة ، أو لم يؤلف وزارة بعد فشل التهديد بإعلان الأحكام العرفية ، والاضطرار إلى إعلانها بالفعل .

وطلب لامبسون أن يصرح له بالتهديد بإعلان الأحكام العرفية ، وبإعلانها لو استدعى الأمر ، وذلك قبل أن يتصل بالنحاس بشأن المرحلة الثانية[١] .

* * *

هذا الضغط ، والإشارة إلى إتفاق الجانبين الدبلوماسي والعسكري على الخطة المقترحة ، جعل هاليفاكس يوافق على تلك الخطة ، وعلى التصريح للامبسون بالتهديد بإعلان الأحكام العرفية ، وإعلانها بالفعل لو استدعى الأمر ذلك . وأضاف هاليفاكس :

٢ ـ يهمنا أن يفهم الملك وغيره أننا نعتبر استمرار قيام صلات بين على ماهر والإيطاليين ، بالإضافة إلى إستمرار وجود البعثة الإيطالية فى القاهرة ، نقضا للمادة الخامسة من معاهدة التحالف[٢] . وفى الوقت الذى نعتزم فيه أن نتمسك بأسس المعاهدة ، فإن نقض المعاهدة من جانب الحكومة المصرية يعتبر مبررا كافيا لما نقوم به من عمل . ربما يكون من المفيد أن نقول ذلك للملك قبل أن نتصل بالنحاس .

٣ ـ **لو تحدث الملك عن التخلى عن العرش** . فلك أن تقبل تخليه ، وسيكون من الضرورى حينئذ ألا يبقى طليقا فى مصر . وألا يخرج من نطاق السيطرة البريطانية ، حتى لا يصبح مطالبا بالعرش فى أيدى إيطاليا .

٤ ـ يترك لك أن تحدد الوقت الذى يطرد فيه الوزير والبعثة الإيطالية ، لكن ينبغى أن يكون ذلك أول ما يفعله النحاس إذا قام بتشكيل الوزارة .

٥ ـ إذا استدعى الأمر إعلان الأحكام العرفية فى أى إعلان يصدر بذلك ينبغى الإشارة إلى أن **الحكومة المصرية نقضت المادة الخامسة** من معاهدة التحالف ، وأننا لم نطلب إلى مصر أن تحارب معركتنا . ولكننا كحلفاء مخلصين طلبنا إليها أن تكون مستعدة لو استدعى الأمر ، للدفاع عن استقلالها الذى تهدده إيطاليا ، ولا يواجه تهديدا من جانبنا نحن . ينبغى أيضا الإشارة إلى أن إعلان الأحكام العرفية إجراء وقتى استدعاء

---

(١) Lampson to Halifax, telegrams No. 573 Dipp, and 574 Dipp, 21 June 1940, F. O. 407 / 224.

(٢) غادرت البعثة الايطالية (عددها ١٠٢) بالاضافة إلى ١١٣ غيرهم ، القاهرة فى صباح ٢٢ يونيو ، أى فى اليوم الذى ارسل فيه هاليفاكس تلك الرسالة . المادة ٥ من المعاهدة نصها « يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان ألا يتخذا فى علاقتهما بالدول الاجنبية موقفا يتعارض مع التحالف ، وألا يعقدا ـ معاهدات سياسية تتعارض مع شروط المعاهدة الحالية » وبذلك اعتبر هاليفاكس استمرار وجود الهيئة الدبلوماسية الايطالية بالقاهرة ، نقضا للتحالف .

انظر : Lampson to Halifax, telegram No. 588, 22 June 1940, F. O. 407 / 224 ; Zayid, op. cit. p 200.

هجوم قام به الإيطاليون بالفعل، والحرص على سلامة مصر، وأنه لن يؤدى إلى تدخل فى مجرى الحياة العادية إلا بأقل قدر ممكن[1] ».

وهكذا حصل لامبسون على ما أراد وأصبح التعامل مع الجانب المصرى فى يده وأيدى العسكريين.

أما على الجانب المصرى فإن وصول الرد البريطانى قد حسم الموقف وغير طبيعة المعركة الدائرة، والأطراف المشتركة فيها. حسم الموقف تقريبا بالنسبة للنزاع الأصلى وهو خروج على ماهر من الوزارة وتشكيل وزارة جديدة. وتحولت المعركة فى هذا المجال إلى ما يسمى معركة مؤخرة. لكن فى نفس الوقت فتح للمعركة ميدان جديد هو النزاع المعتاد بين أطراف الجانب المصرى على من يلى السلطة.

بوصول رد ملك بريطانيا قدم على ماهر استقالته إلى الملك الذى دعا إلى أجتماع لبحث الموقف يعقد فى قصر عابدين بعد ظهر ٢٢ يونيو وقد شملت الدعوة على ماهر ورؤساء الوزارات السابقين، ورؤساء مجالس الشيوخ والنواب الحاليين والسابقين ورؤساء الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى صالح حرب باشا وزير الدفاع حيث سيتعرض المجتمعون لبحث أمور حربية تتصل بالخلاف القائم.

أشار الملك فى بداية الاجتماع إلى أن الغرض منه الوقوف على آرائهم فيما طلبته الحكومة البريطانية من تغيير حكومة على ماهر، ثم قرىء على الحاضرين التبليغ البريطانى ورسالة الملك فاروق إلى ملك بريطانيا ورده عليها. وبدأت المناقشة بعد أن غادر الملك القاعة.

وضحت خلال المناقشة عدة اتجاهات: اتجاه بأن التدخل اعتداء على الإستقلال ينبغى عدم التسليم به، قال بذلك على ماهر وصالح حرب وعبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكى ومحمد محمود خليل، أى أطراف النظام القائم. إتجاه إلى تشكيل وزارة قومية، وقال به عبد الفتاح يحيى وإسماعيل صدقى ووافق عليه على ماهر. أما النحاس فقد طالب بوزارة محايدة ترضى عنها وتؤيدها الأحزاب، على أن تحل البرلمان القائم وتجرى انتخابات جديدة حين تسمح الظروف بذلك. وقد أجمع الكل على اتجاه ثالث هو الموافقة على سياسة وزارة على ماهر فيما يختص بتنفيذ المعاهدة وتجنيب البلاد ويلات الحرب، وأن تغيير الوزارة لا يجب أن يؤدى إلى تغيير السياسة. وهكذا اتفق المجتمعون على أستنكار التدخل البريطانى، وتأييد سياسة على ماهر. لكنهم اختلفوا فى شأن الوزارة التى تخلفه وتركوا أمر ذلك للملك. نتيجة لذلك خرج المجتمعون بالقرار التالى:

---

(١) Halifax to Lampson, telegram No. 493 Dipp, 22 June 1940, F. O. 407/224. (Document No. 22)

«عرض أمر التبليغ البريطانى على الهيئة فأبدى رفعة النحاس باشا رأيه فيه بأنه:
لاشك أنه ليس لدولة أجنبية أى حق فى التدخل فى تعيين وزارة فى بلد مستقل كمصر. إن المعاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تقضى من الطرفين أن ينفذاها بالروح التى وضعت بها. وفيما يختص بالوزارة المصرية فأنى أعلم أن رغبة الشعب المصرى متجهة إلى تعيين وزارة جديدة محايدة ترضى عنها الأحزاب ويؤيدونها وتجرى انتخابات جديدة حرة فى الوقت الذى تسمح به الظروف. وهذا هو الحل الذى يكفل فى رأيى ورأى إخوانى أعضاء الوفد المصرى تضافر الأمة المصرية لمصلحة البلاد فى الظروف الخطيرة التى تجتازها.

ورأى بقية الأعضاء أن الخطة التى أنتهجتها الوزارة فى تنفيذ المعاهدة تتفق مع روحها الذى أشار إليه رفعة النحاس باشا ولقد لقيت فوق ذلك تأييد جميع هيئات الأمة وطبقاتها.

كما يرون أنه تلقاء تصميم رفعة على ماهر باشا على الاستقالة أن يترك الأمر إلى حكمة حضرة صاحب الجلالة الملك واثقين بأن جلالته سيوجه مصائر هذه البلاد إلى خيرها وسعادتها[1].»

لذلك فحين توجه لامبسون لمقابلة الملك فى اليوم التالى وذلك لتنفيذ خطة العمل التى وضعها وأقرها هاليفاكس، أى للتأكد من استجابة فاروق للمطالب البريطانية، كان مصير وزارة على ماهر قد تقرر. وقد أخبره الملك بذلك، وأن تشكيل الوزارة الجديدة يعتمد على ماتعتقده بريطانيا فى صالح البلدين. لكن لامبسون لمح فى ذلك محاولة فاروق التملص مما كان قد طالب به، وهو أن تكون الوزارة الجديدة وزارة يوافق عليها النحاس ويؤيدها، لذلك أصر على أن يستدعى فاروق النحاس ويتبع نصيحته فى شأن تشكيل الوزارة الجديدة، على أن تكون وزارة قوية «تتخذ التدابير اللازمة لقيام القوات البريطانية بأعمالها الحربية بنجاح، بما فى ذلك القضاء على الدعاية المعادية لبريطانيا، واعتقال من تدعو الحاجة إلى اعتقالهم من رعايا الاعداء». وعندما اعترض فاروق على استدعاء النحاس أصر لامبسون على الحصول على إجابة على ذلك بنعم أو بلا فى نفس اليوم، وأشار إلى أهمية أن يكون ذلك بنعم[2].

---

(١) يوجد محضر عن هذا الاجتماع والمناقشات التى دارت فيه بأرشيف قصر القبة، ملف ٥٦١١، القسم الرابع.

(٢) Lampson to Halifax, telegram No. 590 Dipp, 23 June 1940, F. O. 407/224 (Document No. 32

وهكذا تراجعت المعركة بين لامبسون وفاروق ، لتدور حول شخصية رئيس الوزراء - القادم . ولم يكن الموضوع هينا على أية حال . ففاروق كان يريد رئيس وزراء من اختياره ليكون خاضعا لتوجيهه ، وبذلك تستبق السراى نفوذها وسيطرتها على شئون الحكم ، وهذا يتعارض مع طلب لامبسون أن يكون رئيس الوزراء من اختيار النحاس وأن يعتمد على تأييد الوفد .

وقد لجأ فاروق ، ويغلب أن ذلك كان بتدبير على ماهر ، إلى مناورة بارعة لتحقيق أغراضه دون أن يترك للامبسون فرصة للاعتراض . فقد عمل على استرضائه بالموافقة على أن يخرج على ماهر من الوزارة ولا يعود إلى السراى . لكنه فى نفس الوقت أشار ، على لسان رسوله أحمد حسانين ، إلى أن النحاس فى اجتماع يوم ٢٢ يونيو بعابدين كان قد طالب بوزارة محايدة تؤيدها الأحزاب المختلفة يضاف إلى ذلك أن لورد هاليفاكس ، فى مقابلة له مع السفير المصرى فى لندن ، أشار إلى رغبته فى إجراء التغيير الوزارى **دون الحاجة إلى حل البرلمان** ، وأن تتمتع الوزارة الجديدة بتأييد الأحزاب . لذلك فقد استقر رأى الملك على دعوة النحاس ورؤساء الأحزاب الأخرى للاتفاق على رئيس الوزارة الجديدة ، وبذلك تحصل الوزارة على تأييد البرلمان القائم .

وقد خشى لامبسون أن يثير موضوع عدم حل البرلمان واتفاق الأحزاب بشأن الوزارة الجديدة مشاكل تتخذ ذريعة لتعطيل حل الأزمة . لذلك فقد قال لحسانين أن المهم هو تأييد النحاس[1] . لكن يغلب أن فاروق لم يكن يرمى بالدعوة إلى اجتماع رؤساء الأحزاب تعطيل حل الأزمة ، بل كان يريد من جهة أخرى الحصول على حرية العمل نتيجة الخلاف المتوقع بين رؤساء الأحزاب المجتمعين .

وهذا هو ما حدث بالفعل . فقد اجتمع رؤساء الأحزاب ، ومعهم عبد الفتاح يحيى كممثل للمستقلين ومحمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ ، فى قصر عابدين صباح يوم ٢٤ يونيو . وقد أخبرهم فاروق أن على ماهر رفع إليه استقالته وأنه قبلها ، وقد استدعاهم ليعرف رأيهم فيمن يرشح لتأليف وزارة « ممثلة لجميع الأحزاب بقدر الإمكان وتحوز تأييد البرلمان » .

---

(١) Same to same, telegram No. 592 Dipp, 23 June 1940, F.O. 407/224 (Document No. 24)

ولم تسفر المناقشة التى تلت ذلك عن أى اتفاق ، فقد تمسك زعماء أحزاب الأقلية بقيام وزارة قومية تستند إلى تأييد البرلمان القائم مع الاستعداد للتخلى للوفد عن بعض المقاعد فى مجلس النواب . أما النحاس فقد رفض الموافقة على فكرة وزارة قومية . وتمسك بقيام وزارة محايدة تؤيدها جميع الأحزاب ، وتحل مجلس النواب القائم وتجرى الانتخابات الجديدة حين تسمح الظروف بذلك . وشرح وجهة نظره قائلا أن الوزارة القومية دلت التجارب الماضية على أنها وزارة ضارة غير نافعة ولا منتجه ، ولما كانت البلاد فى ظروف خطيرة فلا يصح أن نعيد التجربة بعد أن جريت من قبل . وأضاف قوله « لا أستطيع أنا ولا إخوانى الوفديين الإشتراك فى وزارة ما مع بقاء حالة أدوات الحكم الحاضرة على ما هى عليه ، لأنها أنما جمعت بقصد محاربة الوفديين فلايستقيم الحكم بمعرفة الوفديين أو اشتراك الوفديين مع هذه الأدوات » . وبالنسبة للظروف التى وجد فيها مجلس النواب لا يمكن الموافقة على بقاءه سندا لأى وزارة يتضافر معها الوفديون[1] . وهكذا لم يتفق الزعماء على رأى وعاد موضوع الوزارة الجديدة إلى الملك ليفصل هو فيه ، وكان هذا ما يريده فاروق .

كان لابد أن تصور السراى النحاس بأنه مسئول عن عدم اتفاق الزعماء ، لذلك فحين قابل أحمد حسانين السفير البريطانى فى المساء لم يكن دقيقا فى تصوير النحاس بمظهر المتعنت بحيث لاحظ لامبسون الاختلاف بين ما نقله إليه عن الاجتماع وما سمعه من أمين عثمان . ومع أن لامبسون عبر لحسانين عن أن طلبه لايزال كما هو ، وهو وزارة يؤيدها الوفد وتعمل بولاء مع الجانب البريطانى على تنفيذ المعاهدة نصا وروحا ، إلا أنه قرر أن يتصل بالنحاس باشا ليتبين مطالبه ويحثه على الاعتدال[2] .

بدأ لامبسون اتصالاته بالوفد ، ويبدو أنها امتدت لتشمل الأحرار الدستوريين أيضا (محمد محمود) لذلك يغلب أن الوسيط فى هذه الاتصالات كان أمين عثمان ، لصلاته الوثيقة بالرجال الثلاثة ، وقد أخذت تلك الاتصالات تتبلور إلى اتفاق بين النحاس ومحمد محود على أن تتشكل وزارة محايدة برئاسة سيف الله يسرى ، وسيكون على رئيس الوزراء الجديد أن يتعهد للنحاس بحل مجلس النواب بعد عطلته الصيفية ، وبأن تبدأ

---

(١) محضر اجتماع رؤساء الاحزاب يوم ٢٤ يونيو بأرشيف قصر القبة ، ملف ٥٦١١ .

(٢) المرجع السابق . **Lampson to Halifax, telegram No. 599, 24 June 1940, F. O. 407/224.**

العطلة البرلمانية بعد تشكيل الوزارة مباشرة . ولم يمانع محمد محمود فى فكرة حل المجلس بشرط أن يكون معروفا أنه لم يكن يعرف شيئا عن ذلك . وقد وعد النحاس بالتشاور مع لامبسون بشأن أعضاء الوزارة الجديدة .

كان لامبسون يحبذ هذه الخطة رغم أن سيف الله يسرى ، كما قال ، لم يكن من الوزن الثقيل كرئيس وزراء . لكنه كان شديد الميل لبريطانيا ، وصديقا لمحمد محمود ، ومتمتعا بتأييد الوفد ، بالإضافة إلى أنه متزوج بأميرة من الأسرة المالكة .

حين وصلت الاتصالات إلى هذا المدى الذى رضى عنه لامبسون قرر أن يطلب إلى الملك فى أقرب فرصة أن يرسل إلى النحاس ويعمل بما يشير به عليه ، وأنه قد علم أن رأى النحاس فى اجتماع عابدين كان تشكيل حكومة محايدة . فإذا ثبت أن الحكومة المحايدة أمر غير عملى فيرى لامبسون أن البديل هو حكومة وفدية خالصة . وفى كلتا الحالتين ستتمتع الحكومة بتأييد رئيس الهيئة التى قامت بالمفاوضات وعقدت المعاهدة . وإذا قاوم الملك طلبه فإن لامبسون يلجأ إلى القوة وفرض الأحكام العرفية بصفة مؤقته . وقد زاره أحمد حسانين يوم ٢٦ فأخبره بتلك المطالب ، وحذر من مغبة التأخير ، وأخبره أنه يتوقع أن يصله فى مساء اليوم التالى ما يفيد أن الملك فاروق قد تصرف على الوجه المطلوب[(١)] .

وهكذا أصبح فاروق فى يوم ٢٦ مهددا بما يقرب من الانذار من لامبسون ، وبقيام تحالف فى مواجهته من الوفد والأحرار تسانده السفارة البريطانية . وقد كان قيام تحالف بين الوفد والأحرار أيام الملك فؤاد مصدر خطر على نفوذ السراى وسلطانها .

هنا يأتى دور مقابلة عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكى للنحاس فى كفر عشما يوم ٢٦ يونيو ، تلك المقابلة التى أحاطها أحمد حسانين فى رواية للتابعى بهالة من المناورات المختلطة بالتصوف السياسى . وناقشها الدكتور عبد العظيم رمضان فى رسالته[(٢)] .

وقد جلا عبد الوهاب طلعت حقيقة تلك المقابلة ، فأشار إلى أنها كانت ضمن سلسلة من الاتصالات بزعماء الأحزاب بدأ يقوم بها منذ يوم ٢٤ يونيو ، بعد اجتماع رؤساء الأحزاب فى عابدين ، واستمرت حتى يوم ٢٦ الذى كان محدداً لمقابلة النحاس فى كفر عشما . وكان المقصود من تلك الاتصالات محاولة الوصول إلى حل لأزمة تشكيل

---

(١) Lampson to Halifax, telegram No. 615, 26 June 1940, F. O. 407/224.

(٢) التابعى ، المرجع المذكور ، ص ٢١٣ ، ٢١٤ . عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ص ٣٢٤ ، ٣٢٦ .

الوزارة . الجديد الذى أتى به عبد الوهاب طلعت من هذه المقابلة ، خلاف المعلومات المعادة التى تؤكد ما ا أثبتناه عن آراء النحاس فيما سبق ، هو أن عبد الوهاب طلعت طلب رأى النحاس فيما إذا عرض عليه تأليف الوزارة ، وأن النحاس قال أنه فى هذه الحالة يعتذر لأنه لا يمكن أن يعمل فى تلك الظروف مع أدوات الحكم القائمة ، ولا يريد فى نفس الوقت أن يحدث انقلابا فى أدوات الحكم يسىء إلى الأحزاب الأخرى ويتنافى مع ظروف الحرب ، لذلك فهو يحبذ قيام وزارة محايدة . وحين سأله عبد الوهاب طلعت عن رأيه فيما إذا رأى الملك أنه لا مندوحة من تكليفه بالوزارة ، قال أنه فى هذه الحالة سيستميحه فى عمل كل التغييرات . بعد أن عرض عبد الوهاب طلعت على الملك نتيجة اتصالاته المتعددة ، استنشار الملك رئيسى مجلس الشيوخ والنواب واستقبل حسن صبرى يوم ٢٧ يونيو ، وصدر المرسوم الملكى بتشكيل الوزارة برئاسة حسن صبرى فى نفس اليوم[1] .

يتضح من ذلك أن مقابلة كفر عشما كانت ضمن سلسلة من الاتصالات ، وأن لامبسون كان قد طلب إلى الملك فعلا مشاورة النحاس والأخذ بنصيحته . كما أنه أشار إلى أنه لو اتضح عدم جدوى قيام وزارة محايدة فلا مفر من قيام وزارة وفدية . وقد عرض عبد الوهاب طلعت بالفعل على النحاس احتمال تكليفه بتشكيل الوزارة ، بل واحتمال إصرار الملك على ذلك .

وهكذا كانت المقابلة إجراء طبيعيا ليس فيه ما نسب إليه من صفة المناورات والشطارة السياسية من حيث شكله وترتيبه .

لكن مقابلة كفر عشما كانت من حيث نتيجتها خاتمة سلسلة ذكية من التكتيك السياسى نظمتها السراى . تبدأ تلك السلسلة باجتماع عابدين الأول يوم ٢٢ يونيو ، وقد عقد فى ظل مطلب بريطانى هو تشكيل وزارة قوية أكثر تمثيلا للعناصر السياسية فى البلاد وأكثر ولاء لبريطانيا ولنص وروح المعاهدة . ومحصلة الاجتماع هى الموافقة على خروج على ماهر من الوزارة وطلب النحاس وزارة محايدة وحل مجلس النواب واجماع تقريبى من الزعماء الآخرين على طلب وزارة قومية واستبقاء مجلس النواب . تلى ذلك اجتماع عابدين الثانى يوم ٢٤ يونيو ، ومحصلته إصرار النحاس على قيام وزارة محايده وحل البرلمان ورفض الوزارة القومية رغم أنه عرض عليه تخصيص بعض مقاعد مجلس النواب للوفد ، بينا تمسك زعماء الأحزاب الآخرون بفكرة الوزارة القومية واستبقاء

---

(١) انظر رسالة عبد الوهاب طلعت إلى الأهرام ، والمنشورة بعدده يوم ١٦ مارس ١٩٧٣ .

مجلس النواب . خهلاصة الاجتماعين أن قيام وزارة محايدة لا يلقى تأييدا من الأحزاب الأخرى ، وبذلك لا تتوفر فيها الشروط التى وضعها الجانب البريطانى .

نتيجة ذلك اتجه لامبسون إلى أن البديل هو قيام وزارة وفدية . وجاءت مقابلة كفر عشما بالرد على هذا الاتجاه ، فقد رفض النحاس قبول تشكيل الوزارة وقال أنه لو أصر الملك على إسناد الوزارة إليه فإنه يقوم بانقلاب فى أدوات الحكم لا يتناسب مع ظروف الحرب ، ويسيء إلى الأحزاب الأخرى ويثير عداءها ومقاومتها بما يتنافى أيضا مع أهداف بريطانيا من التغيير الوزارى . وهكذا جردت السراى لامبسون من أى منطق معقول يواجهها به حين شكلت من عندياتها وزارة لا تتفق مع ما وضعه من مواصفات ، وكان عنصر الكمال فى هذه الضربة السياسية الذكية هو نوعية الرجال الذين اختيروا للوزارة ، فقد كانوا جميعا ، بما فيهم رئيس الوزراء ، من المعروفين بصداقتهم للجانب البريطانى بل إن لامبسون كان قد كرر ذكر إسم حسن صبرى ضمن من يراهم صالحين لتولى المنصب .

* * *

هذا ، بالإضافة إلى تراجع الجانب العسكرى عن تأييد لامبسون فى سياسة التشدد التى ينتهجها ، نتيجة عدم كفاية القوات البريطانية فى مصر ، جعل لامبسون يقبل الأمر الواقع الذى واجهته به السراى ويكتفى بتأكيدات الملك أن الوزارة الجديدة ستتخذ جميع التدابير العسكرية التى يطلبها الجانب البريطانى ، وتلتزم بنص وروح المعاهدة ، وبخاصة المادة الخامسة منها ، وأن تعمل على الحصول على تأييد شعبى يساند سياستها ، وأن تؤيد السراى تلك الوزارة بإخلاص .

لكن هذا لا يعنى أن الجانب البريطانى كان سعيدا . لقد اعتبر لامبسون ما حدث **هزيمة جزئية للسياسة البريطانية** ، وقد حدث ذلك نتيجة مناورات قام بها على ماهر من وراء الستار أدت إلى عدم تحقيق ما طلبته بريطانيا(١) . ذلك أن التغير الوزارى لم يأت بوزارة قومية ممثلة لأكبر عدد من العناصر السياسية ويوافق عليها ويؤيدها النحاس ، وتعمل بولاء على تنفيذ المعاهدة نصا وروحا . كل ما توفر فى الوزارة الجديدة هو أنها صديقة لبريطانيا ، لكن الوفد لم يوافق عليها ولا تتمتع بتأييده ، كما أنها وزارة ضعيفة شأنها شأن

---

(١) **Lampson to Halifax, No. 938 secret, 8 October 1940, F. O. 407/224, Evans, op. cit. pp. 123, 124.**

جميع وزارات السراى التى تتكون من المستقلين وأحزاب الأقلية . الخلاصة أن التغيير الوزارى يعنى استمرار نفوذ السراى وسيطرتها على شئون الحكم ، واستمرار تأثير على ماهر على سياسة السراى . وهذا مخالف لما كان يريده لامبسون .

ذلك أن لامبسون ، كما سبق ، كان يرى أن الملك هو فى الحقيقة مشكلة مصر ، وأن تلك المشكلة لن تحل إلا بحدوث تغيير أساسى فى مسلك الملك ،أو بفرض رئيس وزراء مناسب وقوى على الملك ، وفرض رئيس ديوان مناسب أيضا عليه . هذان يقومان بإلزام الملك حدود الصواب . لذلك كان طلبه أن يستبدل بوزارة على ماهر وزارة قوية بشخصية رئيسها (ولاشك أن هذا ما دفعه إلى التفكير فى حافظ عفيفى كمرشح للمنصب) ، وبتأييد الأحزاب لها ، أو على الأقل الوفد ، وبعدم عودة على ماهر إلى مكانه فى الديوان الملكى .

كان لهذا الفعل أثره السيء لدى لامبسون ، خاصة وقد تزايدت خلال الأزمة شكوكه ومخاوفه من ميول الملك وميول على ماهر نحو المحور ، وكان انطباعه قرب نهاية الأزمة هو أنه من المحتمل أن يجتازوها دون حاجة إلى تغيير الملك « لكنى أشك فى أن ذلك سيستمر طويلا . سيكون علينا أن نراقبه طيلة الوقت[1] » . وكان ذلك من العوامل التى مهدت لحادث ٤ فبراير ١٩٤٣ .

---

(١) Same to same, telegram No. 590 Dipp, 23 June 1940, F. O. 407/224. (Document No. 23)

الفصل الثامن
الموقف السياسى حتى نهاية الحرب

بتشكيل الوزارة الجديدة تدخل قضية إعلان مصر لحالة الحرب على المحور فى مرحلة جديدة أهم سماتها انفراط وحدة السلطة المصرية نتيجة لتناقض موقف كل من القصر والوزارة فى سياساتها نحو هذه القضية.

إلا أن هذا التناقض لم يعن أن تتبنى الوزارة الجديدة سياسة مضادة على طول الخط لسياسة الوزارة الماهرية، **ففى ٣ يوليه يلقى حسن صبرى خطبة فى مجلس النواب يشرح** فيها سياسة حكومته جاء فيها «أن مصر الحريصة على استقلالها وسلامتها تحرص كذلك على وفائها بتعهداتها لحليفتها بريطانيا العظمى وتقوم بتنفيذ معاهدة التحالف والصداقة بروحها ونصها وفق ما اقره مجلسكم الموقر بجلسة ١٢ يونيه ١٩٤٠[١]».

وكان معنى ذلك ببساطة استمرار التزام الوزارة الجديدة بنفس الخط السياسى للوزارة السابقة، ولكن يذكر الدكتور هيكل وزير المعارف فى وزارة حسن صبرى فى مذكراته شيئا آخر إذ يقول أنه قد تم الاتفاق فى مجلس الوزراء على أن تعلن مصر الحرب إذا ماتقدم الطليان إلى مرسى مطروح أول ميناء مصرى محصن على البحر المتوسط على أساس أنه «لم يكن لمصر أن تعلن حربا لمجرد اجتياز الطليان الحدود عند السلوم لأن القوات المصرية لم تكن ترابط هناك»[٢].

ومثل هذا الموقف الوسط الذى اتخذته حكومة حسن صبرى قد صدر عن عدة أسباب اهمها انها وهى وزارة مفروضة على القصر فقد كان من الطبيعى أن تكون مرفوضة منه، كما أن الوفد القوة الشعبية الرئيسية،ومع مشاركته فى المفاوضات التى جرت وقت اسقاط وزارة على ماهر قد رفض قبول رئاسة حسن صبرى للوزارة الجديدة[٣].

---

(١) المضبطة رقم ٧٢ من مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الثالث ـ المجلد الثالث ص ٢٦٠٦.

(٢) د. محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية جـ ٢ ص ١٩١، ١٩٢.

(٣) F. O. 407 / 224 No. 45 Lampson to Halifax, June 20, 1940 Tel. No. 540.

من ثم فقد كان اتخاذ القرار بإعلان الحرب يمكن أن يؤدى إلى ضغوط على الحكومة من القصر ومن الرأى العام، كما ظهر خلال جلسة مجلس النواب التى ألقى فيها رئيس الوزراء بيانه عن سياسة الحكومة الخارجية بالمطالبة « بالحاح أن تتجنب الحكومة إعلان الحرب أو مايؤدى إليها »[1].

وبالرغم من بدء الغزو الإيطالى للاراضى المصرية فى سبتمبر ١٩٤٠ ـ وتعرض المدن المصرية للقصف الجوى إلا أن وزارة حسن صبرى ظلت على سياستها بعدم إعلان الحرب طالما أن القوات الايطالية لم تصل إلى مرسى مطروح.

حقيقة انسحب « السعديون » من الوزارة احتجاجا على موقف رئيسها وايمانا منهم أن « فشل مصر فى الدفاع عن نفسها إنما يعنى الاعتراف بالحماية البريطانية عليها »[2] إلا أن كافة الأطراف لم ترغب فى توريط الرجل باتخاذ القرار بإعلان حالة الحرب خاصة وأن ما أخذ الراديو الإيطالى يبثه من اذاعة من أنه لن تقصف المراكز المصرية طالما لم تشترك مصر فى الحرب قد لقى استجابة واسعة بين جماهير الشعب[3].

وقد سجل السفير البريطانى فى القاهرة فى أواخر أكتوبر هذا الواقع فى تقرير رسمى أرسله إلى لندن وقال فيه أنه « من المستحيل إجبار مصر على اتخاذ القرار بإعلان الحرب على ضوء **اتجاهات الرأى العام المصرى** فى الوقت الحالى »[4].

فى ١٤ نوفمبر لفظ حسن صبرى رئيس الوزراء انفاسه الأخيرة فى وفاة درامية أثناء القائه خطبة العرش فى افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة ليخلفه حسين باشا سرى وزير الاشغال العمومية فى وزارته.

ويمكن اعتبار الوزارة الجديدة امتدادا للوزارة السابقة من حيث التشكيل ومن حيث السياسة نحو الحرب.

---

(١) من كلمة العضو حنفى أحمد ابو العلا بالاضافة إلى عدد غير قليل من زملائه طالبوا بنفس المطلب. المضبطة رقم ٧٢ نفس المصدر السابق ص ٢٦٠٨.

(٢) **Political Review of the Year 1940**

(٣) **F. O. 407/224 No. 121 Lampson to Halifax, Sept. 20 1940.**

(٤) **F. O. 407/224 No. 144 Lampson to Halifax, Oct. 26, 1940 Tel. No. 1379.**

فالوزارة الجديدة قد تشكلت إلى حد كبير من اعضاء الوزارة السابقة ، ثم أن رئيسها كان احد ثلاثة رشحتهم السفارة البريطانية للرئاسة أثناء الأزمة مع القصر حول التخلص من على ماهر كما سبقت الإشارة .

أما من حيث السياسة نحو الحرب فقد انتهز رئيس الوزراء الجديد أول فرصة لابلاغ البرلمان أن السياسة الخارجية لحكومته ستكون هى سياسة سلفه وأن موقف مصر تجاه الحرب سيبقى بدون تغيير[1]

على طول الشهور بين تغيير وزارة على ماهر فى يونيه عام ١٩٤٠ وحتى ديسمبر من نفس السنة ظل البريطانيون قانعين « بالمعونة الجادة » التى تقدمها الوزارة المصرية سواء برئاسة حسن صبرى أو برئاسة حسين سرى .

وقد زاد من تلك القناعة الانتصارات الأولية التى أحرزها الإيطاليون فى هجماتهم الأولى على مصر التى بدأت فى سبتمبر ووصلت بهم إلى « سيدى برانى » مما دعا لامبسون إلى وضع مسألة « إعلان مصر للحرب » على الرف وان كان قد كتب فى أواخر أكتوبر أنه « فيما يتصل بالمستقبل فإن ذلك يعتمد إلى حد كبير على طبيعة سير القتال ، وأن أى نجاح عسكرى كبير قد يؤدى إلى تغيير جذرى فى الموقف »[2]

* * *

فى أوائل ديسمبر كان قد تأكد لدى البريطانيين أنه قد تم إحراز هذا « النجاح العسكرى الكبير » بعد طرد الإيطاليين خارج الأراضى المصرية مما أعاد طرح مسألة إعلان مصر « لحالة الحرب » .

ففى ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٠ ارسلت الخارجية البريطانية إلى لامبسون تبلغه أنه نظرا لما أصاب الأوضاع العسكرية من تحسن فإن الوقت قد أصبح مناسبا لحث الحكومة المصرية على إعلان الحرب مما سيكون له رد فعل طيب فى كل مكان[3] .

ثم فى برقية أخرى بعد ذلك بيومين أوضحت الخارجية أسباب رغبتها فى اشراك مصر

---

(١) Political Review of the year 1940

(٢) F. O. 407 / 224 No. 144 Lampson to Halifax, Oct. 26, 1940 Tel. No. 1379.

(٣) F. O. 371/246 34 Tel. No. 1492 Eden to Lampson Dec. 10, 1940

فى الحرب بانه « فى ظل الأوضاع القائمة تستطيع مصر أن تتولى جانبا أكبر من مسئولية الدفاع عن نفسها مما يفرغ قواتنا لعمليات عسكرية فى مناطق أخرى »[1].

***

يدهش الباحث أن تتتاب الردود إلى وزارة الخارجية البريطانية وقد أجمع كافة المتختصين البريطانيين فى المنطقة بأن « لا قيمة للضغط على مصر لتتحول إلى دولة محاربة » ، وقد صدر هذا الرأى سواء على المستوى السياسى من جانب السفير البريطانى فى القاهرة أو على المستوى العسكرى من جانب القائد البريطانى العام للشرق الأوسط أو من جانب القائد العام للأسطول البريطانى فى البحر المتوسط .

وللاهمية القصوى لهذه الآراء التى أصبحت سياسة ثابتة للحكومة البريطانية فى مصر على **امتداد السنوات الأربع التالية** حتى أعلن أحمد ماهر رئيس الوزراء المصرى ، الحرب على المحور فى فبراير ١٩٤٥ . . . للأهمية القصوى لهذه الآراء نثبت **نص البرقيات الثلاث** التى تضمنتها » .

صدرت أولى هذه البرقيات عن دار السفارة البريطانية بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٤٠ وهذا هو نصها . . .

« بعد التشاور مع القائد العام للشرق الأوسط فيما يلى آراؤنا المشتركة :

« يبدو لنا أن الوقت الحالى ليس أنسب الأوقات من وجهة نظر محلية ، للضغط على الحكومة المصرية لإعلان الحرب . ومن الواضح أن رئيس الوزراء الحالى وحكومته على استعداد للقيام بأى شىء ممكن للمعاونة فى الأعمال العسكرية ، فهم مستعدون مثلا لإرسال قوة مصرية متحركة كذا سفن مصرية لنقل الآسرى الإيطاليين .

« ولا يرى كلانا انه بالإمكان كسب أى ميزة من إعلان مصر للحرب ، إذ ان مثل هذا الإعلان فى وقت أمكن فيه طرد الغزاة من الأراضى المصرية لن يكون له تأثير طيب كبير فى أى مكان بل أنها يمكن أن تثير الملاحظات والتى ستكون جرحا للكرامة المصرية كما أنها يمكن أن تؤدى إلى الهجوم الجوى على البلاد .

« من ثم فنحن نوصى بعدم الضغط على الحكومة المصرية فى الوقت الحاضر لإعلان

---

(١) Ibid Tel. No. 1504 Eden to Lampson Dec. 12, 1940

الحرب اللهم إلا إذا رغبت هي من جانبها وبإرادتها الحرة في ذلك فلن يكون من الحكمة السياسية منعها.

« من الزاوية السياسية أستطيع أن أضيف أنه إذا ما أعلنت مصر الحرب سوف تشعر أن من حقها الحصول على عضوية مؤتمر الصلح وطرح ادعاءاتها-على حد نص البرقية- أمامه. ويمكن أن تكون ادعاءات مربكة لنا، ذلك أن هناك اعتقاداً عاماً أن مصر سوف تطلب في نهاية الحرب تغييرات جذرية للمعاهدة، وأن المشاركة المصرية في الحرب سوف تدعم مثل هذه المطالبة، وهناك أيضا ذلك الاحتمال المربك **بادعاءات مصرية اقليمية في ليبيا**.

« وإذا ما رأت حكومة جلالته أن دخول مصر الحرب وما سيترتب عليه من أثر طيب يمكن أن يتجاوز كل هذه النتائج السيئة فمن المطلوب أن تستجيب الحكومة المصرية لطلب إعلان الحرب على إيطاليا دون معارضة شعبية ولكن مثل هذه المعارضة مؤكدة في ظل الظروف الحالية. فقد أبلغني رئيس الوزراء أمس فقط أن أحمد ماهر يضغط عليه من أجل إعلان الحرب وأنه قد أوضح له أن الوقت غير مناسب. ذلك أن مثل هذا التصرف سوف يذكر العالم بفعلة إيطاليا التي انتظرت حتى هزمت فرنسا لتستغل هذه الهزيمة.

« واستطرد رئيس الوزراء بأن إيطاليا قد طردت في الوقت الحاضر من مصر وانه سوف يكون أول من يطالب البرلمان بالدخول في الحرب إذا ما حاول الإيطاليون غزو مصر مرة أخرى. ويظهر ذلك لفخامتكم أنه من الصعب في اللحظة الراهنة اغراء رئيس الوزراء على الدخول في الحرب »[1].

ثم لم يكتف السفير البريطاني بكل تلك الآراء التي أبداها في برقيته السابقة ذلك انه بعد يوم كامل من التشاور مع العسكريين اتبع حججه السابقة بمزيد من الحجج جاء فيها:

« بعد مزيد من التشاور مع القائد العام وقيادة القوات الجوية لمنطقة الشرق الأوسط فقد اجمع كلاهما على أن كلا من الجيش المصري والقوات الجوية المصرية لن تستطيع ان تشارك بدور كبير في الدفاع عن البلاد إذا ما أعلنت مصر الحرب. وارى أنهما على حق.

---

(١) F. O. 371/246, 34 Tel. No. 1492 Lampson to Eden Dec. 13, 1940

د اضاف القائد العام للقوات الجوية انه ليس من سبب يدعوه إلى الاعتقاد بضعف القدرة الهجومية للطيران الإيطالى، فالإيطاليون لازالوا يملكون مائتى قاذفة فى ليبيا قادرة على أن تصل إلى القاهرة إذا رغبوا فى ذلك. كما ان مقاتلاتهم فى الصحراء الغربية تتفوق على مقاتلاتنا بنسبة ٤ ـ ١.

« وهناك طبعا العامل النفسى الخارجي والذى يصعب الحكم عليه ولكن من وجهة النظر المحلية لا يعدل الإعتبارات التى أشرت إليها فى برقيتى السابقة »(١).

ثم فى نفس الوقت تمت استشارة القيادة البحرية البريطانية للبحر المتوسط وكان ردها ـ كما ذكرنا ـ مطابقا لرد القاهرة ونصه:

« بالاشارة إلى برقية الخارجية رقم ١٤٩٢ بشأن إعلان مصر الحرب على إيطاليا فى رأيى، ومن وجهة النظر البحرية، ان من الأفضل أن تبقى مصر بعيدا عن الحرب.

« فهناك عدد من المسائل الحرجة والتى لم تثر حتى الآن بسبب حالة الحياد التى انتهجتها مصر خاصة فيما يتصل بعدم قصف قواعدنا البحرية كذا قناة السويس والموانى التى يتجمع فيها رجالنا وتتكدس فيها مخازننا.

« وان أخطر عيب فى الحياد المصرى مايوفره من غطاء لاعدائنا لممارسة أعمال التجسس بغير هوادة ولكن إذا ما تأكدنا أن الحكومة المصرية سوف تتخذ الخطوات الفعالة لمواجهة هذا الأمر فلا أرى سببا للضغط على مصر فى الوقت الحاضر »(٢).

* * *

« لم يكن أمام الخارجية البريطانية وكل هذه الحجج والآراء تحت ناظرها سوى أن توافق على آراء ممثليها فى المنطقة ويتضح من نص هذه الموافقة أن بقاء مصر « دولة غير محاربة » أصبحت السياسة المقررة للحكومة البريطانية، وكما قال وزير الخارجية البريطانى فى رسالته بالنص..

« أوافق على انه فى كل الأحوال فليس من سبب للضغط على الحكومة المصرية للدخول فى الحرب فى الوقت الحاضر »(٣).

---

(١) Ibid Tel. No. 1739 Lampson to Eden Dec. 14, 1940

(٢) F.O. 307/24634 Admial A. B. Cunningham British Naval Commarder-chief Mediterranean Station to sir Miles Lampson Dec. 14, 1940 Most Secvet.

(٣) F.O. 371/24634 Tel. No. 1555 Eden to Lampson Dec. 18, 1940

وقد واكب هذا القرار البريطانى خلال أواخر ديسمبر ١٩٤٠ تأكيد الموقف المصرى « بعدم إعلان الحرب » ذلك أن الانتصارات البريطانية فى ليبيا ، كما دفعت وزارة الخارجية فى لندن إلى التفكير فى تغيير موقف مصر من الحرب ، دفعت بعض العناصر المتحمسة فى القاهرة إلى نفس التفكير .

فقد تشجع أحمد ماهر والسعديون يعاونهم بعض الأحرار الدستوريين على مطالبة الحكومة « بإعلان تصريح دقيق فيما يتعلق بظروف إشتراك مصر فى الحرب » .

وتم خلال الأسبوع الأخير من ديسمبر انعقاد ثلاث جلسات سرية لمجلس النواب لمناقشة المطلب السعدى ، وانتهت المناقشة بفوز واضح لسياسة الحكومة « بعدم إعلان الحرب » إذ كانت نتيجة التصويت ١٢٢ صوتا ضد ٦٨ .

ومع ما عناه ذلك من أن المجلس لم يمنح ثقته لسياسة أحمد ماهر والسعديين فانه قد عكس أيضا « الشعور العام فى البلاد ضد اشتراك اكثر نشاطا فى الحرب » كما سجل السير لامبسون فى تفريره السرى عن تلك الفترة[١] .

وقد نتج عن هزيمة السعديين تلك ، وما شعروا به معها من عزلتهم فى موقفهم بالدعوة إلى إعلان مصر للحرب ان اخذوا بدورهم يتحولون عن هذا الموقف مما تأكد فى أبريل عام ١٩٤١ .

ففى مارس من تلك السنة وصلت القوات الألمانية إلى ليبيا لدعم قوات الإيطاليين وبدأت الاشاعات تتناثر بفعل الدعاية الألمانية بإنه إذا كان الانجليز قادرين على هزيمة الايطاليين فإنهم سوف يعجزون عن ذلك بالنسبة للألمان كما أثبتت الحوادث من قبل .

تبع ذلك ان شهد الشهر التالى - أبريل - تقدما بالفعل على الجبهة الغربية من القوات الألمانية الايطالية مما دفع رئيس الوزراء المصرى إلى الدعوة لمؤتمر إشتركت فيه جميع الأحزاب عدا الوفد ووافقت على بيان القاه حسين سرى فى جلسة سرية أخرى لمجلس النواب فى ١٤ أبريل ١٩٤١ خاصا بالسياسة المصرية نحو الحرب ، وتضمن هذا البيان نفس الخطوط الرئيسية القديمة للسياسة المصرية بالتعاون مع الحليفة بمختلف الوسائل دون إعلان حالة الحرب[٢] . ، وكانت موافقة السعديين على هذا البيان بمثابة تأكيد

---

(١) Political Review of the year 1940

(٢) Political Review, 1941

للتحول الذى حدث فى موقفهم والذى برره أحمد ماهر بأن « الوحدة الوطنية » فى هذه اللحظات الحاسمة قد استدعت تأييد سياسة الحكومة »[1].

* * *

لم تعد القضية بعد ذلك خاصة بإعلان مصر « لحالة الحرب » بعد أن رأى الطرفان المصرى والبريطانى أن صالحهما لا يقتضى هذا الإعلان ،وترتب على ذلك أن اكتسب موقف مصر من الحرب صورة جديدة . .

١ ـ بالنسبة للجانب المصرى فقد رأى أنه عليه السعى ما أمكن إلى تنمية إيجابيات السياسة التى التزم بها من « تجنيب مصر ويلات الحرب ».

٢ ـ بالنسبة للجانب البريطانى فقد اهتم قبل أى شىء بتأمين ظهر القوات البريطانية فى صراعها المصيرى مع قوات المحور المتقدمة بثبات نحو الدلتا ، وتتمثل أهم مظاهر هذا التأمين فى السعى لوجود أجهزة حكم موالية ومتعاونة ومؤمنة بقضية الديموقراطيات .

* * *

وفى إطار هذه الصورة الجديدة يمكن وضع أهم حدثين سياسيين شهدتهما مصر بين عامى ١٩٤١ ، ١٩٤٥ وإن كانا قد وقعا خلال الفترة بين النصف الثانى من عام ١٩٤١ وحتى أواخر عام ١٩٤٢ وهى الفترة التى زادت فيها الهجمات المحورية على مصر كثافة لتصل قوات روميل إلى **العلمين** على بعد بضع عشرات من الكيلومترات غرب الاسكندرية فى نفس الوقت شهدت المدن المصرية عددا وفيرا من الغارات الجوية .

* * *

يتصل (الحدث السياسى الأول) برغبة الجانب المصرى فى تأكيد « تجنيب مصر ويلات الحرب » وذلك بإعلان « **القاهرة مدينة مفتوحة** ».

وكانت هذه المسألة موضع مناقشة علنية منذ بداية الحرب إلا أنها اتخذت صبغة الإلحاح منذ منتصف عام ١٩٤١ حين أبلغ النواب سرى باشا انه مع جدية وعنف الهجوم الجوى على البلاد فقد « أصبح الأمر يقضى حتما بتعيين بعض بلاد مصر مفتوحة والإعلان

---

(١) F. O. 407/225 No. 8 Lampson to Eden, April 29, 1941 Desp. No. 388.

عنها ، خاصة البلاد التاريخية العامرة بالمعالم الأثرية والدينية مثل القاهرة وطنطا وبعض عواصم المديريات »[1] .

ودفع ذلك حكومة حسين سرى إلى التقدم بذلك المطلب رسميا إلى الحكومة الانجليزية فى سبتمبر ١٩٤١ .

وفى رد رسمى من المستر إيدن على السفير المصرى فى لندن تم إبلاغ الجانب المصرى ان « مثل هذا الطلب عديم الجدوى » .

وقد بررت الحكومة البريطانية « عدم جدوى » الطلب المذكور بالمبررات الاتية :

١ ـ إن الألمان لا يحترمون تعهداتهم ، وإنهم سوف يقصفون القاهرة إذا ما ناسبهم ذلك ، أما إذا لم يناسبهم فسوف يتركونها لحالها . وان البيانات بالتالى لن تؤثر على سياستهم فى هذه الحالة أو فى تلك .

٢ ـ ان الملك فاروق نفسه قد طالب بتدعيم القوات البريطانية فى مصر عام ١٩٣٩ وكان يعلم ما يمكن أن يترتب على ذلك من تعرض مراكز هذه القوات للقصف .

٣ ـ يضاف إلى ذلك ان القاهرة هى المركز الرئيسى للجيش المصرى فلا ينطبق عليها والحال هذا شروط « المدن المفتوحة »[2] .

وامام كل هذه الحجج وافق سرى باشا على سحب الطلب المصرى ووعد بعرض الرد البريطانى كاملا فى جلسة سرية لمجلس النواب وبأن المسألة لن تثار مرة أخرى[3] .

فى نفس الوقت رفض الجانب البريطانى مطلبا مصريا بقصف روما ردا على قصف القاهرة ، ذلك ان الحكومة المصرية قد ذكرت البريطانيين بوعد كانوا قد قطعوه على انفسهم مع بداية الحرب بأنه إذا ما قصفت القاهرة من الجو بعنف فسوف يردون على ذلك بقصف العاصمة الإيطالية ، وكان رد الخارجية البريطانية على ذلك بأنها مستعدة للوفاء بوعدها بشرط أن يتم ذلك بناء على طلب الحكومة المصرية التى عليها أن

---

(١) من كلمة للنائب أمين أحمد سعيد فى الجلسة رقم ٥٧ يوم ٣٠ يونية ١٩٤١ مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الرابع لمجلس النواب ج ٢ ص ١٥٢٨

(٢) F. O. 371/27387 Tel. No. 296 Eden to Lampson Sept. 19, 1940

(٣) F. O. 371/27387 Tel. No. 2959 Lampson to Eden, Sept. 22, 1941.

تتحمل كل ما قد ينتج عن ذلك من مزيد من قصف القاهرة[1]، ولم تتقدم الحكومة المصرية بهذا الطلب بالطبع.

***

يبق (الحدث السياسي الثاني) الخاص بسعي بريطانيا إلى تأمين ظهر قواتها في صراعها مع القوات الألمانية الإيطالية المتقدمة من الغرب.

فقد ترتب على الانتكاسات العسكرية البريطانية التي تتالت أواخر ١٩٤١، وأوائل العام التالي أن وصل الموقف الداخلي إلى درجة امتلأ معها بكل نذر التهديد.

فاتصالات الملك فاروق قد ازدادات في تلك الشهور بدول المحور ومن خلال قنوات عديدة، هذا بالإضافة إلى اقتناعه باتهامات على ماهر لوزارة حسين سرى بأنها توجه إخلاصها للبريطانيين فقط مما ترتب عليه إرتفاع مد الهجوم الملكي على الوزارة في مظاهرات دبرت ليقوم بها ' الطلاب والمنظمات الدينية والأزهر وصنائع على ماهر في الإدارة ' كما كتب السير لامبسون وقتذاك.

تبع الإحساس العام بتدهور العلاقة بين القصر وسرى باشا أن بدأ البرلمان المشكل أساسا من السعديين والأحرار، يوجهون انتقاداتهم لرئيس الحكومة وكل جانب من يطمع في أن يخلفه في الحكم.

ومن خارج البرلمان شن الوفد هجماته على رئيس الوزراء الذي وقف وحيدا محروما من أي معونة سواء من جانب القصر أو من أي سلطة فعالة على برلمان ليس له فيه من يسانده.

يضاف إلى كل ذلك تعرض سرى باشا للانتقادات المستمرة من كافة الأطراف بسبب فشله في علاج المشاكل الاقتصادية الناتجة عن ظروف الحرب[2].

وقد انتهز الملك الفرصة ليستغل ضعف الوزارة السرية المتزايدة بدفع الموقف إلى حافة الأزمة عندما قطعت هذه الوزارة علاقات مصر بحكومة فيشي دون موافقة

---

(١) F.O. 371 / 2838 Tel. No. 296 Eden to Lampson, Sept 19, 1941

(٢) F. O. 371/41326 Desp. No. 1190

صريحة من القصر مما دعا حسين سرى إلى تقديم استقالة وزارته فى أول فبراير ١٩٤٢ .

* * *

يقول السفير البريطانى فى القاهرة فى تقريره السرى السنوى عن عام ١٩٤٢ عن سقوط سرى باشا «كان الدرس المستفاد من سقوطه واضحا وهو أن حكومة لا تملك المساندة البرلمانية لن تستطيع أن تحكم بروح المعاهدة الانجليزية وذلك بالنظر إلى الحقيقة بأن أى جهد يبذل فى هذا الطريق لابد وأن يصطدم بمعارضة القصر ، ولن تستطيع أى حكومة بدون المساندة الشعبية أن تحارب القصر »[(١)] .

ومن هذا « الدرس المستفاد » وصلت العلاقة بين القصر والوجود البريطانى إلى حد استخدام القوة المسلحة فيما وقع فى الحادثة التى اشتهرت « بحادثة ٤ فبراير » والتى تمخض عنها تأليف النحاس باشا لوزارته ، وقد توخى الإنجليز من وراء ذلك حصر جهود القصر فى بث المتاعب أمام وجودهم العسكرى فى البلاد ، بالإضافة إلى قدرة الوفد بحكم شعبيته على قيادة الجماهير فى « الاتجاه الصحيح » والذى رآه الإنجليز فى تأييد قضية الديمقراطيات . . وقد حدث !

فمن ناحية حدد الوفد موقفه من الحرب فى خطبه العرش التى القاها النحاس باشا بعد توليه الوزارة بأن حكومته « تعرب عن شديد تمسكها بسياسة تجنيب البلاد ويلات الحرب »[(٢)] .

والوفد فى اتخاذه لمثل هذا الخط قد اتفق مع السياسة التى قررها الجانب البريطانى بعدم إعلان مصر لحالة الحرب ، كما أنه من جانب آخر قد نأى بنفسه عن تهمة « التواطؤ الكامل » مع البريطانيين وكان معلوما أنه قد جاء إلى الوزارة على حرابهم مما لا يفقده شعبيته التى كان يحتاج إليها فى عمله لتأمين ظهور القوات البريطانية المحاربة .

جاء فى نفس الخطبة أيضا نية حكومة الوفد الجديدة على « تنفيذ معاهدة الصداقة بينها وبين بريطانيا العظمى نصا وروحا فى جو من الثقة والمساواة والكرامة »[(٣)] .

وكان هذا الإلتزام « بيت القصيد » فى موقف مصر من الحرب بعد ذلكعبالذات خلال

---

(١) 1 bid

(٢) مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الرابع لمجلس النواب الجلسة الافتتاحية فى ٣٠ مارس ١٩٤٢ المجلد الأول ص ١١

(٣) المصدر السابق .

ما تبقى من عام ١٩٤٢ حين اشتد اوار القتال على أراضيها والذى بدا فى مجموعة من الاجراءات التى إتخذتها الوزارة النحاسية خلال هذا العام وأثلجت صدور البريطانيين كما سجلها سفيرهم فى القاهرة بأن «تم حل البوليس الخاص الذى أنشأه محمد طاهر باشا وكان ذا طبيعة عسكرية فاشية، وتم إغلاق نادى السيارات الملكى الذى كان مركزا للإشاعات الموالية للمحور، كما تم إعتقال كل من على ماهر والنبيل عباس حليم والأمير عمر الفاروق ومحمد طاهر باشا وبعض الشخصيات الأخرى. وقد أدت كل هذه الأعمال بالإضافة إلى تصريحات النحاس باشا الموالية للمعسكر الديموقراطى إلى المعاونة بصورة واضحة فى حفظ هدوء البلاد وراء خطوطنا الخلفية»[١].

ولا شك إن الجانب البريطانى قد عمل بدوره على تدعيم موقف الوزارة الوفدية بتقديم بعض التنازلات خلال تلك السنه كان أهمها التأكيدات التى قدمتها الحكومة البريطانية للنحاس باشا بإشراك مصر فى مفاوضات السلام التى ستجرى بعد إنتهاء الحرب بالرغم من عدم إشتراك مصر فيها، وقد سارع رئيس الوزراء المصرى إلى إعلان هذه التأكيدات فى إفتتاح الدورة البرلمانية الجديدة فى ١٩ نوفمبر ١٩٤٢[٢].

فقد جاء فى خطاب العرش «يسرنى أن أعلن أن رئيس حكومتى قد تلق من سعادة السفير البريطانى فى ١٦ نوفمبر الحاضر كتابا هذا تعريبه.

«لى الشرف أن أخطر مقامكم الرفيع إننى أبلغت حكومتى المطالب التى وجهتها إلى شفويا يوم ١١ يونيه سنة ١٩٤٢بشأن تمثيل مصر فى مفاوضات الصلح التى تجرى عقب إنتهاء الحرب الحاضرة.

وقد خولت الآن أن أبلغ مقامكم الرفيع أن حكومة جلالة الملك ستبذل خير معاونتها لتحقق لمصر أن تمثل على قدم المساواة فى جميع مفاوضات الصلح التى تمس مصالحها مباشرة.. وزيادة على ذلك فإن حكومة جلالة الملك لن تدخل أثناء هذه المفاوضات فى مناقشة أى شىء يمس مصالح مصر المباشرة دون تبادل الرأى مع الحكومة المصرية».

---

(١) Review of Political Developments in Egypt during the year 1942

(٢) الأهرام بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٤٢

ويمر بعد ذلك العامان التاليان ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ والأخطار تبتعد عن مصر بل عن معسكر الديموقراطيات جلها ، وتدور الدائرة حول دول المحور ويتغير الموقف فى مصر وفى العالم .

فى مصر تزداد سمعة الحكومة الوفدية سوءا خاصة بعد أزمة الكتاب الأسود أوائل ١٩٤٣ ويزداد الصراع بين القصر وبين الوزارة ليصل فى بعض الأوقات إلى إجراء فعال من جانب الملك لأقالة النحاس باشا لو لا التدخل البريطانى الذى منعه من ذلك ، بالإضافة إلى استخدام الحكومة الوفدية للأوضاع الاستثنائية التى ترتبت على ظروف الحرب ليس لخدمة الأمن العام بقدر ما كانت لترسيخ وجودها فى الحكم مما عبر عنه اللورد كيلرن فى تقريره السياسى السنوى الصادر فى عام ١٩٤٤ حين لاحظ تشجيع الحكومة « للتنظيات الرجعية أو ذات الطبيعة التعصبية مثل حزب مصر الفتاة أو جماعة الأخوان المسلمين » . ولقد كان إطلاق سراح أحمد حسين زعيم مصر الفتاة وأتباعه نتيجة طبيعية لاستخدام هذه السياسة والتى يضحى الوفد من جرائها بصالح الأمن العام لحاجته إلى تقوية مكانة حكومته »[١] .

وعند هذا الحد كان من الطبيعى أن يتخلى الجانب البريطانى عن الوزارة الوفدية ليسارع الملك بإقالتها فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وتخلفها حكومة ائتلافية يقودها السعديون كانت هى التى دخلت بمصر حالة الحرب .

إعلان الحرب فبراير ١٩٤٥ :

فى ١١ فبراير ١٩٤٥ وقع كل من تشرشل وروزفلت وستالين قرارات مؤتمر القرم الذى عرف بمؤتمر يالتا وقد تضمنت الدعوة لمؤتمر فى سان فرنسيسكو فى ٢٥ ابريل .

أما الأمم التى وجهت إليها الدعوة فقد اشترط اما أن تكون من تلك التى انضمت للأمم المتحدة فى ٨ فبراير ١٩٤٥ ، وإما ان تكون من « الأمم المتضامنة » التى تعلن الحرب على العدو قبل أول مارس[٢] .

وقد رأى الفقهاء القانونيون المصريون وقتذاك انه قد قصد بالنوع الثانى من الدول

F. O. 371 / 45921 General Political Review 1944 (١)

The Tehran, Yalta & Potsdam (Conferences) (Documents) p. 140 (٢)

كل من مصر وتركيا اللتان وان كانتا قد انضمتا إلى « مبادىء » ميثاق الاطلنطى إلا إنهما لم ينضما إلى « الميثاق » ذاته الذى يشترط إعلان الحرب بالفعل[1] .

ولما كان البريطانيون خلال أزمة ١٩٤٢ قد قطعوا للحكومة المصرية وعودا بإشراكها فى مؤتمر السلام بعد الحرب فقد أشاروا على حكومة « أحمد ماهر » بإعلان مصر « دولة محاربة » حتى تستمتع بعضوية مؤتمر سان فرنسيسكو[2] .

وقد بدا لأول وهلة أنه لن تكون ثمة عقبات نحو تنفيذ الاقتراح البريطانى ولأسباب عديدة :

١ ـ فمن ناحية ، سقط النظام الفاشى فى إيطاليا ، وبدا سقوط الهتلرية وشيكا فى ألمانيا ، وتحركت الأمم المتحدة للاجهاز على مقاومة اليابان . . . ومن ثم لم يعد هناك مبرر لاى مخاوف مصرية .

٢ ـ ومن ناحية أخرى فقد كان « الدكتور أحمد ماهر » رئيسا للوزراء بكل ما عرف عن حماسه بإشراك مصر فى الحرب ، وعن إيمانه بأن هذا الاشراك هو الوسيلة الفعالة لمنح الاستقلال المصرى مضمونا بالإرادة الحرة . ولم يكن الرجل ، والأمر على هذه الصورة ، ملتزما بالسياسة التى التزمت بها سائر الحكومات السابقة « بتجنيب مصر ويلات الحرب » .

إلا ان الأمر لم يكن بهذه السهولة ، فمع تزايد الأخبار بإعتزام الحكومة إعلان « حالة الحرب » حتى تفجرت ألوان من المعارضة ، وعلى مستويات عديدة .

على المستوى الشعبى فإن هذه الأخبار عادت لتضغط بعنف على الحساسيات التى ورثها الوجدان المصرى من تجربة الحرب الأولى بل بما أحاط بهذه التجربة من آلام شخصية ووطنية .

يصف أحد تقارير استطلاع الرأى ، وضعته السفارة البريطانية فى ذلك الوقت ، بأن أكثر من ٥٠٪ من أبناء المدن الكبيرة كانوا ضد دخول مصر الحرب .

---

(١) د . محمود عزمى : مؤتمر سان فرنسيسكو ومن يحضره هو ومؤتمر الصلح أخبار اليوم ١٩٤٥/٢/٢٤

(٢) F. O. 371/45930 Weekly Political And Economic Report No. 116 Secret.

ثم يحاول بعد ذلك تبين الأسباب التى أدت إلى هذا الاتجاه ويلخصها فى أربعة أسباب :

١ ـ الاعتقاد السائد بين هؤلاء بأن دخول مصر فى الحرب مجرد حيلة .. لاستنزاف مزيد من الرجال والأموال من مصر .

٢ ـ وانه حيلة أيضا لإلغاء ارصدة مصر الاسترلينية .

٣ ـ بالإضافة إلى أنه سوف يؤدى إلى قصف مصر .

٤ ـ كما إنه يثبت أن مصر لا تتمتع بأى نوع من الإستقلال لأن الأنباء المتعلقة بدخولها الحرب قد إذيعت من هيئة الاذاعة البريطانية فى لندن قبل أن تذاع من القاهرة[١] .

وعلى الصعيد السياسى تزعم « الوفد » **من خارج السلطة** حركة معارضة للخطوة المنتظرة .

وبدأت هذه المعارضة منذ منتصف فبراير مع تواتر الأنباء بالنصيحة الإنجليزية لمصر بدخول الحرب .

ويلاحظ إنه كلما مرت الأيام فإن المعارضة الوفدية كانت تزداد حدة .. ففى البداية رأى الزعماء الوفديون إنه لا معنى للربط بين إعلان مصر للحرب وبين تمثيلها فى مؤتمر السلام على أساس أن النحاس باشا وهو فى الحكم قد حصل من الجانب البريطانى على تأكيدات بهذا التمثيل[٢] .

ومع تعدد العلامات بقرب قرار الحكومة بإعلان حالة الحرب أصدر الوفد بيانا يعدد فيه إعتراضاته على هذا القرار .

وقد تضمنت أول ما تضمنته القول بأن مثل هذه الخطوة سوف تؤدى إلى تضحيات جسيمة من جانب مصر فى المال والرجال ، ورأت انها تتناقض مع سياسة كل الحكومات السابقة والتى لقيت التأييد من الأمة والبرلمان بتجنيب مصر ويلات الحرب . كما ذكرت أن **الحرب الدفاعية** لا معنى لها فى الوقت الحاضر وانه لا مصلحة لمصر فى إعلان الحرب آنذاك .

---

(١) F. O. 371/45930 No. 371 Report No. 118 secret.

(٢) F. O. 371/45930 No. 348 Report No. 117 Secret.

جاء فى هذه الإعتراضات أيضا أن الوفد قد حصل من بريطانيا على تأكيدات مناسبة بإشراك مصر فى مؤتمر السلام، وذكرت بالإضافة إلى ذلك أن إشراك مصر فى مؤتمر السلام ليس الضمان بتحقيق آمال مصر الوطنية بالغاء قيود المعاهدة واستكمال الإستقلال لأن هذه الأمور خاصة بالعلاقات بين مصر وبريطانيا، وإنه يجب إقرار هذه العلاقات قبل إعلان الحرب وذلك لتجنب الخلافات التى يمكن أن تنشب مع البريطانيين فى مؤتمر السلام[١].

ومع ذلك البيان شنت الصحف الوفدية حملة على الحكومة، وقد رأت أنه بينما لن تستفيد مصر من إعلان الحرب فإن بريطانيا سوف تكسب من جراء ذلك صوتا آخر إلى جانبها فى مؤتمر السلام، بالإضافة إلى احتمالات اشتراك مصر فى قوة دولية مما يكلفها دون أى مقابل[٢].

* * *

وقد أقلق هذا الموقف الوفدى بريطانيا، كما أقلق الحكومة الائتلافية.

فنى تقرير بريطانى يصف اللورد كيلرن البيان الوفدى بأنه قد صيغ على نحو استهدف منه القاء الروع فى نفوس المصريين بأنهم سوف يتعرضون لويلات الحرب[٣].

دعا ذلك السفير الإنجليزى فى القاهرة إلى إرسال المستشار الشرقى للسفارة إلى بعض زعماء الوفد يبلغهم «أن جهود الحكومة البريطانية لوقف أى عمل من أعمال القمع من جانب الوزارة ضد الوفد سوف تتوقف إذا لم يتم توقف مثل هذه الإثارة»[٤].

أكثر من ذلك إن السفارة البريطانية قد سارعت من جانبها بأصدار بيان رسمى للصحافة يوضح أن إعلان مصر للحرب لن يغير بأى حال من الوضع القائم بشأن المعونة التى تقدمها مصر بمقتضى معاهدة التحالف. كما أشار البيان إلى عدم وجود أى نية لاستخدام فيالق عمال مصرية فى الشرق الأقصى أو فى أى مكان آخر.

أما الحكومة فقد تمكنت من استصدار قرار من مجلس النواب يدين فيه البيان

---

(١) البلاغ فى ١٩٤٥/٢/٢٤ (نص البيان)

(٢) الوفد المصرى فى ١٩٤٥/٣/١

(٣) F. O. 371 / 45930 No. 348 Report No. 117 Secret.

(٤) I bid.

الوفدى ، وينص على إن مثل هذا البيان يستهدف « إزعاج الرأى العـام وذلك قبل سماع رأى الحكومة فى هذا الموضوع وهى المصدر الرسمى الوحيد فى هذا الشأن ».

وقد أنضمت « مصر الفتاة » إلى الوفد فى معــارضته ، فقــد طــالب أحمد حســين بالإعتراف بالسيادة المصرية الكاملة على السـودان وبجـلاء القـوات البريطانية وســائر القوات الأجنبية عن البلاد ، وإلا لن يكون لحضور مصر لمؤتمر السلام أى جدوى[1].

وكما إنبعثت المعارضة من الجماعات السياسية خارج الحكومة انبعـثت أيضـا من بعض جماعات الائتلاف الوزارى داخلهـا ، وبالذات الحـزب الوطـنى الذى كان يمثله « حـافظ باشا رمضان » وزيراً للعدل.

ففى يوم الجمعـة ٢٣ فبراير ، وقبل إعلان أحمد ماهر لقـرار إعلان الحـرب فى البرلمان بيوم واحد ، تقدم حافظ رمضان باستقالته من منصبه ، وقد تضمن خطاب الاستقالة بأنه من المستحيل الثقة فى هؤلاء الذين أجبروا مصر على تقديم كل التضـحيات التى قدمتهـا من أجل المجهود الحربى للحلفاء ، وختمه بقوله أنه يرغب فى الاستقاله حتى لا يشـارك فى مثل هذه الخطوة والتى يعتقد أنها لن تقدم أى خدمة لمصر[2].

وفى مواجهـة كل هذه الاعتراضـات تحـركت حكومة أحمد ماهر فمن ناحية قام رئيس الوزراء بعديد من المشاورات مع أبرز الشخصيات المصرية[3] ساعيا إلى إقناعهـا مما يمنح قراره تأييد نخبة المفكرين السياسيين.

ومن ناحية أخرى قامت الصحف المؤيدة للحكومة بحملة تستهدف إقناع الرأى العـام بخطوة الحكومة..

أخبار اليوم تكتب يوم إعلان الحـرب أن ما يحـدث منذ أول سـبتمبر ١٩٣٩ ، إنما هو « حالة حرب » فعلية ضد أعداء الحلفاء « فكل ما يفعله المحاربون فعلناه بل أن جـزءا منا وهو السودان اشترك فى الحرب فعلا وإرسل قوات اشتبكت مع العدو فى معارك حـاسمة ، فكل ما يحدث اليوم هو انا نسمى الموقف بإسمه »[4].

وتكتب فى يوم آخر أن « مصر تستعيد مكانتها الاهلية » بإعلان الحرب على أساس أن

---

(١) F.O. 371/45930 No. 348 Report No. 117. Secret.

(٢) F.O. 371/45930 No. 371 Report No. 118. Secret.

(٣) منها شريف صبرى ، واسماعيل صـدقى ، وحســين سرى ، ولطفى السـيد ، وبهـى الدين بركات . وحافظ عفيفى ، وعلى الشمسى .

(٤) أخبار اليوم فى ١٩٤٥/٢/٢٤

كل حركة مصر السياسية قبل ذلك إنما تمت من خلال علاقتها مع بريطانيا مثل دخول عصبة الأمم ، أو إقامة العلاقات مع الاتحاد السوفيتى أو الوعد البريطانى لحكومة الوفد بتمثيل مصر فى مفاوضات السلام .

أما إعلان الحرب من جانب مصر فيؤدى إلى استعادتها لأهليتها « لأول مرة فى تاريخها »[1] .

.. « الكتلة الوفدية » جريدة مكرم باشا كتبت تقول أيضا إن إعلان مصر الحرب لن يقدم شيئا سوى تأكيد الوضع القائم وفندت الإشاعات المنتشرة بأن مصر ستقدم المال والرجال بسبب ذلك . ورأت أن مصر قد خرجت بثلاث فوائد من وراء دخولها الحرب ، فهى من ناحية دعمت مركزها الدولى ، كما إنها من ناحية أخرى لم تعد مقيدة بالميدان السياسى للعلاقات مع بريطانيا ، ثم من ناحية ثالثة تمثيل مصر فى مؤتمر السلام الذى أصبح حقيقة لا مجرد وعد[2] .

وشاركت « السياسة » جريدة الأحرار الدستوريين فى الحمله المؤيدة للحكومة بأقوال مشابهة[3] .

أكثر من ذلك فإن صحف « دار الهلال » أعطت صورة وردية لإعلان مصر لحالة الحرب .

« فالمصور » توقع زيادة الواردات المصرية نتيجة لهذه الخطوة ، ذلك أن سفن الحلفاء سوف تكون فى خدمة مصر أكثر باعتبارها أحدى وحدات « الكتلة المحاربة » ، كما عبرت المجلة عن أملها أن تستفيد مصر من قانون الإعارة والتأجير على نطاق واسع[4] .

و « الاثنين » أنكرت وقوع أى ضغط على مصر لاتخاذ ما قررته الحكومة فى هذا الصدد[5] .

وفى هذا الجو ، وبين المعارضة والتأييد ، ألقى رئيس الوزراء المصرى مساء يوم السبت ٢٤ فبراير ١٩٤٥ وفى جلسة سرية لمجلس النواب بإعلان حالة الحرب ضد اليابان والمانيا .

---

(١) أخبار اليوم فى ١٩٤٥/٣/٣
(٢) الكتلة الوفدية فى ١٩٤٥/٢/٢٤
(٣) السياسة أواخر فبراير ١٩٤٥
(٤) المصور ١٩٤٥/٣/١
(٥) الاثنين ١٩٤٥/٣/٣

وقد أشار أحمد ماهر فى خطبته إلى مشاوراته مع سائر قادة الرأى العـام المصرى ومع زعماء المعارضة فى مجلس البرلمان . وذكر إن رسالة الحكومة البريطانية للنحاس باشا عام ١٩٤٢ بشـأن تمثيل مصر فى مؤتمر السلام على أسس محـدودة لا يمكن إعادة تأكيدها من الجانب العملى .

وأعلن أحمد ماهر فى خطابه أن مصر سوف تبلغ بإعلانها الحـرب هدفهـا فى أن تجعـل صوتها مسموعا دفاعا عن حقوقها ومصالحها الوطنية ، وأشار إلى أن دولا أخرى معـينة مثل العراق وفارس قد أعلنت الحرب دون أن تقـدم أى معـونة مادية . وأن السـفير البريطانى قد أبلغه أن حكومته راضية تماما عن الدور الذى لعبته مصر فى الحـرب وأنهـا حرة فى إعلان الحرب حتى تتمكن من الإشـتراك فى مؤتمر السـلام على أسس القـرارات التى تم وضعها فى مؤتمر يالتا .

واستطرد رئيس الوزراء بأن بلاده سوف تعـلن الحـرب على اليابان وألمانيا لتكسـب عطف الولايات المتحدة الأمريكية وإنه بعد إعلان الحرب فإن اللجنة الإستشارية التى تم تكوينها سوف تبحث ما إذا كان مناسبا أن تصفى الخلافات بين مصر وبريطانيا قبل سـان فرنسيسكو ، وإن الوقت كاف لهذا البحث قبل إنعقاد المؤتمر المقرر له يوم ٢٥ أبريل[١] .

وبعد إلقاء البيان بوقت قصير ، وفى مبنى البرلمان اغتيل أحمد ماهر تعـبيرا عن رفض المعارضة لقرار مصر بإعلان الحرب .

ألا أنه وفى اليوم التالى ـ ٢٥ فبراير ـ تمكن خلفـه « محمود فهـمى النقـراشى » من الحصول على تأييد الغالبية العظمى لمجلس النواب للقـرار (٢١٤ ضـد صـوتين) والذى صوت « بالثقـة التامة بالحكومة وشكرها على يقـظتها الدائمة ولانتهـازها الفـرصة لتدعيم الديموقراطية » .

كما « وافق مجلس الشـيوخ بإعلان حـالة الحـرب الدفاعية بين مصر ودولتى المحـور ، ألمانيا واليابان » فى نفس اليوم باغلبية ٦٦ صوتا مقابل ٤٤ .[٢] .

وتبع ذلك صـدور المرسـوم الملكى « بإعلان حـالة الحـرب » فى ٢٦ فبراير ١٩٤٥ مما أنهى أخيرا قصة موقف مصر من الحرب العالمية الثانية .

---

(١) نص البيان فى الصحف المصرية ـ أول مارس سنة ١٩٤٥

(٢) F. O. 371/45930 No. 348 Report, No. 117 Secret.

ثبت المصادر

أولا : وثائق غير منشورة

وثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign
مصورة من دار الوثائق بلندن Public Record Office
وقد تم الاستعانة من هذه الوثائق بالمطبوعات السرية Confidential Prints
التى تضمها مجلدات تحت عنوان : Further Correspondence Respecting
The Affair's of Egypt and the Sudan

وفيما يلى أرقام وتواريخ هذه المجلدات التى تم إستخدام وثائقها :

No	Date
F. O. 407/217	Dec. 1932
F. O. 407/219	March, May, Nov. 1936
F. O. 407/221	Feb. Dec. 1937
F. O. 407/222	Jan. Dec. 1938
F. O. 407/223	Jan. Nov. 1939
F. O. 407/224	Jan. Dec. 1940
F. O. 407/225	Jan, April, June, Sept. 1941
F. O. 407/226	Feb. - 1942

وتمت الإستعانة أيضا من وثائق وزارة الخارجية البريطانية F. O. بالتقارير السرية الأسبوعية للسفير البريطانى فى مصر Weekly Political and Economic Reports

وقد إستخدمت التقارير رقم ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨

وكذلك تمت الإستعانة بتقارير الأمن العام ، وزارة الداخلية ، أرقام :No 55/181/41 Conf.

April 2, 1941-May 11, March 10 May 26 1941

ثانيا : وثائق منشورة

١ ـ أرشيف قصر القبة ، محضر إجتماع قصر عابدين ٢٢ يونيو ١٩٤٠ ، محضر إجتماع رؤساء الأحزاب ٢٤ يونيو ١٩٤٠ ـ تلغرافات حسن نشأت إلى على ماهر .

٢ ـ تقارير الأمن الموجودة ضمن وثائق مكتبة عابدين وهى الآن فى مركز دراسات ووثائق تاريخ مصر المعاصر.
٣ ـ مجموعة مضابط دور الإنعقاد العادى والغير عادى عن علم ١٩٣٩ لمجلس الشيوخ، تقرير لجنة الأحكام العرفية.
٤ ـ مجموعة مضابط جلسات مجلس النواب ١٩٣٩، ١٩٤٠.
٥ ـ هيئة الاستعلامات، ملف وثائق القضية الفلسطينية
٦ ـ وزارة الثقافة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر.
٧ ـ The Teheran, Yalta Potsdam Conferences-Documents

ثالثا ـ مذكرات شخصية

١ ـ محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جزءان، الأول ١٩٥١، الثانى ١٩٥٣.
٢ ـ ونستون تشرشل، مذكرات تشرشل، تعريب خيرى حماد ١٩٦١.
٣ ـ Giano, Count Galleazzo, The Giano Diaries 1939–1945 Ed. Hugh Gibson, New York 1946
٤ ـ The Killearn Diaries 1934 æ 1946 Evans T. E. (editor) 1972
٥ ـ Kirk, G. The Middle East in the war New York

رابعا: دوريات

١ ـ الاثنين ـ ١٩٤٥
٢ ـ أخبار اليوم ـ ١٩٤٥
٣ ـ الأهرام ـ ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤٢، ١٩٦٧، ١٩٧٣.
٤ ـ البلاغ ـ ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠.
٥ ـ الدستور ـ ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠.
٦ ـ السياسة ـ ١٩٤٥
٧ ـ الكتلة الوفدية ـ ١٩٤٥
٨ ـ المصرى ـ ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠
٩ ـ المصور ـ ١٩٤٥
١٠ ـ المقطم ـ ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩
١١ ـ الوفد المصرى ـ ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤٥.

خامسا : مصادر متنوعة اجنبية

1 - Lugol, Y. Egypt and World War 11, Cairo, 1945

2 - Mahmud Zayid, Egypt's Struggle for Independence

3 - R. I. I. A, Great Britain and Egypt 1914-19151

4 - Wilson, H. M. Eight Years overseas

5 - Political Review of the years 1940-1942-1944

مصادر متنوعة عربية

١ - سيتون وليامز، بريطانيا والدول العربية ١٩٢٠ - ١٩٤٨، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى.

٢ - د. صلاح العقاد، الحرب العالمية الثانية، القاهرة ١٩٦٣.

٣ - عبد الرحمن الرافعي، فى أعقاب الثورة المصرية، القاهرة ١٩٥١.

٤ - لطفى عثمان، المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية، القاهرة ١٩٤٨.

٥ - مارسيل كولومب، تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠، ترجمة زهير الشايب، القاهرة ١٩٧٢.

٦ - محمد التابعى، من أسرار الساسة والسياسة، مصر ما قبل الثورة، كتاب الهلال، ١٩٧٠.

٧ - محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، الجزء الأول، القاهرة ١٩٥٢.

٨ - محمد صبيح، صفحات مطوية من الحرب العالمية الثانية، الكتاب الثانى: طريق الحرية، كتاب أشهر سلسلة التاريخ الحديث.

بيان

بالوثائق البريطانية التى اعتمد عليها البحث

١ ـ برقية رقم ١٠٨ بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٣٦ من السفير البريطانى فى القاهرة إلى وزير الخارجية فى لندن. بشـأن ما يراه ممثل إنجلترا من أن معـاهدة ١٩٣٦ لم تؤثر على نفوذه وإن غيرت صفته من مندوب سام إلى سفير.

٢ ـ برقية رقم ٥٦٠ بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٣٧ من وزير الخارجية فى لندن إلى السفير البريطانى فى القاهرة، بإسـداء النصـح للنحـاس باشـا لكى يدعم وزارته، وإلى الملك لكى يتعاون مع رئيس حكومته.

٣ ـ رسالة رقم ١٠٦٠ بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٣٩ من القائم بأعمال السفارة البريطانية فى القـاهرة إلى وزير الخـارجية فى لندن بشـأن إخـطار رئيس الحكومة المصرية بقيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها.

٤ ـ برقية رقم ١١٤ بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ من السفير البريطانى فى القاهرة إلى وزير الخارجية فى لندن بشأن جماعة القمصان الزرقاء.

٥ ـ برقية رقم ٥٧٠ بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٣٩ من السفير البريطانى فى الاسكندرية إلى وزير الخارجية فى لندن بشـأن موقف مصر من إعلان الحـرب على ألمانيا، ورأى بدوى باشا.

٦ ـ برقية رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٣٩ من السفير البريطانى فى الاسكندرية إلى وزير الخارجية فى لندن بشأن موقف مصر من إعلان الحرب على ألمانيا.

٧ ـ برقية رقم ٥٢٧ بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٣٩ من السفير البريطانى فى الاسكندرية إلى وزير الخارجية فى لندن بشأن إنقسام مجلس الوزراء حول إعلان مصر الحرب على ألمانيا.

٨ ـ برقية رقم ٥٥٧ أ بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٣٩ من السفير البريطانى فى الاسكندرية إلى وزير الخارجية فى لندن بموافقة مجلس الوزراء بالإجماع على إعلان الحرب بعد تلقى خطاب من السفير البريطانى فى هذا الشأن.

٩ ـ برقية رقم ٥٦٢ بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٣٩ من السفير البريطانى فى الاسكندرية إلى وزير الخارجية فى لندن بعـدول مجلس الوزراء عن قراره بعـد وصـول برقية من نشأت باشا وخطاب من الملك فاروق.

١٠ ـ برقية رقم ١٠٣٨ من وزير الخارجية فى لندن إلى السفير البريطانى فى الاسكندرية بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٣٩ عن مقابلة نشأت باشا للورد هاليفاكس.

١١ ـ رسالة رقم ٢٩٨ بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٣٩ من السفير البريطانى فى الاسكندرية

إلى وزير الخارجية فى لندن بشأن التفكير فى تغيير وزارة على ماهر مع الاعتراف بجهودها فى التعاون مع الحليفة.

١٢ - برقية رقم ٣٨٢ بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٤٠ من السفير البريطانى فى القاهرة إلى وزير الخارجية فى لندن بشأن إستطلاع رأى على ماهر باشا فى موقف مصر إذا دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا.

١٣ - برقية رقم ٤٤٧ بتاريخ ٥ يونيو ١٩٤٠ من السفير البريطانى إلى وزير الخارجية بشأن الاتجاه إلى الحياد الذى تنادى به جريدة البلاغ الموالية للقصر، بينما صحف الوفد تشير بغير ذلك. وموضوع القاهرة مدينة مفتوحة.

١٤ - برقية رقم ٤٣٥ بتاريخ ١٠ يونيو ١٩٤٠ من وزير الخارجية فى لندن إلى السفير البريطانى فى القاهرة تأكيدا لموقف السفير وبأن انجلترا تتخذ من مصر قاعدة لعملياتها العسكرية.

١٥ - برقية رقم ٤٨٨ بتاريخ ١١ يونيو ١٩٤٠ من السفير البريطانى فى القاهرة إلى وزير الخارجية فى لندن تتضمن أن السفير حث على ماهر باشا ليعلن قيام حالة الحرب مع إيطاليا، ووعد على باشا بمشاورة زملائه فى الأمر.

١٦ - برقية رقم ٤٩١ بتاريخ ١١ يونيو ١٩٤٠ من السفير البريطانى إلى وزير الخارجية، بإقتراح تغيير وزارة على ماهر وترشيح من يخلفه.

١٧ - برقية رقم ٥٠٢ بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٤٠ من السفير البريطانى فى القاهرة إلى وزير الخارجية فى لندن عن بيان رئيس الحكومة المصرية فى البرلمان، بشأن الأحوال التى تبرر دخول مصر الحرب.

١٨ - برقية رقم ٥٢٥ بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٤٠ من السفير البريطانى فى القاهرة إلى وزير الخارجية فى لندن بشأن اتصال السفير بالنحاس باشا ومحمد محمود باشا وبعض الوزراء، وبأنهم جميعا يرون ضرورة تغيير وزارة على ماهر باشا.

١٩ - برقية رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٤٠ من السفير البريطانى فى القاهرة إلى وزير الخارجية فى لندن بالاتجاه إلى الوفد وإبلاغه إن إعلان حالة الحرب ليس شرطا لتولى النحاس باشا الحكم.

٢٠ - برقية رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٤٠ من وزير الخارجية البريطانية إلى سفيره فى القاهرة بالموافقة على تنحية على ماهر باشا وإسناد الحكم إلى وزارة تتمتع بثقة الوفد وبولاء الجيش المصرى.

٢١ - برقية رقم ٥٣٦ بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٤٠ من السفير البريطانى فى القاهرة إلى وزير الخارجية فى لندن بشأن تقديم النصح إلى الملك فاروق بضرورة استشارة

النحاس باشا ، لصالح مصر ولصالح العرش ، مع التلويح بأن القائد العام للقوات البريطانية فى مصر ، ينتظر نتيجة تلك المقابلة .

٢٢ ـ برقية رقم ٤٩٣ بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٤٠ من وزير الخارجية البريطانية إلى سفيره فى القاهرة ، بالموافقة على إنذار الملك بإخراج على ماهر ، والتهديد بوضع مصر تحت الأحكام العرفية الإنجليزية ، وتخويل السفير قبول تنازل الملك فاروق عن العرش ، إذا لم يستجب لمطالب انجلترا .

٢٣ ـ برقية رقم ٥٩٠ بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٤٠ من السفير البريطانى فى القاهرة إلى وزير الخارجية فى لندن بشأن تقديم الإنذار إلى الملك فاروق .

٢٤ ـ برقية رقم ٥٩٢ بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٤٠ من السفير البريطانى فى القاهرة إلى وزير الخارجية فى لندن بشأن موافقة الملك فاروق على إخراج على ماهر باشا من الوزارة وعدم عودته إلى منصب رئيس الديوان .

رقم الإيداع ٤٤١٥ / ٧٨

الترقيم الدولى ٩٧٧/٧٢٩٦/٣٥/٥ ISBN

4. The case against Aly Maher is as follows: He is practically both Prime Minister and the head of the Royal Cabinet, for his creature Abdel Wahab Talat, Assistant Head of the Royal Cabinet, transacts practically all business through Aly Maher. The King is thus isolated under the influence of the latter, who is accused of stifling all outside opposition by his use of *état de siège*.

5. Reports from various sources indicate that the atmosphere in the Palace and among the more "aristocratic" elements in touch with the Palace (with the outstanding exception of Prince Mohamed Ali) is tending to be anti-British and even pro-German; and that where not actually pro-German, it tends to be defeatist. Aly Maher is said to be openly talking of his differences with the embassy, and is credited with the desire to drive a wedge between the embassy and the British military authorities by representing the former as unreasonable and the latter as *coulantes*. At the same time, as reported in paragraph 5 of my telegram No. 275, Saving, [of 20th September], Aly Maher is said to be representing himself as standing up to unjustifiable British demands and efforts to re-establish semi-protectorate conditions.

6. It is alleged, also, that on the military side Aziz-el-Masri, Azzam and Saleh Harb are trying to manipulate the Egyptian military machine in such a way as to ruin the influence of the British Military Mission.

7. The brutal dismissals of Amin Osman and Abdel Razzek Aboul-Kheir pashas, both recently recipients of high British honours, were interpreted in many quarters as deliberate slaps in the face for us, and many other indications point to the possibility that Aly Maher, while fulfilling to the letter the war obligations of Egypt under the Anglo-Egyptian Treaty, has as his ultimate aim the loosening of our hold on Egypt by the gradual weakening of our influence.

8. Time alone can show whether this estimate is correct or whether we are misjudging Aly Maher. From the point of view of British interests, my present feeling is that sooner rather than later he will have to go. But it is not a thing to rush at, although we must be prepared at any time for a quick decision if circumstances render it necessary. For the present there is no sign of any *popular* opposition to him. Furthermore, it must be borne in mind that we cannot get rid of Aly Maher without a first-class row with King Farouk. Sooner or later we may have to face this prospect with resolution. At present no Egyptian dares to speak frankly to King Farouk, whose megalomania, together with Aly Maher's influence, makes him quite intractable. If and when we decide to take action, it will be necessary to tackle King Farouk unambiguously, and if he proves recalcitrant, to tell him that unless he yields he himself will have to go. But here again we must reckon with popular opinion and the attitude of the army, and the threat is one that we could only make *in present circumstances* if we were prepared to see it through by force—a course which might be difficult to reconcile at present with our war aims and commitments.

9. If we are eventually to interfere with a view to the formation of a more satisfactory Government, the best line (as I see it at present) we could take to avoid consolidating Egyptian opposition to our interference would be that we regard the present Government as too obviously unrepresentative of the country to exercise the semi-dictatorial powers inevitable in an *état de siège*.

10. The difficulty lies in the lack of capable alternatives to Aly Maher unless Mohamed Mahmoud recovers his health sufficiently; and much better though he certainly is, I doubt if he will be well enough for some time. For the moment no other outstanding and suitable candidate is apparent.

11. My conclusion, therefore, is that for the present it would be advisable for us to hold our hand and not to interfere. Aly Maher is personally unpopular, and best line seems to be to give him rope. The moment for our interference would come when the tide of feeling against him had risen so high that our intervention would appear to the public as called for in view of the danger of the continuance of such a régime in time of war; or if he begins monkeying with the Constitution.

12. The extraordinary session of Parliament this week may enable us better to estimate the possibilities of serious opposition to Aly Maher.

[J 3904/3369/16] No. 31.

Viscount Halifax to Sir M. Lampson (Alexandria).

(No. 715.)
(Telegraphic.) *Foreign Office, September* 28, 193

MY telegram No. 711 [of 25th September: Egyptian war tra legislation].

Last paragraph referred, of course, to voluntary submission to contro Port Said, as described in your telegrams Nos. 619 and 620.

Egyptian control, both in this respect and in regard to protective measu of Canal control, should both remain purely nominal.

[J 3899/1/16] No. 32.

Viscount Halifax to Sir M. Lampson (Alexandria).

(No. 719.)
(Telegraphic.) *Foreign Office, September* 28, 193

YOUR telegram No. 275, Saving [of 22nd September: Political situati in Egypt].

I fear there is much substance in your reference to dangerous consequen of dismissal of Amin Osman Pasha, and that in long run, if not reversed, it m seriously weaken our influence. Your Excellency is best judge of politi conditions and most suitable methods for meeting each situation as it arises, a your attitude, as reported in paragraph 4 of your telegram No. 273, Saving [o 19th September], is no doubt proper in the circumstances. You are, howev presumably considering possible means of encouraging eventually formation of more satisfactory Government and risks involved in prolongation of present ve unsatisfactory state of affairs. In time of war such risks need more caref watching than in normal conditions, and I shall welcome your observations.

[J 4046/1/16] No. 33.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received October 6.)

[By Bag.]

(No. 298. Saving.)
(Telegraphic.) *En clair.* *Alexandria, October* 2, 1939.

YOUR telegram No. 719 [of 28th September: Egyptian political situatio

Your Lordship's presumption is correct. This particular problem has be very present in my mind for some time, and I have already quietly let it b known that this is no moment to trifle with us.

2. I feel instinctively that present Government is an unhealthy growth a that its continuance may progressively weaken our influence in Egypt. But I a bound to admit that *at present* this view is based more on hearsay and conjectu than on demonstrable facts.

3. In favour of Aly Maher it must be said that he has infused energy in everything he has touched. With the outstanding exceptions of the declarati of war and the internment of German key-personnel, he has met our requireme promptly, and emergency legislation has been enacted with greater rapidity th could have been expected from any other Egyptian Government. As regards t two exceptions, his conduct may be attributable to fear of outcome of the war and his attitude might change with the first definite Allied success.

declare war if nothing further was expected of her? I replied that the moral effect on the world of the symbolic unity of Egypt and the United Kingdom would be very important, but that, if the feeling of the Prime Minister was as described, there was nothing more at present to be said. Nashat Pasha then said that on the 31st August, the day he left Egypt, Ali Maher Pasha had described to him an interview he had had with Mr. Bateman, in which he had informed the latter that Egypt would stand by Great Britain, but saw no utility in declaring a state of war. It was necessary at this point for me to conclude the interview, and it was only subsequently that I learnt that the account of this exchange of view between Ali Maher Pasha and Mr. Bateman was inaccurate. I shall accordingly take steps to place the Ambassador in possession of the facts.

I am, &c.
HALIFAX.

[J 3657/3369/16] No. 21.

Viscount Halifax to Sir M. Lampson (Alexandria).

(No. 651.)
(Telegraphic.) *Foreign Office, September* 13, 1939.

YOUR telegrams Nos. 570 and 572 [of 10th September: Egyptian Government's war policy].

It appears that opportunity presented by decision of United Council of Ministers has been lost, and that declaration of state of war could only be obtained after discussions in Parliament, which would certainly be mischievous and might end in refusal. In the circumstances I consider that it would be useless for your Excellency to bring further pressure to bear on Egyptian Government in this matter. They have been fully warned of difficulties likely to arise from their anomalous situation, which, however, His Majesty's Government in United Kingdom will, of course, endeavour to mitigate as much as possible.

[J 3694/3369/16] No. 22.

Viscount Halifax to Sir M. Lampson (Alexandria).

(No. 669.)
(Telegraphic.) *Foreign Office, September* 15, 1939.

YOUR telegram No. 582 [of 12th September: Attitude of Egyptian Government as regards declaring state of war with Germany].

Whilst we must reconcile ourselves to fact that Egyptian Government are not prepared to declare a state of war with Germany, I consider that it would be preferable to send no reply to note from Egyptian Prime Minister and to maintain attitude of frigid silence on this subject, keeping him guessing as to extent of our annoyance and what our future attitude may be.

According to a report from the United States Embassy in Berlin, Egyptian Chargé d'Affaires there stated on 10th or 11th September that all members of Egyptian Legation and consulates would leave Germany on or about Tuesday, 12th September, and that German Government was permitting Egyptian nationals to depart from Germany with their effects. Egyptian Chargé d'Affaires (the Minister having left for Switzerland) informed German Government that German representative in Egypt had been allowed to depart with "full honours," and that no restriction had been placed on exit of German nationals. He also communicated to German Government that Egyptian Government was breaking off diplomatic relations, but was not declaring a state of war with Germany.

3. It would be easier to force Egypt's hand, if situation arose, in which it could be shown that declaration of war was a necessity in a concrete case. Prime Minister still promises that in such a case he would declare war (see paragraph 3 of my telegram No. 572). Perhaps confirmation of this promise could be obtained in writing, though value of his previous undertakings has certainly not been great.

4. My feeling all in all is that we should now be well advised to recognise to ourselves that Egyptian Government are not *at present* ready to declare war. But that it would be well, in any reply we sent to Prime Minister's note, formally to record disappointment and surprise at failure to implement undertaking after so many formal promises, both verbal and in writing, and deem it of real importance that we should have a willing Egypt with us: but at the same time it will doubtless be salutary to let Prime Minister know His Majesty's Government are not impressed at his tergiversation, which has left a bad mark.

(Repeated to Bagdad.)

[J 3700/3369/16] No. 20.

Viscount Halifax to Sir M. Lampson (Alexandria).

(No. 1038.)

Sir, *Foreign Office, September* 12, 1939.

THE Egyptian Ambassador called to-day to deliver a communication from the Egyptian Prime Minister. The Egyptian Government were ready to execute all their obligations in accordance with the articles of the treaty. They had declared martial law, and the local British military authorities were satisfied with the imposition of martial law. His Majesty's Embassy had, however, intervened to bring pressure to bear on the Egyptian Government to declare a state of war. The Embassy had also said that difficulties were being experienced with Iraq, and the Egyptian Prime Minister had accordingly taken the matter up with the Iraqi Government and persuaded them to adopt the same line as Egypt. There were reasons of several kinds against a declaration of war by Egypt, but the most important were the political ones that, first, His Majesty's Government had no interest in bringing Egypt in at present, and the Egyptian Government would, if necessary, later declare a state of war. Secondly, Parliament must be called previously, since it would be a case of an offensive war under the terms of article 46 of the Egyptian Constitution ("an offensive war cannot be declared without the assent of Parliament").

2. I enquired whether any one seriously believed that we were engaged in an offensive war, and Nashat Pasha replied that this would be technically the case if the initiative in making a declaration came from the Egyptian Government. His Excellency then, in commenting on the Prime Minister's message, said that there was no certainty of 100 per cent. agreement of Parliament, and that even a 10 per cent. minority against would be unfortunate. In fact, however, even a majority would be very doubtful, as Ali Maher Pasha has no influence over the Independents, who are really undeclared Wafdists. His Excellency then referred to the psychological effect on Egypt of the complete cutting-off of sea communications with Europe by Egyptian passenger ships and the detention of the various Egyptians in Germany, which would ensue. He went on to say that until 1936 Egypt had been fighting against the United Kingdom for her rights; the Alliance was only three years old, and if Egypt was forced on to the basis of 1914, there would be a danger of a repetition of the disorders of 1919.

3. I said that I had listened with attention to the Prime Minister's message and his Excellency's comments. I was not in a position to argue about the internal currents in Egypt, but I considered that, first, it was unfortunate that these objections should have developed after the Egyptian Prime Minister had given His Majesty's Ambassador an assurance that a certain letter from him would make it possible to declare war; this had inevitably appeared very confusing to His Majesty's Government here, and had produced a bad effect on our mutual understanding. Secondly, while we gratefully acknowledged the practical measures (martial law, internment, severance of relations), I felt that if the sentiment in Egypt was as described, the people referred to have not yet appreciated what we are up against. Nashat Pasha asked, why should Egypt

3. Formal declaration would not add anything to powers of the Government, who would pass all necessary measures.

4. Egypt as a technical neutral could be of more assistance by maintaining trade relations with other neutrals, which would be impossible if she were at war.

Note ends by saying that, if the situation arose wherein necessary new measures could not be taken without formal declaration, Prime Minister would consider the taking of any steps required by the constitution for this purpose.

Copies of note by safe opportunity.

(Repeated to Bagdad.)

[J 3694/3369/16] No. 19.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received September 12.)

(No. 582.)

(Telegraphic.) *Cairo, September* 12, 1939.

MY telegram No. 575.

Following is my comment on Egyptian note:—

Under Egyptian Constitution an aggressive war cannot be declared without the approval of Parliament. There appears to be no real distinction between declaration of war and declaration of existence of state of war. Suggestion that in going to assistance of Poland against German aggression Great Britain is waging an aggressive war, or that Egypt in fulfilling consequential obligations to Great Britain is doing so, seems quite absurd. Point, however, is now academic, having regard to decision of the Cabinet reported in paragraph 1 of my telegram No. 572 that Parliament must be convoked before declaration of war in all cases.

Following sequence refers to individual points raised as numbered in my telegram under reference:—

(1) This contention is undoubtedly correct, and finds support in provisions of second paragraph of article 7 of Anglo-Egyptian Treaty, which confines to Egyptian territory aid to be given by Egypt, though this treaty provision has not been raised by Egypt.

(2) Except as regards declaration of war Egypt has shown conspicuous readiness to take all measures required and attitude of the Provisional Government and Egyptians in general is cordial. View of British military authorities is, however, not accurately stated in the note. They are not satisfied in all cases, *e.g.*, about the internment of Germans (though I hope we have now got that satisfactorily straightened out), and have complained that failure to declare a state of war has led to some obstruction in the ranks of the Egyptian officials. This failure may lead to future back-sliding in necessary co-operative measures and create difficulties which cannot exactly be foreseen with neutrals on sea and land owing to absence of belligerent rights.

(3) Powers under "état de siège" are so wide that this may be true, but reluctance to pass measures likely to provoke Germany may well increase if Germany obtains initial successes.

(4) This argument has already been exploded by your telegram No. 624.

2. Our attitude will presumably be governed by relative importance of disadvantages outlined in (2) and (3) above and of whole-hearted and willing co-operation of Egypt, which further pressure might adversely affect. Strategical situation of Egypt might be much impaired if present enthusiasm were replaced by sullenness or even unfriendliness, as during certain periods of last war. Hitherto, in your telegrams both to this post and to Bagdad, emphasis has been placed on the desirability of war declaration in both cases being made simultaneously with ours. While it is still certain that declaration by Egypt would have great moral effect in Near East, appearance of simultaneity is now impossible.

[J 3656/3369/16] No. 17.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received September 10.)

(No. 570.)
(Telegraphic.) *Alexandria, September 9, 1939.*

YOUR telegram No. 624.

I acted accordingly with the Prime Minister at 6·30 this evening. His Excellency said that the matter would come before the Cabinet at 7 P.M.

2. His Excellency was in a curious state. It looked like acute physical fatigue: much less alert than usual. He said he had just written me a letter (not yet received) dictated by His Majesty embodying Bedawis's opinion that under the Constitution it was necessary to convoke Parliament before declaration. I observed that there were two distinct aspects:—

(1) Was Egyptian Government ready to make declaration of war?
(2) If so, must Parliament be convoked? Could he give me an answer to first point which was the essential issue?

His Excellency stated that, though I repeated questions point blank, several [group undecypherable]. He admitted the Government *had* been so ready when he informed me officially and in writing on 2nd September. Though I pressed him hard he did not repeat that they still were. He must consult his colleagues.

3. On constitutional points I remarked that experts should be used as dictionaries and not gospels; Bedawis was not Egyptian Government, nor was he the Koran.

4. I was not prepared to be drawn into discussion of Egyptian constitutional practice. Issue was simple enough: Why this continued hesitation to do the obvious with or without parliamentary sanction? Egypt had nothing to lose as already explained, much to gain. The thing should be taken on the highest plane; Egypt in the nature of account must sink or swim with democracies. At present situation was equivocal and impeded progress in various matters of detail. And had he considered anomolous position of the Sudan with one partner a belligerent and the other not? This last item seemed to appeal to him.

5. His Excellency, who is undoubtedly worried, said he hoped to let me know later to-night result of this evening's Cabinet. His colleagues had been sounding parliamentary leaders as to attitude of Parliament if convoked. Lower House were all right as he had a majority, but he was nervous of Wafd in the Government.

[J 3662/3369/16] No. 18.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received September 10.)

(No. 575.)
(Telegraphic.) *Alexandria, September 10, 1939.*

MY telegram No. 570.

Note referred to by the Prime Minister in our conversation yesterday reported in my telegram under reference reached me two hours later. Constitutional point is that an aggressive war cannot be declared without approval of Parliament, and that a case of indirect aggression against Great Britain is here involved raising doubts if Egypt's action in declaring war could be regarded as non-aggressive. Note goes on to say:—

1. Earlier undertakings of Egypt before outbreak of war to make formal declaration were based upon the assumption that Italy would be involved and would attack British forces here. The Prime Minister refers to his reiteration of demands for reinforcements and armaments as proof of this.
2. Egypt has already taken all measures required by His Majesty's Government in Egypt, and intends, further, to forbid trading with Germans and to sequestrate their goods. British military authorities have expressed their satisfaction with these measures, which they consider sufficient.

(b) They hoped His Majesty's Government would give assistance for safe return of Egyptians now abroad similar to that given to British subjects in similar circumstances.

(c) Some Egyptian ships (he mentioned *Mohammed Ali-el-Kebir*, but there might be others) were due at Alexandria within the next two days. Steamship *Nil* left for Marseilles to-day, another (he had not the name) left for Marseilles two days ago. None of these vessels were aware that Egypt might declare war. Could they somehow be advised to resort to nearest port? or (*e.g.*, steamship *Nil*) be told to return to Egypt.

5. I promised to report these three points and was sure that His Majesty's Government would do all they could to meet them.

(Repeated to commander-in-chief, Mediterranean, No. 31.)

J 3634/3369/16] No. 16.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received September 9.)

(No. 562.)

(Telegraphic.) *Alexandria, September* 8, 1939.

YOUR telegram No. 618.

I handed note to the Prime Minister at 10 P.M. to-night and gave him verbal gist of last three paragraphs of your telegram of which he asked for a written note.

2. He agreed that my note followed precisely the phraseology he had himself suggested last night.

3. He then handed me a copy of a telegram just received from the Egyptian Ambassador in London dated 7th September regarding interview with Mr. Butler at the Foreign Office on 6th September and called attention to the following sentence:—

"I suggested to him purchase of war material in United States through intermediary of Egypt, who, not being belligerent, could easily do so. Mr. Butler was enchanted and will submit it to Lord Halifax."

4. The Prime Minister observed that this altered things: his colleagues were insistent that it fundamentally affected the decision of last night. And King Farouk had just sent down an urgent message to the same effect. I at once retorted I hoped His Majesty would not get drawn into an attitude that might have unfortunate repercussions. As for his Excellency, I was completely at a loss how to explain to His Majesty's Government his repeated failures to implement his solemn undertakings, both verbal and written. Your instructions clearly superseded anything that might have passed earlier; the ambassador might have misunderstood Mr. Butler; in any case the interview took place two days ago and was out of date. Did he seriously wish me to report that he had failed us once again, and after he himself had given us the formula he wanted us to use? Let him put himself in your Lordship's place and picture if he could the effect which my report must produce.

5. The Prime Minister said he saw all that, but in view of King Farouk's message and his colleagues' attitude, he had no alternative but to hold his conscience until this apparent conflict between my instructions and the ambassador's report had been cleared up. It might mean only a few hours' delay.

6. I did not attempt to hide my exasperation and warned him once again of the effect upon His Majesty's Government. On leaving him I said I must at once inform the commander-in-chief, who was probably at the moment issuing orders in anticipation in regard to Egyptian shipping.

7. This further hitch is intolerable: though I have nothing to go on it may be that the news on the French wireless to-night that the Germans are in Warsaw may be playing its part.

8. If I can have urgently correction of the ambassador's obvious misunderstanding I will at once return to the charge.

(Repeated to Commander-in-chief, Mediterranean.)

[J 3619/3369/16] No. 14.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received September 8.)

(No. 555.)
(Telegraphic.) *Alexandria, September 7, 1939.*

I THOUGHT it only fair to warn the Prime Minister this morning that after three days' delay since our entry into the war, I anticipated peremptory instructions to insist on Egyptian declaration.

2. Prime Minister at once said matter was now complicated by German detention of Egyptian Legation and nationals (see my immediately preceding telegram). If that were regulated, Egyptian declaration of state of war would at once follow.

I pointed out that these two questions were really separate. Egypt's declaration could not affect detention, as that had already taken place on each side. Prime Minister admitted logic of this, but urged that we should help him over detention, regarding which his public would attack him. He was proposing to release legation staff on Saturday, provided that Egyptian Legation Staff were allowed to leave Germany reciprocally. He hoped we would agree to the release of sufficient other Germans to get Egyptian civilians out of Germany. He would be delighted if we took them off their ship outside territorial waters and interned them ourselves where we liked. I said that this was a matter for discussion with British military; we were naturally anxious to help as far as we could, but I could not hope to give him any answer by 7 P.M. to-night when he has summoned the Cabinet and will once more discuss declaration.

I pressed Prime Minister most forcibly to override any objections by his colleagues to immediate declaration. Egypt had already missed much kudos, had failed to give the lead to Arab world, had deterred Iraq, and had certainly much disturbed confidence of His Majesty's Govenment. He admitted all this, but repeated the old story of unanimity. I left him saying that, as a strong man, he should force his colleagues into line this evening. I should much prefer to be able to report the matter satisfactorily settled than have to act on the peremptory instructions I anticipated at any moment from London.

[J 3615/3369/16] No. 15.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received September 8.)

(No. 557A.)
(Telegraphic.) *Alexandria, September 8, 1939.*

MY telegram No. 543.

My talk this morning has apparently been effective.

2. At 11 P.M. to-night, after a meeting of the Cabinet lasting nearly four hours, the Prime Minister sent the Secretary-General of the Cabinet with the following message: Council of Ministers has *en bloc* declared a state of war with Germany; but they expect a letter from me (this is necessitated by an exchange which provides that, in case of aggressive war—I quote the Secretary's words—Parliament must be convoked at once; but if initiative to declare a state of war comes from their ally under treaty obligations, the situation is completely different) to the Prime Minister saying that the declaration of martial law in Egypt and severance of relations with Germany have not been sufficient for all measures necessary for the security of the country and safety of British troops; and that what is required at the present moment is a declaration of a state of war. If a letter to this effect is received by Prime Minister, I shall receive the notification of the Cabinet to declare a state of war.

3. I said I would telegraph at once for authority to address desired letter. Please instruct me urgently; also whether you desire any special form of words.

4. Secretary-General went on to say there were certain matters that were exercising Egyptian Ministers:—

(*a*) They were anxious in regard to Egyptian shipping at present in the Mediterranean. Egyptian Government would like Admiralty to take the same measures for their protection as for British ships.

should not return to the Palace. His Majesty also agreed to summon Nahas who, at meeting yesterday evening of elder statesmen under King Farouk's auspices, had expressed the opinion that a neutral Government should be formed enjoying the support of different parties (as a matter of fact Nahas added that such a Government should only continue until such time as free elections could be held). The King therefore proposed to summon Nahas and the heads of the other political parties with a view to getting them to agree on a neutral Prime Minister.

2. I proposed that, though such unanimity was preferable, essential requirement was that the new Prime Minister should enjoy the support of Nahas whose party commanded the largest following in the country.

3. Hassanein then read out a telegram from Nashat reporting a conversation with your Lordship, in which you are quoted as saying that you hoped that the change of Government could be effected without fracas and without Parliament having to be dissolved. Nashat replied that latter would be difficult in present circumstances. Your Lordship is quoted as adding that the new Government should have as wide support as possible amongst political parties.

4. King Farouk therefore, Hassanein continued, was consulting Nahas and other party leaders with a view to securing support for the new Prime Minister to ensure Parliament's acquiescence.

5. I insisted on the need of speed, and urged that consultation should take place to-morrow morning. Hassanein said he hoped that would be possible.

6. I said that it was essentia and that the new Prime Minister should be a man who would work loyally with us. Hassanein replied that that was understood. I added that anyone like Sidki must of course be ruled out. I said that I did not wish to make suggestions as to who should be Prime Minister, but what was wanted was someone of the calibre of Hafiz Afifi or Hassan Sabri.

7. It seems unlikely that unanimity of Nahas and other party leaders will be secured on candidate for premiership, and the King may well make that as pretext for further tenure. Your Lordship's reported suggestion about avoiding dissolution of Parliament may involve difficulties, as present Chamber is overwhelmingly anti-Wafd, but difficulty may be turned by prorogation of Parliament for summer recess.

8. I propose to await the result of consultation provided that it is not long delayed. If Nahas and other party leaders come to an agreement, well and good. If not, I shall insist that the opinion of Nahas, who commands the largest following, shall be accepted.

[J 1607/92/16] No. 68.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received June 25.)

(No. 599.)

(Telegraphic.)

Cairo, June 21, 194

ALI MAHER'S resignation was announced to-day.

2. Hassanein called this evening and informed me that a meeting had been held this morning of party leaders, including Nahas Pasha, at the Palace under the auspices of King Farouk.

3 Nahas Pasha had said that he was ready to accept an independent Government, provided the present Chamber was dissolved and elections were held as soon as circumstances permit, but that if that Government could hold elections sooner he was agreeable. All other party leaders had maintained that a neutral Government would not be sufficiently strong, and that coalition Government of all parties was necessary. They offered him the premiership of such a Government, but refused to admit the dissolution of Parliament. They offered to vacate unspecified number of seats in the Chamber in favour of the Wafdists Nahas Pasha refused these proposals.

4. Nahas Pasha also indicated that when he ultimately assumed power himself he would have to overhaul the instruments of Government by which Hassanein understood that a number of officials would be dismissed. Hassanein urged that I should try to influence Nahas Pasha in the direction of compromise

arranged that I should be alone for the first part of the conversation. When I was ushered in King Farouk endeavoured to keep his private secretary in the room, and, as he insisted, I left the room, saying that I would either be received by King Farouk alone, or with General Wavell if anyone else was present. I was received alone. General Wavell joined us later. This little brush was particularly to the good.

3. I reminded His Majesty of my visit to him at Alexandria and of the points I had put to him, and of Hassanein's visit to me on 22nd June. I came again upon your Lordship's urgent instructions to ascertain the position now that His Majesty had received the King's reply and Nashat's report on his talk with your Lordship.

4. King Farouk, reading from a paper, said he had had a meeting of elder statesmen last night (see my telegram No. 586), and he handed me a copy of the resolution they had adopted. He continued (these are his words): "So it is now clear that we were following a faultless policy of friendship and sincerity towards England" (I [? hoped] to say I did not admit that), "now we shall try another policy and form a new Cabinet which will be given full chance. I hope it will succeed in its mission for the good of the two countries. The composition of this new Cabinet depends entirely on what England thinks is good for both countries." At my request he repeated the last sentence (which was spontaneous and not from his written text) twice over and dictated it to me.

5. I said that I was relieved to hear above declaration. But it did not go far enough. I then read to him, as our desiderata: "A robust and representative Government" (your language to Nashat)," a strong Government ready to carry out treaty and with the approval of support in the country—that is a Government which Nahas Pasha approves. Nahas Pasha must be summoned and his advice followed regarding immediate formation of a Government. The new Government must be one that will take the necessary measures for successful prosecution of the war by the British armed forces, including the suppression of anti-British propaganda and internment, where necessary, of enemy subjects."

6. I must press His Majesty to send for Nahas Pasha at once and act on his advice. King Farouk demurred to this, so I was constrained to declare that I must have an answer yes or no. Finally, in order to be fair to him and allow him to take advice, I agreed to await that reply by sunset to-night, which he undertook to give me by then. I emphasised the importance of it being yes. I think that he understood the implication.

7. As showing the extraordinary mixture of King Farouk's nature I may record that the talk ended on the most friendly and familiar note: a playful reference to his obesity owing to much consumption of water during the hot weather, and a resultant promise by me to send some home-made ginger beer on condition that he returned the bottles.

8. General Wavell joined us; King at once became pompous and offensive, making some slighting and uncalled-for remarks about the British army. General Wavell put him speedily in his place.

9. King Farouk [? omitted: is] without doubt extremely defeatist. He took the line [group undecypherable] at one moment of [group undecypherable] action of the French Government in surrendering; also of King Leopold. I made the obvious rejoinder, and contrasted King Leopold with King Albert.

10. We may possibly turn the present corner without a change of Monarch here; but I gravely doubt if it will last long. We shall have to watch him all the time.

11. Meantime, all the necessary dispositions have been taken in case martial law should have to be introduced.

[J 1607/92/16] No. 67.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received June 24.)

(No. 592 Dipp.)
(Telegraphic.) *Cairo, June* 23, 1940.

MY telegram No. 590.

Hassanein called this evening with King Farouk's answer, which was to the effect that His Majesty agreed to the departure from premiership and that he

[J 1597/G] No. 64.

Viscount Halifax to Sir M. Lampson (Cairo).

(No. 493. Dipp.)
(Telegraphic.) *Foreign Office, June* 22. 1940.

YOUR telegrams Nos. 573, 574 and 574A.

I am as yet unaware of result of your latest conversation with King [illegible], but, if it has been unsatisfactory, I approve of the other two stages proposed by you, including the threat and, if necessary, imposition of martial law.

2. It is important that the King and others should understand that we consider that the continuation of relations between Ali Maher and Italians, coupled with continued presence of Italian Legation in Cairo, is a breach of article 5 of the Treaty of Alliance. While we intend to maintain principles of treaty, this breach by Egyptian Government is full justification for our action It might be worth putting this finally to the King before you approach Nahas.

3. Should the King talk of abdication, you have authority to accept it [illegible] will then be necessary to see that he does not remain at large in Egypt nor go out of British control so as to become a Pretender to the Throne in Italian hands.

4. Exact moment when Italian Minister and Legation are ejected is for you to decide, but, if Nahas forms a Government, it should be his first act.

5. In any proclamation regarding martial law, should this become necessary you should clearly bring out that the Egyptian Government have broken article 5 of the Treaty of Alliance, that we have not asked Egypt to fight our battles for us, but, as loyal Allies, to be prepared, if necessary, to fight for her own independence, which is not threatened by us but by Italy, that martial law would be a temporary measure necessitated 'y actual attack by Italians and the general security of Egypt, and that it would interfere with ordinary life as little as possible.

[J 1604/208/16] No. 65.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received June 23.)

(No. 588.)
(Telegraphic.) R. *Cairo, June* 22, 1940.

ITALIAN Minister and staffs (numbering 102), plus 113 other Italians, left Egypt this morning.

[J 1607/92/16] No. 66.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received June 23.)

(No. 590. Dipp.)
(Telegraphic.) *Cairo, June* 23, 1940

MY telegram No. 586.

I hope things have taken slight change for the better.

2. After great difficulty I was received by King Farouk at 1·30 P.M. General Wavell accompanied me, but to meet King Farouk's wishes it was

the history of independent Egypt. His colleagues are not satisfied that Egypt is in a position successfully to resist Italian attacks with present number of British forces, and even if they are wrong in this, he insisted that their fears must be removed. He agreed to instruct Azzam Pasha to discuss his objections with Mr. Bateman immediately, and Minister of War to see the General Officer Commanding on the question of numbers and the strategical situation. He pressed, however, desperately at immediate transfer here of Palestine Brigade (this I have since taken up with General Wavell, who has promised to look into it), and early arrival of further British reinforcements. He mentioned a deep-rooted fear in Egyptian circles that His Majesty's Government might contemplate strategical sacrifice of Egypt, as might be contemplated in case of an outlying colony, and Egypt expected to be defended under treaty from invasion.

The Prime Minister urged further guns are required for Egyptian army and, most of all, more rifles to enable 10,000 territorials to be armed and release the fighting troops for the front (see your telegram No. 585).

Arrival of Palestine Brigade and firm assurances on other matters raised would probably enable the Prime Minister to overcome opposition.

[J 3545/3369/16] No. 10.

Mr. Bateman to Viscount Halifax.—(Received September 4.)

(No. 1060.)

HIS Majesty's Minister presents his compliments to His Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs and has the honour to transmit herewith a copy of a note to Aly Maher Pasha, dated the 24th August, informing him that the apprehended international emergency has arisen.

Alexandria, August 24, 1939.

Enclosure in No. 10.

Mr. Bateman to Aly Maher Pasha.

Your Excellency, *Alexandria, August* 24, 1939.

WITH reference to our conversation of yesterday, I have the honour to inform your Excellency that His Majesty's Government in the United Kingdom consider that an apprehended international emergency has arisen within the meaning of article 7 of the Treaty of Alliance between the United Kingdom and Egypt.

His Majesty's Government will accordingly wish to exercise the right to reinforce British troops stationed in Egypt and to move British troops to places in Egypt other than those where they are stationed in normal times. In particular, His Majesty's Government will wish to despatch immediately naval forces to the Suez Canal and garrisons to Port Said and Suez.

His Majesty's Government are confident that the Royal Egyptian Government will place at their disposal the facilities and assistance mentioned in article 7 of the Treaty of Alliance, and, while they do not yet ask them to take action under the Egyptian law of the 26th June, 1923, for the declaration of *état de siège*, they will be grateful if the Egyptian Government will take all the preparatory administrative action which may be necessary in order to ensure that *état de siège* can be declared at very short notice should the necessity arise.

In our conversation yesterday I recalled to your Excellency the detailed arrangements which were made during the crisis of September 1938 for the application of *état de siège*, and His Majesty's Government trust that the Egyptian Government will feel able to agree to similar arrangements in the present emergency.

I avail, &c.

C. H. BATEMAN.

[J 3507/1/16] No. 8.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received September 2.)

(No. 507.)
(Telegraphic.) *Alexandria, September 1, 1939.*

KING FAROUK, who received me this afternoon, once more showed a most satisfactory disposition.

2. He asked anxiously for the latest news as to what our action would be as a result of Germany's aggression this morning against Poland.

3. I replied whilst no instructions had yet reached me, the attitude of His Majesty's Government was in no doubt. I promised to inform His Majesty the moment I received my instructions, which might come at any moment.

4. King Farouk spoke strongly about Italy. Doubtless she would wish to remain neutral and he felt keenly that was undesirable. He trusted His Majesty's Government would see to it that Italy came in soon. Otherwise she would hang around the outskirts of the conflict and come in when the moment seemed ripe. She had never renounced or modified her claims upon France.

5. I observed that His Majesty might rest assured that His Majesty's Government had studied the matter fully from every point. I understood before I left London that it was definitely held that balance of advantage lay in keeping Italy out as long as possible, and to that end I had just begged the Prime Minister, on specific instructions from London, most carefully to avoid any act which might give Italy any pretext for coming in. His Majesty said he knew and could see our point, though he indicated that he did not himself agree.

6. His Majesty once more referred to question of reinforcements and asked what effect his recent representation through Mr. Bateman had had. I said that I knew Mr. Bateman's telegrams were being considered when I left London. I believed that a further brigade had been earmarked for prompt despatch from Palestine. His Majesty was delighted to hear this; but made a strong point of psychological effect of sending yet further troops. I replied that I naturally shared his view, and had, in fact, told the Department that the more troops we could send here obviously the better; though actually much had already been done to strengthen our land forces.

7. Later in the afternoon I told General Officer Commanding, British Troops, Egypt, of what His Majesty had said; and learnt that grand total of our present forces is 20,110, which will be brought up to 22,132 when extra brigade arrives. I understood from General Wilson that there is a possibility of eventual despatch of further troops here from India. This, if correct, is most welcome news. The more impressive our forces in Egypt the better politically.

(Repeated to Khartum, No. 19, Saving, and Bagdad, No. 20.)

[J 3546/3369/16] No. 9.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received September 4.)

(No. 527.)
(Telegraphic.) *Alexandria, September 4, 1939.*

MY telegram No. 525.

I saw the Prime Minister at 9·30 this morning and warned him most gravely of the deplorable effect that must have been produced in London by my report of the decision of the Cabinet last night. I read him your telegram No. 581 as an indication of His Majesty's Government's probable reaction. I again stressed in clearest terms seriousness of political objections to his proposed attitude, and added for consideration of his colleagues certain practical disadvantages which would arise, notably difficulties which might arise with neutrals in the absence of belligerent rights, encouragement of sabotage and espionage owing to the inapplicability of increased war-time penalties, and to impossibility of confiscation of enemy property and prohibition of trading with enemy if there were no enemy. I pointed out idea of a status intermediate between neutrality and war was illusory, and urged him to convince his four wavering colleagues accordingly. The Prime Minister expressed himself as personally ready to declare a state of war, but anxious for unanimity in this, the first of such crisis in

essential that he should have the backing of the people. We definitely did not make it a pre-condition of accepting the office that Egypt should declare war (this was made clear several times during the talk), but as His Majesty had sought my view and though I could not suggest names, I could and would suggest what his proper course should be, namely, to send for leader of the Opposition (Mohammed Mahmoud) and the leader of the party that commanded the support of the people, namely, Nahas. This advice I repeated three times during the talk with growing emphasis.

4. King Farouk admitted that if he changed his Government it was right to consult leader of the Opposition: but he jibbed badly at consulting Nahas who had actually insulted His Majesty from very chair in which I sat. To this I rejoined that no one, and certainly not we, was insisting that he should ask Nahas to form a Government: we all realised the difficulty of His Majesty's going as far as that. But what I suggested was far less; and was the least His Majesty could do in the interest of his country, no doubt even of his own throne.

5. There was some blustering at one mome ' by His Majesty, but I said that we were in deadly earnest and meant to see that there *was* a friendly Prime Minister and Government in office to stand by us loyally and co-operate in all we wanted, though not necessarily to declare war.

6. I hinted gently that General Wavell would be anxiously awaiting my return this evening to learn how far His Majesty was prepared to act along the lines we wanted. I begged His Majesty not to play with fire but to expedite decision and in particular to follow my advice and not to get misled by the dangerous and tortuous advice of Ali Maher. I repeatedly hoped that he realised that we were in deadly earnest. He said that he knew full well, and cryptically, that so was he.

7. At one time he argued that as King of Egypt it was his duty to keep out of war on the losing side; to which I rejoined that with us Egypt swam or sank, so better swim and make the best of it. We were going to win in the end and [? omitted: he] should have no mistaken ideas about that. (I had not at the time of the talk heard the latest French news, which it is now evident that King Farouk had—and I think that his attitude was considerably affected by it, though I did not know it.)

8. Finally, I urged His Majesty to return to town where he was needed, and added that I hoped to hear from him *early* that he had decided to follow my advice. I indicated in the clearest terms (whilst carefully avoiding direct threats) that it would be well for him to adopt our advice; we must have a Government working loyally with us.

9. The result is, therefore, for the moment indeterminate. Short of presenting him with an ultimatum I did not feel that I could press him harder than I had done. His attitude throughout was markedly friendly; but he committed himself to nothing.

10. Later I told Hassanein of what had passed and impressed on him urgent necessity of warning His Majesty to choose the turning I had suggested. Hassanein urged that we should give Ali Maher another chance; I told him that was impossible; the man could not play straight.

to find, if possible, a non-Wafdist Prime Minister who would have full support of Nahas, rather than to approach Nahas direct.

4. Besides administrative incompetence of Wafd you will, I am sure, appreciate that purely Wafdist Government would antagonise not only Palace but other political circles whose co-operation would be valuable, and whose obstructiveness might be dangerous.

5. Attitude of Egyptian forces is most important. I should hope that new Government would command their loyalty and that of majority of people.

[J 1586/G] No. 54.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received June 17.)

(No. 532. Dipp.)
(Telegraphic.) *Cairo, June 16, 1940*

MY telegrams No. 525 and 530.

Soundings have been taken of Nahas and Mohammed Mahmoud through reliable intermediary.

Nahas would prefer pure Wafdist Cabinet, but would agree to an advisory "War Council" composed of other party leaders As an alternative he would accept and support a Cabinet of non-party men under either Abdel Fattah or Seifullah Yusry. Both Nahas and Mohammed refused to accept either Hafez Afifi or Hassan Sabri as Prime Minister, and Mohammed would not have Abdel Fattah.

Disadvantages of first alternative are (i) that it would alienate Palace and all other political forces and entail our throwing over people like Hussein Sirry and Ahmed Maher who have shown themselves ready to work with us, (ii) that there are few competent administrators in Wafd; (iii) that it might prove ridiculous to induce party leaders to serve on the suggested War Council, whose utility, moreover, is by no means clear.

Disadvantages of second alternative are that neither of the proposed Prime Ministers is a strong alignment and that Yusry's political experience had been limited to diplomatic service abroad. Advantage lies in the believed readiness of Mohammed to accept such a Government which would thus secure the support of Wafd and Liberal parties. There is even a chance that Saadists might [? also] support.

After much thought I have decided to advise the King to consult Mohammed Mahmoud as official leader of the Parliament Opposition and Nahas as the leader of the largest popular party and act on their advice. This, if all goes well, should result in a neutral non-party Cabinet under Yusry, who would certainly co-operate wholeheartedly with us.

As the King has again left for Alexandria I cannot see His Majesty to-night, but I have asked for audience at Alexandria to-morrow morning.

[J 1588/G] No. 55.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received June 18.)

(No. 536. Dipp.)
(Telegraphic.) *Cairo, June 17, 1940*

MY telegram No. 532 and your telegram No. 468.

I flew to Alexandria and saw King Farouk this afternoon.

2. I read him the first two paragraphs and at his request gave him a written note of them. Continuing, I said that at this time of crisis neither we nor His Majesty could afford to have someone at the wheel whom neither we nor the Egyptian people trusted. It followed that Ali Maher must go and must go quickly; nor could we agree that he should return to the Palace, as experience had abundantly shown that that rendered the task of any Government impossible.

3. King Farouk, who said he could not be expected to commit himself without time for some [group undecypherable], asked if I would tell him what Government I would recommend instead. I replied that was clearly not for me to say; but common sense and our wishes dictated that it should be under someone who would loyally fulfil both the letter and the spirit of the treaty, whilst it was

[J 1588/G] No. 52.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received June 15.)

(No. 530.)
(Telegraphic.) *Cairo, June* 15, 1940.

MY telegram No. 525.

Hussein Sirri has just urged me most earnestly to take this action at once if we wish to save situation here. He states definitely that Ali Maher is *not* working loyally with us, and that but for political effect upon country he and several of his colleagues would *at once* resign.

2. General Wavell also agrees with me that action is called for at earliest moment.

3. King Farouk returned to Cairo to-night. And I now feel that risk of further delay is too great, and that [? if] they have not been instructed to the contrary in the course of to-morrow morning, I should see King Farouk to-morrow night.

4. If Nahas Pasha asks me whether actual declaration is pre-requisite to assumption of offer, I should reply in the negative provided that he would co-operate loyally and fully in implementation of both letter and spirit of treaty. This I have little doubt he would do.

5. Rumours current to-night of bad news from France make need for prompt action all the greater.

[J 1588/G] No. 53.

Viscount Halifax to Sir M. Lampson (Cairo).

(No. 468. Dipp.)
(Telegraphic.) *Foreign Office, June* 16, 1940

YOUR telegrams Nos. 519, 522, 525 and 530.

It seems plain that Ali Maher has no heart to face the difficulties and dangers which present situation inevitably involves for Egypt, and that even when he complies with our requests he allows it to appear that it is against his will and judgment. I agree with you that this cannot continue.

2 You therefore have my authority to tell King Farouk that in time of war the worst policy is one of uncertainty and that vacillation of Ali Maher is not in accordance with spirit of treaty, nor representative of feelings of Egyptian people, nor conducive to Egypt's ultimate interests. It is, therefore, necessary for another Government to be formed.

3. For your own information, our object must be to make new Government representative of as many elements as possible. I should have thought it wiser

[J 1586/G] No. 51.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received June 15.)

(No. 525. Dipp.)
(Telegraphic.) *Cairo, June* 15, 1940

MY telegram No. 522.

I fear that there is no reasonable doubt that we have reached conditions predicated in paragraph 2 of your telegram No. 401, namely, "things begin to go seriously wrong."

2. From all available evidence the situation is sliding rapidly, and I have had almost despairing messages both from Mohammed Mahmoud and Nahas Pasha that, if the country is to be saved, it is essential Ali Maher should go, and quickly. I regret same is my own independent and reluctant conclusion. There is now no shadow of doubt that Ali Maher is non-co-operative, unreliable and, indeed, doubly contemptible. Despite his repeated promises, he has completely failed to lead public opinion in the right way, and I am forced to the conclusion that he never really meant to. Neither we nor Egypt can afford to keep him longer.

3. In the circumstances I and my advisers are satisfied that the best course would be to ask Nahas Pasha, as the parent of the treaty and man who still commands the bulk of public opinion, what he considers would be the most suitable Government to replace the existing one. In asking him opportunity would be taken to emphasise the magnitude of the responsibility which any Government would be assuming and consequent advantage of a Cabinet representative of other elements besides Wafd. There is reason to believe that some such elements would be willing to co-operate with Nahas Pasha, and there are non-Wafdists whose co-operation would be valuable from the administrative point of view both to us and to Nahas Pasha.

4. But the important thing is that there should be a change of Government without delay, and I should be (not more than) ready to accept a purely Wafdist Government if Nahas Pasha preferred that. Nahas Pasha himself, with all his faults, would, in my opinion, work loyally with us; he is genuinely convinced of the Italian peril, hates totalitarianism and, I believe, looks upon Great Britain as Egypt's only hope.

5. We should have to be firm with the King, but General Wavell, who shares my view that the immediate change of Government is now essential, is prepared to back me if necessary. Neither of us thinks, however, that the King would hold out against us. In any case his personal popularity has greatly declined and many of the people are disgusted by his irresponsible pranks. It would, of course, be essential to prevent Ali Maher's return to the Palace, where he would be almost more dangerous than in his present position.

6. Accordingly, unless instructed to the contrary, I propose (if I can get in touch with him for he, too, is in Alexandria) to approach Nahas Pasha as suggested above during the afternoon of 17th June. You will realise that once this is done, there can be no going back. I regret that I should have to add to your worries with this problem and to face you with the need for such quick decisions. But "better to act in time than be sorry after" is a doctrine that applies with extreme urgency here at present.

11. A motion was presented approving the Prime Minister's declaration, but Ahmed Maher presented another motion approving the foreign policy of the Government, while expressing the wish that the greatest facilities should be accorded to the democracies. Ahmed Maher's motion was voted by the Chamber.

12. The statement in paragraph 2 that Ali Maher had informed me that, in the event of Italy not attacking Egypt the latter would not declare war against Italy, is quite untrue, as a reference to my telegram No. 382 will show. What Ali Maher said to me was that he had replied that Egypt would not *attack* Italy, which is quite another thing.

[J 1491/G] No. 47.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received June 13.)

(No. 514.)
(Telegraphic.) *Cairo, June* 13, 1940.

HASSANEIN PASHA called this morning to convey King Farouk's congratulations upon The King's Birthday.

2. This gave me an opportunity to prime him on outstanding political issues. I told him that I was speaking with complete indiscretion as the times were critical, and he ought to warn King Farouk without reticence of the dangers ahead. It was better that King Farouk should have warning of this from within before it came to him from without. I then summarised the discussions with the Prime Minister, ending with a reference to yesterday's debate in Parliament, where the Prime Minister had seemingly behaved oddly, to say the least. And I mentioned the curious coincidence of the disloyalty of the Egyptian Minister in Rome. There was also the undoubted equivocation of the Prime Minister's attitude in regard to the local press.

3. The essence of it all was that our military action must remain unhampered, and that the Egyptian Government must take all necessary measures required by our military; and for internal security prohibit trading or dealing in any form with Italy, &c. So long as the present Prime Minister really gave us what we wanted, we would deal with him; but the moment that it was proved that he was double-crossing us a situation would have arisen where, in the interests of his country and of himself, King Farouk would have to act. We were in no mood to be thwarted or played with.

[J 1491/G] No. 48.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received June 14.)

(No. 515.)
(Telegraphic.) *Cairo, June* 13, 1940.

MY telegram No. 514.

Prime Minister is showing himself disturbingly reluctant to co-operate with us wholeheartedly over following matters :—

(*a*) In the light of Fifth Column activities I impressed on him both verbally and in writing on 1st June (see my telegram No. 415), and again on 6th June, necessity of immediately interning all Germans, men and women, still at liberty in Egypt. Since then only seventy-three further German nationals have been interned, while accommodation is being prepared for thirty-seven others. I am again impressing on Prime Minister to-day the necessity of immediate and effective action. Either he has not given the necessary instructions (though he says each time that he has) or he has not seen that they are carried out.

(*b*) It has become imperative to conduct active counter-propaganda against Italy in press and on wireless. Despite his verbal assurances, Prime Minister is being systematically obstructive. I am approaching him again to-day.

[J 1572/208/16] No. 46.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received June 13.)

(No. 502.)
(Telegraphic.) R. *Cairo, June 12, 1940.*

FOLLOWING is the first report of Secret Session of Chamber this morning:—

Prime Minister began by making the following statement:

2. After referring to long negotiations to make Cairo an open town, which remained without result, he said Italy had asked whether, in [illegible] not attacking Egypt, the latter would declare war against her. The answer was in the negative, and the British Ambassador was informed thereof. The Egyptian Government would act as in the case of Germany, and content itself with breaking off diplomatic relations with Italy. However, the situation was different in view of the fact that Italy was limitrophe to Egypt and Egyptian Government is bound by Suez Canal Convention [? and] the Anglo-Egyptian Agreement. By the former, if Egypt declares war, she can no longer preserve neutrality of the Canal.

3. The Prime Minister then enumerated the facilities which must be accorded to Great Britain under the treaty, which, however, did not oblige Egypt to declare war. The Egyptian Government therefore consider it need not declare war unless Italy attacks, and conditions of this attack are the following:—

(1) An invasion of Egypt.
(2) Air attack on Egyptian army.
(3) Air attack on Egyptian institutions or towns.

4. Later, in the course of the debate, the Prime Minister was asked if an air attack on British aerodromes or the fleet in Egyptian territorial waters would constitute an attack on Egypt. The Prime Minister replied in the negative.

5. Sidki Pasha fully approved of Prime Minister's statement.

6. Ahmed Maher said that, while approving of the form of the [illegible] Minister's declaration, he considered it an impracticability owing to the [illegible] tion by the British of Egyptian communications, depots, &c. Italy [illegible] nothing, and Mussolini's word was not enough. It was necessary to create a spirit of confidence with England and to give her more rights than the treaty recognises, particularly as if Germany and Italy were victorious they would [illegible] be grateful to Egypt for the position she is at present taking up, while [illegible] Britain would be irritated and we would not be able to ask her for an [illegible] ment of conditions of the treaty. Ahmed Maher then made a long declaration [illegible] sympathy with the democracies.

7. Ali Maher angrily retorted that he had told the British Ambas[illegible] that if Egypt had had sufficient troops to affect the course of the war, he [illegible] not have hesitated to declare war against Italy and Germany, but unfortunat[illegible] Egypt had on her frontier only 5,000 men inadequately provided with tra[illegible] A declaration of war would, therefore, only be a spectacular gesture, caus[illegible] ruin to 16 million inhabitants.

8. Ahmed Maher replied again urging the necessity of helping Eng[illegible] beyond the strict treaty limits.

9. Acting leader of the Liberals approved the Government's declar[illegible] and point of view of Ahmed Maher.

10. Wafdist leader announced the intention of the Wafdist absten[illegible] the ground that the Ministry should have given Deputies time to confer w[illegible] leaders in so grave a matter.

[J 1491/G] No. 42.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received June 12.)

(No. 491. Dipp.)
(Telegraphic.) *Cairo, June 11, 1940.*

AFTER to-night's interview [? with] the Prime Minister (my telegram No. 488), I am far from happy as to his good faith. What I fear is, that unless we take a really strong line with him (which means with the King too), we may find ourselves duped and in the cart; issue at stake is so vital we cannot risk that. Please do not think me an alarmist, but if need for action comes it may come quickly. I think it would lie in insisting upon the formation of a broader Government with some Prime Minister prepared to stand by us loyally, and later a definitely strong hand towards Italy. There are such men—for example: Hassan Sabri, Hussein Sirry, Hafez Afifi, and maybe others.

The King would certainly object; but I feel that we should be prepared, in case of need, to face that, and tell him he must comply or get out. In Prince Mohamed Ali we have a staunch loyal supporter on whom we could confidently rely. And I believe the bulk of the Egyptian people would be relieved.

[J 1575/123/16] No. 43.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received June 12.)

(No. 495.)
(Telegraphic.) *En clair.* *Cairo, June 12, 1940.*

FOLLOWING received from Khartum, No. 93 of 11th June:—

"Following is text of a proclamation which I am making public to-day in the Sudan:—

" 'I declare to you that Mussolini and his Fascist Government [illegible] have taken the opportunity, when the armed forces of His Britannic Majesty and the French Republic are engaged in a mighty conflict with Hitler's Germany, to renew their policy of national expansion, which began with the rapes of Abyssinia and Albania. Accordingly, the Allied Governments of Britain and France, who are determined to resist further acts of aggression by powerful nations, have declared a state of war with the Italian Government. As the result of these events the war which is being waged with great ferocity in Northern France will be spread to the regions of the Mediterranean and Red Seas, and the Anglo-Egyptian Sudan is now likely to be brought within the range of active military operations. For the local defence of the Sudan the land and air forces present in the country will forcibly oppose the enemy. Their actions will conform with those of the armies of the Allied Powers. With these great armies they are assembled against powers of malice which must be overcome before the world can be again at peace. We are prepared for any local emergency that may arise. As soldiers must be ready to fight to the death, so civilians may be required to meet dangers and discomforts caused by enemy action from the air or on land. Our duty is plain. It is to be courageous, to keep good order, to carry out instructions issued by the military and civil authorities, to hold fast to our faith in the victory of our just cause. May God defend it!' "

[J 1491/G] No. 41.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(*Received June* 12.)

(No. 488.)
(Telegraphic.) *Cairo, June* 11, 1940.

AFTER informing the Prime Minister of our air raids on Libya and Massawa, I this evening gave him the substance of paragraph 2 of your telegram No. 430. I then passed on and spoke as directed in the first sentence of paragraph 2 of your telegram No. 435. His Excellency took a pencil note of my remarks, saying that he was just going to a Cabinet meeting, to whom he would communicate them. He added that he was making a statement in Parliament to-night.

2. I asked if he could tell me what he was going to say. He replied that he had not yet cleared his mind. I said in that case I might refresh his memory regarding substance of our many conversations. If there were any attack upon Egypt of any sort or kind, his Excellency had said we could rely upon it that Egypt would be at war with Italy; if it was a question of hostilities outside Egyptian territory, then the Government must get assent of Parliament. That position he had made clear, and your Lordship had received and accepted my reports to that effect as sufficing for the moment. But in actual fact we confidently expected from his earlier assurances that Egypt would do the right thing by the alliance and come right in, regardless of legal niceties; Italian blandishments were worth nothing, declaimed the Prime Minister, who, I regret to state, gave some appearance of desire to hedge, and said th ' Signor Mussolini had been very clever in his speech. Prime Minister had been bombarded all to-day by people saying that, as Egypt could only put 5,000 fighting men in the field, why invite disaster by declaring war? I replied I must really contest his facts; he seemed to ignore the presence of British forces; secondly, Egyptian army was much larger, even if many of them were not front-line troops; but in any case both General Headquarters and His Majesty's Government did attach importance to their aid and that should be sufficient refutation of such a silly argument. As to "Middle East," any sane Egyptian must see it was absolutely disastrous if they failed their Ally. But enough of that· it was up to his Excellency to lead his country and public opinion; I urged most seriously that he should do so in any statement he made in Parliament to-night. Prime Minister ended by saying without doubt that every sane Egyptian detested and distrusted Italy, but he did not tell me what he proposed to say in Parliament

3. I then said I had come down primarily to ask for the immediate handing over of passports to Italian Minister and staff. It should be done at once. Prime Minister made rather a grimace, but gave the impression that it would be done; he would take it up with his colleagues to-night. Perhaps it would be settled to-morrow. I said we wanted *action* to-morrow and that, when taken, legation and consular premises should be cordoned off and no contact with outside allowed. He made a written note—and I can only hope he will act as requested. But his general attitude struck me as shifty and uncomfortable.

2. I remarked that, although no one could know what Signor Mussolini would do, I presumed that the Egyptian Government were under no illusions as to Italian pretensions in the Eastern Mediterranean. The Ambassador said that he had been a student at Dijon from 1909 to 1914 and well remembered Italian fellow-students saying that Egypt had been a Roman province and must become an Italian province. He seemed, however, in general, to have no real apprehensions either from the internal political aspect or the danger of Italian attack. I touched upon the question of a declaration regarding Cairo being an "open town," and said that I knew it was under discussion in Egypt, and that I hoped we should be able to agree to some such declaration, provided, of course, that it did not hamper the military authorities. The Ambassador entirely agreed with this proviso, and said that he thought it would be of some advantage if such a declaration could be made.

3. I ended by saying that I felt sure that the Ambassador would continue to send his Government encouraging reports of the confidence and resolution of the British and French peoples, to which he readily assented.

I am, &c.
HALIFAX.

[J 1491/G]

No. 38.

Viscount Halifax to Sir M. Lampson (Cairo).

(No. 435. Dipp.)
(Telegraphic.) *Foreign Office, June* 10, 1940.

YOUR telegram No. 447 [of 5th June].

I approve language held by you to Egyptian Prime Minister. You will, I hope, leave him under no illusion that he must regard all suggestions of Egyptian neutrality as entirely misleading, inasmuch as we shall certainly have to make Egypt a basis of military operations. His Majesty's Government are willing to leave to you full discretion as to manner in which you handle situation with him, and will support you in any conversations you may have with object of making the attitude of His Majesty's Government quite clear to Egyptian Government.

[J 1218/29/16]

No. 39.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received June 10.)

(No. 599 E.)
My Lord, *Cairo, June* 4, 1940.

I HAVE the honour, with reference to your Lordship's circular despatch of the 7th March, 1939, to transmit herewith a statistical table relating to the foreign trade of Egypt for the first quarter of 1940, with comparative figures for 1939.

2. The total trade (excluding bullion and specie and re-exports) amounted to £E. 21,406,000, compared with £E. 16,804,000, showing an increase of £E. 4,602,000. This increase is mainly due to the rise in the cost of raw materials and manufactured goods; many of the principal imports and exports show a decrease in quantity, but an increase in value. The share of the United Kingdom in the total trade was £E. 7,187,000 (33·5 per cent.), compared with £E. 5,201,000 (31 per cent.).

3. Imports during the first quarter of 1940 totalled £E. 10,739,000, compared with £E. 8,097,000 in the corresponding period of 1939. Exports also increased from £E. 8,707,000 to £E. 10,667,000. Adding re-exports valued at £E. 185,000 (£E. 181,000 in the first quarter of 1939), there was thus a favourable balance of £E. 113,000 at the end of March 1940, compared with the favourable balance of £E. 791,000 at the end of the first quarter of 1939. Bullion and specie are excluded in all these statistics.

only last night conferred with group of most important Senators, explaining situation most fully and how wa[?] was practically bound to come to Egypt, though he could not predict in what form. Furthermore, he had just instructed the Minister of Defence that he was to disregard the methods of normal budgeting and spend whatever money was wanted on military objects. Here he referred casually to the British being in command of the troops, though the context was not clear.

4. I reverted to the double-crossing and his Excellency's assurances which your Lordship would be delighted to have. But was he equally sure of his Minister at Rome? He replied Yes. So I told him I had had reliable reports that the Minister had been deliberately working for Egyptian neutrality [? and also] showing deliberate disloyalty to the alliance. How did that [group omitted] with his Excellency's assurances? Prime Minister was somewhat taken aback. He was quite sure the report was incorrect. He had sent instructions to all Ministers at the principal posts to report *facts* of the situation: absolutely nothing more. Minister certainly had no authority to discuss neutrality or do more than report. I advised his Excellency in that case to curb activities of his man in Rome.

5. Prime Minister ended with a perfervid appeal regarding the declaration of Cairo as an open town. He had been misled into thinking that General Wilson had agreed to his first formula, and had so informed his Cabinet; then I had come down and said that the formula was unacceptable both to our local High Command and to His Majesty's Government. His colleagues were now accusing us of not treating the Egyptians squarely. I explained this was complete misunderstanding. I had not been present when General Wilson had discussed the project "open city"; but I did know both he and General Wavell and Air Chief Marshal had been horrified when they saw the draft proclamation. London had taken precisely the same view quite independently. We had now put up an alternative draft, but I gathered Bewadi was busily tearing it to pieces. Prime Minister, speaking very earnestly, said: "If you can meet us over the 'open city,' that will, I can assure you, help me enormously over *all* the other questions." I replied that we were dealing with Bedawi's comments as quickly as we could; I could say no more.

6. Meantime, our case will not have been made the easier by announcement by B.B.C. this morning that the military barracks, &c., in Rome are being evacuated. Prime Minister did not appear to be aware of this.

7. There is a very strong opinion here, especially in higher Egyptian circles, that the Prime Minister *is* double-crossing us. I can only record that during above interview he certainly gave no such impression. Unfortunately, he has a reputation for intrigue.

[J 1507/208/16] No. 37.

Viscount Halifax to Sir M. Lampson (Cairo).

(No. 406.)

Sir, *Foreign Office, June* 6, 1940

I ASKED the Egyptian Ambassador to call to-day and told him that I was glad to think that the Egyptian Government and the people of Egypt remained calm in the face of the possible extension of the war to the Mediterranean, and that I had heard with pleasure that Ali Maher Pasha was leaving nothing undone to secure the defence of Egypt both against external aggression and fifth columnists. The Ambassador said that he had no fear of any invasion across the western desert, especially at this time of the year, and he was confident that the British and French navies would effectively prevent Italian reinforcement of Tripoli and Libya. There was, of course, the possibility of air action. I replied that, of course, that was also in our mind, and we had recently sent more anti-aircraft guns out. Moreover, the Gladiators now in Egypt had given an extremely good account of themselves against German bombers in Norway. It should also be remembered that it would be difficult for Italian fighters to accompany their bombers for protective purposes. I asked the Ambassador if he had any apprehension of internal rising in case of air bombing, to which he replied that he felt quite certain that internal security could easily be pre[served].

[J 1507/208/16] No. 35.

Viscount Halifax to Sir M. Lampson (Cairo).

(No. 401. Dipp. Private and Personal.)
(Telegraphic.) *Foreign Office, June* 5, 1940.

FOLLOWING from Secretary of State:

"Your telegram No. 429 [of 2nd June: Audience of King Farouk].

"While I fully appreciate the efforts you have made to ensure that, if Italy attacks the Allies, Egypt will live up to her treaty obligations, I am rather doubtful whether we shall not do more harm than good by pressing the King and Prime Minister to commit themselves in advance of the event to an undertaking to declare war on Italy. Italian pressure and internal reasons are no doubt rendering them nervous of taking the jump which actual events will prove they can hardly avoid. Subject to what you may feel, it seems to me that the best line to follow would be that His Majesty's Government have every confidence in the resolution of the Egyptian Government to fight alongside the Allies for the freedom they now enjoy. They can be under no illusions as to the extent or scope of Italian ambitions in the Mediterranean and North Africa, and they know quite well that the British forces in Egypt are in fact their sole protection.

"2. As I said in my official telegram No. 376, I should prefer you to be chary of advice regarding the composition of the Egyptian Government. It is clear that the King may resent and misunderstand an initiative by you, especially discussions with middlemen. The personal quarrels of Egyptian politicians must be particularly thorny problems, and, though I realise the special position of His Majesty's Embassy, it would seem desirable that its influence should be kept in abeyance, unless things begin to go seriously wrong!"

[J 1491/G] No. 36.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received June 5.)

(No. 447. Dipp. Secret.)
(Telegraphic.) *Cairo, June* 5, 1940.

SITUATION here as regards attitude of Egypt in the event of war between Great Britain and Italy shows signs of rapid deterioration, and the poisonous theory of abstention and even of the possibility of neutrality is spreading. Articles in the Arab press have contributed to this.

2. I judged it necessary to act quickly, and saw the Prime Minister this morning, and spoke with brutal straightness, asking in these circumstances point-blank whether he was double-crossing us. And when he denied it vehemently and with his usual apparent sincerity, I invited attention to an article in *Balagh* which seemed clearly intended to prepare the public mind for non-entry into the war. I contrasted this with the article of a very different tenor in Wafd organ the *Misr*, which [one group undecypherable] [? generally belies] any foolish misreading of Italy's true spoliatious intentions towards Egypt. It was up to the Prime Minister and to King Farouk to give Egyptian people a proper lead: not only to prevent ventilation of misleading and dangerous ideas in the press, but to see that the right sort of stuff such as that now coming from the Wafd appeared. I reminded His Excellency of his having said earlier that he could hardly conceive how the war could fail to come to Egypt owing to the presence of British fleet and army; why, then, dangerously mislead Egyptian public by allowing and apparently even encouraging contrary opinions?

3. Prime Minister repeated with great apparent earnestness that he was wholly and loyally with us, and he hoped that we would disregard all misleading rumours. If we would let him work in his own way all would be well. He denied responsibility for the *Balagh* article, and said he had now told the censor to prevent all further comment. He clearly did not relish the wholesale references to the Wafd journal. In proof of his good faith he had

[J 4966/20/16] No. 68.

Mr. Eden to Sir M. Lampson (Cairo).

(No. 560.)
(Telegraphic.) *Foreign Office, November* 30, 1937.

YOUR telegrams ending with your telegram No. 679 [of 29th November: Crisis].

A draft was awaiting my approval containing views very similar in many respects to those elaborated in your telegram No. 675 [of 28th November], especially your last sentence.

But we now have the advantage of knowing Amin Osman's views—in your telegram No. 679—deprecating our standing aside, &c.

The idea of broadening the composition of the Wafd Government appeals to me, and I would be prepared to support Nahas Pasha provided he acted in this sense. But I would be most loath to go to the length of entertaining idea of deposition of King Farouk at any rate until after his marriage and possible diminution of his present and sentimental popularity.

In first instance, therefore, you should—unless you see objection and unless events of last forty-eight hours have caused you to modify your views—take action in following sense:—

(*a*) Press Nahas Pasha to broaden his Cabinet in sense suggested.
(*b*) Request audience of His Majesty and urge him in most vigorous language to co-operate with present Government on broadened basis and to abandon his policy of obstruction and pinpricks.

I leave to you use of arguments such as fact that your assurances of support of His Majesty's Government have always been conditional on his behaving constitutionally and wisely.

I have complete confidence in your ability to do this without incurring risk at this stage of his permanent antagonism.

I say this with less hesitation, as I know from your recent letter of 17th November to Sir L. Oliphant that you appreciate His Majesty's good points and I realise that there have been faults on both sides.

I shall welcome your views on precise manner and degree in which His Majesty's actions have been unconstitutional.

[J 5002/20/16] No. 69.

Sir M. Lampson to Mr. Eden.—(Received December 3.)

(No. 689.)
(Telegraphic.) *Cairo, December* 2, 1937.

YOUR telegram No. 560, last paragraph.

No specific violation of any written text or established constitutional custom can be proved, but spirit of the King's general attitude has been unconstitutional in the sense that it has publicly revealed dislike and distrust of his Government, whose task has thereby been rendered extremely difficult. Quite apart from legitimate differences of opinion on political matters, the King has lost no opportunity of displaying personal antipathy to Nahas and Makram (*cf.*, *e.g.*, refusal to ask Makram, as Acting Minister for Foreign Affairs, to lunch to meet Mr. Duff Cooper, though Minister of War was invited) as individuals. His Majesty is also intriguing actively with the Opposition elements and has allowed embarrassing disclosures of his conversations with the Prime Minister in the Opposition paper *Balagh*.

showing what would happen to her at the hands of Italy. Her fate was tied to ours. Men like Sidki Pasha should be disregarded.

On the whole the Prime Minister's attitude was not unsatisfactory. But he did not commit himself to coming in, if war should arise, for instance, over Yugoslavia or Greece.

Does your Lordship approve of the line I took? Or do you wish me to press the matter further?

[J 1507/208/16] No. 34.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received June 2.)

(No. 429.)
(Telegraphic.) *Cairo, June* 2, 1940.

I HAD occasion to see King Farouk yesterday to present new Air Chief Marshal.

2. After Sir A. Longmore had withdrawn, I took King Farouk once more on to question of preparedness for Italian attack and called his attention to increased Italian intrigue since I last saw him; I had even heard that Egyptian neutrality was now being mentioned in circles that should know better. We naturally looked to His Majesty to stifle that.

3. King Farouk replied unfortunately he could not just issue a "Ukase," but he appeared to take the point (I never know how far this means any concrete result, for His Majesty hardly ever commits himself). He did, however, tell me, for confidential information of your Lordship, that an uncle of Queen Farida had been behaving unwisely of late (he did not specify how), as a result of which His Majesty had confined him under guard in a house near the Palace "to enjoy his hospitality." This, said His Majesty, would prove that, so far as members or connexions of the Royal House were concerned, he was quite prepared on occasion to take a strong line—an attitude which he hoped your Lordship would be disposed to put to his credit. I have already heard of this incident, and I told him so: could he not continue the good work and apply it to people like Ismail Sidky Pasha and his daughter, who were among the most prominent Italian workers? (I had said the same thing earlier to the Prime Minister.) His Majesty remarked that it would be very difficult.

4. I told His Majesty I had tactfully discussed with the Prime Minister the desirability of strengthening his administration by taking in other elements in order to be in the stronger position if the question of "offensive war" came before Parliament. King Farouk seemed in favour, but launched into the usual diatribe against the Wafd Nahas Pasha might be honest and only a fool, but three or four of those round him were a public danger. I suggested that the settlement of the Nahas Pasha–Ahmed Maher libel case might help the prospects of reconstruction on broader lines. His Majesty agreed, but, when I added that I had been sounded by a middle man as to helping compose this personal quarrel, His Majesty said with some vehemence that, if I did, I should only burn my fingers and, far from helping, would make things worse. (Actually matter *is* very delicate.)

5. Question of Parliament's attitude over an "offensive" war came up in a general way, and His Majesty was inclined to take a high line (as he loves doing): If Parliament were recalcitrant, he and the Prime Minister knew just how to deal with them—meaning, I presume, passing over their heads. This being dangerous ground I did not pursue the matter.

6. In general the King's attitude remains outwardly extremely friendly, though I cannot say how far we can count on that when it comes to a point. He follows with marked interest all war information I can give him. I send him our *en clair* situation telegrams daily; also to the Prime Minister.

relations between Great Britain and the Egypto-Arab world In dealing with this situation our best way clearly is to act with firmness and reasonableness. It is no use showing the oriental that you are running after his favours. He should not be made to think that we are in sore need of his help. We should not appear to yield to violence or blackmail. We should have definite lines of policy and stick to them. French and British policy in Syria and Palestine should be considered in the wider cadre of the Egypto-Arab world and not treated as isolated problems. While eschewing weakness and resolutely showing our force, we should frame our policy so as to facilitate the co-operation of those considerable elements which desire to work with us. We should not by our policy create united fronts against us in the Egypto-Arab world.

11. Whatever form nationalist movements may take in the Arab countries, it seems inevitable that in Egypt the Government will sooner or later find itself unable to struggle against the growing political and financial difficulties without wider national support. Recently hints have been thrown out in the Prime Minister's press organs that attempts are again being made to effect a reconciliation between Nahas Pasha and Aly Maher Pasha, and to include Liberal Constitutionalists in the Cabinet. These hints are no doubt largely *ballons d'essai*, but it looks as though Aly Maher Pasha is beginning to feel uncomfortable with the sole responsibility for the measures necessary to deal with the growing difficulties of Egypt's political and financial problems. Amidst the conflicting purposes of the political parties all elements are apt to find a common meeting-ground in an anti-foreign attitude. It may well be that on this common ground the Government of Egypt may tend to base their policy towards Great Britain with a view to disarming or out-reaching its adversaries.

I have, &c.

MILES W. LAMPSON.

[J 1413/23/16] No. 33.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received May 25.)

(No. 382. Dipp. Secret.)
(Telegraphic.) *Cairo, May 25, 1940.*

ITALIAN Minister asked the Prime Minister this morning whether Egypt had the intention of attacking Italy. Pursuant to our standing advice not to provoke Italy, Prime Minister replied that obviously Egypt has no such intention, and wished, as strenuously as we did, to avoid war with Italy, but Egypt would resist and [? defeat] any attack upon her.

2. Arising out of this, I told his Excellency of our natural assumption that, if we found ourselves at war with Italy, Egypt would, of course, be at our side as co-belligerents. I had for some time had it in mind to say this to his Excellency upon your Lordship's instructions, but had hesitated to raise a point which His Majesty's Government took for granted. His Excellency repeated that if [? there were] any [? attack] on Egyptian or Italian territory the matter was quite clear; it would be a defensive war and no reference to Parliament was required. But if it was a case of war outside Egypt it at once became an offensive war from the Egyptian angle, and under the Constitution he was bound to go to Parliament. He deprecated doing this until point actually arose. But when I pressed him he was [? clear]: assent of Parliament would be necessary. I observed that I could imagine a situation where the offensive was the best defence; but he maintained that parliamentary assent would be necessary. He added, with the British fleet at Alexandria and the British army in Egypt, he could not see how Italian attack on Egypt could help [group undecypherable]ing in the event of war with us. He suggested strongly that we should not press the matter at present, but should await developments, when the point might never arise. I said that seemed sound. But I must strongly caution his Excellency against the specious manœuvres and arguments of Italy, who was, I knew, actively propagating theory that Egypt could safely keep out if England were at war with Italy. Such an argument was entirely misleading and most dangerous as Egypt would learn quickly enough. Egypt had the example of Libya and Abyssinia

told His Royal Highness that organisation would cease to exist in four months, though His Royal Highness was at a loss to know on what that forecast could be based. (I agree with him.)

5. For the moment I do not see that I can usefully say more, though matter will, of course, continue to be closely watched. As explained before I left London, I doubt whether Nahas Pasha is in a position to do anything very much in regard to this movement, constituting, as it does Wafd shock troops. His Excellency, indeed, admitted he must have Wafd element in the country organised to resist (1) interior intrigues, and (2) exterior intrigues. As regards the first, he spoke darkly of hostile influences working round the Palace—whether with or without the connivance of the King's entourage he did not yet know (I believe he had principally in mind Ali Maher). As regards (2), Italian intrigue was as rampant as ever, and he instanced the case of Italian spy (see my despatch No. 1263). He must be ready to deal with both, and his secret intelligence was watching them with the utmost vigilance.

[J 8493/2/16] No. 43.

Sir M. Lampson to Mr. Eden.—(Received November 14.)

(No. 1019.)
(Telegraphic.) R. *Cairo, November* 14, 1936.

MR. KELLY'S telegram No. 101, Saving.

Mohammed Mahmoud spoke on the treaty during debate in Chamber of Deputies on 12th November.

Official text is not yet available, but according to press reports the burden of his [? group omitted] was to the effect that, although treaty by no means gave complete independence to Egypt, it was nevertheless a great step towards fulfilment of national aspirations. He appealed to the Deputies to take a practical view, and pointed out the need, in the existing delicate international situation in Egypt, to be in alliance with Great Britain, but he expressed the hope that when the present tension had passed, the confidence born of the treaty would be the best guarantee to Great Britain for safety of her interests and would lead to a revision of clauses of treaty which are not [? consistent with] the independence of Egypt.

[J 8495/2/16] No. 44.

Sir M. Lampson to Mr. Eden.—(Received November 14.)

(No. 1022.)
(Telegraphic.) R. *Cairo, November* 14, 1936.

SIDKI PASHA, in a speech during debate in the Chamber of Deputies on 12th November, reminded the House that, although the treaty could not be claimed to have conferred complete independence on Egypt, it was nevertheless a great step forward. Great Britain had imposed severe guarantees on the country, but Egyptians must not be forgetful of the insufficiency of Egypt's defences for some years to come and the need for an alliance with Great Britain.

2. On the subject of financial burdens, Sidki said that 8 million was not an excessive charge on the budget. He recommended the House to adopt the treaty with a large majority. He continued that the country must seriously undertake the task of reforms in every sphere in order to ensure progress worthy of an independent nation. He concluded by urging the Government to seek collaboration of all Egyptians irrespective of party.

[J 8675/2/16] No. 45.

Sir M. Lampson to Mr. Eden.—(Received November 20.)

(No. 118. Saving.)
(Telegraphic.) *Cairo, November* 14, 1936.

MY telegram No. 1000.

Hassanein was in Cairo to-day, so I told him what I had said about King Farouk to the Regents on the 6th November. A serious view was taken at

High Commissioner but of an Ambassador, it would, I hoped, in principle, be found that that voice was listened to more willingly, as much if not indeed more than it had been in the past, (1) because it would be more that of a friend and less that of a master; (2) because it would hasten [group undecypherable] aimed at true interests of the two countries; (3) because I could not see any Egyptian Government which consistently disregarded our advice and forfeited our confidence could ever hope to remain for long in office.

2. The three Regents listened most attentively, and I think it no bad thing that I should have spoken to them at my first talk as above; there is a general atmosphere of what one might almost call "defeatism" abroad in British and foreign circles here, and this should I am sure be checked; for if we play our hand skilfully I hope events will prove that belief to have been misplaced.

3. Shereef Sabry, probably the most intelligent of the three Regents and whose earlier affiliations with the Wafd are known to the Department, was evidently particularly interested in what I had said. He did not at all dissent and, indeed, after some discussion volunteered that he, too, believed it was a true prognostication.

[J 8476/2/16] No. 41.

Sir M. Lampson to Mr. Eden.—(Received November 13.)

(No. 111. Saving.)
(Telegraphic.) *Cairo, November* 9, 1936.

MY telegram No. 107, Saving.

As promised to the three Regents, I spoke to the Prime Minister this morning regarding the trouble that had arisen over the bestowal of honours. Frankly, I thought the Regents had been ill-advised in their action, but I felt sure that they had meant no harm.

2. Nahas Pasha said that he had seen the Regents on 7th November and succeeded in having a frank talk with Prince Mohammed Ali. As a result, he hoped that the affair would shortly be satisfactorily disposed of.

3. Later this evening Prince Regent called and confirmed the above. His relations with Nahas Pasha were now quite cordial, and he hoped the squalls of the past were over and done with. In His Royal Highness's own words: "Nahas Pasha is quite a nice fellow, but he is quite cracked."

[J 8480/2/16] No. 42.

Sir M. Lampson to Mr. Eden.—(Received November 13.)

[By Air Mail.]

(No. 114. Saving.)
(Telegraphic.) *Cairo, November* 9, 1936.

I SPOKE to the Prime Minister seriously this morning about the Blueshirts and informed him very frankly of the feelings of grave alarm in London regarding this para-military formation. We feared that he was creating a "Frankenstein" monster which might take control of its own creator and dominate the whole country.

2. Nahas Pasha at once affirmed that he was well aware of the danger and was taking steps to keep the movement under control. Its rôle should be "Wafd athleticism" and to keep clear of politics. I replied that that was all very well, but how was it to be achieved? For instance, what about these people carrying knives, &c.? He asserted that that was absolutely forbidden.

3. I remarked that I understood that a Bill was shortly to be laid before the British Parliament dealing with such political organisations in the United Kingdom and forbidding the wearing of uniforms, &c. I was unaware of its precise terms, but I would ask for the text as his Excellency might find it useful to study them when considering his proposed "organisation" (non-political line of Blueshirts). If you consider this worth pursuing, perhaps you will supply me with a copy.

4. This evening the Prince Regent in speaking of the Blueshirts told me that many members of the Government are opposed to them. It was mainly Nahas Pasha, Makram and Nokrashi who encouraged them: Ahmed Maher had

ملحق نصوص الوثائق البريطانية التي اعتمد عليها البحث

[J 8540/2/16] No. 40.

Sir M. Lampson to Mr. Eden.—(Received November 14.)

(No. 108. Saving. Confidential.)
(Telegraphic.) *Cairo, November* 6, 1036

SOME discussion having arisen during my talk with Regency Council this morning regarding the future, once the treaty was in force, I deemed it useful to give them an outline of my purely personal conception of what the nature of relations between the Egyptian Government and the new Embassy would be. There was much loose talk here in Cairo of our influence in Egypt being henceforth reduced; that was sheer nonsense, for it could not be, even if we wished it, which we did not. I believed that on the contrary it should increase. True, it would be of a different kind, for there would no longer be an element of *dictation*, but rather of friendly and helpful *advice*. Actually we had of recent years always tried to make our wishes and views known with all tact, and had carefully avoided as far as possible all direct invocation of four reserved points, but there had always been latent an element of imposition, as was, indeed, inevitable with those four reserved points in existence. Now they were on the eve of liquidation by the treaty and our status would be changed *pro tanto*, but our rôle of Egypt's protector was not; it was, indeed, strengthened and legalised by the treaty, and I was optimistic enough to hope that the importance of our rôle of guide, counsellor and friend would grow from year to year owing to the new order of things. The latent element of dictation being now removed, we would be in the position of elder and younger brothers; of two partners in a firm; though by the nature of things our influence must be the greater in world affairs. Furthermore, it was self-evident that we could not disinterest ourselves in the welfare and tranquillity of Egypt even if we wanted to. As allies, our interest in that welfare and *tranquillity* became greater than ever. It was for that reason that, as they might remember, I had [? purposely] included in my statements to full Egyptian delegation at successful conclusion of each section of negotiations a tactful but explicit warning that Great Britain expected Egypt to be as loyal to alliance and to the execution of the provisions of treaty as we should be; the Secretary of State had said the same thing in his formal speech at the signature of treaty in London. Present Government, therefore (this I said purposely, as Prince Regent had been giving me usual harangue re iniquities of Wafd, their untrustworthiness, &c.), had had ample warning that they were on their mettle; and I could hardly believe they would tempt Providence and jeopardise their own tenure of office by running foul of His Majesty's Government. In short, though the name of Residency would in future be changed to Embassy, and though the voice would no longer be the voice of a